الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف –

مدرسة الدكتوراه: إدارة الأعمال والتنمية المستدامة

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة

تحت عنوان:

دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية

دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب

إعداد الطّالب:
محصول عبد السلام

تحت إشراف الدّكتور:
ميبيروك محمد البشير

لجنـــــــة المناقشـــــــة:

أ.د. بوعظم كمال	أستاذ التّعليم العالي	جامعة سطيف–1–	رئيســــــــا
د. ميبيروك محمد البشير	أستاذ محاضر	جامعة جيجل	مشرفا ومقررّا
أ.د. بوخمخم عبد الفتاح	أستاذ التّعليم العالي	جامعة جيجل	مناقشـــــــا
أ.د. بوقرة رابح	أستاذ التّعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشـــــــا
د. بودرامة مصطفى	أستاذ محاضر	جامعة سطيف–1–	مناقشـــــــا

السنة الجامعية: 2014/2013

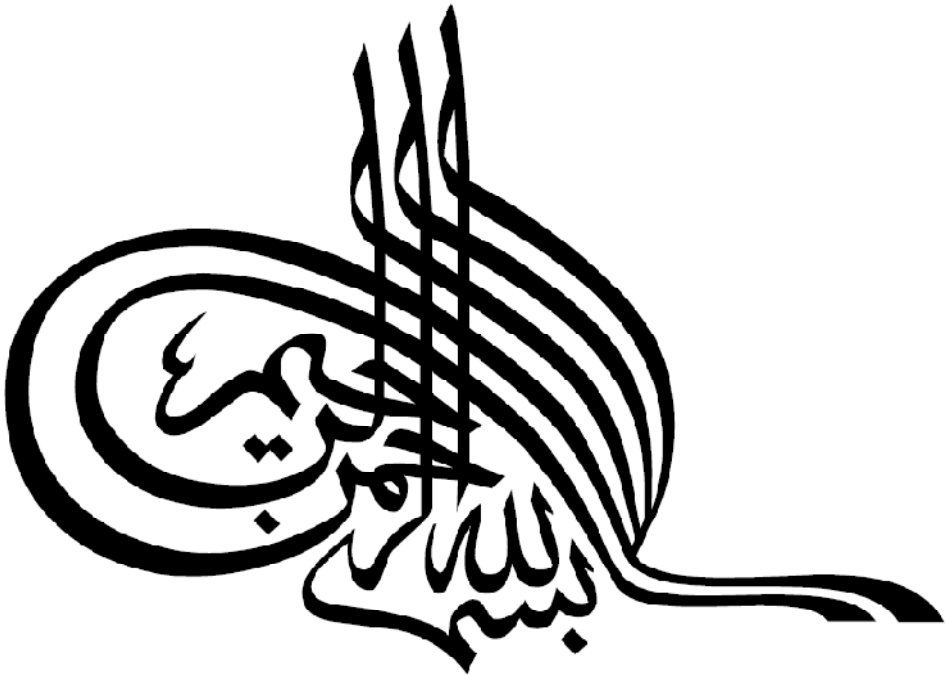
بسم الله الرحمن الرحيم

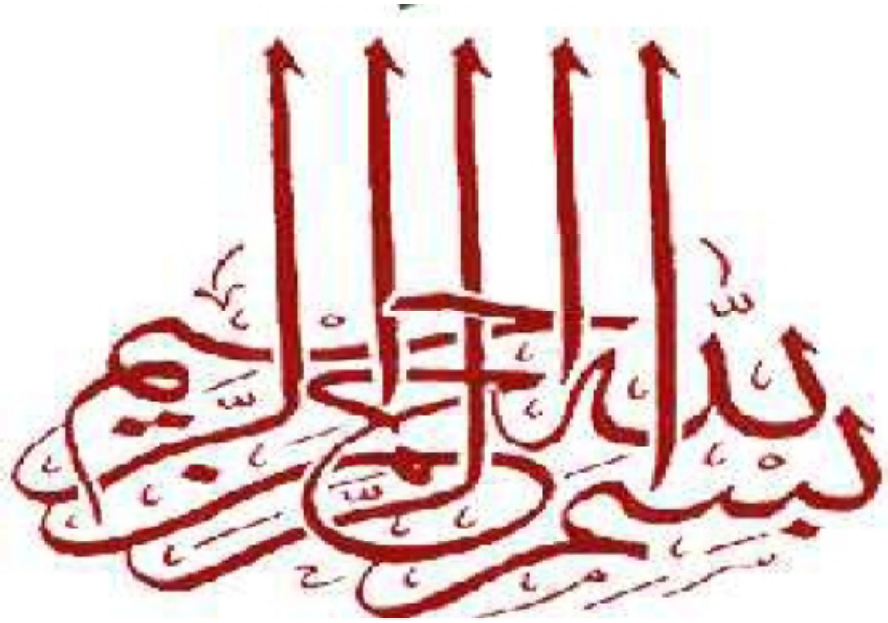

﴿ ... وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿282﴾ ﴾ سورة البقرة

﴿ ... وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿76﴾ ﴾ سورة يوسف

﴿ ... وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿85﴾ ﴾ سورة الإسراء

﴿ ... وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿114﴾ ﴾ سورة طه

صدق الله العظيم

كلمة حمد وشكر

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته

الحمد لله على كل النعم التي أنعمها علي ومنها نعمة التوفيق إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

أما بعد:

أتقدم بالشكر الخالص وجزيل الامتنان والتقدير والاحترام للدكتور "مبيروك محمد البشير" الذي لم يبخل علي بعلمه وجهده المتواصل وأفكاره النيرة وانتقاداته البناءة وتوجيهاته الصائبة، فشكرا لك أستاذي وجعل الله لك جهدك في ميزان حسناتك.

شكر وافر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الذين ساعدوني في إتمام هذا العمل ولو بكلمة تشجيعية.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- ✓ الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما .
- ✓ إلى إخوتي وأخواتي.
- ✓ إلى كل الأقارب والأصدقاء.
- ✓ إلى كل من هو غيور على دين الإسلام وهذا الوطن الغالي.

عبد السلام محصول

فهرس المحتويات المختصر

الموضوع **الصفحة**

البسملة II
الآيات القرآنية III
كلمة حمد وشكر IV
الإهداء V
فهرس المحتويات ..... IX-VI
المقدمة العامة ..... **أ-ح**
1-مشكلة الدراسة ..... ب
2-فرضيات الدراسة ..... ب
3-أهداف الدراسة ..... ب
4-أهمية الموضوع ..... ج
5-الدراسات السابقة ..... ج-ه
6-أسباب اختيار الموضوع ..... و
7-منهج الدراسة ..... و
8-هيكل الدراسة ..... ز
9-صعوبات البحث ..... ز
10-حدود الدراسة ..... ح
11-تحديد المصطلحات ..... ح

الفصل الأول: الأسس النظرية للسياحة البيئية **1-54**

مقدمة الفصل الأول: 2

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة 3

المطلب الأول: تطور السياحة 3
المطلب الثاني: تعريف السياحة وخصائصها 10
المطلب الثالث: أنواع السياحة 20

المبحث الثاني: مفهوم السياحة البيئية 25

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور مصطلح السياحة البيئية 25

المطلب الثاني: تعريف السياحة البيئية عناصرها، وخصائصها..... 29
المطلب الثالث: علاقة السياحة البيئية بالأشكال الأخرى للسياحة..... 40
المبحث الثالث: أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية 43
المطلب الأول: تحليل التكلفة مقابل المنفعة..... 44
المطلب الثاني: الطاقة الاستيعابية..... 44
المطلب الثالث: حدود التغيير المقبولة..... 46
المطلب الرابع: مؤشرات الاستدامة..... 47
المطلب الخامس: تقييم الآثار البيئية..... 48
خاتمة الفصل الأول:..... 54
الفصل الثاني: السياحة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة 128-55
مقدمة الفصل الثاني:..... 56
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة 57
المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة..... 57
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها..... 64
المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة ومستوياتها..... 70
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها..... 75
المبحث الثاني: الفاعلون في السياحة البيئية 98
المطلب الأول: صناع القرار الرئيسيون في السياحة البيئية..... 98
المطلب الثاني: الأطراف المساندة في السياحة البيئية..... 105
المطلب الثالث: السياحة البيئية والمناطق المحمية..... 108
المبحث الثالث: آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة 110
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 110
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية الثقافية والإنسانية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 116
المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 123

خاتمة الفصل الثاني:..... 128

الفصل الثالث: السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب 215-129

مقدمة الفصل الثالث:..... 130

المبحث الأول: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في الجزائر، تونس والمغرب 131

المطلب الأول: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في الجزائر..... 131

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في تونس..... 137

المطلب الثالث: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في المغرب..... 144

المبحث الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر، تونس والمغرب 152

المطلب الأول: تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب..... 152

المطلب الثاني: الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب..... 155

المطلب الثالث: السياحة والتشغيل في الجزائر، تونس والمغرب..... 158

المبحث الثالث: واقع السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب 160

المطلب الأول: المنتوج السياحي البيئي في الجزائر، تونس والمغرب..... 160

المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب..... 178

المطلب الثالث:التكوين السياحي البيئي في الجزائر، تونس والمغرب 184

المطلب الرابع: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب..... 188

المبحث الرابع: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر، تونس والمغرب 194

المطلب الأول: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر..... 194

المطلب الثاني: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في تونس..... 200

المطلب الثالث: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في المغرب..... 205

المطلب الرابع: استراتيجية ترقية السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب..... 210

خاتمة الفصل الثالث..... 215

الخاتمة العامة 218-216

النتائج واختبار الفرضيات 217
الاقتراحات 218
آفاق الدراسة 219
قائمة المراجع 233-222
الملاحق 239-235
الخرائط 246-241
فهرس الأشكال 247
فهرس الجداول 248
فهرس الملاحق 249
فهرس الخرائط 249
فهرس المحتويات 251
الملخص 258

المقدمة

العامة

مقدمة

تعتبر السياحة من الصناعات الرائدة على المستوى العالمي إلى جانب الصناعة الالكترونية، وقد وصفت بالعملاق الاقتصادي الجديد والصناعة الأكثر نموا في العالم حيث تجاوز عدد السياح على المستوى العالمي ولأول مرة في التاريخ سقف البليون سائح سنة 2012م، حيث بلغ 1,035,000,000 سائح، حسب المنظمة العالمية للسياحة.

وقد حظيت السياحة بأهمية بالغة لدى الباحثين والأكاديميين وصناع القرار في معظم دول العالم، خاصة في البلدان غير الريعية، وذلك نظرا لما يترتب عن هذا النشاط من آثار اقتصادية واجتماعية على اقتصاديات الدول. وقد تزايد الاهتمام بقطاع السياحة واتسعت رقعتها خاصة في القرن العشرين وذلك بسبب تطور وسائل النقل واختصارها للجهد والوقت وكذلك بسبب ظهور المنافسة بين الوجهات السياحية الأمر الذي قلل من الأسعار وشجع على مزيد من التنقل. وقد دفعت الآثار السلبية سواء الاجتماعية والثقافية، والبيئية الناتجة عن السياحة الجماعية إلى ضرورة تبنى أشكال جديدة للسياحة أكثر احتراما للموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمعات، وأكثر حفاظا على البيئة وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعد السياحة البيئية واحدة من أهم هته الأشكال وأكثرها نموا على المستوى العالمي.

وحسب الجمعية الدولية للسياحة البيئية فقد نما هذا النوع من السياحة بأكثر من ثلاث مرات من صناعة السياحة بكاملها في سنة 2004م. وترجع أسباب هذا النمو إلى التغيرات الديمغرافية التي تشهدها بلدان المنشأ (المجتمعات القديمة، العدد المتزايد من المسافرين دوي الخبرة)، وزيادة الوعي البيئي من جانب الجمهور العام، كما يعزى أيضا إلى التطور السريع لصناعة مكونة من صناعة متخصصة (مثل: النزل البيئية، وكالات سفر بيئية، ...) وصناعة غير متخصصة (مثل: سلاسل الفنادق، شركات الطيران، عمليات السفن السياحية...)، تتراوح بين شركات صغيرة ومتوسطة الحجم إلى شركات متعددة الجنسيات.

وعلى الرغم من الإمكانيات الطبيعية والثقافية الهائلة التي تزخر بها بلدان المغرب العربي وخاصة الجزائر، تونس والمغرب، بالإضافة إلى اهتمامها بالبيئة من خلال اصدرا القوانين والمراسيم الخاصة بحمايتها، وإنشائها للحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية، إلا أن الاهتمام بالسياحة البيئية وتطويرها كسياحة بديلة لا يزال في مراحله الأولى .

ولهذه الأسباب جاءت فكرة هذا البحث وذلك من أجل إبراز دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر، تونس، والمغرب. وإبراز مكانة هذه السوق المتخصصة ضمن السوق السياحي للبلدان الثلاثة.

1- مشكلة الدراسة

إن كل الحقائق والإحصائيات السابقة دفعتنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما هو دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، خصوصا في الجزائر، تونس والمغرب؟**

هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما مدى توفر إمكانيات السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب؟
- ما هو دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، تونس والمغرب؟
- ما هي آثار السياحة البيئية على التنمية الاجتماعية في الجزائر، تونس والمغرب؟
- ما هو دور السياحة البيئية في المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي في الجزائر، تونس والمغرب؟

2- فرضيات الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة إثبات الدور الذي تلعبه السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك ستنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

- ✓ **إن تطوير السياحة البيئية في الدول المغاربية وخاصة الجزائر، تونس والمغرب يساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول.**

وتندرج تحت هذه الفرضية المطروحة عدة فرضيات جزئية وهي:

- تمتلك الجزائر، تونس والمغرب مقومات كبيرة، يمكن أن تجعل منها وجهات سياحية بيئية عالمية؛
- يساهم تطوير السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول؛
- يساهم تطوير السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب في تحقيق التنمية الاجتماعية في هذه الدول؛
- يساهم تطوير السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية البيئية في هذه الدول؛

3- أهداف الدراسة

نهدف من وراء هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الإحاطة بالمفاهيم النظرية للسياحة البيئية والتنمية المستدامة؛
- تحليل الروابط الموجودة بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة؛
- إعطاء مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من الممكن إن تم أخذها بعين الاعتبار من طرف الجهات المعنية أن تساهم في تطوير السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب؛

– إضافة دراسة أخرى للدراسات المتعلقة بالموضوع، كما نأمل أن تكون منطلق ومرجع لأبحاث أخرى حول في سبيل تطوير البحث في موضوع السياحة البيئية؛

– الإطلاع على مقومات السياحة البيئية التي تتوفر عليها الجزائر، تونس والمغرب؛

– الإجابة على السؤال الرئيسي في المذكرة والمتمثل في الدور الذي تعلبه السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في كل من الجزائر، تونس والمغرب؛

4– أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع من خلال كونه واحد من أهم المواضيع الأكثر جذلا بين الباحثين الأكاديميين والمهتمين بقطاع السياحة عبر العالم. وبالإضافة إلى الحداثة النسبية لموضوع السياحة البيئية، وعدم اتضاح بعض معالمه بعد، فإن السياحة البيئية أصبحت البديل الأمثل للسياحة الجماعية وذلك بسبب الآثار السلبية التي تنتج عن هذه الأخيرة وخاصة البيئية منها، ويرتقب أن تساهم السياحة البيئية في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والبيئية، وذلك بسبب الآثار التي يرتقب أن تنتج عنها. وتأتي هذه الدراسة محاولة لعرض مختلف المفاهيم والآراء والروابط حول السياحة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

5– الدراسات السابقة

في حدود إطلاعنا على الموضوع، فإن الدراسات التي تناولت موضوع السياحة البيئية وقامت بربطه بالتنمية المستدامة قليلة جذا، ولكن توجد بعض من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع السياحة البيئية والتنمية المستدامة على انفراد، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

دراسة Bernardo Duhá Buchsbaum بعنوان: ecotourism and sustainable development in Costa Rica، وهي عبارة عن ورقة بحث نشر سنة 2004م، وقد كان الهدف من هذه الورقة هو تقديم موجز للقضايا الحالية التي تواجه السياحة البيئية في كوستاريكا؛ الفحص النقدي لآثار وتحديات السياحة البيئية؛ تحليل إمكانية السياحة البيئية كإستراتيجية للتنمية المستدامة؛ البحث عن الطرق التي يمكن من خلالها تقييم السياحة البيئية والتنمية المستدامة؛ واقتراح طرق لتحسين ممارسات وسياسات السياحة البيئية الحالية لكوستاريكا. وقد تناولت الدراسة بالتحليل للإجابة عن بعض الأسئلة مثل: ما هي آثار وتحديات السياحة البيئية؟ ما هي الفوائد التي يمكن أن تجلبها السياحة البيئية؟ هل السياحة البيئية في كوستاريكا مستدامة؟

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:

- إخفاقات السياحة البيئية في كوستاريكا هي بمثابة تذكير صارخ لآثار وتحديات السياحة البيئية في حين أن تشير النجاحات إلى الوعود والإمكانيات. **وعلى العموم فقد أظهرت كوستاريكا دلائل على أن السياحة البيئية ليست مظهرا كاذبا** كما أنها ليست حلا سحريا؛
- يمكن للسياحة البيئية أن تعمل بوصفها استراتيجية تنموية فعالة **كما** يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية؛
- من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت السياحة البيئية كصناعة بكاملها في كوستاريكا سوف تبرهن على استدامتها أم لا. كما أن الاستدامة الطويلة الأجل للسياحة البيئية في كوستاريكا من المرجح أنها سوف تعتمد على ما إذا كانت السياحة البيئية تستفيد من أخطائها وتبدأ في إتباع نهج أكثر تعاطفا في تخطيط السياحة البيئية.

دراسة Jonathan Tardif **بعنوان:** écotourisme et développement durable، **وهي عبارة عن** بحث نشر سنة 2003م، وقد تناولت هذه الدراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالسياحة البيئية وعلاقاتها بأنواع السياحة الأخرى وصولا إلى آثار السياحة البيئية الايجابية والسلبية. **و**توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- **السياحة البيئية هي ظاهرة جديدة نسبيا؛**
- **تمثل** السياحة البيئية الدواء الشافي **لمشاكل** التنمية المستدامة في الأوساط الطبيعية وفي المناطق المعزولة؛
- من الصعب إيجاد السياحة البيئية الحقيقية؛
- **أصبحت السياحة البيئية وسيلة تسويق شديدة القوة؛**

دراسة Anyapak Prapannetivuth **بعنوان:** Ecotourism: A study on responsible environmental behavior to popular national parks in Thailand. وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نشرت **سنة 2008م،** بجامعة south australia، وقد فحصت هذه الدراسة العوامل المتصلة بالسلوك البيئي المسؤول للزوار إلى الحدائق **الوطنية الشعبية التايلندية.** وقد انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من التساؤلات تمثلت. وتوصلت إلى النتائج التالية:

- **غالبية** الذين يزورون الحدائق الوطنية التايلندية هم رجال، تتراوح أعمارهم **بين 35-49 سنة. لديهم مستوى** تعليمي جامعي، موظفين في القطاع الخاص، ويحصلون على دخل أكثر من في الشهر. أكبر مجموعتين للزوار هم **التايلنديين والقوميات الأوروبية؛**
- **كما وجدت الدراسة أنه ليس هناك علاقات بين الموقف البيئي والمقصد السلوكي، كما لا توجد هناك علاقات بين المقصد السلوكي والسلوك البيئي المسئول؛**
- بينت الدراسة أن هناك علاقة قوية إلى حد ما **بين الموقف البيئي والسلوك البيئي؛**
- كل من المسئولية الشخصية وموقع السيطرة لها علاقات قوية إلى **حد ما مع السلوك البيئي المسئول؛**

– أكدت أجوبة الأشخاص المستجوبين عن سؤال مفتوح، أن هناك قلق شديد حول المسؤولية البيئية، وقد أكد الكثير منهم على ضرورة الحفاظ على البيئة الطبيعية في الحدائق العامة. كما كان هناك أيضا قلق حول المحافظة على الحيوانات والنباتات في الحدائق العامة وذلك من أجل الأجيال القادمة.

دراسة Dimitrios Diamantis بعنوان: Ecotourism: Characteristics and involvement patterns of its consumers in the united Kingdom وهي أطروحة دكتوراه نشرت سنة 1998م، في جامعة بورنموث ببريطانيا، وقد تمثل الهدف النهائي من الرسالة في: استكشاف الأنواع المختلفة أو ملامح السياح البيئيين في المملكة المتحدة باستخدام مفهوم إشراك المستهلك. وقد كانت المساهمة الكبيرة لهذه الدراسة هي تطبيق مفهوم إشراك المستهلك الذي يسمح بالتركيز على سلوك السياح البيئيين. كما درست الأطروحة السياحة البيئية من وجهة نظر الاستدامة.

دراسة Jessica Coria و Enrique Calfucura بعنوان: Ecotourism and the development of indigenous communities : the good, the bad, and the ugly وهي عبارة عن بحث نشر سنة 2011م، وقد تمثل الهدف النهائي من الدراسة في التطرق إلى مختلف الآثار الايجابية والسلبية للسياحة البيئية على المجتمعات المحلية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن للسياحة البيئية آثار ايجابية على التنمية في المجتمعات الأصلية تتمثل في تحسين رفاهية السكان المحليين، وتنويع العائد الاقتصادي، وتوفير فرص العمل. أما من الناحية السلبية، فتواجه السياحة البيئية مشكلة التوزيع غير العادل لعوائدها بين السكان المحليين وأصحاب المصلحة الخارجيين.

دراسة Sven Wunder بعنوان: Ecotourism and economic incentives: an empirical appraoch. وهي عبارة عن بحث نشر سنة 2000م، وقد حاولت الدراسة إثبات الحوافز الاقتصادية للسياحة البيئية. وانطلقت من فرضيتين أساسيتين وهما:

– تطبيق عمليات سياحية مستقلة يؤدي إلى دخل محلي اكبر من نماذج التبعية نحو الوكالات السياحية الخارجية؛

– يوفر الدخل السياحي المحلي حافز قوي للمحافظة، من خلال جعل الإدارة التقليدية للموارد أكثر استدامة، عن طريق استبدال الأنشطة المضرة، وزيادة قدرة الحماية المحلية ضد التهديدات الخارجية؛

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

– في جميع حالات الدراسة الخمسة، يتلقى السكان الأصليين فوائد هامة من مصادر دخل أخرى خارج المنافسة. كما أن التفاوت في الدخل بين القرى ناتج عن التخصص السياحي أكثر من الاستقلالية عن الوكالات السياحية؛

- في القرى المتخصصة في السياحة، ساعدت تدفقات الدخل على زيادة الوعي البيئي، وقدمت حوافز لعقلانية جديدة في استخدام الموارد التقليدية؛
- الدخل السياحي أقل عرضة لعكس اتجاه أنماط التنمية غير التقليدية والمدمرة في المراحل المتقدمة؛
- يمكن أن يساعد الدخل السياحي على توحيد الجهات الفاعلة ويعزز سبب وجود المنطقة المحمية المهددة من طرف الاستخدامات المتنافسة للأراضي؛

دراسة " خان أحلام وزاوي صورية " بعنوان " السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية"، وهي عبارة عن بحث نشر سنة 2010. حاولت هذه الدراسة إثبات كيفية تأثير السياحة البيئية على التنمية في المناطق الريفية، كما تطرقت إلى مجموعة من المفاهيم الخاصة بالسياحة البيئية والتنمية السياحية في المناطق الريفية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن السياحة البيئية تكتسب مكانة خاصة بالنسبة للمناطق الريفية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتمتع بعوامل جذب مختلفة طبيعية منها وثقافية، وهو ما يجعل السياحة البيئية فيها أمرا ممكنا نظرا للفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تنتج عنها.

6- أسباب اختيار الموضوع

يمكن إجمال أهم الأسباب التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- حداثة هذا الموضوع في ميدان البحث العلمي، ونقص الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع على حد اطلاعنا؛
- الرغبة الشخصية الكبيرة في البحث في ميدان اقتصاديات السياحة؛
- الصلة القوية والمتينة لهذا الموضوع بطبيعة التخصص المختار في الدراسات العليا؛
- إثراء المكتبة العربية ببحث جديد في مجال السياحة البيئية، حيث يمكن أن يكون مرجع لإطلاق دراسات وأبحاث أخرى جديدة في هذا الميدان؛

7- منهج الدراسة

بغرض إنجاز البحث والإجابة على التساؤل الرئيسي في الإشكالية والتساؤلات الثانوية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن واللذان يجمعان بين الجوانب النظرية والعملية مستعينا بمجموعة من المصادر المتنوعة من كتب، مقالات، مجلات متخصصة، ملتقيات، موسوعات، ومواقع انترنت. وقد قمنا بجمع المعلومات والبيانات وتبويبها وعرضها وتحليلها وتفسيرها سواء بالنسبة للجانب النظري أو التطبيقي.

كما تم الاعتماد في الحصول على المعلومات والبيانات المهمة لهذه الدراسة من المؤسسات الحكومية للبلدان محل الدراسة مثل: **وزارات السياحة، وزارت البيئة.** بالإضافة إلى منظمات عالمية مثل: المجلس الدولي للسياحة **والسفر،...**الخ.

8- هيكل الدراسة

من أجل الإحاطة بموضوع البحث من كل جوانبه، قمنا باعتماد خطة تتكون من ثلاث فصول؛ فصلين نظريين وفصل تطبيقي. وقد تناول الباحث في الفصل الأول الأسس النظرية للسياحة البيئية من خلال التطرق إلى عموميات حول صناعة السياحة، مفهوم السياحة البيئية، وأدوات تحقيق التنمية السياحية في السياحة **البيئية.** وفي الفصل الثاني **تطرقنا** إلى السياحة البيئية **كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تناولنا** مفهوم التنمية المستدامة، الفاعلون في السياحة البيئية والمحميات الطبيعية، وفي الأخير تناولنا **الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة.** أما في الفصل **الثالث والمتعلق بالدراسة التطبيقية فقد تطرقنا** إلى أهم المقومات الطبيعية، التاريخية، الثقافية **والحضارية لكل من الجزائر، تونس والمغرب،** ثم **قمنا بإجراء مقارنة بين الدول الثلاث من خلال بعض مؤشرات السياحية، كما عرجنا على واقع السياحة البيئية** في كل من الجزائر، تونس والمغرب. وفي الأخير تطرقنا إلى **الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة** في الجزائر، تونس والمغرب، وختمناها باقتراح استراتيجية لترقية السياحة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الدول الثلاث.

9- صعوبات البحث

واجهتنا في سبيل إنجاز هذا الموضوع صعوبات كثيرة، ولعل أهمها:

- قلة المراجع التي تناولت موضوع التنمية المستدامة بالتحليل **والنقاش وخاصة باللغة العربية؛**
- قلة المراجع التي تناولت موضوع السياحة البيئية باللغة العربية حيث أن المكتبة العربية فقيرة من حيث المراجع التي تتناول **موضوع السياحة البيئية؛**
- **عدم توفر الإحصائيات حول السياحة** البيئية في البلدان محل الدراسة، حيث يعتبر هذا **القطاع من السوق السياحي جديد بالنسبة لكل من الجزائر، تونس والمغرب؛**
- صعوبة إجراء الدراسة المقارنة بين البلدان الثلاثة في مجال السياحة البيئية، **وذلك لشح الإحصائيات حول السياحة البيئية** في هذه الدول ؛

10- حدود الدراسة

قام الباحث بتحديد هذه الدراسة بالإطار الزماني والمكاني، فيما يخص الإطار المكاني فيتعلق الأمر بكل من الجزائر، تونس والمغرب، وأما فيما يخص الإطار الزماني فقد أخذت البيانات المتعلقة بالمؤشرات السياحية للدول الثلاثة من سنة 2000م إلى غاية 2012م، كفترة لتحقيق أهداف الدراسة.

11- تحديد المصطلحات

من أجل الإحاطة المسبقة بمعنى المصطلحات المهمة التي سيتم تداولها في هذه الرسالة، لابد أن نحدد معناها مسبقا.

-**السياحة البيئية: écotourisme** نوع من أنواع السياحة البديلة، تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للسياحة الجماعية، خاصة الاجتماعية-الثقافية منها والبيئية، والمساهمة في رفاهية المجتمعات المحلية.

-**التنمية المستدامة:** التنمية التي تعمل على تحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق رفاهيتها.

-**المناطق المحمية:** عبارة عن مناطق تخصصها الدولة لحماية التراث الطبيعي بصورة مختلفة، والمحافظة على المقومات الطبيعية لعدم الإخلال بمنظومة هذه المحميات مثل عدم الصيد ومنع قطع الأشجار أو جمع وتحديد حركة وسائل النقل داخل هذه المحمية.

الفصل الأول:

الأسس النظرية للسياحة البيئية

تمهيد

تعد السياحة نوعا هاما من أنواع الأنشطة التجارية والاستثمارية عالية الربحية، فقد أصبحت صناعة رئيسية على النطاق العالمي، ومن المتوقع أن تنمو نموا متواصلا، حيث زاد عدد السياح على المستوى الدولي ثلاثة أضعاف أمثاله في العقدين الماضيين، وتعتبر السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم، فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية، وتتجلى الأهمية الاقتصادية للسياحة في أنها قطاع إنتاجي يلعب دورا هاما في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدرا مهما للعملة الصعبة، كما تعتبر السياحة من أكبر القطاعات التي توفر فرصا للعمالة على المستوى العالمي.

ورغم ايجابيات السياحة الجماعية على اقتصاديات مختلف الدول، إلا أنها لا تخلو من بعض السلبيات والتي يعتبرها البعض أكبر من ايجابياتها، ولعل من أهم هذه السلبيات الآثار الاجتماعية، الثقافية والبيئية الناجمة عنها، وهذا ما فسح المجال أمام ظهور أشكال جديدة للسياحة أكثر احتراما للمجتمعات وللثقافات المضيفة، وخصوصا للبيئة. وتعتبر السياحة البيئية أحد أهم هذه الأنواع وهي سياحة تركز أكثر على الموروث الطبيعي والثقافي للوجهة السياحية، وتعتبره أصلا ينبغي استغلاله من أجل إحداث عملية التنمية وخاصة في الوجهات السياحة البعيدة، والتي عادة ما لا تأخذها مخططات التنمية بعين الاعتبار. وسوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة**
- **المبحث الثاني: مفهوم السياحة البيئية**
- **المبحث الثالث: أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية**

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة

للسياحة تاريخ موغل في القدم، كما أن خصائصها المميزة دفعت العديد من الباحثين والمنظمات إلى الاهتمام بها ومحاولة تعريفها وتقنينها. وسوف نتطرق فيما يلي إلى بعض المفاهيم والتعريفات المتعلقة بظاهرة السياحة.

المطلب الأول: تطور السياحة

لقد عرفت ظاهرة السياحة منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لأخر لأسباب متعددة، وكانت ظاهرة السفر في فجر التاريخ بسيطة وبدائية في مظهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل علما يدرس، ونشاطا له أسسه ومبادئه وقواعده وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف شؤون الحياة، لذلك انبرى علماء السياحة والمعنيون بشؤونها إلى ضرورة متابعة تاريخ ظاهرة السفر والسياحة، وبحث تطورها في المراحل التاريخية المختلفة لكي يمكنهم ذلك من حصر أسبابها وفوائدها ونتائجها بهدف خدمة الفرد والمجتمع. ومما سبق نستنتج أن السياحة[1]:

أولا: ظاهرة قديمة نشأت منذ خلق الله الأرض ومن عليها؛

ثانيا:تحولت من ظاهرة لتحقيق رغبات الإنسان وحاجاته إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والاستجمام؛

ثالثا: كانت السياحة في الماضي مجرد ظاهرة اجتماعية وإنسانية. وتغيرت النظرة إليها في العصر الحديث بحيث أصبح ينظر إلى السياحة على أنها صناعة مركبة وهادفة إلى تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي؛

رابعا: مرت السياحة في تطورها التاريخي بعدة مراحل هي:

1- السياحة في العصور البدائية والحقبة الأولى: وقد تميزت بما يلي:

أ- بدأت من ظهور الإنسان حتى عام1840.

ب- وسيلة انتقال: أقدام الإنسان أو ركوب الدواب أو السفن الشراعية.

ج-أهدافها: تمثلت أهداف هذه المرحلة في:

- ❖ انتقال رجال الأعمال والتجار؛
- ❖ الانتقال إلى الأماكن الدينية مثل: مكة والمدينة والقدس وبيت لحم؛
- ❖ انتقال أبناء الملوك للدراسة والتعلم في المراكز الدينية في لندن وباريس وروما؛
- ❖ سفر الأغنياء للمتعة بجمال الطبيعة والمصايف والمشاتي والبحار والبحيرات والشلالات ...

[1] مثنى طه الحوري، اسماعيل الدباغ، **مبادئ السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001، ص19.

2-السياحة في العصور القديمة: تبدأ مع نشأة حضارة بلاد الرافدين والفراعنة في الألف الخامسة قبل الميلاد، وتنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع. ومن خصائص هذه المرحلة:[1]

أ- ظهور الحكومات والدول مثل الدولة في بلاد الرافدين والحضارة الفرعونية في مصر والرومانية؛

ب- ظهور الجيش هيأ الأمان للناس وبالتالي حرية الحركة؛

ج- ظهور الأنظمة والقوانين إضافة إلى ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والمواصلات وخاصة السفن الشراعية؛

د- ظهور النقود والمعاملات والتبادل التجاري وبالتالي ظهور الملكية الفردية؛

هـ- ظهور الأديان والمعتقدات؛

كل ذلك أدى إلى ظهور ظاهرة السياحة التي لم تعد ظاهرة محكومة بقوانين الطبيعة فقط بل بقوانين وتشريعات الدولة إضافة إلى ظهور حدود الدول مالها من قوانين بحيث فرض على السائح احترامها.

ويمكن تحديد دوافع السفر في هذه المرحلة كما يلي:

❖ **دافع مادي يسمى الدافع التجاري:** بعد ظهور التجارة نتيجة لتطور مبدأ التخصص وتقسيم العمل فبعد أن كان الفرد مسؤولا عن إنتاج احتياجاته، أصبح الفرد يتخصص في إنتاج سلعة معينة أو جزء من السلعة مما أدى إلى أن يصبح بإمكانه إنتاج كمية كبيرة من السلع الفائضة عن حاجته بسلع أخرى إلى أن ظهرت النقود فسهلت عملية التبادل التجاري.

وتطور مبدأ تقسيم العمل حتى أدى إلى ظهور طبقة الوصفاء أو التجار ما أدى إلى عملية انتقال التجار بين الدول من أجل التجارة مما اعتبر عامل فهم لتطور حركة السفر.

ومثال ذلك مدينة روما مركز التجارة في ذلك العصر فمنها انتقلت القوافل إلى سائر أرجاء العالم إلى الصين مرورا بآسيا الصغرى وبلاد فارس والهند، وهناك خط تجاري آخر بين روما وشمال غرب أوروبا (شواطئ البلطيق بحثا عن العنبر، وألمانيا بحثا عن الصلب والقصدير وإلى الجزر البريطانية)، واتجاه ثالث بين روما وشمال القارة الإفريقية. وأيضا الإمبراطورية اليونانية، وقد كانت مدينة (مرسيليا) مركز التجارة في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكذلك التجار زمن الدولة الفينيقية (السواحل الشرقية للبحر المتوسط- لبنان خاصة)، وقد عرف عن الفينيقيين أنهم تجار نشيطون.

وهناك مصادر كثيرة تشير إلى أن العرب في الجزيرة قبل ظهور الإسلام كانت تربطهم مصالح تجارية مع بلاد الشام واليمن، ورحلة الصيف إلى بلاد الشام، والمعرفة في القرآن الكريم برحلة الشتاء والصيف. وتشير الدلائل إلى

[1] نعيم الظاهر، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص12.

وصولهم إلى الصين إذ أحضروا منها سلعا وجاءوا بها إلى مصر وإيطاليا عن طريق البحر الأبيض.

❖ **دافع ديني:** لقد تبلورت بعض المعتقدات الدينية في ذهن الإنسان، ثم تطورت نتيجة ظهور الأديان وظهور الأنبياء وتم بناء المعابد والعتبات المقدسة حيث ظهر دافع لدى الناس للقيام برحلات مهما كانت بعيدة لزيارة العتبات المقدسة وخاصة في أثناء المناسبات الدينية لأداء الطقوس والشعائر الدينية، مما أدى إلى تطور حركة الأسفار بين الناس.

وأهم الرحلات الدينية التي ظهرت في هذه المرحلة هي رحلة الصينيين من أتباع (بوذا) إذ كانوا يقطعون ألاف الأميال في مناطق صحراوية (هضبة التبت) وصولا إلى معبد بوذا في الهند. وكان اليونانيون والرومان يسافرون إلى المعابد اليونانية لسماع تنبؤات الكهنة في المستقبل، وهناك أيضا سفر القبائل العربية إلى مدينة مكة قبل ظهر الإسلام لأداء الطقوس الدينية.

❖ **دافع حب الاستطلاع:** قيام أناس كثر بالسفر ليس بدافع الحاجة ولكن من أجل إرضاء تطلعاتهم وللاستطلاع، أو للتعرف على العادات والتقاليد عند الشعوب الأخرى.

وعلى مدى عصور التاريخ ظل عدد هؤلاء الرحالة محدودا لأن ظروف السفر لم تكن في الغالب ظروفا ملائمة. وبإمكان المرء تقدير ما صادفه هؤلاء الرحالة من مخاطر، بوسائل النقل البدائية، والطرق الوعرة الشاقة، والوقت الطويل للرحلة، والعوامل المناخية الصعبة، والوصول إلى بلاد غريبة، احتمال الوقوع فريسة لهجمات اللصوص.

وأهم الرحلات (هيرودوت المؤلف الإغريقي) الذي يعتبر من أوائل الرواد في العصور القديمة، ويكاد يكون البرهان الوحيد المتوافر لدينا عن قيام مدنيات ودويلات عظيمة اختفت حالها وتشير إليها الاكتشافات الأثرية التي مازلنا نكتشفها يوما بعد يوم.

❖ **دافع المتعة:** واعتبر الرومان أول من سافروا بهدف المتعة والاستجمام، خصوصا في الفترة الأخيرة من زمن الإمبراطورية الرومانية. ومن عوامل تطور السفر بهدف المتعة[1]:

- **إنشاء الطرق** الصالحة لسير العربة؛
- **عامل الأمن بسبب انتشار الجيش؛**
- **تبديل الجياد** التعبة بجياد أخرى خلال السفر، أي كل خمسة أميال أو ستة؛
- توافر خدمات الإيواء والطعام وخدمة الخيول في الحانات المنتشرة في **الطرق الخارجية؛**

[1] المرجع نفسه، ص14.

❖ **دافع العلاج:** عرف الرومانيون المزايا العلاجية لبعض العيون المعدنية التي كانوا يقصدونها لأغراض العلاج، حيث كانوا يقومون برحلات من أجل الاستشفاء في المدن التي توجد فيها المياه المعدنية إلى جانب اللهو والتسلية والمتعة والذي يعرف بالسياحة العلاجية.

❖ **الدوافع الرياضية:** اليونانيون أول من عرفوا السفر بدافع الرياضة، حيث إنهم خلال الفترة 776ق. م وإلى 393م جاءوا من جميع أنحاء البلاد إلى مدينة (أوليمبيا) في شبه جزيرة بيلوبنيز اليونانية للاشتراك في الألعاب الأولمبية.

❖ **دافع الهجرة:** والأمثلة كثيرة على ذلك كهجرة أقوام شبه الجزيرة العربية إلى منطقة الهلال الخصيب ومصر، **وهجرة** النبي إبراهيم وعائلته من جنوب العراق إلى فلسطين، وهجرة النبي موسى وقومه من مصر إلى فلسطين.

❖ **دافع تحسين العلاقات وتقويتها:** تعني تبادل الزيارات بين الملوك والنبلاء بهدف تعزيز العلاقات بين الدول الأقوام، ومثال ذلك زيارة الملكة بلقيس (ملكة سبأ) في اليمن إلى النبي والملك سليمان في فلسطين.

❖ **دوافع عسكرية:** الانتقال بهدف إيصال البريد إلى الإمبراطورية كافة.

كما تميز السفر في المرحلة القديمة بظهور مجموعة من العوامل والتسهيلات شجعت عملية السفر، **وقد تطور** السفر بسبب:

– انتعاش التبادل التجاري وظهور النقود؛

– تعدد البواعث والأسباب التي **كانت تدفع الإنسان للسفر وتنوعها**؛

– **تطور** في وسائل النقل وتوافر الطرق والأمن واستخدام السفن والسفن الشراعية في السفر؛

3–السياحة في العصور الوسطى: تمتد هذه الفترة بين حوالي القرن الخامس ونهاية القرن الخامس عشر الميلاديين، واتسمت هذه المرحلة بنشاط وتعدد الرحلات التي قام كل من الأوروبيين والعرب، فقد **اقتصر نشاط الرحلات** والسياحة في أوروبا خلال أوائل هذه المرحلة على الرحلات ذات الطابع الديني، إذ كثر السفر إلى معابد المسيحية، في حين تجاوزت رحلات السفر في مرحلة تالية حدود القارة لتعدد الرحلات الدينية إلى الأماكن المقدسة في فلسطين، **ونشطت الرحلات البحرية** الأوروبية خلال القرن الخامس عشر مع بداية حركة الاكتشافات الجغرافية التي كان من **نتائجها اكتشاف الأمريكيتين عام** 1492م، ورأس الرجاء الصالح عام 1497م، وهو ما سمح بربط أوروبا وأسيا بحريا.[1]

[1] هدى سيف لطيف، السياحة: النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1994، ص18.

وكان دور أوروبا في حركة الأسفار محدودا في العصور الوسطى، وبرزت الدول العربية **حيث أصبحت الدول** العربية الإسلامية مركز الإشعاع الفكري والتطور العلمي في الفترة ما بين القرنين الثامن والرابع عشر الميلاديين، وتطورت الأسفار بمختلف دوافعها وبواعثها، وقد أسهموا في ذلك إسهاما رائدا في وضع الأسس الأولى لفروع السفر **والسياحة.**

وكانت بغداد وقرطبة أكثر المدن ثراء، وكانت أرزاق العالم تجري إليهما. **وكانتا تشكلان مركزين ثقافيين** يستقطبان طالبي العلم بهدف الدراسة والتعلم.

وتطور الوازع الديني عند المسلمين خلال هذه المرحلة مما أدى إلى السفر سنويا لأداء طقوس الحج في مكة **والمدينة المنورة علاوة على زيارة** بيت المقدس في **فلسطين.**

وتطور عند العرب السفر بدافع حب الترحال والاستكشاف حيث رافق ذلك تطور صناعة الورق، حتى قام الرحالة بإعداد مخطوطات دونوا فيها انطباعاتهم عن الأماكن التي وصلوا إليها، وقاموا بوضع الخرائط الجغرافية للبلدان التي زاروها.[1] وفي هذا الإطار يعلق أحد المستشرقين بقوله:" لا يقتصر محيط الأدب الجغرافي العربي على البلاد العربية وحدها، بل يمدنا بمعلومات من الدرجة الأولى عن جميع البلاد التي بلغها العرب و التي تجمعت لديهم معلومات عنها وذلك بنفس الصورة المتنوعة التي وصفوا بها بلاد الإسلام، وقد يحدث **أحيانا أن تمثل المادة الجغرافية العربية إما المصدر الوحيد أو الأهم لتاريخ حقبة معينة.لقطر ما...**"[2]. وساهم في هذه الحيوية والنشاط عدد من العوامل منها:

أ- حث تعاليم الدين الإسلامي الحنيف على السياحة في الأرض، والانتفاع من خيراتها؛

ب- ارتباط أحد أركان الدين – الحج إلى بيت الله – بالسفر إلى الأراضي **المقدسة لأدائه؛**

ج- الحث على التعلم و الترحال في سبيل تحصيله، فأصبح الترحال في طلب العلم أشبه بالضرورة اللازمة لكل مسلم، ففي سبيل العلم رحل الناس من الأندلس إلى بخارى ومن بغداد إلى قرطبة.

4-السياحة في المرحلة الحديثة: تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية اقرن التاسع عشر الميلاديين، وشهدت هذه المرحلة – التي بدأت بعد بدء حركة الاكتشافات الجغرافية خلال القرن الخامس عشر- تغيرات عديدة في المجال العلمين، **كالاكتشافات** الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار والتنقلات ولعل أهما[3]: **اكتشاف أمريكا من طرف كولمبوس، اكتشاف** رأس الرجاء الصالح **من طرف فاسكودي قاما سنة 1498م، واكتشاف** استراليا **عام**

[1] **نعيم الظاهر، سراب إلياس، المرجع السابق، ص17.**

[2] محمود كامل، **السياحة الحديثة علما وتطبيقا**، الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر، 1975، ص29.

[3] محمد خميس الزوكة، **صناعة السياحة من منظور جغرافي، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995، ص19.**

1605م، ونيوزيلندا عام 1769م.

لتبدأ بعد ذلك الرحلات القارية داخل الأقاليم المجهولة فيما يعرف بقارات العالم الجديد، حيث غطت رحلات الآسبان معظم أقاليم أمريكا اللاتينية خلال الفترة بين عامي1513م-1783م، بالإضافة إلى الرحلات الأوروبية صوب إفريقيا، واتسمت هذه المرحلة بتطور الآلة وتقدم وتطور وسائل الاتصال والمواصلات، فقد ساعد ظهور البواخر والسيارات والسكك الحديدية على جعل السفر أكثر راحة وأمنا وصحب ذلك تطور اجتماعي بظهور علماء وفنانين في مختلف المجالات العلمية والدراسية والفنية، فكان الأفراد يسافرون إلى عواصم العالم والمدن الشهيرة لمشاهدة الآثار والمراكز الثقافية وكانت مقتصرة على فئة معينة تعرف بالسياح الآثرياء وازداد أعداد هؤلاء السياح في اقرن السابع عشر والثامن عشر وخضعت السياحة في هذه المرحلة لبعض القيود والقواعد والقوانين كجوازات السفر والتأشيرات،كنتيجة لظهور الدول ذات نظم سياسية واقتصادية ودينية مختلفة وظهور التشريعات وإدراك أهمية السياحة.

وفي أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، أحدثت الثورة الصناعية تغيرا كبيرا في وسائل المواصلات والاتصال والذي أدى إلى اختصار الوقت والمسافات وزيادة عدد المسافرين. ولم تعد السياحة في هذه المرحلة مجرد حركة تنقل وسفر، بل أصبحت ظاهرة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت منها ظاهرة تستحق الاهتمام، خاصة أن التحولات الزراعية والصناعية والحضارية والثقافية التي شهدتها هذه المرحلة قد ساهمت بشكل رئيس في بروز السياحة كنشاط إنساني وقطاع اقتصادي له دوره الذي لا يقل أهمية عن بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ففي هذه المرحلة ظهرت أنواع متعددة ومختلفة من النشاطات السياحية التي ارتبط كل منها بأهداف معينة.[1]

ومع نهاية هذه المرحلة لم تعد السياحة مقتصرة على العائلات الإقطاعية، بل أصبحت تمارس من قبل الشرائح السكانية بمختلف مستوياتها، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد السياح وتكثيف النشاطات السياحية المختلفة.

5-السياحة المعاصرة: ويسمى أيضا (عصر السياحة الجماعية)، ويبدأ هذا العصر مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945م وحتى الوقت الحاضر. وكان مزيج من رغبة في الحركة، وسهولة الوصول والقدرة على تحمل التكاليف، الذي جعل هذا السفر الجماعي ممكن. حيث جاءت مع القرن العشرين تقنيات جديدة مثل الطيران، أجهزة الكمبيوتر، الروبوتات، الأقمار الصناعية والاتصالات، والتي حولت الطريقة التي يعيش بها الناس، العمل، واللعب.

[1] عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، **التخطيط السياحي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص18.

ويعود الفضل للتكنولوجيا الحديثة في تطور السياحة الجماعية لعدد من الأسباب: **زادت وقت الفراغ، وفرت دخل** إضافي تقديري، حسنت الاتصالات السلكية واللاسلكية ، و **خلقت وسائل نقل أكثر فعالية.**[1]

كما شهدت هذه **المرحلة ظهور العديد من المنظمات الدولية : كالمنظمة العالمية للسياحة** التابعة لهيئة **الأمم المتحدة، و** يعتبر **القرن العشرين بمثابة العصر** الذهبي **للسياحة لعدة اعتبارات** أهمها[2]:

أ- التطور والتقدم الكبير في **وسائل النقل المختلفة** البرية **و البحرية و الجوية** في مجال **الأمان و السرعة و الراحة .وكمثال على انتشار وسائل** النقل تطور الطائرات الحربية التي كانت تستعمل لأغراض الحرب إلى طائرات مدنية لنقل الركاب، وهذا بدوره الغي المسافات بين الدول، أي أصبح الانتقال من دولة إلى أخرى لا يستغرق إلا ساعات محدودة، بعد أن كان الانتقال من مكان لآخر يستغرق أيام طويلة وحيث كانت محفوفة بالمخاطر **والقراصنة.**[3]

ب- التطور و التقدم الكبير في **وسائل الإعلام و الاتصال (المرئية والمسموعة والمقروءة) مع السهولة والسرعة في نقل الأخبار في لحظة حدوثها** عبر قارات العالم (الانترنت ، **الفاكس...).**

ج- التحسن الملحوظ في **النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة و نمو المداخيل الشيء الذي ولد فائض في المداخيل جزء** كبير **منه يوجه للسياحة.**

د- تزايد أوقات الفراغ والعطل السنوية المدفوعة الأجر، وارتفاع المستوى الثقافي **والاجتماعي و العلمي الذي أنعكس على** اتجاه **السياحة.**

هـ- اهتمام الدول بالسياحة والحرص على تنميتها وتطويرها ساهم في انتعاش الحركة السياحية.

و- في هذه الفترة، وفي بداية عقد الستينات ظهر لأول مرة علم السياحة إلى الوجود بوصفه علما مستقلا ومتكاملا ومعترف به. **وتم إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات المتخصصة بتدريس هذا العلم.** وتم إصدار العديد من الأبحاث **والكتب والنشرات السياحية.**[4]

ز- تطور أماكن الإيواء وتعددها وتنوعها واتساع الرقعة الجغرافية لها. **فبعد أن كانت عبارة عن قصور ضخمة تصلح لإقامة الأثرياء والقادرين على الدفع، نشأت فنادق من الدرجة الثانية والثالثة، كما ظهرت الموتيلات على الطرق السياحية الخارجية، بيوت الشباب والمخيمات السياحية** التي **تمتاز بأسعارها المعتدلة** حتى أصبحت ضمن إمكانيات

---

[1] Chucky.Gee Dean, Eduardo fayos-sola, **International tourism: a global perspective**, world tourism organisation, Madrid, spain, 1997, p12.

[2] **هدى سيف لطيف، المرجع السابق، ص22.**

[3] زيد منير عبوي، **الاقتصاد السياحي، ط1، الأردن، 2008، ص17.**

[4] **نعيم الظاهر، سراب إلياس، المرجع السابق، ص23.**

شرائح الطبقة العاملة بشكل عام.

ح-أخذت الرحلات السياحية تتجه من السياحة الفردية نحو السياحة الجماعية، واتخذت طابعا منظما يشرف عليه وكالات السفر والسياحة الواسعة الانتشار في العالم.

المطلب الثاني: تعريف السياحة وخصائصها

لقد تناول الكثير من الباحثين **تعريف وخصائص** السياحة بالتحليل والنقاش، وسوف نتطرق فيما يلي إلى تعريف السياحة وخصائصها.

الفرع الأول: تعريف السياحة

لابد قبل الدخول في تفاصيل تعريف السياحة من الوقوف على الأهداف الكامنة وراء تعريف أي ظاهرة **بشكل عام، والظاهرة السياحية بشكل خاص.** ويمكن القول إن الوصول إلى تعريف دقيق ومتكامل وموحد للظاهرة السياحية يحقق الأغراض التالية:[1]

أولا: غرض تعليمي

من الضروري أن يعرف الطلاب المتخصصون في الدراسات السياحية معنى الظاهرة السياحية. **فتطوير الظاهرة** السياحية يتطلب بالضرورة الوقوف على معالم هذه الظاهرة وأبعادها وعناصرها وهذا يأتي من خلال الإطلاع على العديد من التعاريف وتحليلها والربط الجدلي بينها وصولا إلى تعريف متكامل **ومتفق عليه من قبل الجميع.**

ثانيا: غرض إحصائي

الإحصاء عبارة عن وسيلة تستخدم من قبل جميع العلوم لتطوير أي ظاهرة مدروسة مهما اختلفت. **والوصول** إلى تعريف موحد ومتكامل ومتفق عليه للظاهرة السياحية بحيث يسهل مهمة الباحثين في قياس الظاهرة السياحية، بحيث تجنبهم الخلط القائم بين ظاهرة السفر بشكل عام والظاهرة السياحية بشكل خاص. وهكذا نصل إلى حالة مثلى لتوحيد الضوابط والمعايير والمقاييس المستخدمة في قياس الظاهرة السياحية، خصوصا في مجالات الإحصاء السياحي الإقليمي والدولي.

ثالثا: غرض تشريعي وإداري

إن التشريعات والقوانين الإدارية تتطلب بالضرورة التعمق في الظاهرة السياحية، وبالتالي رسم أبعاد النشاط السياحي وحدوده وفصلها عن الأنشطة الأخرى بهدف التأكد من أن التشريعات والقوانين تصيب الهدف فعلا.

[1] المرجع نفسه، ص،ص27،28.

فإصدار تشريع خاص من أجل تطوير النشاط السياحي يتطلب بالضرورة تحديد الأنشطة السياحية المشمولة بهذا الإعفاء. وإصدار تشريع بإلغاء السفر لأغراض سياحية هل يشمل جميع المسافرين للخارج، أم شريحة معينة بالذات؟.

ولقد وردت جملة من التعاريف المتنوعة حول السياحة تحاول تحديد ماهيتها وخصوصيتها، وجاءت عدة محاولات من قبل الباحثين لإعطاء تعريف موحد وشامل للسياحة وكل باحث ركز على جانب معين، فمنهم من ركز على السياحة كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، ومنهم من اعتبرها على أساس تنمية العلاقات الدولية والإنسانية والثقافية والرياضية... ومنهم من يطلق على السياحة على أنها صناعة القرن العشرين أو الصناعة المتداخلة أو المركبة أو الصناعة المتكاملة أو الصناعة بدون مداخن أو غذاء الروح أو بترول القرن الواحد والعشرين.[1] ومصطلح أو لفظ السياحة ليس بجديد في اللغة العربية وهو يعني التجوال، وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضع ومن ذلك سورة التوبة آية (2) يقول الله تعالى: ((**فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين**))،[2] وتعني هنا كلمة فسيحوا أي فسيروا أيها المشركون سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض خلالها لكم أحد. وفي السورة نفسها ورد قوله تعالى: ((**التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين**))[3]. والسائحون تعني الصائمون استنادا لقول رسول الله (**صلى الله عليه وسلم**) " سياحة أمتي الصوم "[4] ويقول المفسرون هم المسافرون للجهاد أو لطلب العلم.

أما في اللغة الإنجليزية فنجد أن كلمة Tourism تعني العمل المتعلق بإعداد نشاط الإجازات للسائحين أو الممارسة المتعلقة بالسفر من أجل المتعة في الإجازات.

والسياحة في اللغة هي السفر أي الانتقال من مكان إلى مكان آخر، فإذا كان ذلك داخل نفس الدولة سميت سياحة داخلية، وإذا كانت من دولة أخرى سميت سياحة خارجية أو دولية.

وقد حاول الكثير من الباحثين تقديم تعريف للسياحة يكون جامعا وشاملا، فينظر إليها عالم الاقتصاد على أنها ظاهرة اقتصادية لأنها عبارة عن عرض للسلع والخدمات المتنوعة يقابله طلب عليها من طرف السياح، وينظر إليها عالم الاجتماع على أنها ظاهرة اجتماعية الهدف منها هو رغبة السياح في زيادة رأسمالهم الاجتماعي من خلال الاحتكاك والتعرف على شعوب وثقافات مختلفة جديدة، إلا أنه الاختلاف بين هذه التعاريف ينطلق من الاختلاف

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص14.
[2] سورة التوبة، الآية (02).
[3] سورة التوبة، الآية (112).
[4] رواه أبو هريرة، وأسنده الطبري.

في التخصص العلمي وعناصر السياحة في حد ذاتها (المكان، الوظيفة، المتعة، الثراء). ومن أجل إعطاء تعريف شامل لظاهرة السياحة لابد أن نتطرق إلى مجموعة من التعاريف المتخصصة، ونذكر من بينها:

تعريف الألماني "Jobert Feuler" سنة 1905م وهو أول تعريف للسياحة، جاء فيه: " السياحة بالمفهوم الحديث هي ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث، والأساس منها الحصول على الاستجمام وتغيير المحيط الذي يعيش فيه الإنسان الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال الطبيعة ونشوة الاستمتاع بجمال الطبيعة "[1].

وينظر هذا التعريف إلى السياحة من منظور ضيق حيث يلخصها في مجرد الانتقال من أجل الترفيه والاستجمام والتمتع بجمال الطبيعة ويهمل الأبعاد الأخرى لظاهرة السياحة.

كما عرفت السياحة من قبل العالم الاقتصادي النمساوي" Choulirne schratanhous" عام1910م، بأنها: " الاصطلاح الذي يطلق على أي عمليات خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بوجود وإقامة وانتشار الأجانب داخل وخارج منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشرا" [2]. ويركز هذا التعريف فقط على الجوانب الاقتصادية للسياحة ويهمل الجوانب الآخرى خاصة الاجتماعية منها والجمالية.

وبين الأستاذ "Walter humziker " رئيس الجمعية الدولية لخبراء السياحة العالميين و"Kurt Kraft " بأن السياحة هي: " مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما لطالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي "[3].

وقد أضاف هذا التعريف عنصرا مهما في تعريف السياحة وهو عدم ممارسة السائح لأي نشاط اقتصادي من شأنه أن يدر ربحا عليه، بالإضافة إلى عدم تحول الإقامة إلى إقامة دائمة.

في حين يرى "Ryan" من جانب الطلب أن: " السياحة تشير إلى تجارب في أماكن مختلفة بالإضافة إلى التفاعلات التي تنشأ في تلك الوجهات ".[4] ويعاب على هذا التعريف أنه لم يأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية للسياحة، كما أنه لم يستثني الكسب المادي من التفاعلات الاقتصادية التي تنتج عن السياحة.

إلا أن واحد من التعاريف المفاهيمية الذي يستحق اهتماما خاصا هو الذي قدما Gilber سنة 1990، وقد اقترح من أجل الفهم الاجتماعي للسياحة: " السياحة هي جزء واحد من الترفيه الذي ينطوي على السفر إلى مجتمع أو وجهة غير مألوفة ، لفترة قصيرة الأجل، وذلك لتلبية حاجات مستهلك من نشاط واحد أو مجموعة من

[1] محمد مرسي الحريري، **جغرافيا السياحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر**، 2008، ص18.

[2] محمود كامل، **السياحة الحديثة علما وتطبيقا**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر، 1975، ص16.

[3] Walter, Hamziker, **Le tourisme: caractéristiques principales**, Aiest éditions gurten, Berne, paris, 1992, p 76.

[4] Javier de esteban curiel**, turismo cultural y medio ambiente en destinos urbanos**, pablidise, madrid, 2008, p65.

الأنشطة "[1].

وينظر هذا التعريف إلى السياحة من وجهة نظر **اجتماعية حيث يرى أن السياحة هي نشاط ترفيهي يهدف** إلى تلبية حاجات السائح الاجتماعية من خلال التعرف على مجتمعات وشعوب أخرى.

كما عرفت السياحة على أنها:" **نشاط بشري متعمد يعمل كوسيلة للاتصال وكرابط للتفاعل بين الشعوب، داخل أي** بلد أو حتى وراء حدوده الجغرافية الفاصلة. وينطوي على الانتقال المؤقت للناس من منطقة إلى أخرى، أو بلد أو حتى قارة، وذلك بهدف تلبية الضروريات وليس لإنجاز عمل مأجور، وبالنسبة للبلد الذي يتم زيارته، السياحة هي صناعة تستهلك منتجاتها في المقام، وتنتج صادرات غير **منظورة**."[2]

ولم يقتصر تعريف السياحة على الباحثين فقط، بل أيضا اهتمت به الهيئات الدولية الحديثة والقديمة مثل **عصبة الأمم المتحدة سنة 1937** التي ركزت على السائح باعتباره المعني الرئيسي بالنشاط السياحي، وأيضا الاتحاد الدولي لمنظمات السياحة الرسمية والمنظمة العالمية **للسياحة وكذا هيئة الأمم المتحدة سنة 1963**.[3]

وللوصول إلى تعريف عام نورد التعريف المعتمد من قبل المنظمة العالمية للسياحة (OMT) **حيث وضعت** المنظمة العالمية للسياحة مجموعة من التعاريف، والتي تتحكم في كافة الإحصاءات التفصيلية حول السياحة، وكان **ذلك عام 1963م**، في مؤتمر نظمته حول السياحة الدولية، وهذه التعاريف هي:

1-الزائر: هو كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة، وليس ممارسة مقابل أجر ويخص فئتين من الزوار؛

2-السواح: تكون أسباب زيارتهم هي الترفيه، الراحة، قضاء العطل، الصحة، الدراسة، الرياضة، أو زيارة **الأقارب، ويمكثون على الأقل 24** ساعة في البلد الذي يزورونه؛

هذا التعريف ينطبق على السياحة الدولية فقط وتبذل المنظمة العالمية للسياحة مجهودات كبيرة لاعتماد هذا التعريف من طرف كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كون بعض الدول تعتبر السائح كل شخص يقيم بعيد عن مقر **إقامته** المعتادة، فمثلا ألمانيا تعتبر الفرد سائح كل شخص يبقى أربعة أيام فأكثر خارج مقر إقامته، النمسا تعتبر السائح كل من يبقى ثلاثة ليالي فأكثر خارج مقر إقامته، بريطانيا، بلجيكا، هولندا، سويسرا، هذه الدول تعتبر السائح كل شخص يبقى أربعة ليالي خارج مقر إقامته المعتادة، إيطاليا أربعة أيام فأكثر، السويد خمسة أيام فأكثر.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنها أضافت إليه بعض المفاهيم.[4]

---

[1] Norbert vanhove**, the economics of tourism destinations**, second edition, elsiver publication, USA, 2011, p2.

[2] John Tribe**, philosophical issues in tourism**, MPG Books Ltd, Great Britain, 2009, p45.

[3] يحياوي هادية، **السياحة والتنمية بالجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات** شهادة الماجستير في العلوم السياسية، **كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003/2002، ص8.**

[4] **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر**، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 1991، ص264.

أ–الدخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني خارج مساحة العبور يعتبر داخلا؛

ب–المسافر: كل شخص دخل التراب الوطني مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مقر إقامته وجنسيته باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.

والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يمكث على متنها طول مدة إقامته في البلاد.

ج–الزائر: كل من دخل حدود الجزائر من غير أن يقيم فيها عادة ملا يمارس فيها أي مهنة مقابل أجر وهذا التعريف **يشمل فئتين من الزوار:** هما السياح والجوالون.

د–السائح: كل زائر لفترة محدودة يبقى على الأقل 24 ساعة في البلاد، ويمكن تلخيص دوافع زيارته في الأغراض التالية: **المتعة** (في عطلة، أسباب صحية، دراسية، دواعي دينية، رياضية) **أشغال (زيارة الأقارب، مهمة، اجتماع).**

هـ– غير المقيمين: هم السياح الجوالون والمسافرون العابرون للجزائر باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.

و–المقيمون: هم المسافرون غير الجوالين في رحلة بحرية وغير المقيمين وكل الجزائريين يعتبرون مقيمين.

ز–الجوال: هو زائر لمدة محدودة، إقامته في الجزائر لا تتجاوز 24 **ساعة وهذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين** الذين هم في جولة بحرية ما عدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية أنهم لم يدخلوا التراب فضلا عن **سكان** الحدود العاملين في الجزائر.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للسياحة وهي ظاهرة انتقال الأشخاص سواء داخل بلادهم من منطقة إلى أخرى **(سياحة داخلية)**، أو الانتقال إلى دول أخرى **(سياحة خارجية)، وذلك لأغراض متعددة مثل:** الترفيه، الراحة، العلاج، **الرياضة، إقامة الشعائر الدينية،....**، غير الكسب المادي أو الإقامة. ولفترة زمنية مؤقتة تتجاوز **24ساعة ولا تتعدى سنة واحدة.**

ويتضح لنا مما سبق أن السياحة ظاهرة مركبة، حيث تتطلب عملية إنجاحها توافق قطاعات كثيرة مثل: **قطاع النقل، قطاع الفندقة، الإيواء والتسلية.** كما أن قطاع السياحة هو قطاع منظم تحكمه مجموعة من القوانين والتنظيمات في كل أنحاء العالم.

الفرع الثاني: تعريف السائح

لا يزال تعريف السائح موضوع جدل، فلتعريف السائح أهمية كبرى من نواحي عديدة كالناحية الإحصائية التي تهتم بجمع المعلومات والبيانات والإحصائيات الخاصة بعدد السواح، أصنافهم، أغراضهم، مقدرتهم على الإنفاق، **أعمارهم، مواطنهم...**الخ وكذلك الحال بالنسبة للسياحة الاقتصادية فكل إنفاق داخل البلد المضيف من قبل السواح

يعتبر إنفاقا سياحيا مهما كانت طبيعته فيدخل تحت هذا التحديد مثل الإنفاق على الطعام، الشراب، الإيواء، النقل، الترفيه...الخ في داخل هذا الإطار هناك دوافع تربط بين مختلف عناصر الإنفاق الذي يدور حول استيراد خدمات وسلع سياحية للسائحين الذين يتنقلون إلى البلد المضيف للاستهلاك السياحي[1].

وتتعدد التعريفات المتعلقة بالسائح ومن بينها التعريف الذي قدمته عصبة الأمم المتحدة حيث شاركت عصبة الأمم خلال عقد الثلاثينيات في المحاولات الخاصة بتحديد مفهوم السياحة وذلك من خلال تحديد الفئات التي يمكن تسميتها بالسائحين. ففي البداية نجد أن عصبة الأمم في عام 1937م قامت بتحديد مفهوم السياح على أنهم "الأشخاص الذين يسافرون من أجل المتعة أو لأسباب صحية أو أسباب خاصة، وكذا الأشخاص الذين يسافرون من أجل حضور اجتماعات علمية، إدارية، سياسية، أو رياضية أو غيرها، هذا بالإضافة إلى المسافرين في رحلات بحرية حتى ولو قضوا مدة أقل من 24 ساعة". وبذلك بدأت تظهر ولأول مرة عند تعريف السائح أهمية معيار مدة الإقامة، وبحيث لا تقل عن 24 ساعة باستثناء المشاركين في الرحلات البحرية.

وتباعا لهذا التعريف فإنه لا ينطبق على الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة في الدولة أو الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على عمل.[2]

وقد حصرت لجنة السياحة التابعة لعصبة الأمم السائحين في الفئات التالية:

أولا: المسافرون من أجل المتعة والاستجمام، أو لأسباب صحية أو لأسباب تتعلق بالعمل وعقد الصفقات التجارية أو لأسباب خاصة؛

ثانيا: المسافرون في مهمات سياسية أو علمية أو رياضية أو دينية؛

ثالثا: المشتركون في رحلات بحرية حتى ولو أمضوا في الدولة التي تقصدها السفينة التي يستقلونها فترة تقل عن 24 ساعة؛

كما عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسفر والسياحة الدوليين في روما سنة 1963م، السائح بأنه: " أي شخص يزور دولة أخرى غير التي اعتاد الإقامة فيها، لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزي منه في الدولة التي يزورها ".وقد شمل هذا التعريف فئتين من الزائرين هما: السائحين ومسافري الرحلات السريعة.

1-السائحون (Touristes): وهم الزائرون المؤقتين الذين يقيمون على الأقل لمدة 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.

---

[1] **جغرافيا السياحة والطيران، ط1**، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، 2007، ص10.

[2] **اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم124، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية ، ديسمبر1998، ص09.

2-مسافري الرحلات السريعة (Excursionnistes): **وهم الزائرون** المؤقتين **لمدة تقل عن** 24 ساعة في الدولة التي يزورونها.[1]

أما "Yvestinard" **فقد عرف السائح على أنه: " السائح هو كل شخص يتنقل خارج مكان إقامته المعتادة لمدة لا تقل عن** 24 **ساعة ولا تزيد عن** 4 أشهر، وذلك للأسباب التالية: **أسباب ترفيهية، صحية، دراسية، الخروج للمهمات والاجتماعات**[2]."

وقد أوصت منظمة السياحة العالمية في (1991م) **أن السائح العالمي يعرف كما يلي: " الزائر الذي يسافر** إلى بلد آخر غير ذلك الذي يقيم فيه أو تقيم فيه عادة لليلة واحدة على الأقل ولكن ليس لأكثر من عام واحد، وهدفه الرئيسي هو أي نشاط آخر غير ممارسة نشاط مقابل أجر في البلاد التي زارها."[3]

ومما سبق نستنتج أن **الأشخاص الذين لا ينطبق عليهم تعريف السائح هم:**[4]

أ- أعضاء الهيئات الدبلوماسية؛

ب- أفراد القوات المسلحة الأجنبية؛

ج- العاملون المؤقتين ممن يرتبطون بعقود عمل في دولة أجنبية كأن يكونوا خبراء، موظفون أو عمال أو أي عمل أخر بشكل مؤقت؛

د- الأشخاص المقيمين عند الحدود ويعملوا في أراضي دولة أخرى؛

هـ- من يفد دولة ما بقصد التوطن كاللاجئين السياسيين أو الاستقرار والسكن في بلد ما أو الأشخاص الذين يرغبون في الحصول على إقامة دائمة؛

و- المسافرون العابرون (كمسافرين الترانزيت، طاقم الطائرة، الباخرة، سائقي القاطرات، الشاحنات)، ممن يعبرون البلد ويبقون فيه لفترة تقل **عن** 24**ساعة؛**

مما سبق نستنتج **أن السائح** هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سواء كان في داخل بلده (السائح الوطني) أو داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد عن 24**ساعة وأن** تقل عن ذلك فهو يعتبر **قاصد للنزهة.**

---

[1] يسرى دعبس، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، ط1، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر، 2003، ص،ص 162،163.

[2] Yves Tinard, **Le tourisme économie et management**, MC GRAW-HILL, Paris, 1992, P 01.

[3] Stephen J Page, Joanne Connell, **tourism a modern synthesis**, second edition, Thomson, london ,2007, p14.

[4] ماهر بد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران، عمان، الأردن، 2008، ص28.

الفرع الثالث: خصائص السياحة

يتميز النشاط السياحي بجملة من الخصائص التي تجعله كصناعة يختلف عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويمكن حصرها في الآتي:

أولا: تعد السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا أو متضاعف الطبيعة أو بصورة مطردة وخاصة فيما يتعلق بالدخل والاستخدام السياحيين، وتفسير ذلك أن إقدام السياح على الإنفاق وتحويل نقودهم إلى عملات الدولة التي يزورونها من أجل تسديد تكاليف الخدمات التي يحتاجونها، إلى جانب مشترياتهم من الهدايا والتذكارات، يعني ذلك **انتقال** النقود من السياح إلى عدة أشخاص وقنوات ومستويات متعددة بالإضافة إلى **استخدامها أكثر من مرة عن طريق** انتقالها من حائز إلى **آخر مما** يؤدى إلى **تزايد الدخل وهو ما يطلق عليه بالمضاعف رغم انتقال جزء من** هذه **الأموال** إلى **خارج المنطقة السياحية من اجل** توفير **خدمات ومواد ومتطلبات صناعة السياحة، وفيما يتعلق بالاستخدام أو العمالة السياحية المتزايدة فهي من خصائص صناعة السياحة** التي **تتصف** بها **نظرا لاحتياجها** إلى **أعداد** كبيرة **من العاملين، أي** أنها **توفر فرص عمل لأعداد** كبيرة **من المستخدمين، من عمالة** غير مؤهلة **وأصحاب الكفاءات العالية** والخبرات **المتخصصة، وهي القوى العاملة المرتبطة بصورة مباشرة بصناعة السياحة، إذ توجد أعمال أخرى ترتبط بصناعة السياحة** بصورة غير **مباشرة كبعض الخدمات** التي **تستمر في التواجد و الممارسة طالما السياحة قائمة كنشاط.**[1]

ثانيا: تتأثر صناعة السياحة بعاملي أسعار السفر والخدمات السياحية ومستوى المداخيل للأفراد **بصورة** كبيرة، **أي** تتغير **بسهولة قرارات السياح** وتوجهاتهم، بالتغيرات التي تحدث في **كل من تكاليف أنشطة السياحة ومستوى المداخيل، فتزايد تكاليف الرحلة السياحية** إلى **منطقة أو دولة** ينتج عنه **ضعف الإقبال على السفر إليها من اجل السياحة أو تناقص عدد** الليالي **السياحية فيها، وهي نفس النتيجة** التي تحدث **إذا ما** انخفض **مستوى الدخل أو تزايدت تكاليف و أعباء المعيشة في دول الطلب السياحي.**[2]

ثالثا: المنتج السياحي منتج مركب: فهو مزيج من عناصر متعددة تتكامل مع بعضها لتشكل أو تقدم منتجا سياحيا، فالمنتج **السياحي عبارة عن عوامل جذب طبيعية (ظروف مناخية، جغرافية، وبيئية)**، وعوامل جذب تاريخية: **حضارية،** دينية، وثقافية بالإضافة إلى البنى الأساسية عامة مثل: **الطرقات، المطارات، وأماكن الإقامة كالفنادق والقرى السياحية**

[1] محمد خميس **الزوكة، المرجع السابق، ص**264.

[2] **كواش خالد، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية–حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة** دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، **جامعة الجزائر، 2005/2004، ص**20.

ومن خدمات كالمطاعم وأماكن الترفيه وأيضا منشآت لخدمة السائحين من مكاتب سياحية وبنوك.

كما يتضمن المنتج السياحي درجة الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي متمثلا في حسن المعاملة، والنقص في أي من هذه العناصر السابقة يؤثر على الصورة النهائية للمنتج السياحي، مما يؤدي إلى انخفاض التدفق السياحي إلى البلد المضيف.[1]

رابعا: السياحة صادرات غير منظورة: فالسياحة تمثل عرض للخدمات بصفة أساسية وليست منتجا ماديا يمكن نقله من مكان إلى آخر، والمستهلك يأتي بنفسه إلى مكان المنتج السياحي للحصول عليه ومن ثم فإن الدولة المصدرة للمنتج السياحي أي الدولة المضيفة لا تتحمل نفقات النقل على غرار الصادرات السلعية الأخرى.[2]

خامسا: كيفية بيع المنتج السياحي: إن المنتج السياحي المتمثل في عوامل الجذب السياحي (الطبيعية، التاريخية، والأثرية...الخ) لا يباع إلا من خلال السياحة، فهذه المغريات لا تدر عائدا بطبيعتها إلا إذا بيعت في شكل منتج سياحي وهذا الأخير لا يباع إلا بوجود سلع وخدمات مساعدة وهي تسهيلات يجب أن تتواجد جنبا إلى جنب مع المغريات السياحية وتتمثل هذه التسهيلات في أربع مجموعات هي:[3]

1- مشروعات البنية الأساسية: كشبكات الطرق، والخدمات المرفقة (مياه، كهرباء، صرف صحي، ...الخ) **ووسائل** الاتصال وتوفر الأمن السياحي وغيرها؛

2- منشآت الإقامة كالفنادق وغيرها من وسائل الإقامة التكميلية كالمخيمات والقرى السياحية؛

3- مشروعات النقل السياحي البري والبحري والجوي؛

4- المنشآت السياحية الترويحية وغيرها كدور اللهو والتسلية ومجال بيع التذكارات والهدايا والسلع السياحية وغيرها؛

5- إن السياحة الدولية منتج **تصديري، يتعرض** في **بعض الأحوال** إلى **درجة من عدم الاستقرار، لأنه يتعلق** بتأثيرات **من القوى الخارجية، ومرونة عالية بالنسبة لكل من السعر والدخل** بالإضافة إلى **مشكل** الموسمية التي تؤثر **على النشاط السياحي كما يلي**[4]:

أ- تعرض الطلب السياحي للتأثيرات **الخارجية: قد تتعرض السياحة الدولية** لتأثيرات **من خارج الدولة، كوجود اضطرابات سياسية أو** تغيرات في **أسعار الصرف،** التغيرات **المناخية** غير المنتظرة، **بالإضافة** إلى **قرارات الدول القاضية بالرقابة على النقد وتحديد حجم النقد الذي يسمح للسائحين الخروج به.**

---

[1] نبيل الروبي، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، مصر، 1985، ص9.

[2] صلاح عبد الوهاب، **السياسة القومية للتسويق السياحي**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994، ص18.

[3] نبيل الروبي، **التخطيط السياحي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1987، ص12.

[4] نبيل الروبي، **المرجع السابق**، ص13.

ب- تتميز السياحة بمرونة عالية، لكل من السعر والدخل، وهذا يعني أن القرارات السياحية قد تتأثر كثيراً بالتغيرات الطفيفة في الأسعار والدخول، فبالنسبة للمرونة السعرية، فإنه يمكن تحديدها بسهولة، مقارنة بالمرونة الدخلية، نظرًا لكون آثار المرونة السعرية تكون سريعة، أما التغيرات في الدخول فإنها تكون بصفة عامة أكثر تدرجًا ومن ثمّ لا يتم تحديدها إلا بعد مدة من الزمن عادة سنة.

سادسا: عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان إلى آخر[1]، كما في العديد من الصناعات الأخرى التي تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية معينة وبما يتفق وحجم العرض والأسعار، وخاصة وأن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي إلى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات السياحية والفندقية إلى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال فترة الموسم وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات الباقية من السنة، وقد بذلت محاولات عديدة للتخفيف من مشكلة الموسمية في القطاع السياحي، نذكر منها على سبيل المثال[2]:

1- محاولة إحداث تحويل في موسمية الطلب السياحي بالسعي إلى استمرارية العرض السياحي، بعدة وسائل منها خفض نفقات السياحة وأسعار خدماتها في الفترات المتوقع حدوث انخفاض في الطلب السياحي خلالها، مع تشجيع السياحة الداخلية بأسعار خاصة.

2- تغيير حجم و مستوى العرض السياحي بحيث يتفق ومستويات تدفق الأفواج السياحية، مما يعني خفض نوعية الخدمات التي تقدم خلال فترات تناقص الطلب السياحي، مع توفير الخدمات لمن يطلبها

3- إطالة موسم العطل (الإجازات) توسيعًا لفترة النشاط الموسمي، من خلال تعديل التوزيع الزمني للطلب السياحي، كأن توزع مواعيد العطل بحيث تكون متعاقبة.

4- تقرير عطل مدفوعة الأجر مرتين أو أكثر خلال السنة، وهو اتجاه قوي في الدول المتقدمة ذات الدخل الفردي المرتفع، وخصوصًا تلك الدول التي يسود فيها شتاء قاسي مثل الدول الإسكندنافية، كندا، وشمال الولايات المتحدة الأمريكية.

سابعا: صعوبة استقطاب السياح وتعذر ضمان جذبهم سنويا نظرا لكثرة المغريات السياحية في مناطق العالم المختلفة، مما يعنى اتساع العرض السياحي العالمي وبالتالي ضعف إمكانية تردد السائح على نفس المنطقة السياحية أكثر من مرة

[1] ناصر مراد، زياد أبو موسى، مداخلة بعنوان: **دور السياحة في التنمية المستدامة حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، جامعة البليدة، الجزائر، 25/24 أفريل 2012، ص3.

[2] نبيل الروبي، **المرجع السابق**، ص14.

واحدة، لذلك يسعى العاملون بصناعة السياحة وبكافة الوسائل إلى استقطاب السياح وإرضائهم وإيجاد نوع من الألفة والوفاء لديهم للمنطقة السياحية على أمل العودة مرة أخرى.

المطلب الثالث: أنواع السياحة

تتعدد أنواع السياحة تبعا للدوافع والرغبات التي يمكن خلقها وتحريكها فهناك السياحة الثقافية والترفيهية والعلاجية والدينية والرياضية، بالإضافة إلى أنماط أخرى جديدة ساعد على انتشارها التقدم والتطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وما صاحبه من تطلعات ومتطلبات ذات نوعيات خاصة لم تكن معروفة من قبل، مثل سياحة المؤتمرات وسياحة المعارض وسياحة الحوافز وغيرها، وهو ما ترتب عنه الاتجاه إلى توفير خدمات وتسهيلات وتجهيزات وعناصر جذب تختلف إلى حد كبير في خصائصها وصفاتها عما تحتاجه السياحة التقليدية، وقد صنف خبراء السياحة الأنواع المختلفة لها وفقا لعدة عناصر:

الفرع الأول: تبعا لعدد الأشخاص المسافرين: حسب هذا المعيار نجد الأنواع التالية:[1]

أولا: سياحة فردية: هي عبارة عن سياحة غير منظمة ولا تعتمد على برنامج منظم أو محدد يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما وتتراوح مدة إقامتهم حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم، كل سائح من هذه المجموعة له دوافعه ورغباته الخاصة التي جاء من أجل تحقيقها والتي تتوقف على مقدرته المادية.

ثانيا: سياحة جماعية: وهي عبارة عن سياحة لمة ويطلق عليها سياحة الأفواج أو المجموعات، حيث تقوم الشركات السياحية بتنظيم وترتيب مثل هذا النوع من السياحة، وكل سفر أو رحلة لها برنامج خاص ومحدد وسعر محدد وتعتمد على تحقيق رغبات المجموعة، إذا تكون هذه الرحلات متعددة ومتنوعة.

الفرع الثاني: طبقا لنوع وسيلة النقل المستخدمة: حسب هذا المعيار نجد:[2]

أولا: سياحة برية: السيارات الخاصة، السكك الحديدية، الحافلات العامة والخاصة؛

ثانيا: سياحة بحرية أو نهرية: السفن والبواخر؛

ثالثا: سياحة جوية: الطائرات المختلفة؛

الفرع الثالث: حسب السن: حسب هذا المعيار نجد[3]**:**

[1] ماهر عبد الخالق السيسي، صناعة السياحة: الأساسيات والمبادئ، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003، ص39.

[2] كواش خالد، المرجع السابق، ص43.

[3] يسري دعبس، السياحة، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة، مصر، 2001، ص52.

أولا: سياحة الطلائع: وترتبط بالسن من 07-14 سنة، وهي عادة ما تكون في إطار رحلات استكشافية، أو رحلات تعلم السياحة أو التعرف على الطبيعة وتنظم من طرف الشركات أو النقابات أو الجمعيات الخيرية.

ثانيا: سياحة الشباب: في هذا النوع يكون هناك البحث عن الإثارة، والبحث عن **الحياة الاجتماعية وهذا لارتباطه** بالسن الذي يتراوح ما بين **15-21 سنة.**

ثالثا: سياحة الناضجين: وهي موجهة للذين تتراوح أعمارهم مابين **35-55 سنة، وهي سياحة المتعة والبحث عن الراحة والاستجمام.**

رابعا: سياحة المتقاعدين: يشارك فيها كبار السن وتكون لفترات طويلة و**بأسعار مرتفعة.**

الفرع الرابع: حسب أغراض السياحة: حسب هذا المعيار نجد:

أولا: السياحة الترفيهية: يعتقد بأن أقصى دافع لكل فرد في السفر يتمثل في إشباع رغباته، التي تتجلى في الشعور بالسعادة أي أن للسفر خاصية فريدة تكمن في القدرة على إشباع هذه الرغبات. **والواقع** أن رغبة الفرد في الترفيه والترويح عن النفس قوية في تحقيق المرح والإثارة والمتع الحسية. وفي هذا السياق يتفق"Medougall **"مع الفكرة** السابقة الذكر أن السياحة تضفي على الشخص مزيدا من السعادة وتغمره بمظاهر السرور.

ومع أن السياحة الترفيهية تتضمن تغيير مكان الإقامة الدائمة لفترة أكثر من يوم واحد إلى مناطق أخرى لغرض المتعة والترفيه عن النفس، بزيارة المنتزهات والبحيرات والشواطئ والجبال والشلالات، ورؤية الحيوانات النادرة والمعالم الأثرية والتمتع بمناظر المناطق الصحراوية، **وحضور المنافسات الرياضية العالمية والأولمبياد، فهي تتضمن أيضا** ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص في البحار والتزلج على الثلوج في مناطق كثيرة كما هو الحال في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، مما يبعث في النفس الهدوء والراحة والاستقرار.

وتشير بعض الإحصاءات المتوفرة لعدد من الدول العربية أن نسبة سياحة الراحة والترفيه والعطلات إلى إجمالي السياحة تصل إلى 100% في المغرب، 91% في مصر، و73 % في الجزائر، و72% في البحرين. **وتشكل سياحة** العمل التجاري والمهني نسبة24% في الجزائر والسعودية، و17% في البحرين. **أما السياحة** بهدف زيارة الأصدقاء **والأقارب فهي تشكل** 18.6% من حجم السياحة في سوريا، 14.5% في الأردن، و13.1% في السعودية. ويبقى على الدول النامية المهتمة بهذا النمط السياحي أن تواكب الزمن، وتهيئ السبل الترفيهية التي تتماشى مع

متطلبات السائحين من طالبي هذا المنتج السياحي باختلاف أذواقهم ورغباتهم، من أجل جذب أعداد كبيرة من السياح من المهتمين السياحة الترفيهية[1].

ثانيا: السياحة الرياضية: وهذا النوع منن السياحة يعتبر من أنواع السياحة القديمة والتي تشمل رحلات الصيد وفي الوقت الحاضر يمثل هذا النوع من السياحة صيد الأسماك، اليخوت، التجديف، ركوب الخيل، الزوارق الشراعية، التزلج على الجليد ...الخ.

والآن أخذت الكثير من الدول العالمية تتنافس في إقامة مباريات كاس العالم أو دورة الألعاب الأولمبية أو الشتوية أو أي مباريات أخرى وذلك للمكاسب التي تحققها هذه المباريات الرياضية وكذلك عدد السواح المشاركين والدعاية التي تحصل عليها الدول. **وهذا النوع من السياحة** يتطلب إنشاء بنية تحتية وفوقية على مستوى عالي من التقدم والتطور وتوفير وسائل اتصالات وإقامة ممتازة على مختلف الأسعار. وأصبحت هذه المباريات والسباقات تستقطب عدد كبير جدا من المشاركين والمشجعين والهواة ورجال الأعمال والصحفيين...الخ.[2]

وكذلك تستعد الدول المضيفة لهذا النوع من المباريات قبل سنوات عديدة من إقامة هذه المباريات. ولهذا نرى كثير من الدول تتسابق في تنظيم مثل هذه المسابقات والمباريات مثل تنظيم سباق الملاكمة العالمية والمصارعة وكرة القدم والتنس...الخ.

ويحتاج هذا النوع من السياحة إلى استثمار أموال كثيرة وخدمات سياحية ضخمة ولهذا السبب دائما تتبنى الحكومات والمنظمات الرسمية تنظيم وإنشاء مثل هذه المباريات. ويعتبر هذا النوع من السياحة من أفضل وسائل الدعاية والإعلان للدول المضيفة لهذه المباريات **وأبسط مثال على ذلك هو مدينة** مونتريال في كندا فقد كانت هذه المدينة غير معروفة دوليا ولا تتمتع بخدمات عالية ولكن عند إقامة دورة الألعاب الأولمبية فيها عام **1976م،** اشتهرت هذه المدينة عالميا وأصبحت مركز استقطاب سياحي عالمي وخاصة بالنسبة للدول الأوروبية وتطورت خدمات السياحية بها وكذلك البنية التحتية والفوقية بها. **ومن الدول** المشهورة في إقامة مثل هذه المباريات هي اسبانيا، أمريكا، انكلترا، ايطاليا. **وأخذت أيضا بعض الدول العربية تتجه بإقامة وتطوير هذا النوع من السياحة مثل قطر**– التي ستحتضن مونديال كرة القدم لعام **2022م- والإمارات العربية المتحدة ومصر والمغرب.**

ثالثا:السياحة العلاجية: تكمن في هذا النوع من **السياحة الحاجة** إلى العلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى عند

[1] صليحة عشي، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة** دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص12.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص، ص58،59.

المواطنين وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع وهي تنقسم إلى **عدة أنواع حسب الوسائل** الطبيعية المستخدمة في العلاج وهي:[1]

أ- السياحة العلاجية المناخية: ويتم العلاج عن طريق المناخ وذلك مثل بعض الأمراض التي تعالج في الجبال والبعض الآخر في البحار وغيرها.

ب- السياحة العلاجية المعدنية: تشمل السياحة المعدنية شكل السياحة الصحية الأكثر انتشارا لكن التقاليد المنتشرة في هذا الميدان تجعلها تتجاوز هذا الإطار تماما حيث أنها تعتبر كإحدى وسائل التسلية.

وقد استمرت العيون المعدنية في جذب السياح إلى اليوم، ومرجع ذلك إلى الاعتقاد الباقي في القوى الشفائية للمياه المعدنية، وإلى التسهيلات التي أقيمت حولها، لاسيما تسهيلات المؤتمرات الدولية، في بادن بادن وجودسبرج وفي فسبادن. ولم يكن السر العلاجي مقصورا على رحلات العيون المعدنية بل اشترك في هذا الجانب سياحة الشواطئ والجبال والريف.

رابعا: السياحة الثقافية: تهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ، فهي تجتذب نوعيات من السائحين الذين يرغبون في إشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية ومعايشة الشعوب المختلفة بعاداتها وفنونها وقيمها، ويمثل هذا النوع من السياحة ما يعادل **10% من حركة السياحة الدولية كما يتميز هذا النوع من السياحة بأن السائح عادة ما يقبل عليها مرة واحدة فقط بغرض المعرفة ولا يكرر الزيارة لنفس المكان.**[2]

وقد عرف المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMS) **السياحة الثقافية كما يلي:** " هي التي هدفها، من بين الأهداف الأخرى، اكتشاف المواقع المعالم الأثرية. تمارس عليها أثر ايجابي معتبر لدرجة أنه، لأغراضها الخاصة، تساهم في استمرار وجودها وحمايتها. وفي الواقع يبرر هذا النوع من السياحة الجهود التي تتطلبها هذه المحافظة والحماية من المجتمع الإنساني، لما لها من فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية على المجتمعات المعنية."[3]

خامسا: سياحة المؤتمرات: تعتبر سياحة المؤتمرات من الأنماط السياحية الحديثة، وارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الكبير الذي يشهده العالم.[4] وهذا النوع من السياحة يختص بتنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات على كافة المستويات.

---

[1] إبراهيم عليوات، مداخلة بعنوان: **السياحة في الدول العربية واقع وتحديات دراسة تجارب بعض الدول، الملتقى** الدولي حول: **السياحة رهان التنمية** المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، **الجزائر**، 25/24 أفريل 2012، ص4.

[2] عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة** دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، **جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر**، 2010، ص،ص16،17.

[3] Bernard Schéou, **Du tourisme durable au tourisme équitable : quelle éthique pour le tourisme de demain ?**, first édition, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2009, P163.

[4] **هدي سيف لطيف، السياحة: النظرية والتطبيق، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة**، 1994، ص73.

وغاليا ما تقعد المؤتمرات استجابة لرغبات الأفراد والمؤسسات، حيث تتولى جهات مختصة مهمة تنظيم هذه اللقاءات والمؤتمرات وتوفير خدمات لا تقتصر على الجانب الرسمي للمؤتمر وإنما تشتمل أيضا على تقديم الخدمات السياحية والترفيهية للمشاركين.[1]

سادسا: السياحة الدينية: هذا النوع من السياحة يعتبر من الأنواع القديمة جدا والتقليدية أيضا وتنفرد به دول محدودة في العالم وتأتي في أولها المملكة العربية السعودية المشهورة بالحج والعمرة، والقدس في فلسطين، ومناطق كربلاء والنجف في العراق لاحتوائهما على مراقد الأئمة والصحابة، كذلك الفاتيكان والصين والهند لبعض الأديان والطوائف.[2] وتتنوع السياحة الدينية بتنوع أغراض الحجاج فبعضهم يقوم بها للوفاء بنذر، كما هو الحال في حالات المرض أو الأخطار الكبيرة، أو تتم للفدية والاستغفار من خطيئة. **وقد أطلق jusserand على هذا النمط بانه لا ينقطع.**[3]

ويتطلب هذا النوع من السياحة خدمات متنوعة الأسعار وخدمات مساعدة متوسطة، ويتطلب خدمات أسواق كبيرة لغرض تبضع السواح منها لشراء الهدايا التذكارية لأهلهم وأقاربهم أثناء زيارتهم الدينية.

وتخضع هذه الأماكن أيضا لزخم العمل والخدمات في مواسم الحج والزيارة والعمرة تتطلب خدمات كبيرة **جدا وكذلك وسائط نقل ضخمة جدا وكذلك الخدمات الأخرى.** ولا تستغرق فترة الزيارة أكثر من مدة معينة حسب طقوس ومواسم الحج أو الزيارة وأطول فترة هي فترة الحج إذ تستغرق من أسبوع على الأقل إلى شهر على الأكثر.

سابعا: سياحة المتعة (الترفيه، الاستجمام): تكون الزيارة فيها من أجل قضاء العطل (الإجازات) في الأماكن التي تشتهر باعتدال الطقس أو بمناظرها الطبيعية وهدوء ربوعها وجمال شواطئها، صحاريها...، ويعرفها المختصين على أنها تغيير مكان الإقامة لغرض الاستمتاع والترفيه عن النفس وليس لغرض آخر، ويمكن أن يتخللها ممارسة الهوايات المختلفة كالصيد والغوص والتزحلق، ويعتبر هذا النوع من أقدم أنواع السياحة التي عرفها العالم، وتمثل جزء ثابت من العرض السياحي، وتعتبر دول البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق جذبا لحركة السياحة الترفيهية.[4]

وتعتبر السياحة الصحراوية السياحة **الأكثر شهرة وطلبا من طرف السياح اليوم، حيث أن** السائح يجذبه سحر الصحراء الواسعة، لما لها من دلالات. **وهي** منتج تعمل الكثير من الدول على تطويره عبر استغلال مختلف

[1] حميد عبد النبي الطائي، **أصول صناعة السياحة، ط2**، مؤسسة الوراق للنشر **والتوزيع، عمان، الأردن**، 2006، ص259.

[2] **ماهر عبد العزيز توفيق، المرجع السابق، ص64.**

[3] محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، **جغرافية السياحة، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة**، 2001، ص35.

[4] **يسري دعبس، المرجع السابق، ص30.**

إمكانيات المنطقة الطبيعية والتاريخية والثقافية مصحوبة بنشاطات ترفيهية واستكشافية لخصوصيات المنطقة.[1]

المبحث الثاني: مفهوم السياحة البيئية

بسبب للآثار السلبية الناتجة عن السياحة الجماعية وخاصة الاجتماعية-الثقافية منها والبيئية، ظهر توجه عالمي جديد يدعو إلى تبني نوع جديد من السياحة يهدف إلى التقليل من الآثار السلبية للسياحة الجماعية. فظهر ما يسمى "بالسياحة البيئية".

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور مصطلح السياحة البيئية

تطورت السياحة البيئية في أعقاب حركة المحافظة على البيئة التي ظهرت في أوائل 1970م. وقد أثبت الاهتمام المتزايد للناس بالبيئة والرحلات الموجهة نحو الهواء الطلق، إلى جانب الاستياء المتزايد من السياحة الجماهيرية، لصناعة السياحة أن هناك مكان للسياحة البيئية. وبالمثل، فإن فهم وقبول مبادئ المحافظة على الطبيعة والاستدامة من طرف نسبة متزايدة من السكان شارك أيضا في تطور مصطلح السياحة البيئية. ليس هناك توافق في الآراء حول أصل مصطلح السياحة البيئية[2]، فحتى وقت قريب، كان هناك بعض الغموض حول أصل مصطلح السياحة البيئية " Ecotourism "، كما هو واضح في الحجم الهائل من الكتابات حول هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، يرى Orams سنة 1995م، وHvenegaard سنة 1994م، أن المصطلح يمكن أن يرجع إلى أواخر الثمانينات، في حين يرى آخرين مثل: Higgins سنة 1996م، أنه يمكن إرجاع المصطلح إلى أواخر 1970م من خلال عمل Miller سنة 1989م حول التنمية البيئية.

إلا أن واحد من المواضيع المتوافقة الناشئة في الأدبيات حاليا تدعم حقيقة أن Ceballos-Lascuráin كان أول من استخدم هذه الكلمة في بداية 1980.[3] وفي مقابلة له أوضح Ceballos-Lascuráin أن إشارته الأولية لهذه العبارة وقعت في عام 1983، بينما كان في عملية تطوير PRONATURA، وهي منظمة غير حكومية في المكسيك. لكن في الآونة الأخيرة أرجع المصطلح أبعد إلى عمل Hetzer سنة 1965م، والذي استعمله لشرح العلاقة المعقدة بين السياح والبيئات والثقافات التي يتفاعلون معها. وقد حدد Hetzer أربع ركائز أساسية يجب إتباعها للحصول على شكل أكثر مسؤولية للسياحة، تتضمن:1- الحد الأدنى من الأثر البيئي 2- أدنى أثر وأقصى احترام للثقافات المضيفة 3- أقصى فوائد اقتصادية للقاعدة الشعبية في البلد المضيف 4- أقصى "ترفيه" ارتياح للسياح المشاركين.

[1] فؤاد البكري، **الإعلام السياحي**، ط1، دار نهضة الشرق، القاهرة، 2001، ص45.

[2] http://ecotourisme.wikia.com/wiki/Genése de l'écotourisme تاريخ الاطلاع على الموقع 31/05/2012 على الساعة 20:30

[3] David fennell, E**cotourism**, third edition, taylor & francais e-library, Routledge, London, 2008, p17.

وقد تطور مفهوم السياحة البيئية حسب Hetzer، تتويجا لعدم الرضا عن نهج الحكومات والمجتمع السلبية في التنمية، خصوصا من وجهة نظر بيئية. وقد تبنى NELSON سنة 1994م أيضا هذا الموقف الخاص لتوضيح أن فكرة السياحة البيئية هي في الواقع فكرة قديمة، والتي تجلت خلال أواخر 1960م وبداية 1970م عندما أصبح الباحثون قلقون إزاء الاستخدام غير السليم للموارد الطبيعية. ويشير NELSON إلى أن مصطلح "التنمية البيئية" أدخلت كأداة للحد من مثل هذه التنمية.[1]

وهكذا تنسب كلمة السياحة البيئية في الأساس إلى عالم البيئة المكسيكي (Hector ceballos-Lascurian) وهو مدير لجنة السياحة البيئية للاتحاد الدولي لحماية البيئة، والذي ابتكر المصطلح في تموز من عام 1983م - ولكنها بدأت تظهر بشكل واسع مع مطلع تسعينات القرن العشرين خلال ورش العمل والاجتماعات التي نظمت من قبل المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية.

وكانت الغابات المطيرة والشواطئ المرجانية في ثمانينات القرن العشرين هي محور لعدد كبير من الدراسات البيولوجية التي اهتمت بالتنوع الحيوي والطبيعي في مثل هذه المناطق، ومثل هذه الدراسات قد خلقت في هذه المناطق عدد من الإدلاء لمرافقة العلماء لإجراء بحوثهم وإرشادهم إلى المناطق المجهولة وكيفية التنقل داخل هذه المناطق. وبالتالي يمكن القول أن مهنة الإرشاد البيئي كانت البذرة الأولى لظهور مفهوم السياحة البيئية، إذ كانت مهنة الإرشاد هي أول مهن السياحة البيئية في مناطق المحميات وخاصة في كوستاريكا والأكوادور في أمريكا الجنوبية، ثم تبعها بعد ذلك ظهور مهن أخرى صغيرة تهدف إلى تقديم الخدمات البسيطة إلى المجموعات السياحية التي تهتم بالمناطق الطبيعية وخاصة مشاهد الطيور، وكانت معظم هذه المجموعات من الطلبة، وأساتذة الجامعات، والباحثين، وعلماء الطبيعة.

بدأت الخدمات والمهن التي قامت على أساس طبيعي تزدهر منذ ثمانينات القرن العشرين مع بداية السفر إلى المناطق الطبيعية، وخاصة ما يتعلق منها في تقديم خدمات التخييم والصيد ورياضة السير على الأقدام والمغامرة. ومن ثم فإن أصحاب هذه الخدمات قد أدركوا القيمة الاقتصادية لبقاء مثل هذه المصادر والغابات الطبيعية والمناطق التي حولها على حالها دون خراب لأنها ستولد لهم دخل مستمر ودائم. ثم أدركوا فيما بعد أن نجاح مثل هذه المشاريع لا تم إلا من خلال تنفيذها والإشراف عليها من قبل السكان المحليين، وعلى هذا الأساس كان المستثمرون الخارجيين يسعون إلى بناء الخدمات والتسهيلات المختلفة على أن يتم الإشراف عليها ومتابعة أعمالها وتنفيذها من قبل السكان المحليين، وهذا بالفعل يتطلب تدريب السكان المحليين على إدارة هذه المشاريع، الأمر الذي يعود عليهم بالمنافع

[1] David A.Fennel, **Ecotourism: an introduction**, second edition, taylor & francais e-library, Routledge, London ,2005, p17.

الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز لديهم فكرة الحفاظ على هذه الموارد والمصادر الطبيعية. وقد كانت بداية عمل منظمي الرحلات السياحية Tour Operator إلى المقاصد الطبيعية قد بدأت في كل من جزيرة جالاباغوس وكستاريكا في أمريكا الجنوبية، ثم كينيا في أفريقيا، وبعدها في نيبال في قارة آسيا، وبالتالي تشير أدبيات السياحة البيئية إلى أن مثل هذه الشركات قد قامت بتطبيق مبادئ السياحة البيئية منذ 20-30سنة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ومع زيادة الطلب على الخدمات السياحية في هذه الفترة بشكل لم يسبق له مثيل بحيث انتشرت فكرة السياحة الجماهيرية الضخمة "Mass Tourism " والتي أصبحت تظم أعداد ضخمة من السياح، إذ بدأت الدراسات تتجه إلى دراسة وتقييم الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن مثل هذا النوع من السياحة حيث ظهرت فكرة السياحة الهادئة لمواجهة السياحة الجماهيرية.

وبعد مؤتمر الأرض في ريودوجانيرو عام 1994م، توصل العالم إلى مصطلح التنمية المستدامة بما في ذلك التنمية الزراعية المستدامة أو الصناعية أو الثقافية أو السياحية، بمعنى أن السياحة المستدامة هي جزء من التنمية المستدامة والتي تسعى إلى جعل السياحة أكثر استدامة وحفاظا على مصادر المجتمع الثقافية والطبيعية للأجيال الحالية والقادمة من خلال تطبيق بعض مبادئ السياحة البيئية، مما جعل المجتمعات المضيفة للسياحة من شعوب رافضة للسياحة إلى مروجة ومشجعة لها وذلك لجذب المزيد من السياحة التي أخذت تحترم خصوصية المجتمعات المحلية وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم.[1]

وقد عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2002م، كسنة دولية للسياحة البيئية. وتقدم السنة الدولية للسياحة البيئية فرصة لاستعراض تجارب السياحة البيئية في جميع أنحاء العالم، من أجل تعزيز الأدوات والأطر المؤسسية التي تضمن تحقيق تنميتها المستدامة في المستقبل. ويعني هذا تعظيم الفوائد الاقتصادية، البيئية والاجتماعية من السياحة البيئية، مع تجنب عيوبها وآثارها السلبية في الماضي.[2]

وقد كان من نتائج السنة الدولية للسياحة البيئية ثلاثة استنتاجات رئيسية وهي:[3]

أولا: تم تأسيس السياحة البيئية كمفهوم سياسي قيم. حيث قام أكثر من 50 بلد بوضع سياسات واستراتيجيات تركز على السياحة البيئية على المستوى الوطني. وقد أثبت مفهوم السياحة البيئية أهميته حيث ينظر إلى التنوع الطبيعي والثقافي كأصول سياحية. كما يشدد على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية.

---

[1] أكرم عاطف رواشدة، السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات، ط1، دار البريد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص48.

[2] http://www.gdrc.org/uem/eco-tour/2002/yearecoturism2002.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/02/18 على الساعة 21:36

[3] Charles R. Goeldner, J.R.Brent Ritchie, **Tourism : Principles, Practices, Philosophies,** Tenth edition, Jhon Wiley and Sons, Inc, USA, 2006, p480.

ثانيا: تلقت السياحة البيئية ردود فعل متباينة. حيث تبين الأدلة الملموسة أن السياحة البيئية إن تمت إدارتها بطريقة مستدامة، فسوف تساعد على الحفاظ على التنوع البيولوجي، تخفيف الفقر في المناطق الريفية، ويمكن أن توفر منافع للمجتمعات المحلية والأصلية التي تقع بالقرب من، أو في المناطق المحمية رسميا.

ثالثا: من الأمور المعترف بها حاليا أن السياحة أصبحت محرك اقتصادي عالمي. وأن التحدي الرئيسي بالنسبة للمستقبل هو تطبيق مبادئ السياحة البيئية/السياحة المستدامة في جميع أشكال التنمية السياحية. وعلى العموم يمكن تقسيم المراحل التاريخية لتطور مفهوم السياحة البيئية إلى ثلاث مراحل اتخذت ثلاثة أبعاد رئيسية يظهرها لنا الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أبعاد مفهوم السياحة البيئية

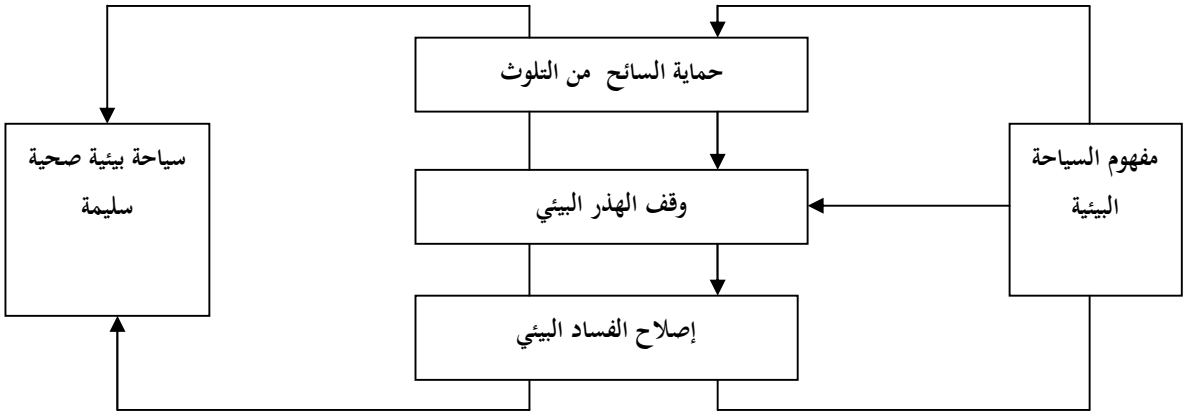

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، **مدينة نصر، القاهرة**، 2005، ص.46.

1-المرحلة الأولى: مرحلة حماية السائح من التلوث من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبها أخطار هددت البيئة فسها نتيجة لبعض السلبيات التي مارسها السائح والشركات السياحية مما أدى لفقد ان المناطق الطبيعية صلاحيتها وتهديد الأحياء الطبيعية فيها..[1]

2-المرحلة الثانية: مرحلة وقف الهذر البيئي من خلال استخدام سياحة وأنشطة سياحية لا تسبب أي هدر أو تلوث، وبالتالي تحافظ على ما هو قائم وموجود في الموقع البيئي Ecological Locality.[2]

[1] محبوب مراد، صولح سماح، مداخلة بعنوان: **ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع**، الملتقى الدولي حول: **اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، **الجزائر**، 10/9 مارس 2010، ص 4.

[2] **خان أحلام، زاوي صورية، السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، **العدد السابع، جامعة بسكرة، جوان** 2010، ص229.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة، من خلال إصلاح الهذر البيئي ومعالجة التلوث البيئي، وإصلاح ما سبق أن قام الإنسان بإفساده، **وإرجاع الأوضاع لما كانت عليه أو على الأقل معالجة الإختلالات البيئية،** وتهيئة الأوضاع والأحوال لتصبح أفضل وأحسن.[1]

ومما سبق يتضح أن السياحة البيئية تبادلية التأثير وفعالة الأثر فهي سياحة غنية كثيفة العائد والمردود، وهي سياحة بحكم الممارسة والعمل السياحي، وهي سياحة متداخلة ومتشابكة بينها وبين كافة الأنشطة التي يمارسها سان، إلا أنها تتفوق عليها بأنه لا ينجم عنها أي تلوث للبيئة، بل هي محسنة للبيئة إلى جانب محافظتها على سلامتها وجمالها.[2]

المطلب الثاني:تعريف السياحة البيئية، عناصرها وخصائصها

رغم الحداثة النسبية لمصطلح السياحة البيئية، إلا أنه يلقى اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمنظمات وحتى الحكومات في كل أنحاء العالم.

الفرع الأول: تعريف السياحة البيئية

لقد كتب الكثير حول السياحة البيئية كما جرت محاولات عديدة لتعريفها. **إلا أنه نظرا للتنوع الكبير** الذي تتميز به النشاطات والخدمات التي تندرج ضمن هذا النشاط السياحي ولتباين ممارسيه ورواده، فإنه لا يوجد إجماع حول معناه. وقد جرى تعريف السياحة البيئية على أنها شكل من أشكال السياحة القائمة على الطبيعة. إلا أن خبراء **التنمية والسياحة والأكاديميين والمنظمات** غير الحكومية تناولوها أيضا منذ عام **1990 باعتبارها أداة من أدوات التنمية المستدامة.**

وفي حين أنه لا يوجد تعريف مقبول للسياحة البيئية، فإن واحد من التعاريف شائعة الاستخدام هو الذي **وضعته الجمعية الدولية للسياحة البيئية** (والتي كانت تعرف سابقا باسم جمعية السياحة البيئية). **والذي ينص على أن:** " السياحة البيئية هي السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة ويحسن رفاهية السكان المحليين ".[3]

ويقدم هذا التعريف عدة معايير لتقييم إن **كانت مغامرتك جزءا من صناعة السياحة البيئية. وسوف تكون** تجربة السفر، أولا، قائمة على الطبيعة، ثانيا، تساهم في الحفاظ على البيئة، ثالثا، تساهم ثقافيا واقتصاديا في الاقتصاد

---

[1] مولحسان آية الله، عيساني ربيع، **مداخلة بعنوان: دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب الأردن ومصر ولبنان والجزائر، الملتقى** الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، **المركز الجامعي غرداية، 27/26 فيفري 2013، ص5.**

[2] **إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، ط1،** مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، **عمان، الأردن، 2010، ص،ص150،149.**

[3]Hernando riveros, Marvin blanco, **El agrotourismo, una alternativa para revalorizar la agroindustria rural como mecanismo de desarrollo local**, serie de documentos de trabajo prodar N°18, Lima, Peru, 2003, p09.

المحلي. ويقترح البعض معيار هو أن يكون للزوار تجربة تعلم.[1]

أما الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية فقد عرف السياحة البيئية على أنها " السفر لزيارة المناطق الطبيعية القليلة التلوث نسبيا، للاستمتاع بالطبيعة وما قد يصاحبها من معالم ثقافية، بروح من المسؤولية البيئية التي تكفل الحفاظ على تلك الطبيعة، وتقلل من تأثرها السلبي بالزيارة، وتوفر الفرصة للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية النافعة للسكان المحليين".[2]

ويرى هذا التعريف أن السياحة البيئية تتميز بالخصائص التالية:

أولا: السفر إلى المناطق الطبيعية للتمتع بجمالها، وكذلك التعرف على المعالم الثقافية الموجودة بها؛

ثانيا: التقليل من الآثار السلبية للزيارة إلى أدنى حد؛

ثالثا:تفتح المجال أمام المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية على مختلف الأصعدة،

كما فت منظمة السياحة العالمية السياحة البيئية بأنها: " السياحة التي تنطوي على السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، بهدف محدد هو الدراسة، الإعجاب والاستمتاع بالمناظر ونباتاتها وحيواناتها البرية، فضلا عن أي تظاهرة ثقافية قائمة (سواء في الماضي أو الحاضر) وجدت في هذه المناطق".[3]

ويركز هذا التعريف على زيارة الأماكن الطبيعية والتمتع بجمالها وحضور التظاهرات الثقافية المقامة في هذه المناطق، ويهمل الأبعاد الأخرى للسياحة البيئية كالتقليل من الآثار السلبية على البيئة، والمشاركة الفعالة للسكان المحليين، والمساهمة في رفاهية المجتمعات المحلية.

إلا أن واحد من التعاريف حول السياحة البيئية هو تعريف Héctor Ceballos-lascuràin منسق الاتحاد العالمي لحماية الطبيعة (UICN) في كتابه ' السياحة، السياحة البيئية والمناطق المحمية '، حيث عرف السياحة البيئية على أنها:" السفر المسؤول بيئيا إلى المناطق الطبيعية قليلة التلوث نسبيا، من أجل الاستمتاع وتقدير الطبيعة، والذي يشجع المحافظة على البيئة وله تأثير منخفض عليها، ويوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للسكان المحليين."[4]

نستنتج من هذا التعريف أن السياحة البيئية تتكون من العناصر التالية:

1– السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية؛

2– يتمثل الهدف من الزيارة في الاستمتاع بالطبيعة وتقديرها؛

---

[1] Carol Patterson, **the business of ecotourism**, third edition, Trafford publishing, Canada, 2007, p1.

[2] **نبيل دبور، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، 2004، ص17.

[3] A.K. Bhattacharya, **Ecotourism and livelihoods**, Ashok Kumar Mittal concept publishing company, New Delhi, India, 2005, p1.

[4] Monica pérez de las heras, **Manual del turismo sostenible,** ediciones Mundi-prensa libros, madrid, spain, 2004, p117.

4- تقليل الآثار السلبية على الطبيعة،

5- توفير فوائد اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين؛

كما تطرق الكثير من الباحثين إلى تعريف السياحة البيئية حيث **عرف** Balfe و Lazato-Giotard **السياحة البيئية كما يلي:** "السياحة البيئية هي شكل من أشكال السياحة المسئولة في المناطق الطبيعية التي تساهم في حماية البيئة وفي رفاهية السكان المحليين، في حين تلبي توقعات الإنسان فيما يتعلق بالترفيه، والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفاعلين المحليين في المواقع الطبيعية التي يتم زيارتها". [1]

ومن النقائص التي تعتري هذا التعريف هو إهماله للتراث الثقافي للمجتمعات المحلية ودوره في جذب السياح البيئيين إلى هذه المناطق.

وعرف stabler **و** Papatheodorou **و** Sinclair سياحة البيئية على أنها: "**السياحة البيئية هي شكل** مستدام، وغير جائر من السياحة القائمة على الطبيعة التي تركز في المقام الأول **على التعرف على الطبيعة مباشرة،** وتدار بشكل أخلاقي حتى تكون منخفضة التأثير، غير استهلاكية، وموجهة محليا **(المراقبة، المنافع والحجم).** وتحدث عادة في المناطق الطبيعية، كما ينبغي أن تسهم في الحفاظ على هذه المناطق".[2]

ومما يعاب على هذا التعريف أنه أهمل البعد الثقافي للسياحة البيئية والمتمثل في الاطلاع على التظاهرات الثقافية والآثار التاريخية لهذه المناطق.

وقد عرف weaver **السياحة البيئية كما يلي:** "السياحة البيئية هي شكل من أشكال السياحة التي تشجع تجارب التعلم وتقييم البيئة الطبيعية، أو بعض مكوناتها. ضمن سياقها الثقافي المرتبط بها، ولها مظهر مستدام بيئيا، اجتماعيا وثقافيا، ويفضل أن تكون على نحو يحسن قاعدة الموارد الطبيعية **والثقافية للوجهة ويعزز قابلية العملية للتطبيق.**"[3]

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه لا يوجد تعريف عالمي وموحد بين الباحثين حول السياحة البيئية، حيث أن كل باحث أو منظمة دولية ركزت في تعريفها على جانب معين من جوانب السياحة البيئية. وسف نحاول **إعطاء تعريف شامل للسياحة البيئية** " ecotourism "**وهو أن السياحة البيئية** هي السفر إلى **المناطق الطبيعية العذراء** والقليلة التلوث، بغية الاستمتاع بجمالها والإطلاع على الثقافات الموجودة فيها، والذي يحافظ على البيئة ويساهم في

[1] Jean-Marie Breton**, Patrimoine, tourisme, environnement et développement durable**, édition Karthala-CREJETA, paris, fance, 2010, p13.
[2] Mike J. stabler, Andreas Papatheodorou and M. Thea Sinclair**, The economics of tourism**, second edition, taylor and francis e-library, UK, 2010, p360.
[3] David A. Fennell, Ross K. Dowling, **Ecotourism policy and planning**, Cromwell press, trombridge, UK, 2003, p3.

تحقيق رفاهية السكان المحليين ومشاركتهم الفاعلة في عملية صنع القرار.

وبالنظر إلى التعاريف التقنية المفاضلة للسياحة البيئية، فإنه يمكننا استنباط أربعة مناهج مختلفة تتراوح ما بين التعاريف الضعيفة جدا إلى القوية جدا.[1]

أ- في التعريف الضعيف جدا، يمكن أن يعطى التركيز الأساسي للعنصر الطبيعي، على سبيل المثال، يمكن تشكيل تعريف من خلال قياس أسس الممارسات السياحية البيئية في كل من المناطق المحمية وغير المحمية.

ب- في التعرف الضعيف، يمكن إعطاء التركيز الأساسي بشكل أولي للعنصر الطبيعي، وبدرجة أقل إلى العناصر التعليمية والاستدامة. هنا، التعريف يمكن أن يركز على قياس أسس الممارسات السياحية البيئية في المناطق المحمية وغير المحمية والتي تولد مستويات منخفضة من المنافع التعليمية/الحفاظ/الاقتصادية/الاجتماعية/الثقافية للوجهة.

ج- في التعريف القوي، ينبغي النظر في جميع العناصر الثلاثة بالتساوي. على سبيل المثال، التعريف يمكن أن يركز على قياس أسس الممارسات السياحية البيئية في المناطق المحمية وغير المحمية والتي تولد مستويات عالية من المنافع التعليمية /الحفاظ/الاقتصادية/ الاجتماعية /الثقافية للوجهة.

د- في التعريف القوي جدا، ينبغي أخد جميع المكونات الثلاثة بعين الاعتبار ولكن مع تركيز أقل على الجوانب الاقتصادية للسياحة البيئية. في هذه الحالة، فإن التعريف يمكن أن يركز على قياس أسس الممارسات السياحية البيئية في المناطق المحمية وغير المحمية والتي تولد مستويات عالية من المنافع التعليمية/الحفاظ/الاقتصادية/الاجتماعية/الثقافية ومستوى منخفض من العوائد الاقتصادية للوجهة.

ويبين الجدول التالي الخصائص الأساسية للتعاريف التقنية المفاضلة للسياحة البيئية:

الجدول رقم (01): التعاريف التقنية المفاضلة للسياحة البيئية

التعريف	العنصر
الضعيف جدا	التركيز الأساسي: **العنصر الطبيعي**: المناطق المحمية وغير المحمية.
الضعيف	التركيز الأساسي: **العنصر الطبيعي**: المناطق المحمية وغير المحمية. التركيز الأقل:

[1] Tim Knowles, Dimitrios Diamantis, Joudalla Bey El-Mourhabi**, The globalisation of tourism and hospitality: A strategic perspective**, second edition, TJ Digital, Padstow Cornwall, UK, 2004, p125.

	العنصر التعليمي: التفسير وبرامج التدريب. **عنصر الاستدامة**: العناصر الاقتصادية و/أو الاجتماعية-الثقافية.
القوي	التركيز الأساسي: **العنصر الطبيعي**: المناطق المحمية وغير المحمية **العنصر التعليمي**: التفسير وبرامج التدريب **عنصر الاستدامة**: تركيز متساوي على العناصر الاقتصادية والاجتماعية الثقافية.
القوي جدا	التركيز الأساسي: **العنصر الطبيعي**: المناطق المحمية وغير المحمية. **العنصر التعليمي**: التفسير وبرامج التدريب. **عنصر الاستدامة**: التركيز على العناصر الاجتماعية والثقافية بدلا من العناصر الاقتصادية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Dimitrios Diamantis, **Ecotourism**, TJI, DIGITAL, Padstow, Cornwall, UK, 2004, p7.

الفرع الثاني: عناصر السياحة البيئية

بصورة دقيقة يرى Blamey أن تحليل التعاريف يقودنا إلى النظر في ثلاثة **عناصر** والتي تشكل جوهر مصطلح السياحة البيئية وهي: سياحة قائمة على الطبيعة؛ عنصر تعليمي؛ الحاجة للاستدامة. وهذا ما سنناقشه باختصار فيما يلي:

أولا: سياحة قائمة على الطبيعة

يرتبط الوسط الطبيعي ارتباطا وثيقا بالسياحة البيئية وتنعكس هذه العلاقة المميزة بشكل خاص في التعاريف الأولى للسياحة البيئية. وقد حدد Valentine(1992) ثلاثة أبعاد رئيسية مرتبطة بالسياحة القائمة على الطبيعة وهي: التجربة، الأسلوب والمكان. وتختلف التجربة في اعتمادها على الطبيعة من حيث؛ شدة التفاعل، السياق الاجتماعي والمدة. ويرتبط الأسلوب على سبيل المثال بالبنية التحتية اللازمة، حجم وتكوين المجموعة أو بمدة الزيارة.

ويتفاوت المكان من حيث سهولة الوصول إليه، هشاشته، أو طبيعته (على سبيل المثال: إدارة ودخول خاص مقابل عام). [1]

وعلى الرغم من أن السياحة القائمة على الطبيعة تبدوا في البداية أنها سهلة التعرف عليها، فإن السؤال التالي يستحق أن يطرح: ماذا تشكل في الواقع تجربة قائمة على الطبيعة؟ هل عبور واد مشجر بواسطة سيارة هي سياحة قائمة على الطبيعة، أم على السائق أن يتوقف ويذهب ماشيا بين الأشجار والسرخس؟ وإذا ما حدث، كم من الوقت ينبغي أن يتجول؟... غالبا ما تطرح مسألة القرب عندما يأتي الوقت للنظر في ما إذا كان يمكن اعتبار تجربة طبيعية تنطوي على عنصر طبيعي على هذا النحو. ولكن مرة أخرى، فإنه يمكننا أن نناقش مطولا معنى هذا الشرط.

إذا لابد من وضع حد في مكان ما من أجل تفعيل تعريف السياحة القائمة على الطبيعة، بالإضافة إلى السياحة البيئية. ومن نافلة القول أن الذاتية لا يمكن تجنبها وأن كل تعريف لهذه المفاهيم سوف يتضمن مكون تعسفي (كيفي).

ثانيا: العنصر التعليمي

تعتبر السمة التعليمية للسياحة البيئية عنصرا رئيسيا والتي تميزها عن غيرها من أشكال السياحة الطبيعية. ويعتبر التعليم والتفسير البيئي أدوات هامة في إنشاء تجربة سياحة بيئية ممتعة وذات معنى. التفسير هو فن مساعدة الناس على التعلم وهو أحد الركائز الأساسية للسياحة البيئية. وهو نشاط معقد يتجاوز جعل تبليغ المعلومات ممتعا. وتتطلب أفضل ممارسة للتفسير فهم وإدماج شامل للجمهور، الرسالة والتقنية.

وتستقطب السياحة البيئية الأشخاص الذين يريدون التفاعل مع البيئة من أجل تطوير معارفهم، وعيهم وتقديرهم لها. وبالتالي، ينبغي أن تؤدي السياحة البيئية وبشكل مثالي إلى إجراء ايجابي لصالح البيئة من خلال تعزيز وعي المحافظة. ويمكن أن يؤثر تعليم السياحة البيئية على سلوك السائح، المجتمع والصناعة وتساعد على استدامة نشاط السائح في المناطق الطبيعية على المدى الطويل، كما يمكن للتعليم أن يكون مفيدا أيضا كأداة لإدارة المناطق الطبيعية. ويساعد التفسير السياح على رؤية الصورة الكبيرة للبيئة، كما أنه يعترف بالقيم الطبيعية والثقافية للمنطقة فضلا عن قضايا أخرى مثل إدارة الموارد.

ويتوقع السياح البيئيين مستوى عالي من المعلومات البيئية، ذلك أن نوعية البيئة وبروز حيواناتها ونباتاتها تعتبر السمات الأساسية لتجربتهم. كما أن هناك حاجة إلى إدراج تصريحات واضحة حول الطبيعة وأهداف السياحة

[1] Jonathan Tardif**, Écotourisme et développement durable**, VertigO, la revue électronique en sciences de l'environnement, Volume 4, Numéro 1, mai 2003, p7.

البيئية في الأدب والمواد الدعائية لتوعية وتشجيع المشاركة النشطة من طرف أصحاب المصلحة وكذلك السياح أنفسهم. وقد لاحظ Lawrence سنة 1997م، أن الجزء المهيمن والمهم في السياحة البيئية بالنسبة للسياح هو معرفة وتقدير البيئة الطبيعية من أجل النهوض بقضية الحفاظ على البيئة.

ثالثا: الحاجة للاستدامة

باعتبار أن السياحة هي أهم صناعة على المستوى الدولي، فإن قدرتها على المساهمة في التنمية المستدامة كبيرة. ويوجد هناك مبدأين متعلقين بالاستدامة في السياحة البيئية:

1– المساهمة في الاقتصاد المحلي.

2– تقديم الدعم للمحافظة على البيئة.

وهذا يعني أنه إذا كانت المجتمعات المحلية تجني الثمار بما فيه الكفاية من شجرة السياحة البيئية وإذا كانت السياحة البيئية تساهم بفعالية في الحفاظ على الوسط الطبيعي، فإننا على الأرجح نتجه نحو الاستدامة. ولكن كيف يمكن لنا أن نقرر أن تجربة سياحية تدعم بشكل جيد المجتمعات المحلية والحفاظ على البيئة حتى تتأهل إلى سياحة بيئية؟ كيف يمكن أن نقرر ما إذا كانت الفوائد التي تعود على المجتمعات المحلية من خلال فرص العمل والدخل تبرر الخسائر النهائية فيما يتعلق بهويتهم الثقافية؟

الفرع الثالث: خصائص السياحة البيئية

للسياحة البيئية الحقيقية سبعة خصائص أساسية وهي:

أولا: تتضمن السفر إلى وجهات طبيعية:[1] هذه الوجهات هي في الغالب مناطق نائية، سواء مأهولة أو غير مأهولة، وعادة ما تكون تحت نوع من الحماية البيئية على المستوى الدولي، الوطني، البلدي، أو على المستوى الخاص.

ثانيا: تقليل الآثار: حيث تسبب السياحة الجماعية الضرر. وتسعى السياحة البيئية جاهدة للحد من الآثار السلبية للفنادق، المنتزهات، وغيرها من البنى التحتية باستخدام المواد المعاد تدويرها أو باستخدام مواد البناء المحلية المتاحة، مصادر الطاقة المتجددة، إعادة التدوير والتخلص الآمن من النفايات والقمامة، والتصميم المعماري الحساس بيئيا وثقافيا. ويحتاج تقليل الآثار أيضا أن يتم تنظيم أعداد السياح وسلوكهم لضمان ضرر محدود على النظام البيئي. وتصنف السياحة البيئية عموما على أنها صناعة غير استخراجية أو غير استهلاكية.

ثالثا: بناء الاحترام والوعي الثقافي والبيئي:[2] وتعني السياحة البيئية التعليم لكل من السياح، وسكان المجتمعات

[1]Shalini Singh, **Domestic Tourism in Asia: Diversity and Divergence**, Antony Rowe, UK, 2012, p360.

[2]http://www.ecotourismlogue.com/about-ecotourism تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/7/20 على الساعة 13:05

المجاورة. **وقبل أن تبدأ الرحلة، ينبغي على منظمي الرحلات تزويد المسافرين بمعلومات حول البلد، البيئة، والسكان** المحليين، فضلا عن مدونة لقواعد سلوك المسافر.

رابعا: توفر منافع مالية مباشرة للمحافظة [1]: السياحة البيئية تساعد على جمع الأموال اللازمة **لحماية البيئة،** والبحوث، والتعليم من خلال مجموعة متنوعة من الآليات، بما في ذلك رسوم دخول الحديقة، الشركة السياحية، الفنادق وشركات الطيران، وضرائب المطارات، والتبرعات.

خامسا: توفر العوائد المالية والتمكين للسكان المحليين[2]: ترى السياحة البيئية أن الحدائق الوطنية والمناطق المحمية **الأخرى سوف تبقى على قيد الحياة فقط** – كما قال عالم البيئة القسطاريكي Daniel Janzen- إذا كان هناك " أناس سعداء " حول محيطها. ويجب على المجتمع المحلي أن يشارك في ويحصل على الدخل والمنافع المادية الأخرى (المياه الصالحة للشرب، الطرق، العيادات الصحية، وغيرها) **من منطقة الحفاظ ومرافقها السياحية.** ويجب أن تدار المعسكرات، النزل، خدمات الدليل، المطاعم وغيرها من الامتيازات من قبل أو بشراكة مع المجتمعات المحلية المحيطة **بالحدائق الوطنية أو أي وجهة سياحية أخرى. كما تشجع السياحة البيئية أكثر على استخدام وكالات الرحلات** السياحية، تأجير السيارات، الفنادق، وشركات الطيران، وشركات أخرى ذات صلة والتي يملكها مواطني البلد المضيف، وهذا حتى تكون الأرباح أكثر عرضة للبقاء داخل البلدان النامية. **والأهم من ذلك، إذا كان ينظر للسياحة** البيئية على أنها أداة للتنمية الريفية، فإنه يجب عليها أن تساعد على تحويل السيطرة الاقتصادية والسياسية إلى المجتمع المحلي، القرية، التعاونية، ...الخ. وهذا هو المبدأ الأكثر صعوبة واستغراقا للوقت في معادلة السياحة البيئية.

سادسا: تحترم الثقافة المحلية: فالسياحة البيئية ليست فقط "أكثر اخضرارا" ولكن أيضا أقل تدخلا ثقافيا واستغلاليا من السياحة التقليدية. في حين أن الدعارة والأسواق السوداء، والمخدرات غالبا ما تكون المنتجات الثانوية للسياحة، وتسعى السياحة البيئية إلى أن تكون محترمة ثقافيا ويكون لها تأثير ضئيل على **كل من البيئة الطبيعية** والإنسان في البلد المضيف. هذا ليس بالأمر السهل، خصوصا وأن السياحة البيئية غالبا ما تنطوي على السفر إلى المناطق النائية حيث المجتمعات الصغيرة والمعزولة والتي كان لها خبرة قليلة في التعامل مع الأجانب. **ومثل السياحة التقليدية، تنطوي السياحة** البيئية على علاقة غير متكافئة القوى بين الزائر والمضيف وتسليع العلاقات من خلال **تبادل المال.** وكجزء من كونه مسؤول عن السائح البيئي ينبغي أن يتعرف مسبقا على العادات والتقاليد واحترام قواعد

[1] http://www.ecotourdirectory.com/ecotourism/ecotourism_definitions.php تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/7/20 على الساعة 16:10

[2] http://www.greenjoyment.com/ecotourism-defined-principles-and-benefits تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/6/29 على الساعة 10:12

اللباس والأعراف الاجتماعية الأخرى، وعدم التدخل في المجتمع إلا إذا دعي سواء بشكل فردي أو كجزء من جولات منظمة تنظيما جيدا.

سابعا: تدعم حقوق الإنسان والحركات الديمقراطية[1]: حيث أنه تحت رعاية الأمم المتحدة تعلن منظمة السياحة العالمية أن السياحة تسهم ب" التفاهم الدولي، السلام، الازدهار، والاحترام العالمي ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ومع ذلك، مثل هذه المشاعر تنعكس في السياحة الجماعية التقليدية. وعلى الرغم من أن السياحة كثيرا ما توصف من غير تكلف بأنها أداة لبناء التفاهم الدولي والسلام العالمي، فإن هذا لا يحدث تلقائيا، بشكل متكرر، في الواقع، تعزز السياحة اقتصاديات الدول القمعية وغير الديمقراطية. وعادة ما تولي السياحة الجماعية اهتماما ضئيلا بالنظام السياسي في البلد المضيف، وبالصراعات الموجودة فيه، ما لم تمتد تلك الاضطرابات المدنية إلى السياح.

لكن لابد عند تعريف السياحة البيئية من إعطاء تعريف للسائح البيئي، تماما كما أن هناك عدة تعريفات لمصطلح السياحة البيئية، هناك أيضا عدة تعاريف لمصطلح "السائح البيئي". وقد اقترح Ballantine وEagle سنة 1994م، واحد من أكثر التعاريف العملية دقة للسائح البيئي، واستخدموا ثلاثة معايير للتعرف عليهم:

1– يجب أن يكونوا قد ذكروا في الاستبيان أن التعرف على الطبيعة مهم بالنسبة لهم؛

2– يجب أن يكونوا قد ذكروا أيضا أن الطبيعة البرية والغير ملوثة جد مهمة بالنسبة لهم؛

3– أن يكونوا قد قضوا على الأقل ثلث عطلتهم في سفاري كينيا (المعيار الأخير كان لدراسة خاصة ويمكن تعديله بالاعتماد على خصوصيات البحث)؛

وقد عرف Blarney وBraithwaite سنة 1997م، السواح البيئيين بأنهم: " أفراد من المجتمع الذين لديهم مصلحة في قضاء بعض من إجازاتهم في 12 شهر المقبلة في زيادة معرفتهم وتقديرهم للطبيعة"[2]

كما عرف السائح البيئي بأنه الشخص المتنقل من أجل مشاهدة الطيور أو المغامرة أو الأشخاص المهتمين والمدافعين عن البيئة، أو المهتمين بالتعرف على عادات وتقاليد وثقافة الشعوب الأخرى، وقد يشمل ذلك الطلاب أو أساتذة الجامعات أو أعضاء الجمعيات العامة سواء قدم أولئك من مسافات قريبة أو بعيدة أو كانوا زوار داخليين أو دوليين. ولكن يمكننا القول إن الزائر المحلي يهدف من السياحة البيئية إلى مشاهدة عناصر الطبيعة مثل: الطيور

[1] http://www.untamedpath.com/Ecotourism/defining.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/6/29 على الساعة 15:34

[2] Anyapak prapannetivuth, **Ecotourism: A study on responsible environmental behavior of visitors to popular national parks in Thailand**, a partial fulfillment of the degree of doctor in business administration, University of south Australia, 2008, p2.

والنباتات والجبال أو ممارسة رياضة التسلق أو زيارة المناطق البرية المحمية أو الشواطئ...، لكن السائح الدولي فإنه يجمع في زيارته بين مشاهدة المناطق الطبيعية والتعرف إلى الأبعاد الثقافية والاجتماعية لسكان تلك المناطق.[1]

هذا وقد قام Colivin سنة 1996م، بوصف السائح البيئي بأنه شخص يتصف بما يلي:[2]

أ– وجود رغبة كبيرة لديه للتعرف على الأماكن الطبيعية والحضارية؛

ب– يسعى للحصول على خبرة حقيقية؛

ج– يسعى للحصول على الخبرة الشخصية والاجتماعية؛

د– لا يرغب بزيارة المناطق التي يتواجد بها أعداد كبيرة من السياح؛

هـ– يتحمل المشاق والصعوبات ويقبل التحدي للوصول إلى هدفه؛[3]

و– يتفاعل مع السكان المحليين وينخرط في ثقافتهم وحياتهم الاجتماعية؛

ز– يتكيف مع الظروف المختلفة حتى في ظل وجود الخدمات السياحية البسيطة؛

ح– ايجابي وينفق نقوده للحصول على الخبرة وليس من أجل الراحة والمتعة؛

والشكل التالي يبين نطاق السياح البيئيين:

الشكل رقم (02): طيف السياح البيئيين

طيف السواح البيئيين		
قوي، مستعد للمساهمة	متوسط	ضعيف
متخصصة حيث الدافع الرئيسي هي السياحة البيئية	السياحة البيئية من بين أغراض متعددة	أنشطة في الوسط الطبيعي بأغراض متعددة
مستوى الالتزام البيئي		
نوع الرحلة مستوى التوعية		

[1] أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص73.

[2] **دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها**، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، السلسلة1، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، 2005، ص5.

[3] عنابي بن عيسى، مداخلة بعنوان: **الترويج للمنتج السياحي البيئي الجزائري بالخارج: لماذا وكيف؟**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10/9مارس 2010، ص.7.

حول السياحة المسئولة	واع	متيقظ بأبعادها	التوعية للقيام
مدة رحلة السياحية البيئية	إقامة متوسطة أو طويلة، الهدف الرئيسي للرحلة هي السياحة البيئية	نزهة قصيرة إلى متوسطة، السياحة البيئية متعلقة بسفر من نوع آخر	نزهات قصيرة للسياحة البيئية في رحلة لمدة متغيرة
حجم العينة	رحلات في مجموعات صغيرة على قاعدة فردية	رحلات في مجموعات صغيرة أو كبيرة أو على قاعدة فردية	رحلات في مجموعات صغيرة أو كبيرة أو على قاعدة فردية
الجهد البدني	زبون نشط (مستعد للقيام بجهد)	زبون نشط وخامل	زبون نشط (المغامرة) وخامل (زيارة تأمل)
مستوى الرفاهية	مرن حسب السياق	متوسط إلى مرتفع	متوسط إلى مرتفع
مستوى التفاعل مع الطبيعة	عميق	متوسط	متوسط إلى ضعيف
مستوى الاهتمام بالعنصر التعليمي	كبير	معتدل	ضعيف
نوع محتوى التفسير	متطور إلى علمي	متوسط التطور	قليل التطور
نوع التخطيط والتخطيط للرحلة	وحيد، مجموعات متخصصة	وحيد أو منظم رحلات تقليدي	وحيد أو منظمي رحلات متخصصين أو

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Nature et tourism**, L'écotourisme au québec en 2002**, tourisme québec, canada, 2002, p13**.**

وفي عام 1998م، وضع المجتمع الدولي للسياحة البيئية، الملف الشخصي للسائح البيئي استنادا إلى دراسة استقصائية أجريت على المسافرين القادمين من الولايات المتحدة الأمريكية. في هذه الدراسة تعرف السياحة البيئية

على أنها رحلة جلب نحو الطبيعة والمغامرة والثقافة:

– **العمر**: بين 35 و 54 سنة، العمر الذي يتغير وفقا لتغير النشاط وعوامل أخرى مثل التكلفة؛

– **الجنس**: 50٪ كانوا من النساء و 50٪ من الرجال، اختلافات واضحة على خلاف ذلك اتخاذ قرار بشأن الأنشطة؛

– **التعليم**: 82٪ كانوا حاصلين على درجة جامعية. **الاهتمام بالسياحة البيئية يتحرك** وأصبح يمس أكثر فأكثر طبقات لديها مستوى تعليمي أقل، وهذا يدل على أن السياحة البيئية آخذة في التوسع في الأسواق الرئيسية.

– **مدة الرحلة**: قدمت المجموعة الأكثر أهمية من السواح البيئيين تفضيلاتها للرحلات من 8_14يوما؛

– **النفقات**: السياح البيئيين ذوي الخبرة كانوا **على استعداد لإنفاق أكثر من سياح "التيار"**: أهم شريحة (26٪) **كانت مستعدة لإنفاق ما بين 1000 و 1500 دولار (الولايات المتحدة) للرحلة الواحدة.**

– **عنصر مهم في الرحلة**: كانت ردود الفعل الثلاثة الغالبة من طرف السياح البيئيين ذي الخبرة: - **المناظر الطبيعية** - **مراقبة الحياة الحيوانية، -المشي لمسافات طويلة** . وكان الدافعان الرئيسيان للسياح البيئيين دوي الخبرة في رحلتهم القادمة: - **التمتع المناظر الطبيعية والطبيعة**، - إجراء تجارب جديدة ومعرفة مواقع جديدة.

– **السياح البيئيين دوي الخبرة**: السياح الذين شاركوا في رحلة واحدة على **الأقل من "السياحة البيئية".**

المطلب الثالث: علاقة السياحة البيئية بالأشكال الأخرى للسياحة

أصبحت السياحة البيئية اليوم هي الخيار البديل للسياحة الجماهيرية Mass Tourism في كلا من العالم المتقدم والنامي، وذلك لدورها الإيجابي في حفظ التوازن البيئي من ناحية، ومن ناحية أخرى تسعى إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للسكان المحليين. فنلاحظ في أنواع السياحة الأخرى أن المجتمع المضيف يتأثر ويحاول توفير كل السبل والسلوكيات التي تتناسب مع سلوكيات الزائر، إلا أن هذا النوع يفرض على الزائر سلوك يتقبله المجتمع المضيف، وبالتالي فإن هذا النوع من السياحة يتكيف فيه الزائر مع عادات وتقاليد المجتمع المضيف لا العكس.[1]

وعلى الرغم من الولادة الحديثة لمفهوم السياحة البيئية إلا أنه ينمو وبشكل متسارع، فحسب تقارير منظمة السياحة العالمية فإن هذا النوع من السياحة ينمو بمعدل 2.5-7 مرات أكثر من أنواع السياحة الأخرى، وقد قدر نفقة السياح الدوليين عليه عام 2003م حوالي 48 بليون دولار أمريكي وهذا يعادل (10%) من مجموع السياحة العالمية ككل، كما تبين دراسات المنظمة أن (30%) من السياحة الحالية هي سياحة بيئية.

[1] أكرم عاطف رواشدة، المرجع السابق، ص،ص66،67.

وتعتمد السياحة البيئية في الأساس على عناصر الجذب والمقومات الطبيعية أو الدمج بين العناصر الطبيعية والثقافية وبالتالي فإنها ترتبط ارتباطا وثيقا بكل من السياحة الطبيعية والسياحة الثقافية، كما أنها الوجه الآخر لمفهوم السياحة المستدامة، حيث كثيرا ما يستخدم مصطلحي 'السياحة المستدامة' و'السياحة البيئية' في بعض الأحيان بالتبادل، ولكن توجد هناك اختلافات بينهما. فالسياحة المستدامة هي التي يمكن أن تستمر دون الإضرار بالبيئة، وكذلك تدمج المجتمع المحلي وتشركه في تخطيط وتنفيذ التنمية السياحية. أما السياحة البيئية فهي نوع من السياحة قليلة الكثافة، قليلة الأثر، وبالتالي يمكن اعتبارها شكل من أشكال السياحة المستدامة.[1] إذن فالسياحة البيئية تتفق مع السياحة المستدامة في كونها تسعى إلى تحقيق الرفاه للأجيال الحالية دون التأثير على حصة الأجيال القادمة في تحقيق هذا الرفاه. وفي محاولة لبيان العلاقة وموقع السياحة البيئية من أنواع السياحة الآخرى، فقد أوضح (Megan, 2002) كيفية اعتبار السياحة البيئية شكل من أشكال الاستدامة ضمن السياحة الطبيعية بينما تشمل أيضا عناصر هامة من مكونات السياحة الثقافية والريفية.

الشكل رقم (03): السياحة البيئية كمرتكز من مرتكزات السياحة المستدامة.

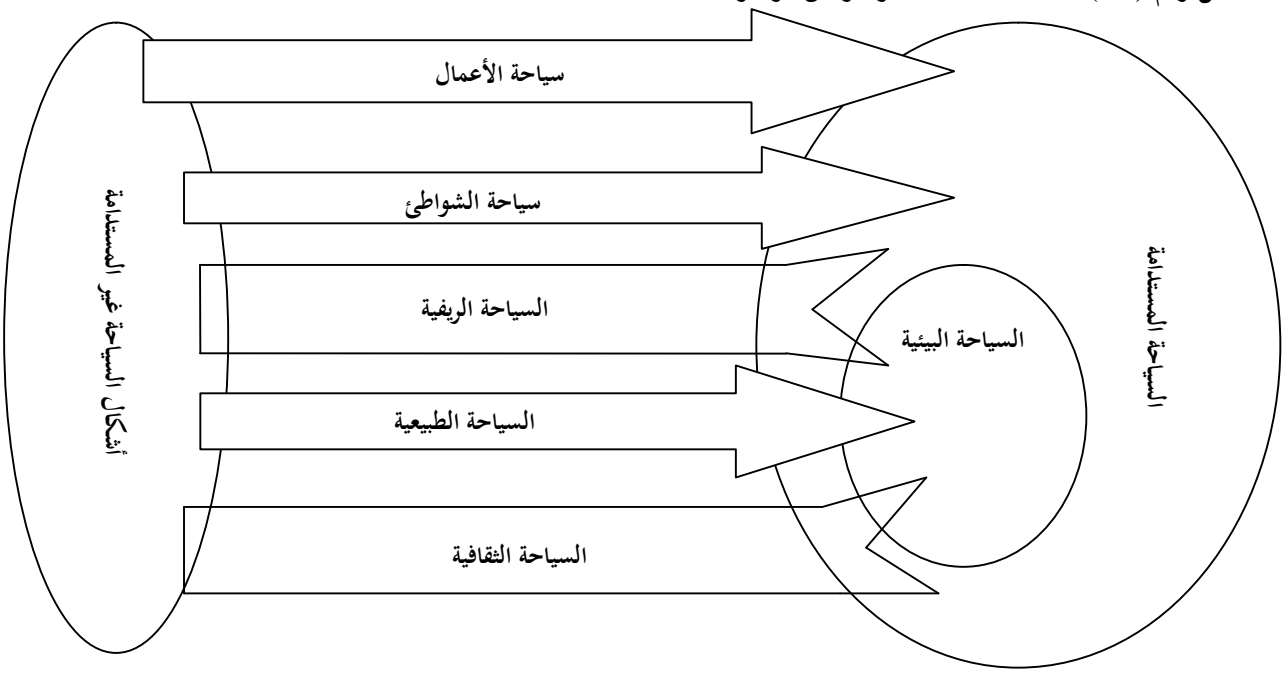

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Megan Epler Wood, **Ecotourism : Principles, Practices and policies for sustainabilit**, united nations publication, 2002, p10.

يبين الشكل السابق الأنواع المختلفة من السياحة التي تسعى إلى تحقيق مفهوم الاستدامة والتي تصب في قالب السياحة المستدامة ونلاحظ أن السياحة البيئية هي مركز هذا النوع من السياحة ومعظم أنواع السياحة الأخرى

[1] Garrett Nagle**, Tourism, leisure and recreation**, Nelson Thorns, Cheltenham, Great Britain, 2011, p127.

تمد السياحة المستدامة بعناصر هامة لتحقيق الديمومة. إلا أن السياحة الطبيعية تصب في قالب السياحة البيئية بكل محتوياتها التي تعد بدورها مركز السياحة المستدامة، أما السياحة الريفية والثقافية فإن عناصرها تنقسم إلى قسمين الأول: يصب وبشكل مباشر في السياحة المستدامة أما القسم الثاني فيصب في السياحة البيئية. كما أشارت الدراسة التي قامت بها منظمة السياحة العالمية لمعرفة موقع وعلاقة السياحة البيئية مع أنواع السياحة الأخرى في عام 2001م فقد خرجت الدراسة بالشكل التالي:

الشكل (04): علاقة السياحة البيئية بأنواع السياحة الأخرى

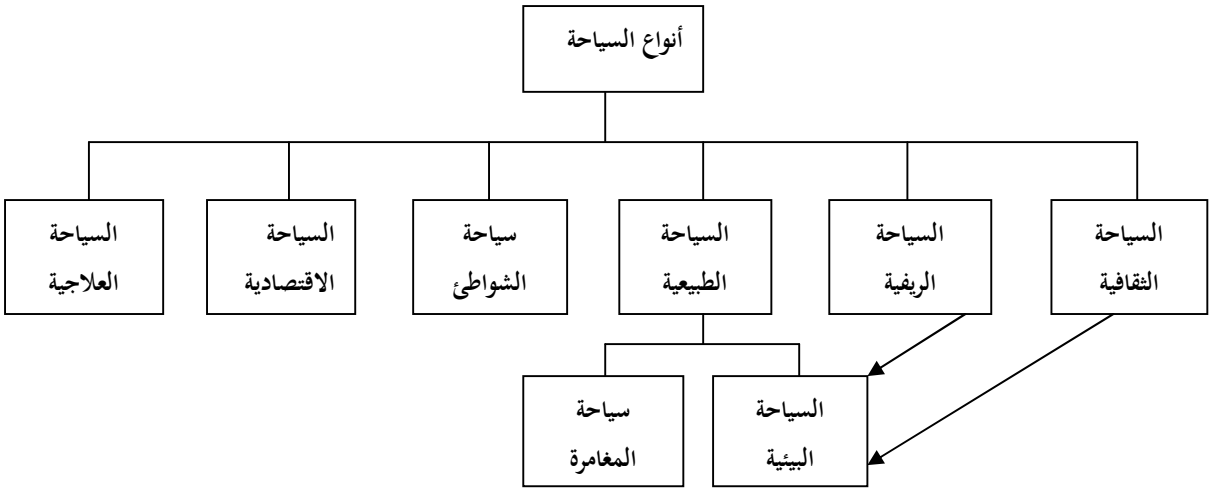

المصدر: أكرم عاطف رواشدة، **السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص96.

وحسب Weaver " تحتوي السياحة البيئية على عنصر ثقافي في قاعدة جاذبيتها " يعني الجانب الثقافي والذي هو مدرج تقريبا في كل منتج سياحي بيئي **حيث** له أهمية ثانوية. **ويرجع** ذلك في الغالب إلى حقيقة أنه من الصعب التمييز بين البيئة الثقافية والطبيعية. وعلاوة على ذلك، يشار إلى أن بعض منتجات السياحة البيئية، " خاصة تلك التي تحدث في البيئة البرية أو البحرية "، ينطبق عليها تعريف سياحة المغامرات والتي تتطلب عنصر مخاطرة، مستويات عالية من المجهود البدني واستخدام مهارات متخصصة. ففي حين أن بعض المنتجات السياحية البيئية تلبي متطلبات منتج سياحة المغامرة، فإن العكس أمر غير مألوف. لأن عوامل جذب سياحة المغامرة ليست دائما قائمة على الطبيعة، ولا تفي بمتطلبات الاستدامة كما أن سائح المغامرة لا يسعى إلى تجربة تعلم وخبرة. وهناك جزء أقل من التداخل بين السياحة البيئية وسياحة المغامرة من التداخل بين السياحة البيئية والسياحة الثقافية.[1] وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تمثل السياحة الزراعية سوق منافسة غير مباشرة للسياحة البيئية بسبب تركيزها المشترك

[1] Alexis Papathanassis**, the long tail of tourism: holiday niches and their impact on mainstream tourism**, Germany, 2011, p123.

على الاستدامة وسلامة البيئة الطبيعية، ومحافظتها على البيئة.ومنه فإن الاختلافات الرئيسية بين السياحة القائمة على الطبيعة، سياحة المغامرات والسياحة البيئية هو الحافز أو الأخلاقيات وراء (المصاحبة) المنتج السياحي. حيث أن كل هذه التجارب تحتاج إلى الطبيعة؛ والفرق هو في العناية أو المحافظة على البيئة والجهود المبذولة لمساعدة الاقتصاد المحلي.[1] وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السياحة البيئية هي نوع من السياحة الثقافية، ولكنها تسعى إلى تقليل الآثار السلبية على البيئة إلى حدها الأدنى، كما أنها ترتبط بعلاقات واضحة مع السياحة الثقافية من خلال السعي إلى حفظ المواقع التراثية والأثرية من أن تصل إليها يد الخراب، وكذلك ترتبط بالسياحة الريفية من خلال دور السياحة البيئية في حفظ ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع وتمكينهم من إدارة أنفسهم بأنفسهم.

المبحث الثالث: أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية

ظهرت العديد من الأدوات لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في مواقع السياحة البيئية والتراثية والأثرية، بشكل علمي وإبقاء المواقع السياحية ضمن حدود الاستدامة على المدى البعيد تبعا لديناميكية عملية التنمية السياحية وتغيرها مع الزمن، وسنركز هنا على أهم الأدوات التي يمكن تطبيقها من الناحية العملية لتحقيق استدامة التنمية السياحية في المناطق البيئية، وسيتم فيما يلي استعراض أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة وتحليلها، وتحديد مبادئها وأهدافها، وبيان أهم الخصائص لكل أسلوب تنموي.

الشكل رقم (05): أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية

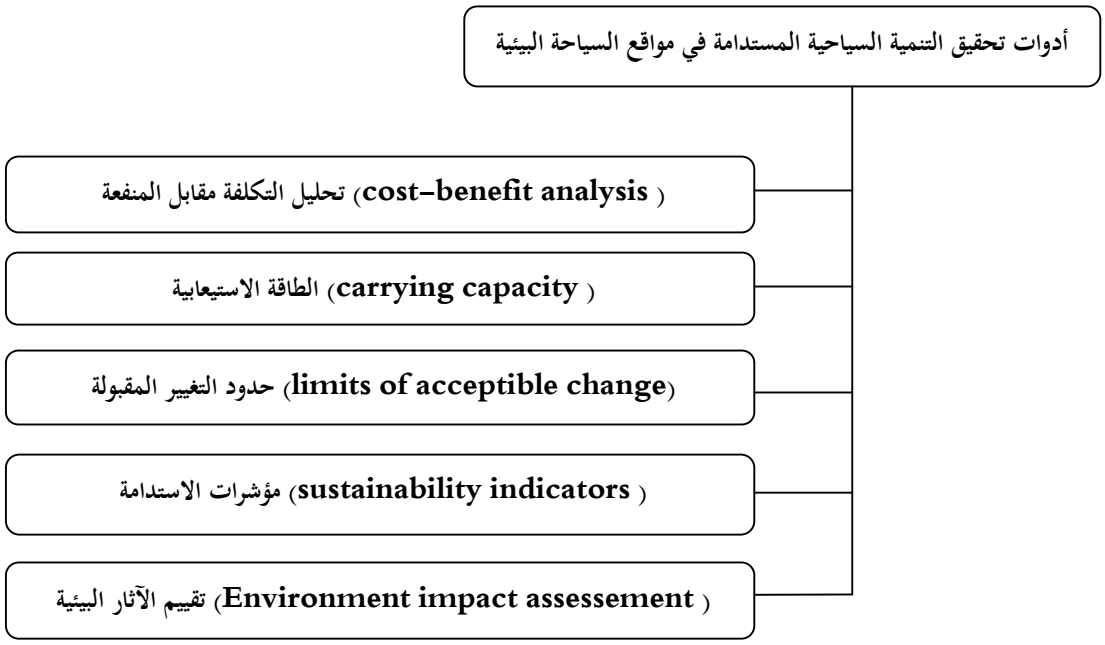

المصدر: إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص439.

[1] Carol Patterson**, the business of ecotourism**, third edition, Trafford, Canada, 2007, p1.

المطلب الأول: تحليل التكلفة مقابل المنفعة

يستخدم أسلوب تحليل التكلفة مقابل المنفعة للتعرف على الجدوى الاقتصادية للمشروعات السياحية، وذلك بخصم نفقات المشروع من عوائده، وناتج هذه العملية يمكن أن يكون إيجابيا عندها يكون المشروع مجدي اقتصاديا، أو سلبيا وعندها يكون المشروع غير مجدي اقتصاديا. **ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب التكلفة- المنفعة كما يلي:**

أولا: يستخدم هذا الأسلوب للتعرف على البدائل المختلفة للمشروع التنموي من الجانب الاقتصادي فقط؛

ثانيا: يصعب إدخال العوامل البيئية والاجتماعية في تحليل التكلفة- المنفعة، حيث يقم هذا الأسلوب على معادلة رياضية يصعب من خلالها إعطاء قيمة مادية للعوامل الاجتماعية والبيئية؛

ثالثا: لا يمكن باستخدام هذا الأسلوب التنموي من التعرف على العلاقات المتداخلة بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشروع السياحي التنموي.

المطلب الثاني: الطاقة الاستيعابية

أدى التوسع المضطرد في الحركة السياحية العالمية إلى إحداث العديد من المشاكل البيئية في العديد من المواقع السياحية، وما صاحبها من تخريب وتدمير للمواقع الأثرية والتراثية والبيئية، مما أدى إلى ظهور مصطلح الطاقة الاستيعابية، ويحدد هذا المفهوم عدد السياح أو المستخدمين الدين يمكنهم استخدام منطقة معينة دون التسبب في آثار سلبية على الموارد والمجتمع والاقتصاد والثقافة، ودون تدني تجربة السائح ورضائه. **كما يمكن تعريف الطاقة** الاستيعابية على أنها: "مستوى الاستخدام ونوع الترفيه الذي يمكن استيعابه في حديقة أو في منطقة ذات صلة دون انتهاك المعايير لمتغيرات المؤشرات ذات الصلة".[1]

يعتمد تقدير الطاقة الاستيعابية بشكل أساسي على طبيعة المقومات الطبيعية والتنوع الحيوي في الموقع السياحي، ويوجد عدد من العوامل التي تؤثر على الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي – البيئي، التراثي، الأثري -:

أولا: الخدمات والمرافق السياحية في الموقع؛

ثانيا: البيئة الطبيعية بما تشتمله من العناصر المناخية والعمليات الأرضية؛

ثالثا: التأثيرات الاجتماعية- الاقتصادية.

ومن الأمثلة على قياسات الطاقة الاستيعابية ما يلي:

1- المعيار المادي: يشير هذا المعيار إلى كثافة التنمية السياحية (عدد الغرف الفندقية، نسب الأشغال/الموقع)، كثافة الاستخدام (عدد السياح/دونم)، نسب (السياح/السكان)، تغطية الأرض.

[1] Robert E. Manning, **Parks and carrying capacity: commons without tragedy**, Island Press, USA, 2007, p25.

2- المعيار السيكولوجي: ويشمل التلوث البصري، الازدحام ونوعية استخدام الأرض، القلق والانزعاج والضوضاء، التنافس بين الأنشطة الاقتصادية، الدراسات السلوكية، تحليل نماذج سلوك السفر.

3- المعيار البيئي: تحدد الطاقة الاستيعابية البيئية إلى أي مدى (درجة) تستطيع النظم البيئية أن تتحمل التدخل البشري مع المحافظة على الأداء المستدام.

الشكل رقم (06): معايير قياس الطاقة الاستيعابية

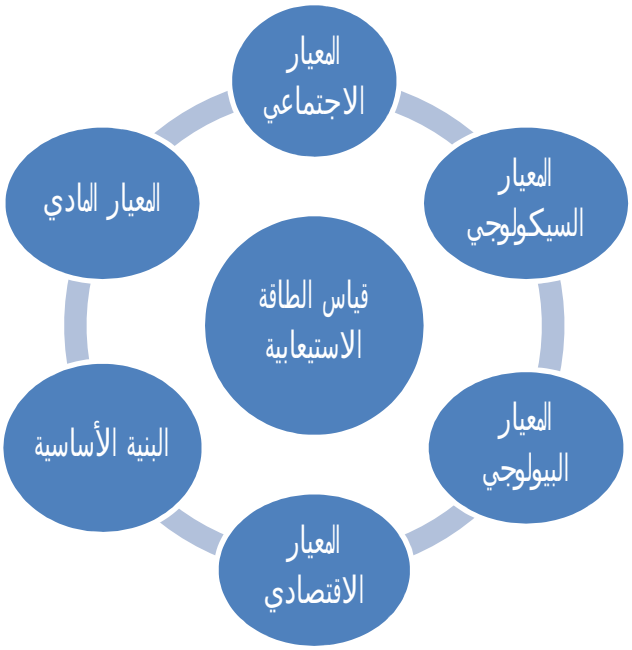

المصدر: من إعداد الباحث

وتلمح الطاقة الاستيعابية البيئية إلى:[1]

أ- النظم البيئية متماسكة قبل وقوع الضرر؛

ب- المحافظة على الحياة البرية والنباتات الطبيعية لكل من البيئة البرية و البحرية على حد سواء؛

ج- مستويات مقبولة من التلوث السمعي والماء والهواء.

إن الأساس الذي تستند عليه الطاقة الاستيعابية البيئية هو استدامة العائد، والذي أنشئ لأغراض غير ترفيهية مثل الغابات، من أجل تحقيق والمحافظة على مستوى عال ، منتظم ودوري من إنتاج الموارد المختلفة بصفة دائمة دون **الإضرار بإنتاجية الأرض**. وفيما يتعلق بالترفيه، فإن العائد المستدام سوف يلمح إلى الإنتاج المستدام للفوائد الترفيهية.

4- المعيار الاجتماعي: ويشمل التفاعل والاندماج مع المجتمع المحلي، ومدى تقبل السياح بالنسبة للمجتمع المحلي.

[1] R.N. Batta**, Tourism and the environment: A quest for sustainability**, Indus publishing, New delhi, India, 2000, p110.

5- المعيار الاقتصادي: يسعى إلى تحديد إلى أي مدي يمكن أن تتغير منطقة قبل أن تتأثر الأنشطة الاقتصادية التي تحدث في المنطقة سلبا، وبالتالي فإنه يحاول قياس التغيرات من منظور اقتصادي.[1]

6- البنية الأساسية: تكلفة توفير البنية الأساسية (التكلفة/ التدفئة)، الطاقة المتوفرة، منافع المجتمع المحلي.

ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب الطاقة الاستيعابية كما يلي:

أ- يفتقر مفهوم الطاقة الاستيعابية إلى تبني إدراك واضح بأم معظم الإشكاليات المرتبطة بالمواقع البيئية والتراثية والأثرية ليست بسبب حجم الحركة السياحية فقط، وإنما نتيجة نوعية النشاطات السياحية التي يمارسها السياح وسلوكياتهم داخل الموقع السياحي، مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ بهده السلوكيات وقياسها.

ب- يصعب تحديد مقياس كمي لقياس الطاقة الاستيعابية في المواقع البيئية والتراثية والأثرية.

ج-إن تحديد عدد السياح المسموح لدخول الموقع السياحي يخضع إلى عدد كبير من العوامل على **رأسها، أن** القائمين على إدارة وتطوير الموقع والمشاريع السياحية لا يرغبون عادة بتحديد أعداد السياح المسموح لهم بزيارة الموقع السياحي، لتحقيق عوائد أكبر على حساب الموقع السياحي.

د-تختلف المعايير التي يمكن من خلالها تحديد الطاقة الاستيعابية للمواقع السياحية، فالمواقع السياحية تختلف من **حيث:** الموقع الجغرافي والفلكي مما ينعكس على التنوع الحيوي والمقومات الحضارية داخل الموقع السياحي، لذلك تحديد الطاقة الاستيعابية لمغارة جعيتا في لبنان يختلف عن الطاقة الاستيعابية لمدينة البتراء الأثرية في الأردن من هنا لا يمكن نقل تجربة الطاقة الاستيعابية ونجاحها في موقع سياحي معين وتطبيقها في موقع آخر نظرا لتفرد نوع السياحة حسب كل موقع، واختلاف العوامل البيئية وأساليب الحياة ونوعية التجربة التي يتطلع إليها زوار المنطقة، والمنافع التي لمع إليها سكان المنطقة من السياحة، ومدى تدخل المجتمع المحلي والتسهيلات والخدمات المتوفرة، ومدى توفر البنية التحتية والفوقية للسياحة، وقدرة هده على استيعاب الحركة السياحية في الموقع السياحي.

هـ-إن معظم معايير الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي يتم وضعها من قبل صانعي القرار في الموقع السياحي، دون الأخذ بعين الاعتبار اهتمامات المجتمع المحلي، والذين يتأثروا بصورة مباشرة بالتنمية السياحية.

المطلب الثالث: حدود التغيير المقبولة

يستخدم أسلوب حدود التغيير المقبولة في الأقاليم السياحية ذات المساحات الكبيرة، وكان أهم أسباب ظهور هذا الأسلوب مساعدة القائمين على المواقع السياحية واسعة الاستخدام على تحديد ورصد المؤشرات البيئية والاجتماعية المهمة وتحديد تغيراتها، ومعرفة مدى قبول استخدام الموارد، مع التركيز على الأوضاع المرغوبة في المنطقة

[1] Maurice L. Schwartz**, Encyclopedia of coastal science**, Springer, Netherlands, 2005, p226.

أكثر من الكم الذي تستطيع المنطقة تحمله، ويعتمد هذا الأسلوب على إجماع عدد من الإداريين والمستخدمين والخبراء على حدود الاستخدام الذي يجب أن لا يتم تعديه، ومقاييس الحفاظ والاستخدام الموافق عليها تبعا لهذه الأهداف، والتي تحدد وتراقب بشكل مستمر على الموارد والزوار، أي أنماط الاستخدام والرضاء. **وقد تم تطوير نظام** تخطيط حدود التغيير المقبولة استجابة للاعتراف المتزايد في الولايات المتحدة والتي تحاول تعريف وتطبيق الطاقات الاستيعابية الترفيهية للحدائق الوطنية والمناطق البرية المحمية.[1]

ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب حدود التغيير المقبولة كما يلي:

أولا: يهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق الموازنة والمواءمة بين المواقع السياحية ومواردها من جهة، وحجم وطبيعة السوق السياحي المستهدف من ناحية أخرى، ويمثل هذا التوجه محاولة إيجاد توازن بين **الحفاظ على المقومات السياحية البيئية والحضارية للموقع السياحي، وخلق التنمية السياحية المستدامة.** إلا أنه يصعب ضمان استدامة التنمية السياحية في بعض الحالات الحرجة، فطبيعة السياحة الديناميكية والتأثير البيئي النسبي تحتاج إلى قرارات تعتمد بشكل كبير على التنبؤ **المستقبلي بالأوضاع البيئية من أجل منع تدهورها.** أما في عملية حدود التغيير المقبولة فإن التدهور يمكن أن يكون محتملا من أجل المنافع الاقتصادية.

ثانيا: يسهم أسلوب حدود التغيير المقبولة في الحفاظ على النوعية البيئية والاجتماعية لمنطقة ما، ورفع مستوى رضاء **المستخدم**، إلا أن مشكلة تطبيق هذا الأسلوب كأداة للتخطيط السياحي تكمن في أنه يطبق من قبل إداريي المنطقة السياحية دون تدخل المجتمع المحلي إلا بشكل محدود.

المطلب الرابع: مؤشرات الاستدامة

ظهر مفهوم مؤشرات الاستدامة كأداة لقياس التنمية السياحية المستدامة عام 1992م على خلفية مؤتمر قمة الأرض، نتيجة بروز أهمية التأثيرات البشرية على البيئة، وربط مستويات الاستخدام البشري بمؤشر قابل للتطبيق. **ومصطلح** (المؤشر) يعني إعطاء إشارة لوضع معين، والمؤشرات هي مجموعة من القياسات العملية والاقتصادية **والاجتماعية، يمكن بمراقبتها معرفة أو**ضاع وتأثيرات التنمية السياحية، وتلافي أية مشاكل تواجه استدامة السياحة. ويمكن أن تعمل مؤشرات الاستدامة كنظام إنذار مبكر عند وضع استراتيجيات التخطيط والإدارة، وبالتالي منع تأثيرات السياحة غير الممكن استرجاعها.

ويمكن تحديد أهم خصائص أسلوب مؤشرات الاستدامة كما **يلي:**

أولا: أسلوب المؤشرات له قدرة على دعم مشاركة المجتمعات المحلية في وضعها حيث أنها تعتمد **أساسا على دعم**

[1] Andrew Holden, **Environment and tourism**, Routledge, Canada, 2000, p141.

الوعي المجتمعي وتوضيح الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمجتمعات المحلية ومتخذي القرار؛

ثانيا: وجود التحيز أحيانا في مؤشرات الاستدامة كأداة لقياس ومراقبة تأثيرات التنمية؛

ثالثا: قدرة المجتمعات المحلية على وضع مؤشرات الاستدامة وتطبيقها أمر مطروح للجدل؛

رابعا: تركز المؤشرات عادة على الاهتمامات المحلية والوطنية، وتهمل الاهتمامات الخارجية؛

خامسا: تعتبر مؤشرات الاستدامة أداة فعالة لقياس الاستدامة عبر الزمن واعتبار الخاصية الديناميكية للسياحة، إلا أنه يصعب معرفة العلاقات المتداخلة بين المؤشرات **الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.**

الشكل رقم (07): المؤشرات البيئية

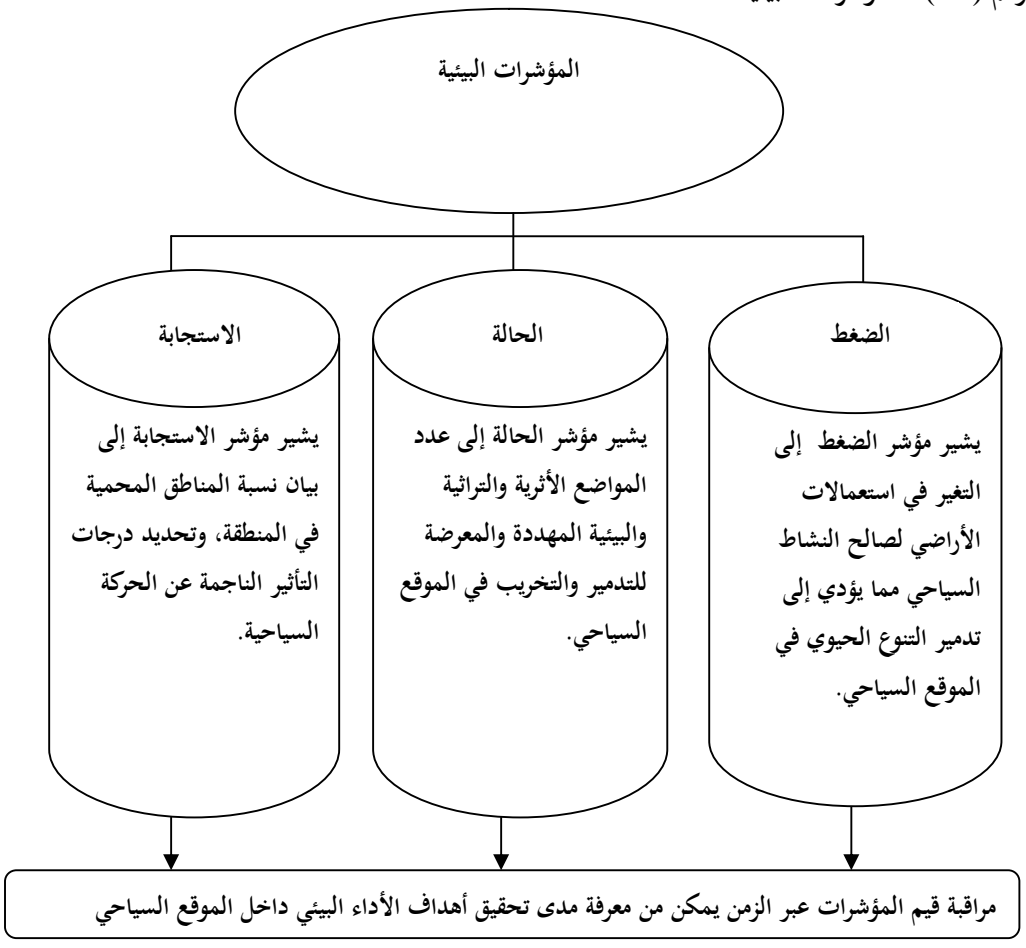

المصدر: **إبراهيم بطاطو، السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص445.

المطلب الخامس: تقييم الآثار البيئية

أنشئ تقييم **الأثر البيئي لأول مرة** في الولايات المتحدة الأمريكية عام **1969م**، وانتشر منذ ذلك الحين في

أشكال مختلفة في معظم البلدان الأخرى.[1] وقد ظهر نتيجة للاهتمام العالمي واسع النطاق بمشاكل البيئة، وزيادة الحاجة إلى تقديم نوع معين من التقارير عن المتغيرات البيئية المصاحبة للمشاريع التنموية، حتى يمكن لمتخذي القرار الارتكاز عليها في الاختيار بين المشروعات وبدائلها المتعددة. ومن هنا كانت الحاجة إلى إجراء نوع معين من التحليل الموضوعي من أجل تبيان وقياس الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية المحتملة كنتيجة لتنفيذ المشاريع والبدائل المختلفة. ويصف مصطلح " تقييم الأثر البيئي" الإجراء الذي يجب أن يتبع بالنسبة لبعض أنواع المشاريع قبل أن يتم منحها " موافقة التنمية". الإجراء هو وسيلة لنرسم معا، بطريقة منهجية، تقييما للآثار البيئية الهامة المحتملة لمشروع. وهذا يساعد على ضمان أن أهمية الآثار المتوقعة، ونطاق الحد منها، مفهومة بشكل سليم من قبل الجمهور والسلطات المختصة المعنية قبل أن تتخذ قرارها.[2]

ويمكن تحديد المراحل الرئيسية لاستخدام منهجية تقييم الآثار البيئية في المواقع السياحية والتراثية والأثرية من خلال عدد من الخطوات الافتراضية والتي يمكن تطبيقها على المواقع السابقة كالتالي:[3]

أولا– تعريف المشروع المنوي إقامته في الموقع: ويتضمن الخطوات التالية:

1– التشخيص البيئي لمنطقة الدراسة: تتضمن هذه المرحلة تحديد مدى حاجة المشاريع المنوي إقامتها في الموقع السياحي إلى تقييم للأثر البيئي، من خلال تعاون كافة القطاعات المسئولة عن تطوير وإدارة الموقع السياحي بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية المعنية بحماية المواقع البيئية والتراثية والمحافظة عليها، وهذا يعتمد على حجم وتأثيرات المشاريع المنوي إقامتها على الموقع السياحي، حيث يتم التركيز على المشاريع ذات التأثيرات الهامة أو المتوافقة مع البيئة، ويتم هنا تحديد أهم الخصائص البيئية والاجتماعية والاقتصادية في المواقع البيئية والتراثية والأثرية تمهيدا لاتخاذ القرار بعمل دراسة للتقييم البيئي للمشروع.

2– تحديد مجالات الدراسة: تهتم هذه المرحلة بتوضيح أهم الآثار المباشرة وغير المباشرة جراء تنفيذ المشاريع السياحية في المواقع التراثية والأثرية ومدى تأثيرها على بيئة الموقع، والتي سيتم أخذها بالاعتبار وتقييمها ومراقبتها

ئل تفصيلي بهدف صياغة الإطار العام لحماية بيئة الموقع السياحي من خلال حملة من القوانين والإجراءات بالتعاون مع الهيئات المعنية بالموقع السياحي، ويتم هذا من خلال تعاون كل من القطاع الخاص والحكومي وإشراك المجتمع المحلي، تمهيدا لوضع الشروط المرجعية (Terms of References) والتي تتضمن:

[1] John Glasson, Riki Therivel and Andrew Chadwick**, Introduction to environmental impact assessment**, third edition, MPG Books Ltd, Bodmin, Great Britain, 2006, p28.

[2] **Environmental impact assessment: A guide to procedures**, Thomas Telford Bookshop, Institution of Civil Engineers, Westminster, London, 2000, p1.

[3] إبراهيم بظاظو، المرجع السابق، ص447.

أ- تحديد الخصائص العامة للمشروع السياحي؛

ب- توضيح أهم الآثار الناجمة على الموقع ومحيطه؛

ج- بيان أهم الدراسات المطلوبة حول الموقع السياحي كالمقومات الحضارية والبشرية والطبيعية الخاصة للمنطقة وبياناتها بهدف تحديد المواقع الحساسة وذات الأهمية؛

د- معايير تقييم وتقدير الأهمية؛

هـ- المحتويات المطلوبة لتقرير دراسة التقييم البيئي؛

و- المجموعات التي يجب إشراكها واستشارتها في دراسة التقييم البيئي من الاستشاريين والجهات المختصة والفئات المعنية بالمشروع.

3- دراسة البدائل: يتم هنا التعرف على البدائل المختلفة للمشروع من حيث نوعيته وحجمه وموقعه وعناصره التي يمكن تغييرها أو تطويرها، وبدائل التعامل مع التأثيرات البيئية مع طرح بديل عدم قيام المشروع أصلا ويتم تقييم بدائل موقع المشروع للحصول على أقل تأثير ضار بالبيئة، ولتعظيم معايير اقتصادية أو تخطيطية كأسعار الأراضي وتوفير البنية التحتية والمناطق الحساسة ودراسة البدائل هي محور عملية التقييم البيئي حيث تضمن أخذ التوجهات الأخرى للمشروع بالاعتبار، ومعرفة الفرق بين الخيارات المتعددة وتسمح للذين ليس لهم دور في اتخاذ القرار بتقدير آثار المشروع، وعند ظهور مشاكل أثناء أو بعد تنفيذ المشروع يمكن إعادة اختبار بقية البدائل.

4- وصف المشروع: تهدف هذه المرحلة إلى وصف المشروع وفكرته والهدف منه وخصائصه ومراحل تنفيذه وموقعه وحجمه والعمليات والأنشطة المختلفة التي تتم من خلال التشييد والتشغيل والصيانة والسلطات التي يتبعها المشروع، ويتم هذا من خلال توضيح الموقع العام للمشروع والأنشطة المحيطة مع توضيح عناصر المشروع المادية لتوضيح تأثيراتها على البيئة المحيطة.

ثانيا- دراسة الآثار البيئية: وتشمل:

1- وصف المرجع البيئي: يهدف إلى التعرف على الهيكل والمكونات الأساسية للبيئة لفهم التغير الذي فيها والمؤثرات الخارجية للتغير، ويتضمن وصف البيئة الوضع الراهن والوضع المستقبلي للعناصر البيئية عند عدم قيام المشروع أو الإجراء المقترح مع الأخذ بالاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على البيئة نتيجة الأحداث الطبيعية أو الأنشطة الإنسانية في المنطقة.

2- حصر وتحديد أهم الآثار البيئية: بعد تحديد عناصر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والطبيعية تكون الخطوة التالية هي: تحديد الآثار الايجابية والسلبية للمشروع على العناصر البيئية، ويشمل ذلك تقدير الآثار المباشرة

وغير المباشرة وترتيب هذه الآثار تبعا لتميز وأهمية عناصر البيئة ومدى صعوبة القدرة على استعادة التأثير أو إزالته، ومدى استعداد المجتمع لتقبل الآثار السلبية، ويتم تعيين الآثار التي هي ضمن محددات الطاقة الاستيعابية للمنطقة.
وهناك عدة طرق لتحديد وتقييم الآثار البيئية أهمها:

الشكل (08): طرق تحديد وتقييم الآثار البيئية

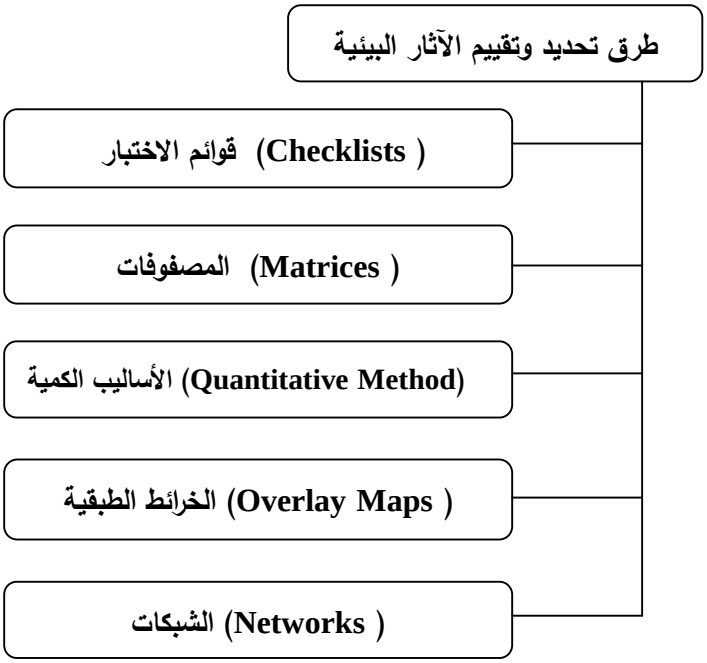

المصدر: إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص450.

4- التنبؤ بالآثار وتقديرها وتخفيفها: وتتضمن:

أ- التنبؤ بالآثار: يهدف إلى تحديد التأثير أو التغير الذي سيحدث على البيئة نتيجة المشروع **بالمقارنة مع وضع البيئة** بدونه، وهناك عدة أساليب يمكن من خلالها التنبؤ بالتأثيرات منها النماذج الرياضية التي تبين علاقة السبب بشكل دالات رياضية والنماذج المعمارية التي توضح تفاعل عناصر المشروع مع البيئة المحيطة، والنماذج الميدانية التي تقوم على **مسوحات لعينات** الفئات المتأثرة بالمشروع للتنبؤ بالتأثيرات عليها، والنماذج المتناظرة التي تجري تنبؤات بناءا على تأثيرات تنمية قائمة في مواقع مشابهة.

ب- تقدير أهمية التأثيرات البيئية: تتضمن هذه المرحلة التعرف على التأثيرات النسبية على البيئة، بعد التنبؤ بها، بهدف التركيز على التأثيرات السلبية المهمة، ومحاولة إلقاء الضوء عليها من خلال عدد من معايير تقدير الأهمية للتأثيرات:

- قوة التأثير البيئي؛
- مدى احتمال وقوعه وتكراره؛

- التأثيرات البيئية المحتملة والمؤثرة على المشروع؛
- درجة عدم إمكانية استرجاعه – **قيمة البيئة المتأثرة؛**
- **مستوى** الاهتمام الشعبي به والصدى السياسي له؛
- **المواءمة مع أهداف المخطط؛**

ج–تخفيف الآثار السلبية: يهدف إلى اقتراح معالجات وإجراءات لتجنب أو تخفيف أو معالجة أو تعويض الآثار السلبية المتوقعة نتيجة عملية التنمية بعد التنبؤ بها وتتضمن هذه المعالجات:

- **عدم إجراء بعض الأعمال؛**
- تحديد تنفيذ بعض الأعمال المقترحة؛
- **إعادة تأهيل أو ترميم البيئة المتأثرة؛**
- **إعمال صيانة خلال تنفيذ بعض الأعمال؛**
- توفير بعض الموارد التعويضية؛

ومن طرق تقليل التأثيرات السلبية التصميم الحساس للمنشآت الجديدة واستخدام المواد المحلية لتقليل التأثير البصري للتنمية ودمجها بالبيئة المحلية. ويمكن تعويض التأثيرات العكسية التي لا يمكن تقليلها كفقدان الفراغ الترفيهي العام بتوفير أراضي للخدمات الترفيهية في مكان آخر أو وضع عوازل صوتية لتقليل الضجيج.

ثالثا– إعداد دراسة الآثار البيئية: يتم إعداد تقرير لتقييم الآثار البيئية بعد عمل مسودة له تناقش مع الأجهزة والأفراد المعنيين ثم يعد التقرير بصورته النهائية باعتماده مع التركيز على النتائج والتوصيات وتكون الدراسة شاملة تحوي ملخصا للمشروع وتأثيراته البيئية الممكنة ووصفا له وعرضا للقضايا الهامة المرتبطة به وأوضاع المرجع البيئي وعرض البدائل التي تم اعتبارها ومقترحات مراقبة المشروع.

رابعا– اتخاذ القرار: وتشمل مراجعة تقرير الآثار البيئية، وتتضمن تقييم منظم لمدى شمولية ودقة دراسة التقييم البيئي **من خلال** معايير المراجعة التي تتعلق باستيفاء المتطلبات التالية: **المتطلبات الإدارية/الإجرائية للمشروع- الاتصال الفعال-** تحديد التأثيرات- **البدائل-** تجميع المعلومات- **الوصف المرجعي- قياسات المعالجات- المراقبة. ومن خلال** ذلك يتم تحديد مدى كفاية الدراسة لعملية اتخاذ القرار.

خامسا– مخطط المراقبة: التنمية بعد تنفيذها كتدفقات المرور ونوعية الهواء والضجيج ومستويات العمالة، ويوفر معلومات عن حدوث التأثيرات وحجمها، وبذلك فإنه يساهم في إدارة المشروع بشكل فعال، ويمكن استخدام

مخطط المراقبة كنظام إنذار مبكر لتحديد الاتجاهات السلبية في الموقع قبل تأخر الوقت لاتخاذ إجراءات علاجية، وللمساعدة في تحديد وتصحيح التأثيرات غير المتوقعة، وتوفر المراقبة لقاعدة معلومات تفيد في التوسط بين الفئات المعنية وهي أساسية لتدقيق التأثيرات البيئية بشكل ناجح، وضمان الإجماع على المشروعات أو الإجراءات.

خلاصة

تعتبر صناعة السياحة من الصناعات الهامة على المستوى الدولي لما لها من أهمية كبيرة في دعم عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، وقد ازداد الاهتمام في الأعوام الماضية بالسياحة البيئية باعتبارها سوق جزئي ومتخصص ضمن السوق السياحي ككل، وبالرغم من ارتباطاتها وتداخلها مع أشكال سياحية مختلفة، وكذلك رغم الغموض الذي لا يزال يكتنف مفهومها في الأوساط الأكاديمية، إلا أن الكثير من الدول والحكومات بدأت تأخذ بهذا النوع من السياحة البديلة بعين الاعتبار في مخططاتها ورؤيتها المستقبلية للسياحة وذلك. ونظرا للخصائص والمبادئ التي تميز هذا النوع من السياحة، وكذلك خصوصية الأماكن التي تمارس فيها وحساسيتها، فقد تم إدخال مجموعة من الأدوات وذلك بغرض تحقيق التنمية السياحية المستدامة في أماكن السياحة البيئية والتي هي عادة المناطق المحمية والحدائق الوطنية، ومن أهم هذه الأدوات: الطاقة الاستيعابية وحدود التغيير المقبولة.

الفصل الثاني:

السياحة البيئية

كأداة لتحقيق

التنمية المستدامة

تمهيد

قطع مفهوم التنمية المستدامة شوطا كبيرا، منذ صدور تقرير برونتلاند في عام 1987م. وعلى الرغم من عدم اتضاح بعض معالمه بعد، فإن الكثير من المهتمين بصدد البحث عن وسائل من أجل جعله أمرا واقعيا. وتستجلب السياحة البيئية اهتمام الكثير من الباحثين، بسبب اعتمادها على البيئة الطبيعية وكذلك لأهمية هذا السوق. ومع ذلك، فإنه لا يوجد هناك توافق بشأن معنى المبادئ المرتبطة بها، كما أنه كثيرا ما يتم الخلط بينها وبين أشكال أخرى من السياحة. وتمارس السياحة البيئية في كثير من الأحيان في المناطق المحمية البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى، إلا أن الآثار البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لها ليست ضئيلة. وسوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

- **المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة**
- **المبحث الثاني: الفاعلون في السياحة البيئية**
- **المبحث الثالث: آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة**

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة البديل الواسع والشامل لمفاهيم تنموية سابقة، وينطلق هذا المفهوم الجديد من فكرة أساسية مفادها أن إشباع الحاجات والارتقاء بالرفاهية الاجتماعية لا يجب أن يكون على حساب رفاهية الأجيال القادمة. وسوف نتناول في هذا المبحث مختلف جوانب مصطلح التنمية المستدامة.

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

يمكن إرجاع الاهتمام بالاستدامة إلى مالتوس Malthus (1766-1834) ووليام ستانلي جيفونز William Stanley Jevons (1835-1882) وغيرهم من مفكري القرن الثامن عشر والتاسع عشر والذين كانوا مهتمين بندرة الموارد، لاسيما في مواجهة ارتفاع عدد السكان (مالتوس)، ونقص إمدادات الطاقة (الفحم) (جيفونز). وقد أثيرت مسألة الاستدامة في الخمسينيات في كتابات Fairfield Osborn (1953) و Samuel Ordway (1953). ورغم ذلك، فإن جزء كبير من الرأي العام لم يعبر عن عدم ارتياحه إلا في الستينات والسبعينات. وقد تميزت هذه العقود باشتداد القلق حول البيئة، خصوصا المخاطر الصحية الناجمة عن التلوث الصناعي. وهذا بدوره أدى إلى انتقادات بيئية للنمو الاقتصادي الموجه والتنمية الاقتصادية التقليدية.[1]

وفي عام 1962م، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، بأنه " حتى تكون التنمية الاقتصادية فعالة، ينبغي اتخاذ تدابير للمحافظة على الموارد الطبيعية في نفس الوقت ". وقد ذكرت أيضا في وقت لاحق، سواء خلال الاتفاقية الإفريقية للمحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية في عام 1968م، أوعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثاني في عام 1971م، أن التنمية الاقتصادية يجب أن تنظر في المحافظة على الموارد الطبيعية، وفي وقت لاحق من عام 1971م، ذكر تقرير فونيكس أن " الاعتراف بالقضايا البيئية هو جانب من جوانب اتساع مفهوم التنمية". وخلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم في جوان 1972م، كان هناك إدراك أنه " ينبغي على الدول اعتماد نهج متكامل ومنسق لتخطيط تنميتها وذلك لضمان تنمية متوافقة مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة البشرية لمنفعة سكانها ".[2]

في عام 1972م، نشر نادي روما تقرير "حدود النمو" المعروف والمثير للجدل، والذي يهدف إلى إظهار وتوقع الآثار الناجمة عن النمط الاقتصادي العالمي. وقد أعلن التقرير عن زيادة انخفاض الموارد الطبيعية، وذلك بسبب الاستعمال الزائد والتلوث الناجم عن التوسع الاقتصادي والنمو الديمغرافي السريع. وقد كان هذا التقرير مثير للجدل لأنه توقع عواقب وخيمة إذا لم يتباطأ النمو الاقتصادي. ومنذ نشره، بدأت حركة التنمية المستدامة إقلاعها. وقد تبع

[1] Susan baker, S**ustainable development**, Routledge, Great Britain, 2006, p18.
[2] Caroline Figueres,Johan Rockstrom,Cecilia Tortajada**, Rethinking water management: innovative approaches to contemporary issues**, Earthscan, London , 2003, p146.

التقرير الأول عدد مهم من المؤتمرات الدولية منها: ستوكهولم 1972م، ريو دي جانيرو في عام 1992م وجوهنزبورغ في 2002م من بين آخرين كثيرين.[1]

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي، كان الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة. وقد عرفت السياسة الاقتصادية على أنها السعي الواعي من أجل تحقيق النمو مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وقد نوقشت السياسة الاقتصادية كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الاقتصادية. والانفصال بين ما هو اقتصادي وما هو بيئي كان واضحا في المناقشات المتعلقة بالبيئة.[2]

وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما. وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية، مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، ونضوب الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية[3].

في عام 1972م، التقى ممثلو 113 دولة صناعة ونامية في ستوكهولم، من أجل المؤتمر العالمي الأول حول البيئة. وقد عقد من قبل الأمم المتحدة، وللمرة الأولى يركز مؤتمر عالمي على التدهور البيئي والتلوث "العابر للحدود" - التلوث الذي لا يعترف أو يلتزم بحدود سياسية أو جغرافية-. وقد أنتج المؤتمر إعلان وخطة عمل ستوكهولم والذي، للمرة الأولى، حدد المشكلات البيئية على النطاق العالمي وسعى إلى اتخاذ إجراءات دولية لمعالجتها. كما أشار المؤتمر إلى العلاقة بين البشر والبيئة الطبيعية وحدد الروابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة.

وقد استجابت العديد من الدول عن طريق تمرير القوانين الأولى لحماية البيئة والمحافظة عليها. كما تم اعتماد فكرة الإبلاغ البيئي، دوليا في مؤتمر ستوكهولم.[4]

وقد ولد مصطلح التنمية المستدامة رسميا في وقت لاحق من عام 1980م. وقد استعمل لأول مرة في

[1] Constanza Parra**, the governance of ecotourism as a socially innovative force for paving the way for more sustainable paths: the morvan regional park case**, thése pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, université des sciences et technologies de lille, faculté des sciences économiues et sociales, France, 2010, p,p27,28.

[2] عماري عمار، مداخلة بعنوان: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الدولي **حول**: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008، ص 36.

[3] المرجع نفسه، ص36.

[4] Bill Wallace, Becoming Part of the Solution: **The Engineer's Guide to Sustainable Development**, 2004, p33.

استراتيجية المحافظة العالمية للاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة. وحدد قسمها " نحو التنمية المستدامة" العوامل الرئيسية في تدمير المواطن مثل: الفقر، الضغط السكاني، عدم المساواة الاجتماعية ومعدلات التبادل التجاري. كما تدعو إلى استراتيجية تنموية دولية جديدة بهدف معالجة أوجه عدم المساواة، تحقيق اقتصاد عالمي أكثر ديناميكية واستقرار، تحفيز النمو الاقتصادي ومواجهة الآثار السيئة للفقر.

وتعتبر الجذور المؤسسية لتقرير برونتلاند قديمة نسبيا. ففي عام 1972م، جرت في ستوكهولم وقائع أول مؤتمر كبير للأمم المتحدة لمعالجة المشاكل البيئية، حيث أطلق فيه أمينها العام Maurice Strong مصطلح التنمية البيئية السالف للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من فشل قمة الأرض المقبلة، والدي عقد في 1982م في نيروبي، فقد اعتمدت الدورة 38ل للجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية عام 1983م، قرار إنشاء لجنة البيئة والتنمية،[1] في عام 1983م، ترأست غرو هارلم برونتلاند، وزيرة البيئة النرويجية السابقة، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، كممثلة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكخلاصة لهذا الاجتماع، نشرت أعمال السيدة برونتلاند تحت اسم "مستقبلنا المشترك "، المعروف بتقرير برونتلاند، وذلك في عام 1987م.

في عام 1992م، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، " قمة الأرض"، في ريو دي جانيرو، بالبرازيل. وقد كان في ذلك الوقت أكبر مؤتمر دولي عقد من أي وقت مضى، وقد حضر المؤتمر أكثر من 170 ممثل حكومات وأزيد من 2500 منظمة غير حكومية، و8000 صحفي معتمد. وقد كان الهدف الرئيسي هو تحديد جدول أعمال للعمل نحو تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل. وكان ينظر إلى هذا التحدي على أنه يتطلب توافق في الآراء على أعلى مستوى، حيث ولأول مرة اجتمع رؤساء الدول للنظر في البيئة، وبحلول هذا الوقت اكتسب مصطلح التنمية المستدامة أهمية تتجاوز حدود المنظمات البيئية الدولية. وبالتأكيد في العالم المتقدم، فإن الأهمية الكبيرة التي تعطيها وسائل الإعلام للاضطرابات البيئية الخطيرة المحيطة بحرائق الغابات في اندونيسيا، والفيضانات في الأمريكيتين، والصين وبنغلاديش، والأعاصير الاستوائية في جنوب شرق أسيا، على سبيل المثال، جلبت مسائل المحافظة وأفكار الاستدامة إلى المصطلحات العمومية. هناك إجماع واضح ناشئ في مجالات التنمية والبيئة أن التنمية المستدامة باعتبارها نقطة هامة للبحث والعمل وهدف سياسة مرغوب فيه والذي ينبغي أن نسعى إليه.[2]

ويعتبر جدول أعمال القرن 21 (الأجندة 21) واحدة من أهم نتائج قمة الأرض، لأنها تحدد خطة لتحقيق التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين. وتتألف هذه الوثيقة من 40 فصل تحدد سياسة مجالات التعامل مع

1 Gaël Plumecocq, **les régles, normes et conventions de développement durable das la coordination des politiques publiques locales. Le cas de la région – pas de calais**, thése pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques, université Paris Ouest-NANTERRE-la défense, France, 2010, p104.

2 Jennifer A. Elliott, **An intoduction to sustainable development**, Third edition, Routledge Taylor and francis Group, france, 2006, p08.

القضايا الاجتماعية والاقتصادية، على سبيل المثال مكافحة الفقر، حماية صحة الإنسان وتعزيز المستوطنات البشرية المستدامة، المحافظة على الموارد وإدارتها من أجل التنمية في المستقبل، تلبية الاحتياجات الزراعية دون تدمير الأراضي، حماية الأنظمة البيئية، والحفاظ على المحيطات ووقف انتشار الصحاري. وقد كانت وثائق الاجتماع التي تم الاتفاق عليها في ريو مهمة لأنها أنتجت اتفاقا مبدئيا أن الدول ستحاول تعزيز التنمية المستدامة. ولكن لما لم يكن لجدول أعمال القرن 21 أي صفة قانونية لمطالبة الحكومات والمجموعات الأخرى بالالتزام بها، فإن أثارها بشكل عام كانت مخففة إلى حد ما.[1]

قمة " ريو+10" جوهنزبورغ 2002: وقد كانت قمة جوهنزبرغ فرصة بالنسبة لقادة اليوم من أجل الالتزام باتخاذ إجراءات من أجل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في قمة ريو وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأنه بعد عشر سنوات من قمة ريو، فإن الكثير من الأهداف مازالت بعيدة عن التحقيق.

وقد انتهت القمة باعتماد "خطة عمل"، والتي تذكر، في 152 نقطة، الالتزامات التي تم اتخاذها من طرف المجتمع الدولي من أجل الحد من الفقر وحماية الموارد الطبيعية للكوكب.

ويسلط النص الذي اعتمدته الدول الضوء على الإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل القريب، في المجالات التالية:[2]

أولا: المياه: تتضمن الخطة تخفيض بـ 50% عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب (2 مليار حاليا).

ثانيا: التنوع البيولوجي: تتعهد الدول بـ 'خفض كبير' في عدد الأنواع المهددة بحلول عام 2015، لكن من دون أرقام. كما يجب استعادة مخزون الأسماك " إلى أقصى حد ممكن".

ثالثا: الطاقة: يقدم النص زيادة " إلى حد كبير " للطاقات المتجددة في الاستهلاك العالمي للطاقة، ولكن دون هدف عددي، بناءا على طلب الدول المنتجة للنفط (الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، أوبك).

رابعا: التجارة: تتمثل الخطة في وضع حد للإعانات الزراعية في دول الشمال، ولكن دون حذفها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

خامسا: الحكم الراشد: يشدد النص على ضرورة محاربة الفساد، ودعم سيادة القانون، وذلك كشرط لا غنى عنه للحصول على الإعانات.

وفي 20-22 جوان 2012 انعقدت قمة "ريو+20": في ريو دي جانيرو بالبرازيل وبحضور رؤساء الدول

[1] W. Alan Strong,Lesley Hemphill, **Sustainable Development Policy Directory**, Replita press pvt, Ltd, Kundi, India, 2008, p03.
[2] Jacques-André Hertig**, études d'impact sur l'environnement**, deusiéme édition, presses polytechniques et universitaires romandes, Lausanne, Suisse, 2006, p30.

وممثلو أكثر من 190 بلدا، وانتهت القمة إلى مجموعة من النتائج من شأنها- إذا التزمت بها دول العالم بصدق على مدى الشهور والسنوات القليلة القادمة - أن تمنحنا الفرصة لتحفيز السبل نحو قرن حاد وعشرين أكثر استدامة.

ويؤكد الاتفاق النهائي لقمة "ريو +20" من جديد على الأهداف التي نصّ عليها مؤتمر قمّة 1992م. وقد استخدمت كلمة "يعيد التأكيد" في نص الاتفاق الختامي 59 مرّة في وثيقة تتكوّن من 49 صفحة، جاءت تحت عنوان "المستقبل الذي نريده." شدّدت الوثيقة على ضرورة تحقيق التنمية المستدامة، ولكن من دون تصوّر الطرق الضرورية لتحقيق ذلك.

كذلك يوصي النص المعتمد يوم الجمعة 22 يونيو 2012 بتعزيز التعاون الدولي (وهو أمر ليس بالجديد)، والتأكيد على ضرورة تحقيق الاستقرار الاقتصادي دون وضع آليات جديدة لتقديم تمويلات للدول الفقيرة. ولم تتضمّن الوثيقة، على غير ما تمناه النشطاء المدافعون على البيئة، الدعوة إلى إنهاء الإعانات المقدّمة لدعم الوقود الأحفوري، وعلى الحقوق الإنجابية للمرأة، كما لم تشر إلى الكيفية التي يمكن أن تتدخّل بها الأمم المتحدة لحماية أعالي البحار، والمناطق التي تقع خارج نفوذ السيادة الوطنية للبلدان الأعضاء[1].

وجدد النص الذي حمل عنوان "المستقبل الذي نريده" التأكيد على المبادئ المذكورة في المؤتمرات والقمم السابقة، وشدد على ضرورة تسريع الجهود لتطبيق الالتزامات السابقة. كما وجه تحية إلى الجمعيات المحلية التي بذلت جهودا وحققت إنجازات[2].

وقد لخص مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) إيجابيات "ريو+20 "، في:[3]

1-الاقتصاد الأخضر: تحدد الوثيقة الرؤية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتنص على أنها يجب ألا تقيم حواجز تجارية جديدة، أو تفرض شروطا جديدة على المساعدات والتمويل، أو توسع هوة التفاوت في التكنولوجيا، أو تؤدي إلى تفاقم اعتماد البلدان النامية على البلدان المتقدمة للحصول على التكنولوجيا، أو تحد من حيز سياسات البلدان المختلفة الذي يسمح لها بإتباع مسارات خاصة بها لتحقيق التنمية المستدامة. باختصار، هذه محاولة للتصدي لانعدام الثقة المتراكم على مر السنين بين بلدان العالم النامية والمتقدمة. أيدت معظم الدول المتقدمة التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري، واستخدام وإنتاج الطاقة المتجددة، وخلق فرص عمل "خضراء".

---

[1] صامويل يابغ، تمخض مؤتمر ريو+20 فولد فأرا ، على الموقع، http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=32961504 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/01/12 على الساعة 15:29

[2] http://www.aljazeera.net/news/pages/bd287b18-8cb1-4686-83d8-063d8bd46ad5 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/01/12 على الساعة 16:33

[3] أحمد خضر الشريني، **ريو + 20 هل كانت قمة لإنقاذ العالم أم لإراحة الضمير؟**، مجلة العربي، العدد 646، مطابع دار السياسة، الكويت، سبتمبر 2012، ص178.

2-نقل التكنولوجيا: بغية تحديد مسار بديل للطاقة، دعت البلدان النامية إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إليها، وكانت هذه معركة طويلة وشاقة، نظرا لمقاومة الدول الغنية **لإدراج كلمة "نقل"**، أو أية إشارة إلى الأموال اللازمة للقيام بذلك، ويبرر النص النهائي وجهتي النظر كلتيهما.

3-المسئوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه: مازالت الإشارة إلى هذا المصطلح، الذي يترف أساسا بالفجوة بين العالمين المتقدم والنامي، مدرجة في النص.

4-الحق في الغذاء: على الرغم من مقاومة بعض البلدان النامية، أدرج هذا الحق في النص النهائي. إنه يعني التزام جميع الدول بتطبيق الحق في الغذاء عن طريق القانون. كما يدعو النص أيضا إلى التخلص التدريجي من دعم الزراعة.

5-لجنة التنمية المستدامة: سيتم رفع هذه اللجنة التي تعتبر غير فعالة إلى مرتبة هيئة رفيعة المستوى مكلفة برصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسوف تقدم تقاريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

6-أهداف التنمية المستدامة: تم حل المسألة المثيرة للجدل المتعلقة بتوقيت وكيفية الشروع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون تعطيل الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. وتشير الوثيقة إلى أنه على أهداف التنمية المستدامة أن تكمل وتعزز الأهداف الإنمائية للألفية في خطة التنمية خلال فترة ما بعد عام 2015، وذلك بغية وضع مجموعة من الأهداف في عام 2015 تشكل جزءا من جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي بعد عام 2015. [1]

إنها تقترح أن تشمل أهداف التنمية المستدامة الجديدة الاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج، فضلا عن المجالات ذات الأولوية مثل المحيطات والأمن الغذائي والزراعة المستدامة والطاقة المستدامة للجميع، والحصول على المياه وجودتها والمدن المستدامة والوظائف الخضراء والعمل اللائق والاندماج الاجتماعي والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على التكيف.

7-الحق في المياه والصرف الصحي.

8-المساعدات الإنمائية الرسمية: يحث مشروع الوثيقة الدول المتقدمة على بذل جهود ملموسة إضافية لتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص 0.7 % من إجمالي ناتجها القومي للمساعدات الإنمائية، التي كانت جزءا من خطة ريو الأصلية في عام 1992. وقد لقي هذا الإدراج مقاومة من بعض الدول المتقدمة.

9-الاستهلاك والإنتاج المستدام: يدعو النص إلى وضع إطار مدته 10 سنوات من البرامج الخاصة بالاستهلاك والإنتاج المستدام كجزء من اتفاق عالمي على هذه الجوانب.

[1] المرجع نفسه، ص178.

وقد كانت النبرة مختلفة جدا في أوساط المجتمع المدني التي كانت غاضبة جدا، وسط انتقادات للوثيقة الختامية التي وصفت بأنها "**مجرد نوايا حسنة**" تفتقر إلى الأهداف الملزمة والتمويل. **وتقول المنظمات البيئية والتنموية أن "اتفاقية ريو +20" أضعف من أن** تتصدى للأزمات الاجتماعية والبيئية التي تعصف بعالمنا، وأن البلدان المتقدمة لم تتحمل مسؤولياتها بما يلزم من الجدية حيث "**غابت الإرادة السياسية** من أجل التغيير" **وحذرت من أن السباق من أجل** الحصول على الطاقات غير المتجددة "**سيزداد شراسة أكثر فأكثر**".

وأكدت جرو هارلم بروندتلاند، التي ألفت قبل 25 عام أول تقرير كبير للأمم المتحدة حول التنمية **المستدامة، أن** "قوة الشركات الكبرى كانت أحد أهم أسباب عدم إحراز **التقدم المنشود.**"

إن الجدول الزمني للتنمية المستدامة الذي أعدته **اللجنة العالمية للتنمية المستدامة** يعطي فكرة عن العدد الكبير من المؤتمرات والمناسبات التي كرست لمختلف جوانب التنمية **المستدامة بعد قمة الأرض سنة 1992م؛ الاجتماع الأول للجنة الأمم المتحدة للتنمية** المستدامة في 1993م، **القمة العالمية للتنمية الاجتماعية سنة 1995م، التوقيع** على بروتوكول كيوتو في عام 1997م، **استعراض الجمعية العامة للأمم المتحدة لقمة الأرض/ ريو+5** في 1997م، **قمة الأمم المتحدة للألفية** 2000م، اتفاقات مراكش لبروتوكول كيوتو في 2001م، **وقمة 2002م حول التنمية** المستدامة "ريو +10 " الذي عقدت في جوهنزبورغ، والتي وصفها التقييم العام بأنها دون المتوسط وغير مرضية، أدت إلى التشكيك في دور مؤسسات الأمم المتحدة وفعالية الاتفاقات الصادرة عن الاجتماعات. **من ناحية أخرى، فإن الشواهد على عدم وجود تحسينات من حيث الاستدامة** البيئية يثير شعور غير مشجع من الانتقادات، خاصة تلك **الصادرة عن الجماعات البيئية.** في الواقع، تشير البيانات المثيرة الصادرة عن مؤشر الكوكب الحي **لسنة 2008م، أنه** على مدى السنوات الخمس والثلاثين الماضية وحدها انخفضت الحيوانات البرية بمقدار الثلث. **على سبيل المثال، يظهر مؤشر البحرية تراجع بمعدل 14% بين عامي 1970م و 2005م، بسبب ارتفاع درجة حرارة سطح البحر، وأساليب الصيد المدمرة والتلوث.** ويكشف هذا التقرير أيضا استمرار إزالة الغابات في المناطق المدارية بمعدل 3,5 مليون هكتار سنويا تقريبا في البرازيل.[1]

ويلخص الشكل التالي مختلف المراحل التي مر بها مصطلح التنمية المستدامة:

[1] Constanza Parra, **The governance of ecotourism as a socially innovative force for paving the way for more sustainable paths: the Morvan regional park case**, these pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, université des sciences et technologies de lille, france, 2010, p30.

الشكل (09): مراحل تطور مصطلح التنمية المستدامة

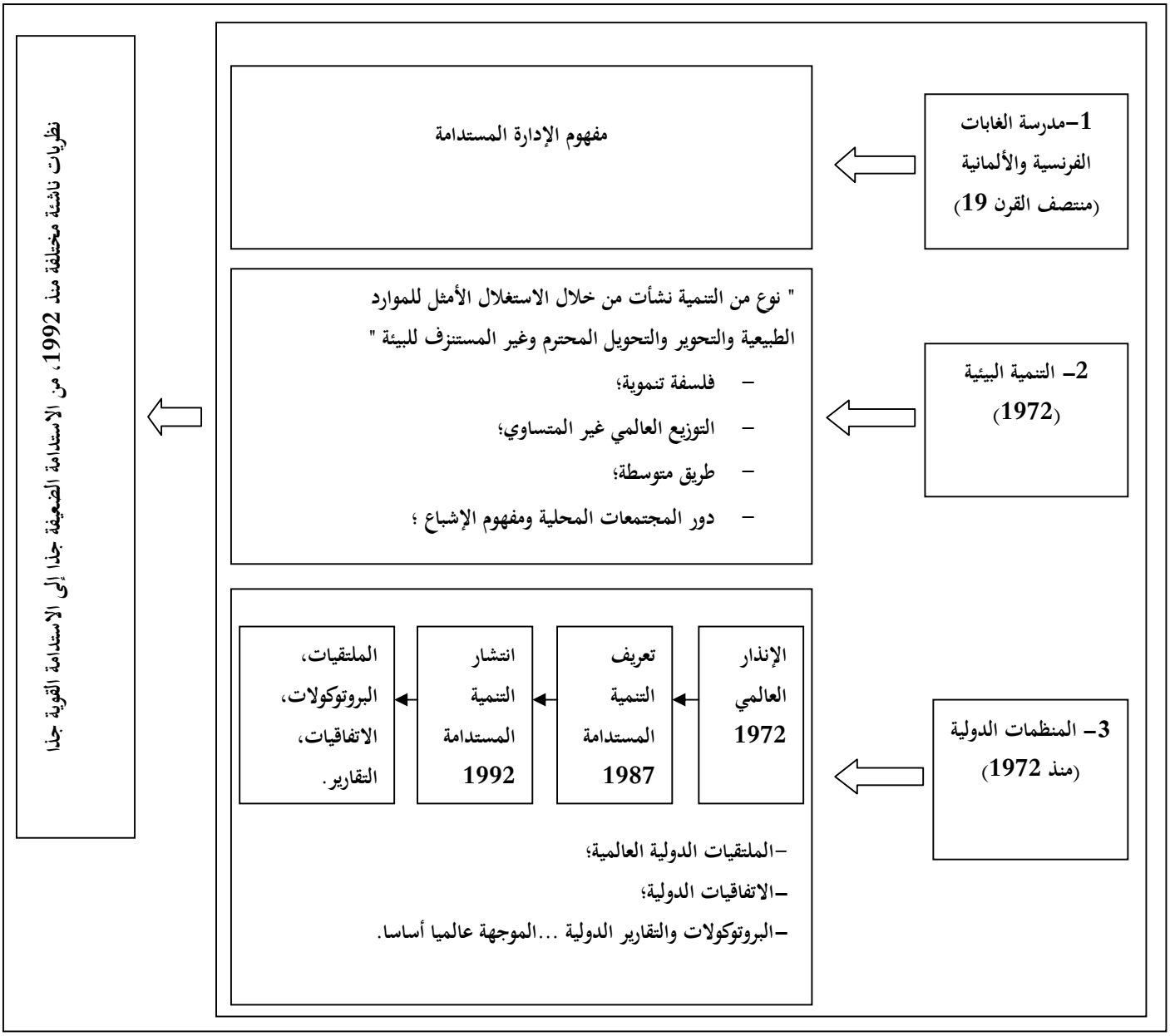

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Constanza Parra, **The governance of ecotourism as a socially innovative force for paving the way for more sustainable paths: the Morvan regional park case**, these pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, université des sciences et technologies de lille, france, 2010, p27.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها

أعطيت الكثير من التعريفات لمصطلح التنمية المستدامة منذ ظهوره، كما تتميز التنمية **المستدامة بمجموعة من الخصائص**، الشيء الذي جعل منها محل اهتمام الكثير من الباحثين.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

برز مفهوم التنمية المستدامة في الثمانينات في محاولة لاستكشاف العلاقة بين التنمية والبيئة. **وقد تم تبنيه** بشغف من قبل واضعي السياسات، الحكومات، الشركات، المنظمات العالمية، المنظمات غير الحكومية والمجالس المحلية والإقليمية، **وسرعان ما أصبحت التنمية المستدامة الكلمة الأكثر تداولا لسنوات التسعينات.** في 1992، **كان هناك أكثر من 100 تعريف للتنمية المستدامة وربما تم اختراع** عدد أكثر منذ ذلك الحين.[1] ويعتبر تعريف لجنة برونتلاند **للتنمية المستدامة التعريف الأكثر انتشارا حيث تعرفها كما يلي:** "التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها."[2]

ما ينسى غالبا هو أن برونتدلاند ذهبت للقول أن: التنمية المستدامة تتضمن بداخلها مفهومين رئيسيين:[3]

أولا: مفهوم "الحاجات"، ولاسيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي إعطاءها الأولوية؛

ثانيا: فكرة "القيود" قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.[4] وهل أن مخزون رأس المال الطبيعي يمكن أن يبقى سليما للأجيال القادمة؟ أم يجب التفكير في رأس المال الذي يحل محل رأس المال الطبيعي ويلبي الاحتياجات المستقبلية؛

كما يمكّن هذا التعريف كذلك من الحصول على معنيين مختلفين تمامًا هما :[5]

1– أن مخزون رأس المال الطبيعي **يمكن أن يبقى سليمًا للأجيال القادمة.** بمعنى آخر فإن نضوب الموارد غير المتجددة يجب أن يتوقف من أجل أن لا يكون هناك المزيد من النضوب في رأس المال الطبيعي. وباستخدام تعبيرات السياسات فإن هذا يعني إيقاف جميع الفعاليات التي استنزفت الموارد غير المتجددة مثل التعدين والفعاليات التي استنزفت طبقة الأوزون الفعاليات التي أثرت على الأجيال المستقبلية مثل إنتاج المخلفات **المشعة.**

2– أن إجمالي رأس المال الطبيعي والمصنع يجب أن لا ينخفض بين جيل وآخر. بمعنى آخر يمكن أن تكون هناك **معادلة بين رأس المال الاصطناعي ورأس المال الطبيعي** وأن نضوب رأس المال الطبيعي مبرر طالما أن هناك استثمار في البدائل الطبيعية أو الاصطناعية بشكل يحافظ على المخزون الإجمالي. وباستخدام تعبيرات السياسات فإن هذا يعني أنه يمكن لمخزون النفط أن ينضب طالما أنه يتم استبداله بالاستثمارات من أصول أخرى توفر للأجيال المستقبلية نفس النوعية من الخيارات مثل تلك التي وفرها النفط للأجيال الحالية. ولكن هذا التفسير ينطوي على

[1] Subhabrata bobby banerjee, **Corporate social responsibility : the good, the bad and the ugly**, MPG books LTD, Bodmin, cornwall, great Britain, 2007, p67.
[2] Corinne Gendron, **Le développement durable comme compromis**, Québec, 2006, p166.
[3] Anthony Rosa et outre, **Guide pratique du développement durable** , AFNOR, 2005, P10.
[4] Timothy Beatley, **The sustainable urban development reader**, Routledge, Great Britain, 2004, p56.
[5] **دوناتو رومانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003، ص56.

بعض الإشكاليات حيث أن هناك بعض الأصول لا يمكن استبدالها بأصول أخرى مثل طبقة الأوزون وبعض الأصناف أو حماية المساقط المائية في الغابات المدارية. **كما لا يمكننا أن نكون على ثقة من أن أجيال المستقبل "تقبل"** أو تفسر قرارنا بشأن البدائل بطريقة ايجابية. **إذ كيف يمكن لأي منا أن يعرف احتياجات أجيال المستقبل**

كما قدم الاقتصادي Robert Repetto **تعريف آخر للتنمية المستدامة:** " التنمية المستدامة هي استراتيجية تنمية تدير جميع الأ**صول، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، وكذلك الأصول المالية والمادية، من أجل زيادة الثروة والرفاهية على المدى الطويل.** فالتنمية المستدامة كهدف ترفض كل السياسات والممارسات التي تدعم مستويات المعيشة الحالية عن طريق استنزاف القاعدة الإنتاجية، بما في ذلك الموارد الطبيعية، والتي تترك الأجيال المستقبلية بفرص فقيرة ومخاطر أكبر من فرصنا ومخاطرنا."[1]

وعرف Turner **التنمية المستدامة كما يلي:** " من حيث المبدأ، فإن مثل هذه السياسة المثلى **(النمو المستدام)** تسعى للحفاظ على معدل **"مقبول"** في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دون استنزاف مخزون الأصول الرأسمالية الوطنية أو مخزون الأصول البيئية الطبيعية. "[2]

كما عرفت التنمية المستدامة كما يلي: "التنمية المستدامة هي النهج الذي سوف يسمح لنا بمواصلة التحسينات في نوعية الحياة مع كثافة منخفضة لاستخدام الموارد، وبالتالي تترك للأجيال القادمة مخزون غير منقوص أو حتى معزز من الموارد الطبيعية والأصول الأخرى."[3]

أما تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992م المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (20) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف هذه التعريف ضمن أربع مجاميع أساسية حسب الموضوع المراد بحثه، **كما يلي:**[4]

أ-التعاريف ذات الطابع الاقتصادي

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، في السعي إلى خفض كبير ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، والحد من تصدير **نموذجها** الصناعي إلى الدول المتخلفة. أما بالنسبة للدول الفقيرة والتابعة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من أجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

[1] David Pearce, Edward Barbier, Anil Markandya**, Sustainable development: economics and environment in the third world**, Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, Great Britain,1990, p4.
[2] Jennifer A. Elliott, **An introduction to sustainable development**, fourth edition, Routledge, Canada, 2012, p18.
[3] Peter P Rogers, Kazi F Jalal, John A Boyd**, An introduction to sustainable development**, Cromwell Press, Trombridge, UK, 2012, p44.
[4] كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، المدية، الجزائر، 2010، ص12.

ب– التعاريف ذات الطابع الاجتماعي والإنساني

التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن، وذلك من خلال تحسين مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية وتحقيق أكبر من المشاركة في التخطيط للتنمية.[1]

ج–التعريفات المتعلقة بالبيئة

التنمية المستدامة تضمن الحماية للموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية. وهي تمثل الاستخدام الأمثل للأراضي الفلاحية والموارد المائية.

د–التعريفات المتعلقة بالجانب التقني

التنمية المستدامة هي التنمية التي تؤدي بالمجتمع إلى استخدام الصناعات ذات التقنية النظيفة التي تقوم باستخدام أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد الطبيعية وينتج عنها أقل حد من الغازات الملوثة الحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

وفي ظل المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها:" النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يضمن طيب العيش للناس ويشمل: التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري. والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين لكم والكيف".[2]

وعرف البرنامج الاجتماعي الخامس للاتحاد الأوروبي حول البيئة، بعنوان " نحو تنمية مستدامة "(1993-2000) التنمية المستدامة هي " سياسة وإستراتيجية تهدف إلى ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام البيئة مع مرور الوقت، ودون المساس بالموارد الطبيعية الضرورية للنشاط البشري."[3]

كما تم تعريف التنمية المستدامة على أنها: "عملية شاملة تتناول مختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف

---

[1] زيتوني عبد القادر، مداخلة بعنوان: **نظام الأولويات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 5 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 4/3 ديسمبر 2012، ص134.

[2] **التنمية المستدامة في الوطن العربي**، سلسلة نحو مجتمع المعرفة، الإصدار11، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2006، ص46.

[3]Julien Nowaczyk, **L'intégration du développement durable dans la gestion de la chaine d'approvisionnement**, these pour obtenir le grade de docteur en science de gestion, université Paul Verlaine, France, 2008, p21.

محددة ومن أهداف التنمية الاقتصادية في المجتمع هي رفع **مستوى معيشة الأفراد وبما لا يتعارض مع** الحفاظ على **الموارد البيئية**".[1]

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها "**هي تلك** التي تهتم **بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة** عبر الزمن" **حيث أن رأس المال يتضمن رأس المال الصناعي (معدات وطرق)،** الفني**(المعرف والمهارات)، الاجتماعي (علاقات ومؤسسات) والبيئي (غابات وموارد).**[2]

لقد ركزت بعض التعريفات على الجانب الاقتصادي في تعريفها للتنمية المستدامة وكانت كلها تدور حول فكرة الحصول على أكبر قدر من المنافع الاقتصادية، بشرط المحافظة على استمرارية خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها. **كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن: " استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من** الدخل الحقيقي في المستقبل "، وتقف وراء هذا المفهوم الفكرة التي توضح بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل وتحسينها. **وعليه فقد اعتمد الباحثون الاقتصاديون والمنظمات** الدولية المعنية في تعريفاتهم لمصطلح التنمية المستدامة على فكرة الاستمرارية والاتزان وذلك رغبة في تحقيق النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي والموارد الطبيعية **من ناحية أخرى، وذلك من خلال إتباع سياسات** واستراتيجيات تقلل من الهذر الكبير في **الموارد الطبيعية المستعملة.**

وبشكل جامل لما سبق فإن التنمية المستدامة هي تنمية تصون الموارد الطبيعية وتطورها بدلا من أن تستنزفها وتحاول السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تنمية تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها تلبية احتياجات المرء من الغذاء **والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية** والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي، أي أنها تتطلب تضامنا بين الجيل الحالي والجيل **المستقبلي. وتحقيق هذا المقصد يتطلب من الإنسان أن يتعامل مع البيئة برفق وإحسان، فيأخذ منها ويعطيها، ويرعى** لها حقها لتؤتيه حقه.

---

[1] سلامة سالم سالمان، **مداخلة بعنوان: تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، الملتقى العربي الخامس حول: **الإدارة البيئية، الجمهورية التونسية**، 2007، ص54.

[2] **عبد الله الحرتسي** حميد، **السياسات البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **كلية العلوم الاقتصادية وعلوم** التسيير، جامعة **الشلف، الجزائر**، 2005/2004، ص25.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

يظهر تاريخ نشأة التنمية المستدامة الخصائص التالية:

أولا: نهج عالمي: يسعى إلى تجاوز الانقسام بين الشمال والجنوب بالتركيز على حقيقة أن التدهور البيئي له بعد عالمي. غير أنه ينطوي على حلول مختلفة. في الشمال تعطى الأولوية للحد من النفايات والملوثات مثل CO_2. بينما في الجنوب فإن التمكن من تسيير النمو السكاني هو الذي يلفت الانتباه. وبالنظر إلى تجربة الغرب الذي يرى أن هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، فإنه يواجه حاليا حقيقة أن النفايات والملوثات تزداد مع النمو. ويتطلب التغيير النوعي لمسار النمو تغييرا في هيكل الإنتاج والاستهلاك. ومن المنظور الاقتصادي، يتم الحصول على هذا التغيير بالأخذ في عين الاعتبار جميع التكاليف، من خلال التطور التكنولوجي وتغيير تفضيلات المستهلكين.[1]

ثانيا: إدارة بيئية: والتي من أهدافها انتقال رأس المال الطبيعي عبر الأجيال والترويج لصور اجتماعية جديدة للطبيعة، والتي ترى في الموارد الطبيعية كمصدر للرفاهية مثل: جمال موقع، صحته ونشاطات الترفيه الموجودة فيه. وتسعى هذه الإدارة في المقام الأول إلى الحد من الرجوع إلى بعض العمليات الملوثة التي حدثت في الماضي، ويعكس ذلك حقيقة أنه ليس لدينا بدائل لبعض الأنظمة البيئية في الوقت الحالي.[2]

ثالثا: الأخذ بعين الاعتبار للفوارق الاجتماعية ولأخلاقيات جديدة والتي تسعى إلى معالجة الظروف غير المتكافئة والتي تعبر عنها الخيارات الاقتصادية الفردية لأنه بتقليل الفروقات في الدخل والثروة يمنح ذلك المشروعية للتنمية المستدامة.

رابعا: هي تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها. فهمي تنمية تنصب على مصير ومستقبل الأجيال القادمة؛

خامسا: مراعاة المساواة وحقوق الأجيال اللاحقة، فهي تنمية تراعي وتوفر حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية، وأن الإنصاف في هذا السياق نوعان، الأول بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي والجيل اللاحق؛

سادسا: هي عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، والتنمية البيئية من جهة أخرى؛

سابعا: أن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها، وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه

[1] Beat Burgenmeier, **Politiques économiques du dévéloppement durable**, premiére édition, group de Boeck, Boeck université, Bruxelles, 2008, p38.
[2] Beat Burgenmeier, **économie du développement durable**, deuxiémé édition, group de Boeck, Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2005, p43.

التنمية[1]، خاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية؛

ثامنا: هي تنمية تولي اعتبارا كبيرا للجانب البشري وتنميته وتضع في المقام الأول تلبية حاجاته ومتطلباته الأساسية وتعتبره أولى أهدافها؛

تاسعا: تحاول تنمية وتطوير الجوانب الروحية والثقافية والمحافظة على الخصوصيات الحضارية لكل مجتمع؛

عاشرا: تسعى إلى تحقيق متطلبات أكثر شرائح المجتمع فقرا والتقليل من معدلات الفقر على المستوى العالمي.[2]

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة ومستوياتها

تتميز التنمية المستدامة بمجموعة من المبادئ والمستويات تميزها عن غيرها من المفاهيم التنموية الأخرى.

الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها **علاقة تكاملية** وليست علاقة تنافرية أو صراع، دلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هده الموارد مدمرة أو مستنزفة، فإنه لا يمكن أن يتحقق **النمو بالكم والكيف الذي نريد،** كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي، وهدا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة **تعزز** من حماية التنمية واستمراريتها. إن هده العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها وهده المبادئ هي:

أولا: استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات systems approach **شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة، وذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي** مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل[3]، وإن أي تغيير يطرأ على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم في النظام الكلي للأرض. **لذلك تعمل التنمية المستديمة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق** توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضما توازن النظم الفرعية برتبها **وأحجامها المختلفة، وبشكل** يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

---

[1] زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر– دراسة تقييمية–، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة** الماجستير في العلوم الاقتصادية، **كلية** العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص132.

[2] **الطاهر خامرة، المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة –حالة سوناطراك–، رسالة مقدمة ضمن** متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **كلية العلوم الاقتصادية**، جامعة قاصدي مرباح، **ورقلة، الجزائر**، 2007/2006، ص30.

[3] **بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة، مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر **ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 11/10 ماي 2010، ص5.**

ويمكن القول أن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جاب على الجوانب الأخرى أو يؤثر فيها بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة وتعريتها، ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة، من جانب آخر فإن مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيسي عن تدهور التربة واجتثاث الغابات وهكذا.[1]

ثانيا:المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستديمة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أم قرى.وهذا يعني أنها تنمية من أسفل development from below يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.

ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستديمة تنمية من أسفل- تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين.[2]

ثالثا: الوقاية: من أجل حماية البيئة، يجب تنفيذ الإجراءات الوقائية والإجراءات التصحيحية على نطاق واسع من قبل الدول وصانعو القرارات، في حالة وجود خطر معروف، الأولوية عند المصدر، وذلك باستخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة والتي لها تكلفة اقتصادية مقبولة.[3]

رابعا: الحيطة: من خلال تطبيق مبدأ الحيطة، تسعى السلطات إلى اعتماد تدابير مؤقتة ومتناسبة لمنع تحقق البطالة، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات لتقييم المخاطر.

خامسا: الملوث–الدافع: يجب أن يتحمل الناس الدين يولدون مواد متبقية أو غيرها من أشكال التلوث تكلفة إجراءات الحد، وتقليل ومكافحة التلوث. وينبغي أن يكون سعر السلع والخدمات مضمون بأخذ في عين الاعتبار

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد ابو زنط، **التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص31.

[2] **المرجع نفسه، ص31.**

[3] Alain Jounot**, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, AFNOR, 2004, p4.

جميع التكاليف التي تتحملها، سواء في مرحلة أنتاجها أو في مرحلة استهلاكها. في هذه الحالة إذا كانت الاستثمارات تحمي البيئة، والتي في الغالب لها أثار إيجابية على الأداء الاقتصادي. **ويمكننا أن نذكر حالتين:**[1]

1- القضاء على مركبات الكربون الكلورية فلورية (الفريونات) من أجل حماية طبقة الأوزون: **من جهة، يزيل الكلور** الذي هو على الأرجح السبب في تدمير جزيئات الأوزون في الغلاف الجوي **العلوي، ومن جهة أخرى، ويؤدي** ذلك إلى إنتاج جزيئات جديدة أكثر كفاءة في التبريد أو تكييف الهواء، ولكن مع تأثير أقل على طبقة الأوزون.

2- التقليل من انبعاث غازات الدفيئة في العمليات الصناعية والطاقوية من أجل حماية المناخ العالمي، من جهة، الحد **من انبعاثات هذا** الغاز، ومن جهة أخرى، فإنه يؤدي إلى استخدام أكثر كفاءة للمواد الخام.

سادسا: حماية البيئة: لتحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون حماية البيئة جزء مدمج من عملية التنمية.

سابعا: المشاركة والالتزام: تعتمد التنمية المستدامة على التزام الجميع. كما أن مشاركة المواطنين والشراكة بين جميع فئات المجتمع ضرورية في الاستدامة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية للتنمية.

ثامنا: التضامن: يتم التعبير على هذا المبدأ على مستوى المكان (التضامن بين الدول، بما في ذلك علاقات شمال/جنوب) **وعلى مستوى الوقت (التضامن بين الأجيال).**

تاسعا: الإنتاج والاستهلاك المسؤول: يجب أن تتطور أنماط الإنتاج والاستهلاك وذلك من أجل تقليل أثارها السلبية على المخططات البيئية والاجتماعية إلى أدنى حد، وخاصة، تجنب هدر واستنزاف الموارد.[2]

عاشرا: حماية الخصوصيات الثقافية: وهو من المبادئ العامة للتنمية المستدامة التي يجب احترامها، حيث يجب احترام العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية لجميع الشعوب، ولا يجب أن يكون النموذج التنموي المرتكز على **التحديث وعمليات التغريب هو السائد، بل أن تكون التنمية شاملة ومتكاملة مع متطلبات العولمة** لكن باحترام الجوانب الثقافية وخصوصياتها دن تمييز.[3]

الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة

يعد الحفاظ على رأس مال المجتمع بصوره المختلفة، سواء كان رأس مال طبيعي أم بشري أم اجتماعي أم من صنع الإنسان، أحد الأسس التي يقوم عليها مفهوم الاستدامة، وتختلف الآراء في هذا النطاق على درجة الإحلال ما بين أنواع رأس المال تلك، وبناء عليه تختلف أساليب التعامل مع مستوى الاستدامة باختلاف درجة الإحلال المفترض

[1] Mahi tabet-aoul, **Développement et environnement au maghreb : contraintes et enjeux**, institute québécois des hautes études internationales, LAVAL univercité, canada, 2010, p10.

[2] Yette Lazzeri, Emmanuelle Moustier**, Le développement durable du concept à la mesure**, l'harmatan, paris, 2008, p23.

[3] صالح صالحي، **مداخلة بعنوان: التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى** الدولي **حول:** التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، **الجزائر، 8/7 أفريل 2008، ص**871.

وجودها بين هذه الأنماط من رأس المال وبالتالي درجة اعتماد مفهوم الاستدامة على رأس المال الطبيعي، وبناء عليه تتضمن مستويات الاستدامة مستويين رئيسيين هما:

أولا:الاستدامة الضعيفة: ترتكز النظرة الضعيفة للتنمية المستدامة **على نظريات حسبها** "يجب ضمان احتياجات جيال الحالية دون تهديد قدرة الأجيال اللاحقة على الاستجابة لاحتياجاتهم"، **لكن مع فكرة بسيطة (قاعدة** Solow**) وهي** " **رأس** المال الطبيعي القابل للفناء يمكن استبداله كليا بمرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي".

وعلى عكس الاستدامة القوية تفترض الاستدامة الضعيفة دوما درجة من الإحلال بين مختلف رأس المال، حيث يعتبر بقاء مخزون رأس المال الإجمالي المجمع ثابتا على الأقل شرطا كافيا لضمان الاستدامة البيئية، بمعنى رأس **المال** " الطبيعي + **تكنولوجي**+ **بشري**+ مالي " = **ثابت.**[1]

وبالتالي تتطلب الاستدامة الضعيفة صيانة رأس المال الكلي، وتفترض وجود درجة عالية من الإحلال بين جميع أشكال رأس المال.[2]

ثانيا: الاستدامة القوية: تكون **استدامة التنمية قوية** عندما يقع مجال النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية، والتي بدورها تمتد لتقع في الدائرة الإيكولوجية **(البيئية).** وبالتالي فإن تلك النشاطات الاقتصادية ستنمو بشكل متضائل ولن يستمر نموها على المدى البعيد إذا ما تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة التي تمدها **بالموارد المادية والطاقوية.**

ولذلك تؤكد وجهة النظر هذه المعروفة أيضا **"بالإيكولوجية العميقة"**ecology deep" **أو المذهب الإيكولوجي (التبيئو)** ecologism (الذي يهتم بدراسة العلاقة بين الكائن الحي والبيئة التي يعيش فيها) **"المتمركزة حول البيئة"** "ecocentric" بأنه لابد من حدوث ثورة في النموذج الإرشادي المهيمن إذا ما أريد إنقاذ كوكب الأرض **من الفساد البيئي.** وتبعا لذلك فإن هذه النظرة ترى أنه لابد أن نعمل على تكييف أنفسنا للحفاظ على الطبيعة **المهددة بالفناء بدلا من تكييف الأرض لتناسب احتياجاتنا. وقد تسبب إصرار أنصار** هذا الاتجاه على إحداث تغير بنائي وثقافي في إثارة مخاوف كل من قطاع الأعمال والساسة وأولئك الناس الذين كانوا يرغبون في حلول جزئية **للمشاكل البيئية.** وقد مثل هذا التوجه حركة الرفض ضد سياسات وممارسات الشركات والحكومات المتعلقة بالبيئة في

[1] Madadi Abdallah el Hirtsi Hamid**, Les nouveaux fondements philisophiques et idéologiques du discours sur le développement et la durabilité**, troisiéme colloque internationale sur : la protection de l'environnement et lutte contre la pauvreté dans les pays en voi de développement, institut des sciences économiques et des sciences de gestion, centre universitaire de khmis-miliana, algérie, le 03/04 mai 2010, p3

[2] Cutler J. Cleveland, David I. Stern, Robert Costanza, **The economics of nature and the nature of economics**, Edward Elgar Publishing, 2008, p273.

الدول المتقدمة.[1] فالاستدامة القوية تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواه الأصلي على حذا، فهي تفرض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال (بشري، طبيعي، مالي، تكنولوجي...). ووفقا لهذا الافتراض فإن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل، فعلى سبيل المثال فإن حصيلة بيع البترول لابد وأن تستثمر في مجالات الطاقة الأخرى وتطويرها للحصول على إنتاج مستديم من الطاقة.[2]

الشكل رقم (10): مستويات التنمية المستدامة

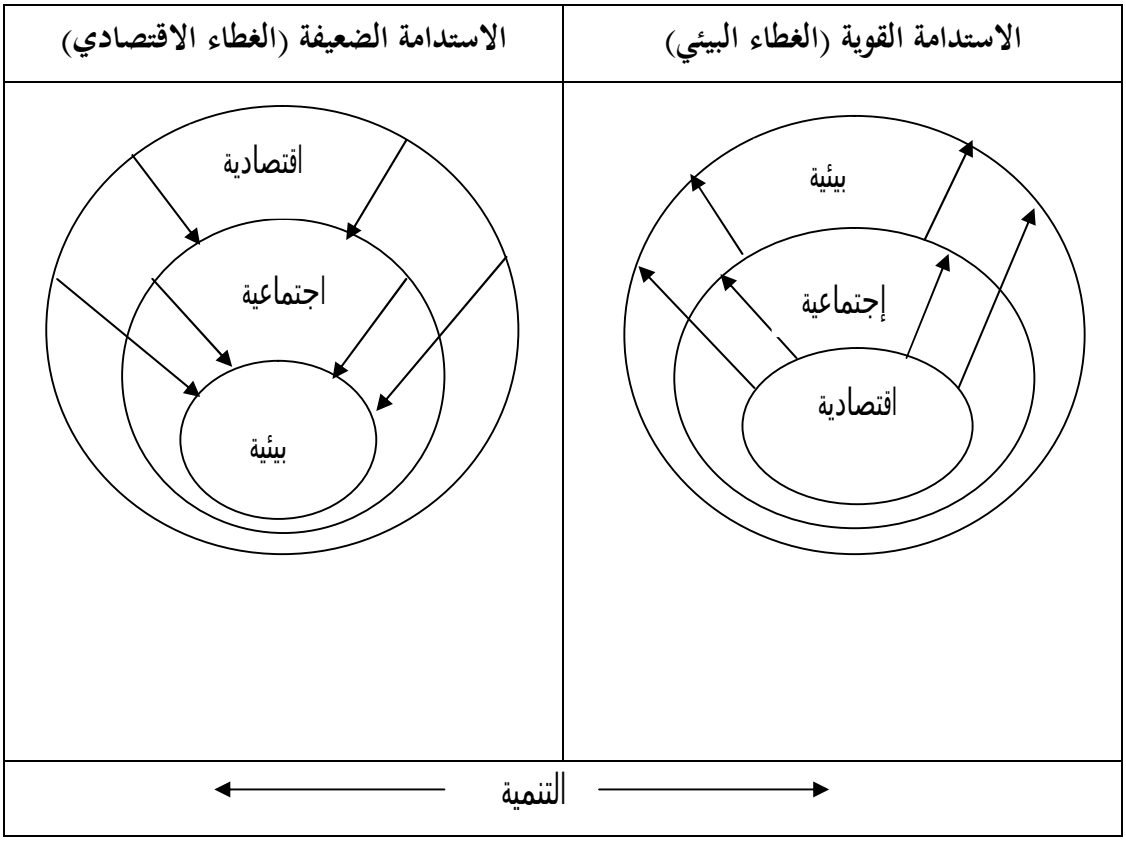

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Madadi Abdelkader, Abdallah el Hirtsi Hamid, **Les nouveaux fondements philosophiques et idéologiques du discours sur le développement et la durabilité**, 3ème Colloque internationale sur : la protection de l'environnement et lutte contre la pauvreté dans les pays en voie de développement, Institut des sciences économiques et des sciences de gestion, centre universitaire de khmis-miliana, Algérie, le 03 et 04 mai, 2010, P,P 3,4.

وفيما يلي ملخص لأهم الاختلافات بين الاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية:

[1] عبد الله بن جمعان الغامدي، **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية**، 2007، ص19.

[2] Madadi abdelkader, abdallah el Hirtsi Hamid, **Ibid,** p3.

الجدول (02): المعايير الأساسية للاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية

المعيار/الاستدامة	الاستدامة الضعيفة	الاستدامة القوية
الموضوع	' السوق الكامل'	الاقتصاد الإجمالي
المفاهيم	الإحلال المطلق	الإحلال الجزئي
	انعكاسية الظواهر	بعض الظواهر الطبيعية لا رجعة فيها
	الندرة النسبية	الندرة المطلقة
	التجانس " الإنسان الوسيلة	التنوع (العقلانية، الأنواع، السياقات، العلاقات)
	وسط متجانس، بلا حدود، بلا احتكاك، تعديلات فورية.	وسط لزج، الحدود، القيود.
الوحدة	وحدة واحدة (غالبا الوحدة النقدية)	وحدات مخصصة (المادية، النقدية، الكمية، النوعية).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Bruno Kestemont, **les indicatuers de développement durable: fondements et applications**, Thèse présentée en vue de l'obtention du grade académique de Docteur en sciences, Faculté des Sciences, Université Libre de Bruxelles, 2010, p30.

المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها

تتضمن التنمية المستدامة مجموعة من الأبعاد، **كما أن هناك** مجموعة **متنوعة من المؤشرات لقياسها** تتراوح بين البساطة والتعقيد.

الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة

تبنى مؤتمر 1992م (ريو دي جانيرو – **قمة الأرض**) فكرة التنمية المتواصلة، وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي و العشرين، وأصبحت الفكرة محور الحديث في كامل المجتمع، وبرزت لها تتصل بالمناهج

الاقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ و المردود .**أبعاد جديد**ة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس في جهدهم التنموي، في الصناعة والزراعة وغيرها.[1]

أولا: الأبعاد الاقتصادية

تهدف إلى ترشيد المناهج الاقتصادية، على رأس ذلك تأتي فكرة " المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية "**، فقد جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ** من عناصر البيئة المختزنة في حقول النفط والغاز ورواسب الفحم ومناجم التعدين وغيرها في حساب الكلفة، كذلك جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يحصد من ثروة سمكية في قيمة المخزون السمكي، وما يحصد من حقول الزراعة في قيمة النقص في خصوبة الأرض، وفي كثير من الأحوال لا يحسب لمياه الري قيمة مالية في عمليات الحساب الزراعي، في هذا وغيره نجد أن الحسابات الاقتصادية تنقصها عناصر جوهرية. كذلك نلحظ أن أوجها من الحساب تحتاج إلى تعديل: **حساب الناتج الزراعي** (المحصول) من وحدة المياه، حساب **الناتج الصناعي من وحدة الطاقة، ومن أدوات** الحساب الاقتصادي الضرائب والحوافز المالية، وينبغي أن توظف هذه الأدوات لتعظيم كفاءة الإنتاج وخدمة أغراض التنمية المتواصلة وتتمثل في:

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن **سكان البلدان الصناعية يستغلون** قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما **يستخدمه سكان البلدان النامية.** ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـ33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" **أعلى بعشر** مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في **أسلوب الحياة.** ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول **المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.**[2]

---

[1] **كنيدة زليخة،** خالدي فراح، **مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة،** الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات **التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر،** 11/10 ماي 2010، ص4.

[2] حميدوش علي، مداخلة بعنوان: **التنمية البشرية والتنمية المستدامة،** الملتقى الوطني الأول حول: **اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي المدية، الجزائر،** 7/6جوان 2006، ص07.

3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات - وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.[1]

3- تقليص تبعية البلدان النامية: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

4- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة. ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

5- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص28.

على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

6- الحد من التفاوت في المداخيل: فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة، وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها لشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية لصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان

وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان[1].

7- تقليص الإنفاق العسكري: كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.[2]

ثانيا: الأبعاد البشرية

يتمثل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في عدم تهميش الجماعات وتدمير مقوماتها الثقافية والروحية. إن الاستراتيجيات التي تعتبر منسجمة مع التنمية المستدامة تتوقف على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية. غير أن هذا لا يعطي مبررا لتدمير الهوية الثقافية السائدة فذلك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتمثل التغير الاجتماعي الناجم عن استخراج الموارد على نطاق واسع في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات[3]. وعموما تشمل الأبعاد الاجتماعية والبشرية:[4]

---

[1] حميدوش علي، **مرجع سابق**، ص8.

[2] **عمر شريف، استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة** دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، **جامعة الحاج لخضر**، باتنة، 2007، ص154.

[3] صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، جامعة سطيف، الجزائر، 2004،ص10.

[4] خالد مصطفى فاسم، **مرجع سابق**، ص31.

1- تثبيت النمو الديمغرافي: تعني التنمية المستدامة فيما يخص الأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة **لإعالة كل ساكن** .

2- مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. **وضغط السكان بالمستويات الحالية هو عامل متنام من** عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى، والذي يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية.

3- أهمية توزيع السكان: كما أن لتوزيع السكان أهميته فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الفلاحي.

4- تمكين المرأة: من متطلبات التنمية المستدامة: مشاركة المرأة في حركة التنمية، حيث أن للمرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقاتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة، والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل- كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال- ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم، والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها اقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة، ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن **يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.**[1] ولقد أصبح للمرأة العربية نشاط ملموس في الجمعيات الأهلية في معظم البلدان العربية. وظهرت منظمات خاصة بها. مثل جمعيات سيدات الأعمال في الدول العربية. ومجلس سيدات **الأعمال العرب تحت رعاية جامعة الدول العربية. وعلى الصعيد العالمي زاد** الاهتمام بدور المرأة في **عملية التنمية** وإعطاء الفرصة الكاملة لها للقيام بهذا الدور. **وأطلقت المنظمات الدولية** وفي مقدمتها الأمم المتحدة **ومنظمة العمل**

[1] إبراهيم بظاظو، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص123.

الدولية شعارا عالميا جديدا هو المرأة شريك في التنمية.[1]

5 – الاستخدام الكامل للموارد البشرية: كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

6 – الصحة والتعليم: ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

7 – الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم: ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.

ثالثا: الأبعاد التكنولوجية: تتمثل في:

1– استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد[2]. وينبغي

[1] التنمية المستدامة في الوطن العربي.. بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص42.

[2] بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان: التنمية المستدامة: مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدام والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008، ص62.

أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

2- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: التكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

3- المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في تغيير عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

4- الحد من انبعاث الغازات: ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير

[1] خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص34.

الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

الجدول رقم (03): تقديرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990-2025

الوحدة: (مليون طن)

المنطقة/السنة	1990	2001	2010	2025
الدول الصناعية	10462	11634	12938	15643
الدول الشرقية وروسيا	4902	3148	3397	4313
آسيا	3994	6012	7647	11801
الشرق الأوسط	846	1299	1588	2110
إفريقيا	656	843	971	1413
أمريكا اللاتينية	703	964	1194	1845
إجمالي العالم	21563	23899	27715	37124

المصدر: عصام الحناوي، تغير المناخ، **الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الثاني، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص195.

من خلال الجدول نلاحظ المسؤولية الكبيرة التي تتحملها الدول الصناعية من حيث تقديرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990-2025، **وبدرجة أقل الدول الشرقية وأوروبا وأسيا. وذلك** لأنها تعتد بدرجة كبيرة على الصناعات الثقيلة التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة وبالتالي تخلف الكثير من الغازات الملوثة، **أما دول الشروق الأوسط** وإفريقيا وأمريكا اللاتينية فإن نصيبها من تقديرات انبعاثات ثاني **أكسيد الكربون ضعيف مقارنة** بالدول الصناعة، ويرجع ذلك أساس إلى ضعف جهازها الصناعي.

5- الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون: التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية **للأرض.** وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: **" فاتفاقية كيوتو "**[1] **جاءت للمطالبة** بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر **البيئة العالمية هو أمر** مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض

[1] "**اتفاقية كيوتو**" **بالإنجليزية** Kyoto Protocol تمثل هذه الاتفاقية خطوة تنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي (UNFCCC or FCCC)، وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية(UNCED)، هدفت المعاهدة إلى **تحقيق "تثبيت تركيز** الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي".

التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

الجدول رقم (04): تطور إنتاج مركبات الكلوروفلورو كربون

الوحدة: الطن

السنة/اسم المركب	CFC11	CFC12	CFC13	CFC14	CFC15
1990	232916	230950	174801	8311	11347
1995	32683	82822	23321	3135	3651
2000	9900	24584	942	505	213
2003	3145	12536	599	336	37

المصدر: عمر العريني، **تآكل طبقة الأوزون، الموسوعة** العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثاني، ط2، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص183.

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج مركبات الكلوروفلورو كربون في تناقص مستمر خلال الفترة 1990-2003 وذلك بسبب الجهود الدولية الرامية للحد من هذه الغارات الضارة، وهو ما يبرره مصادقة الكثير من دول العالم على اتفاقيات الحد من هذه الغازات.

رابعا: البعد البيئي

يسعى النظام المستدام بيئيا للحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية (المادية والبيولوجية) لتجنب الاستنزاف والاستخدام اللاعقلاني للموارد المتجددة وغير المتجددة من خلال:

1- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد: بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2- حماية الموارد الطبيعية: والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود – ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد

الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء. [1]

3- صيانة الموارد المائية: وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها. [2]

4- صيانة التنوع البيولوجي: تواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة – وهي الأراضي التي لم تدخل في الاستخدام البشري - انخفاضها مما يقلص من الملاجئ للأنواع الحيوانية والنباتية، كما تتعرض الغابات المدارية والساحلية والأراضي الرطبة لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية أخذا في التسارع واستدامة هذا النوع تبدأ بصيانة ثراء الأرض بالتنوع البيولوجي للأجيال القادمة بإبطاء ووفق عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية.

5- حماية المناخ من الاحتباس الحراري: ساهمت عمليات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والطاقة المستعملة إلى التضاعف المستمر في حجم الغازات والأبخرة الملوثة تزايد معه مخاطر وتغييرات كبيرة في البيئة العالمية لارتفاع درجات الحرارة وزيادة سرعة ذوبان المياه المتبخرة وزيادة مستوى سطح البحر، كما يؤدي ذلك إلى تغير أنماط التساقطات المطرية والغطاء النباتي، والتأثير على طبقة الأوزون وزيادة الأشعة فوق البنفسجية ما من شأنه تقليص الفرص المتاحة للأجيال القادمة، فالأصل هو الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ والنظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من أشعة الشمس.

ويستند البعد البيئي للتنمية المستدامة على المحافظة على سلامة، وبالتالي، إنتاجية الأنظمة والهياكل

[1] خالد مصطفى فاسم، مرجع سابق ، ص37.

[2] توفيق بن الشيخ، لعفيفي الدراجي، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الوطني الأول حول: أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 11/10 ماي 2010، ص9.

الايكولوجية للكرة الأرضية على المدى البعيد والتي تؤثر على حلقة استمرار الحياة. ويمكن الوفاء بهذا الشرط من خلال الاستثمار في البنية التحتية من المحيط الحيوي لضمان استمرارية وجودة السلع والخدمات البيئية التي تقوم عليها جميع أشكال الحياة. ومن منظور بيئي، تتطلب التنمية المستدامة أن يتم استخدام هذه السلع والخدمات بطريقة لا تقلل من إنتاجية الوسط الطبيعي ولا تضعف من مساهمتها في رفاهية البشرية. ويجب أن يصبح مبدأ الحيطة عنصرا رئيسيا في جميع برامج التنمية، لمنع الأعمال المدمرة للإنسان البيئية التي لا يمكن إصلاحها.[1]

كما أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة لا يمكن أن تتجسد دون البعد المحوري الذي لم يحض بالأهمية في التحليل التكاملي للتنمية المستدامة وهو البعد السياسي الوطني والإقليمي والدولي وما يرتبط به من مهام ومسؤوليات وتعاون وتضامن.

فالبعد السياسي يؤدي إلى تحقيق التنمية السياسية المستدامة التي تجسد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية إدارة تضمن الشفافية والمشاركة في اتخاذ القرار وتنامي الثقة والمصداقية وتوالي السيادة والاستقلالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة.[2]

فهذا البعد يساهم بفعالية في تجسيد معايير الاستدامة على مستوى البعد الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي والبيئي ويمكن التأكيد على تلك الأبعاد الشاملة في الشكل الموالي.

حيث ينظر إلى التنمية المستدامة الشاملة على أنها نتاج تفاعل حقيقي بين دائرة البعد الاقتصادي والتي تقتضي تحقيق الربح من جراء النشاط الاقتصادي، دائرة البعد الاجتماعي والثقافي والتي تقتضي أيضا أن تكون لهذه العملية أو النشاط الاقتصادي آثار إيجابية على المجتمع من حيث التقليل من الفقر والبطالة واحترام ثقافة المجتمع، بالإضافة إلى دائرة البعد البيئية والتي تقتضي أن تتم هذه العملية الاقتصادية بالأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي والمحافظة على البيئة وعدم استنزاف الثروات الطبيعية. إن كل هذه العمليات الاقتصادية بأبعادها لا يمكن أن يكون لها وجود إلا في إطار سياسي يتسم بالاستقرار والمشاركة الجماعية من قبل جميع الجهات الفاعلة من أجل إنجاح هذه العملية التنموية.

[1] David Reed**, Ajustement structurel, environnement et développement durable**, L'Harmattan, France, 2006, p34.

[2] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص872.

الشكل (11): أبعاد التنمية الشاملة المستدامة

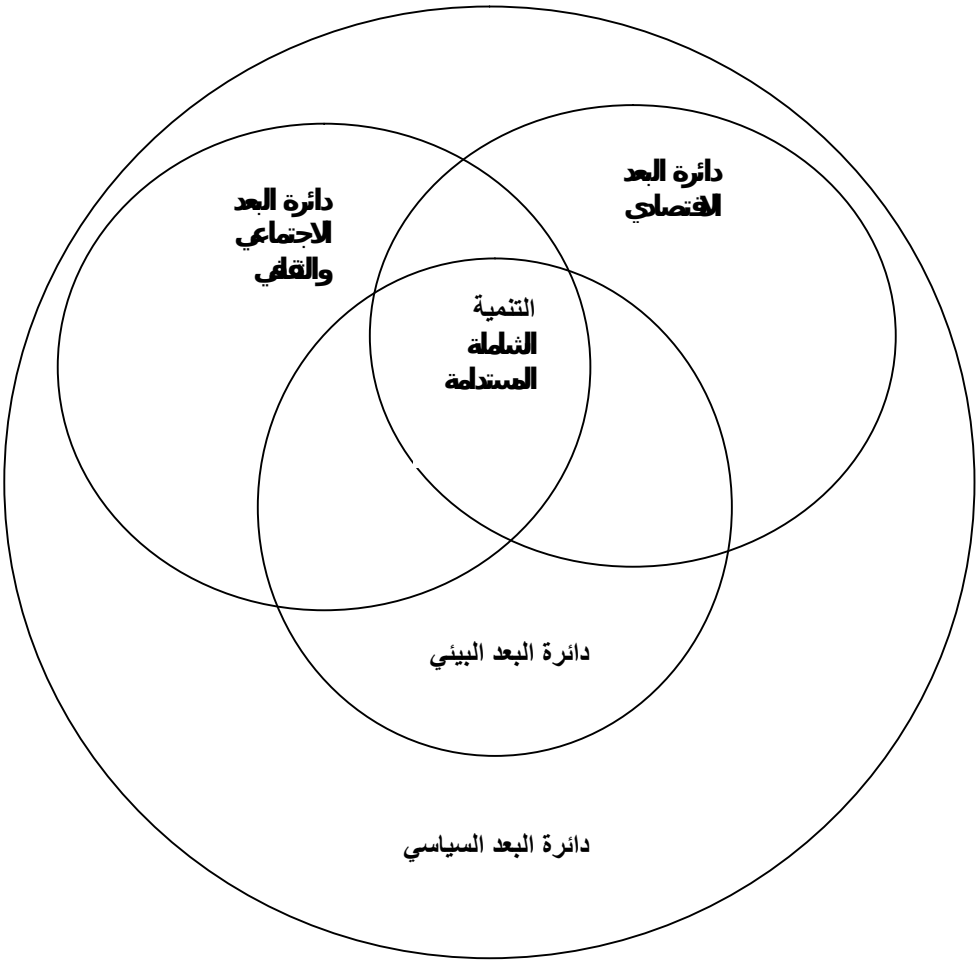

المصدر: صالح صالحي، مداخلة بعنوان: **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر، الملتقى** الدولي بعنوان: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7،8 أفريل 2008، ص.872.

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.[1] وبالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة وكثرة استعماله من طرف الدوائر العلمية والحكومية، إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات Indicators يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. **ويعرف المؤشر على أنه عبارة عن**" مقياس يلخص معلومة تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة، وهو يجيب على أسئلة محددة يستفسر عنها صانع القرار".[2]

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، **مرجع سابق، ص**286.

[2] Paul de Backer, **Les indicateurs financiers du développement durable**, Edition d'organisation, Paris, 2005, p14.

وتساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وفي الواقع فإن معظم تقارير الدول التي تم تقديمها لسكرتارية الأمم المتحدة حول تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركز على تعداد المشاريع التي تم تنفيذها والاتفاقيات التي تم توقيعها والمصادقة عليها، وكان معظم هذا التقييم نظريا وإنشائيا ويخضع لمزاج المؤسسة التي تعد التقرير، وهي دائما مؤسسة حكومية يهمها التركيز على الايجابيات وعدم وجود تقييم نقدي حقيقي. ولهذا حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة لكنها لم تنتشر على مستوى العالم حتى الآن، كما لم يتم وضع دراسة مقارنة بين الدول في مجال التنمية المستدامة إلا من خلال مؤشرات الاستدامة البيئية للعام 2005 والتي وجدت الكثير من النقد المنهجي. وهناك العديد من المتطلبات تتبع إيجاد مؤشرات للتنمية المستدامة:[1]

أولا: الحاجة إلى مؤشرات التنمية المستدامة لتوجيه السياسات والقرارات على جميع مستويات المجتمع: قرية، بلدة، مدينة، ...الخ؛

ثانيا: يجب أن تمثل هذه المؤشرات جميع الانشغالات الهامة: مجموعة مخصصة من المؤشرات ذات الصلة تبدو غير كافية. ويجب أن تنظر النهج الأكثر انتظاما إلى تفاعل الأنظمة وبيئاتها؛

ثالثا: يجب أن يكون عدد المؤشرات صغير قدر الإمكان، ولكن ليس أصغر من اللازم. ويجب أن تكون المؤشرات شاملة، مدمجة، وتغطي جميع الجوانب ذات الصلة؛

رابعا: يجب أن تكون عملية إيجاد مجموعة المؤشرات بالمشاركة للتأكد من أن المجموعة تضم رؤى وقيم المجتمع أو المنطقة التي طورت من أجلها؛

خامسا: من خلال إلقاء نظرة على هذه المؤشرات، لابد أن يكون من الممكن استنتاج جدوى واستدامة التنمية الحالية، ومقارنتها مع مسارات تنمية بديلة؛

سادسا: الحاجة إلى وجود ورشة، معايير وعمليات لإيجاد مجموعة وافية من مؤشرات التنمية المستدامة؛

سابعا: النواحي الخاصة: ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة اجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها؛[2]

ثامنا: الحساسية للزمن: بمعنى أن المؤشر يشير إلى اتجاهات نموذجية إذا استخدم كل عام. والمنشأة الخاصة مؤسسة

[1] Hartmut Bossel, **Indicators for sustainable development, Theory, Method, Applications**, International Institute for Sustainable Development, Canada, 1999, p7.

[2] دوغلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص167.

تهدف إلى تعظيم أرباحها في سوق تنافسية وإن كان ذلك في حدود ما تسمح به النظم والقوانين والتقاليد.

وسوف نستعرض فيما يلي مختلف المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية لقياس التنمية المستدامة.

1- المؤشرات الاقتصادية لقياس التنمية المستدامة

هي عبارة عن بيانات وإحصائيات كمية تصف الحالة الاقتصادية لدولة ما خلال فترة زمنية معينة، ولعل من أهم المؤشرات التي تقيس الجانب الاقتصادي ما يلي:

أ-البنية الاقتصادية: تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حاليا المؤشرات المتعلقة بالنمو **الاقتصادي** Growth والذي يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية ضمن موازين **السوق** ، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في عمليات الإنتاج. **ولذلك فأن** تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة ولها علاقة مباشرة بالتنمية وتعكس طبيعة تأثير السياسات اقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس **التنمية المستدامة.** كما أن التحديات التي تضعها التجارة العالمية وزيادة معدلات **الاستهلاك تعطي إحساسا** بنمو اقتصادي كبير ولكنه في الواقع يخفي حقيقة التدهور البيئي والاجتماعي الذي تسببه السياسات الاقتصادية الرأسمالية.[1]

وبالتالي فإن **أهم العناصر** التي تعبر **عن مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي** كالأتي[2] :

- **الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.**
- **التجارة: ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.**
- **الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي** الإجمالي، **وكذلك نسبة المساعدات التنموية** الخارجية التي يتم تقديمها **أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي** الإجمالي.

ب- أنماط الإنتاج والاستهلاك: يعد من أهم العوامل في **التنمية المستدامة، إذ أن** العالم **يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية** في **دول الشمال** وأنماط **الإنتاج** غير **المستدامة** والتي **تستنزف الموارد الطبيعية سواء** في **دول الشمال أو الجنوب .ويرى** المختصون في البيئة **أن القدرة الطبيعية لموارد لكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار** هذه الأنماط **الإنتاجية والاستهلاكية، فلا بد من** تغيير هذه الأنماط بهدف المحافظة **على تلك الموارد، وجعلها متاحة لكل سكان**

[1] باتر محمد علي وردم، **كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟**، مرصد البيئة الأردنية، 2006م، على الموقع http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الإطلاع على الموقع: 2012/09/25 على الساعة 15:43

[2] باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص219 .

العالم للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساو، وضمان بقائها للأجيال القادمة . ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في الحفاظ على الموارد الطبيعية على الدول الصناعية المتقدمة التي تستنزف الموارد الطبيعية (من خلال الإنتاج المكثف، والعادات الاستهلاكية)، في حين أن دول الجنوب كانت تسعى لتأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها .وتتمثل أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة في:

- ❖ **استهلاك المادة:** وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية؛
- ❖ **استخدام الطاقة:** يتم قياسها بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة؛
- ❖ **إنتاج وإدارة النفايات:** وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات،
- ❖ **النقل والمواصلات:** تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ).[1]

ت– مؤشر الثروة الشاملة: تتجاهل المقاييس المعيارية للنمو الاقتصادي حدوث نضوب سريع في الموارد الطبيعية من شأنه أن يلحق ضررا بالغا بأجيال المستقبل. وفقا لتقرير جديد صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويكشف تقرير الثروة الشاملة 2012 عن مؤشر جديد – مؤشر الثروة الشاملة – ينظر إلى ما وراء مقياسين تقليديين هما إجمالي الناتج المحلي ومؤشر التنمية البشرية ليشمل طائفة كاملة من الأصول مثل رأس المال المصنّع ورأس المال البشري ورأس المال الطبيعي. ويبين هذا المؤشر للحكومة المعنية الحالة الحقيقية لثروة البلد وقابلية استمرار النمو فيه، طبقا لما جاء في التقرير. ويتناول التقرير تغيرات في الثروة الشاملة في 20 بلد- تمثل في مجموعها نحو ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي – من عام 1990 إلى عام 2008. وعلى مدى تلك القترة تراجع نصيب الفرد من الموارد الطبيعية بنسبة 33% في جنوب إفريقيا، و25 % في البرازيل، و20% في الولايات المتحدة الأمريكية، و17% في الصين. وكان اليابان هو البلد الوحيد الذي لم يتراجع فيه رأس المال الطبيعي، وذلك نتيجة لزيادة غطاء الغابات.[2]

2– المؤشرات الاجتماعية

تتميز المؤشرات الاجتماعية لقياس التنمية المستدامة بأنها **معقدة ومركبة،** ويتم من خلالها الحكم على مدى تقدم الدول أو المؤسسات أو تأخرها في تحقيق التنمية المستدامة، وتتمثل هذه المؤشرات في:

---

[1] **حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ربمة، مداخلة بعنوان: الإطار النظري للتنمية الشاملة والمستدامة ومؤشرات قياسها، الملتقى الدولي حول:** التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7/8أفريل 2008، ص113.

[2] **زيادة النمو بمقياس غير إجمالي الناتج المحلي،** مجلة التمويل والتنمية، **العدد 49، الرقم3،** صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012، ص2.

أ- المساواة الاجتماعية: ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة فرص الحصول على العمل والخدمات العامة (الصحة، التعليم،...) ومن القضايا الهامة المرتبطة بتوزيع الدخل، تمكين الأقليات الدينية والعرقية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية وعدالة الفرص ما بين الأجيال. وبالرغم من التزام معظم الدول بالمساواة الاجتماعية تبقى من أكثر القضايا صعوبة في التحقق ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرات هي[1]:

- **الفقر:** ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر؛
- **البطالة:** وتقاس بنسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل؛
- **المساواة في النوع الاجتماعي:** ويمكن قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل؛
- **معامل جيني لتوزيع الدخل:** يعتبر من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، لأنه يمتاز بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، حيث تعتمد فكرته على منحنى لورنز وتتلخص في حساب المساحة المحصورة بين هذا المنحنى وبين خط المساواة (الخط القطري) وقسمة هذه المساحة على 0,5، ذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيتين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، بحيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر عندها توزيع الدخل يكون متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى على الخط الأفقي والخط العمودي، وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5، عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح، وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت دال توزيع الدخل أفضل.[2] وتتراوح قيمة معامل جيني في البلدان التي تتمتع بالعدالة نسبيا – كالسويد وكندا، على سبيل المثال – بين 25 و 35 نقطة. لكن غالبية البلدان تتركز حول 40 نقطة في معامل جيني. واليوم، تصل قيمة معامل جيني في الولايات المتحدة والصين وروسيا في حدود الشريحتين المنخفضة والمتوسطة من الأربعينات. ويتراوح معامل جيني في معظم بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية في حدود الشريحة العليا من الخمسينات، وفي بعض الحالات والفترات الزمنية الاستثنائية يمكن أن يصل معامل جيني إلى الشريحة الدنيا من الستينات. ولا توجد حالات مؤكدة

[1] فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والأفاق المستقبلية**، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 8/7أفريل2008، ص، ص89،90.

[2] http://www.alroya.info/ar/alroya-newspaper/report/26510----- تاريخ الإطلاع على الموقع 2012/12/18 على الساعة 17:11

ومستمرة لبلدان تجاوز فيها معامل جيني هذه الحدود. وبالتالي فإن النطاق الفعلي لمستوى عدم المساواة القطري يتراوح بين 25 وحوالي 60 نقطة. أما التفاوت العالمي (بين جميع شعوب العالم) فهو خارج هذا النطاق، عند 70 نقطة تقريبا.[1]

الشكل (12): معامل جيني ومنحنى لورنز

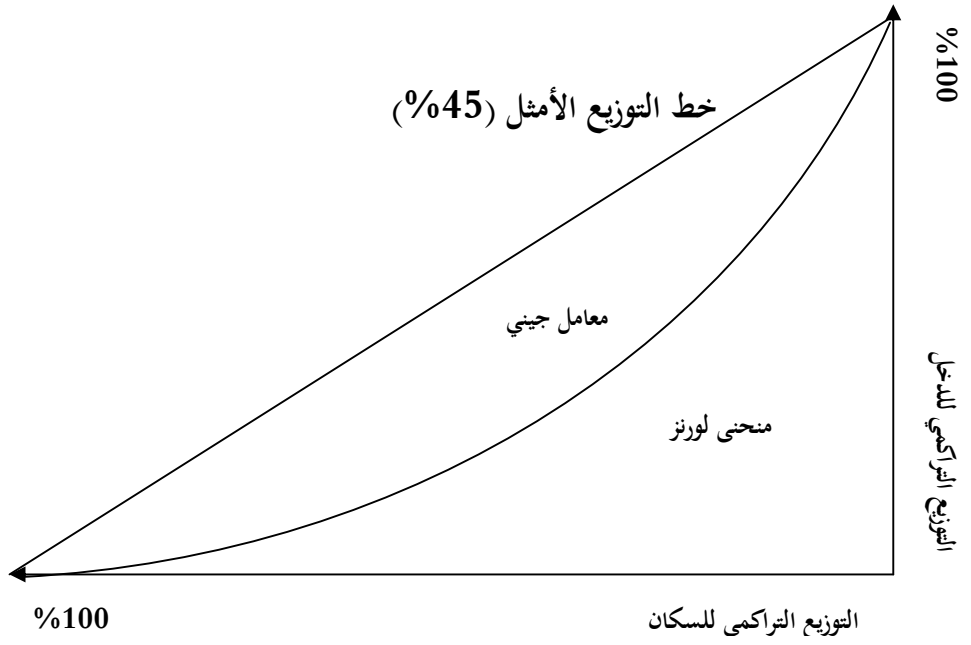

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/02/10 على http://egyptconsultant.blogspot.com/2011/09/gini-coefficient.html الساعة 11:10

❖ **مؤشر التنمية البشرية:** مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة للتنمية منذ 1990 لتحديد وضعية التنمية البشرية في بلد معين، ويرتكز المؤشر على ثلاث معطيات إحصائية أساسية وهي: مستوى الصحة الذي يمثله متوسط أمد الحياة منذ الولادة، ثم مستوى المعرفة ويمثله نسبة الأمية عند البالغين ومستوى ولوج التعليم المدرسي من الابتدائي إلى التعليم العالي، وأخيرا مستوى الناتج الداخلي الإجمالي للفرد- أي الدخل السنوي للفرد. وهناك ثلاث مستويات للتنمية البشرية:[2]

– تنمية بشرية ضعيفة إذا كان مستوى المؤشر اقل من 0.500؛

[1] برانكو ميلانوفيتش، **أكثر أم أقل**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48، العدد3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011، ص8.

[2] http://www.dafatiri.com/vb/dafatir41723 تاريخ زيارة الموقع 2013/02/11 على الساعة 14:16

-تنمية بشرية ضعيفة إذا كان حاصل مؤشر التنمية مابين 0.500 و0.799؛

-تنمية بشرية عالية إذا كان حاصل مؤشر التنمية أكثر من 0.800

ب- الصحة العامة: هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وبالعكس، فأن الفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية وبالتالي فشل تحقيق التنمية المستدامة. وفي معظم دول العالم النامي، فإن الخدمات الصحية والبيئية العامة لم تتطور بشكل يوازي تطور السوق والاقتصاد وغلاء المعيشة. وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن) وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي. أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:[1]

- ❖ **حالة التغذية:** وتقاس بالحالات الصحية للأطفال؛
- ❖ **الوفاة:** وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة؛
- ❖ **الإصحاح:** ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه؛
- ❖ **الرعاية الصحية:** وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل؛

ج- التعليم: ويعتبر التعليم، وهو عملية مستمرة طوال العمر متطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة. وقد تم التركيز على التعليم في كل فصول وثيقة الأجندة 21 حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة. وهناك ارتباط حسابي مباشر ما بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة التدريب وزيادة التوعية العامة. وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة ولكن لازال هناك الكثير من الجهد ينبغي بذله.[2] ويتم قياسه بالمؤشرات التالية[3]:

- ❖ صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي؛

---

[1] باتر محمد علي وردم، **كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟، مرصد البيئة الأردنية**، 2006م، على الموقع http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الإطلاع على الموقع 2012/09/25 على الساعة 11:28

[2] http://batnauniv.mountada.biz/t5299-topic تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/12/22 على الساعة 12:44

[3] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بواية ذهبية ريمة، مرجع سابق، ص111.

❖ معدل الإلمام في القراءة و الكتابة لدى السكان الذين تتراوح أعمارهم من25 إلى 24 سنة. وقد بلغ عدد الأميين عام 1992 حدود 2000 مليون نسمة منهم 1000 مليون نسمة من المسلمين.

د- السكن: أن توفر المسكن والملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم المتقدم فإن العديد من الدول والكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها. أن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري. وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص. ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد. ويبلغ عدد الأفراد الذين يعيشون في أكواخ أو بيوت غير لائقة في عام 1992 حدود 500 مليون. ويقاس السكن بمؤشر حصة الفرد من الأمتار المربعة المبنية.

هـ-النمو السكاني: يقاس من خلال إيجاد حالة من التوازن بين مؤشرات النمو السكاني ومعدلات التنمية المستدامة، وتواجه الدول النامية خطر الانفجار السكاني وقصور خطط التنمية المستدامة على استيعاب الزيادة السكانية، ويتمثل المؤشر المستخدم للقياس في النسبة المئوية لنمو السكان.

و- الأمن: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطاتها في الإساءة إلى الأفراد وتحترم حقوق الإنسان. ولا شك أن الفاصل ما بين الديمقراطية والأمن دقيق جدا والأنظمة الاجتماعية والأمنية المتطورة هي التي تستطيع أن تحقق توازنا بين هذين الأمرين يساهم في تطوير التنمية المستدامة. ومن الأمور المرتبطة بالأمن والتي ركزت عليها الأجندة 21 الجرائم ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي وغيرها مما يقع في بنود الأمن الاجتماعي. ويتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة[1].

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء

[1] http://biomapegypt.org/hiaa/showthread.php?t=41 تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/12/18 على الساعة 13:45

كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف.

في الغالب تأتي المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة في معظم المراجع التي تقوم بإعداد المؤشرات البيئية، ويلاحظ وجود ارتباط قوي بين المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة الأخرى حيث أن العوامل الأخرى مثل النمو السكاني والصحة وغيرها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة وتعتبر من ضمن المؤشرات البيئية فعلى سبيل المثال يعتبر مؤشر النمو السكاني أحد المؤشرات القيادية التي تؤدي إلى الضغط على البيئة، والتي تؤدي إلى حدوث تغيرات على البيئة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالة جديد للبيئة.[1]

ولكن لا يمكن اعتبار مؤشرات الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة، إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي. أما المؤشرات شائعة الاستعمال والأكثر دقة وشمولية وقدرة على حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة من الناحية البيئية، تتلخص في العناصر التالية:

أولا: الغلاف الجوي: هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء. وترتبط تأثيرات هذه القضايا بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي. وبالتأكيد فإن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى. وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي، وهي:

1- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات أكسيد الكربون؛

2- ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛

3- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية؛

ثانيا: استخدامات الأراضي: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي تحدد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، فاستخدامات الأراضي تتطلب حسن التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، وحمايتها من التلوث والتصحر، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي ما يلي:[2]

1- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛

2- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات؛

3- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛

---

[1] خميس عبد الرحمن رداد، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، سرت،الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 4/2 نوفمبر 2009، ص،ص76،77.

[2] فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، مرجع سابق، ص91.

4- الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: التنوع الحيوي: قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات وأن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي. ولكن التنوع الحيوي في الواقع من أهم عناصر التنمية المستدامة إذ لا تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية والبيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة ونظرا للاعتماد القوي للاقتصاديات الوطنية على الموارد الحيوية والوراثية والأنواع والأنظمة البيئية فإن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعتبر شرطا لاستدامة التنمية. وهناك أيضا ارتباط أساسي بين العمليات الاقتصادية وفقدان أو حماية التنوع الحيوي. وهناك أيضا قيم اقتصادية وتنموية هامة للتنوع الحيوي. وعلى سبيل المثال فأن حوالي 75% من الأدوية التي يتم تداولها في العالم مصنوعة ومركبة من نباتات برية ذات خصائص طبية وعلاجية متميزة، وهذه النباتات إذا ما فقدت من الطبيعة فإن قيمها العلاجية قد تفقد أيضا. وبما أن العلم يتطور يوميا كما تتغير وتتزايد مشاكل الإنسان يوميا فإن الكثير من الكائنات والنباتات والحيوانات أيضا والتي لا تعرف حاليا قيمها العلاجية قد تقدم الحلول للمشاكل القادمة. وكذلك فإن حماية التنوع الحيوي تضمن بأن تبقى الأنظمة البيئية تمارس أدوارها الحيوية المعتادة في تنظيف البيئة واستقرار المناخ وغيرها. ومن المسائل الهامة جدا في التنوع الحيوي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية أي الكائنات الحية من حيوانات ونباتات وأسماك من أجل الوفاء باحتياجات الإنسان ولكن بدون التأثير سلبا على توازن الطبيعة، وهذه مهمة صعبة أيضا. ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.[1]

رابعا: البصمة البيئية: هي إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الإنتاج الذاتي أو المستورد، وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة.

ويجري تقييم هذا الاستهلاك بالهكتار العالمي (هو هكتار معياري لحساب معدل الإنتاجية العالمية لمساحة معينة من الأرض والمياه في سنة معينة)، ويشمل ذلك الأراضي الزراعية والغابات وأماكن الصيد اللازمة للحصول على الغذاء واللباس والأخشاب، إضافة إلى القدرة على استيعاب الملوثات التي تنتج عن الطاقة المستخدمة، كما يشمل

[1] باتر محمد علي وردم، **كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟، مرصد البيئة الأردنية، 2006م، على الموقع**
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الإطلاع على الموقع 2012/09/25 على الساعة 14:55

ذلك توفر البنى التحتية لممارسة الأنشطة البشرية المختلفة.

وتساوي البصمة البيئية لدولة معينة مجموع الإنتاج المحلي للدولة إضافة إلى المستوردات والتغير في المخزون من السلع مطروحا منها الصادرات من السلع والخدمات.

ويشمل حساب البصمة البيئية أكثر من 200 مجموعة من الموارد والتي تشمل إنتاج المحاصيل والإنتاج الحيواني والأسماك وأخشاب الوقود وغيرها، كما يشمل حساب البصمة البيئية إنتاج ثاني أكسيد الكربون.[1]

خامسا: السعة البيولوجية: تعرف بأنها قدرة النظام الحيوي على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية في الوقت الراهن.

وتشمل السعة البيولوجية خمسة مكونات **وهي:**

1- أراضي المحاصيل الزراعية؛

2- المراعي؛

3- صيد الأسماك؛

4- الغابات؛

5- المباني؛

ويظهر مؤشر البصمة البيئية اتجاها مضطردا نحو الاستهلاك المفرط. ففي عام 2008م، بلغت سعة الأرض البيولوجية 12 مليار هكتار عالمي، أو 1,8 هكتار عالمي لكل شخص، بينما وصلت البصمة البيئية البشرية 18,2 مليار هكتار عالمي، أو 2,7 هكتار عالمي لكل شخص. ومساحة الغابات اللازمة لعزل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون co_2 (ما يعرف بالبصمة الكربونية) هي المكون الأكبر للبصمة البيئية (55%).

وهذا الفرق الكبير بين مساحة السعة البيولوجية والبصمة البيئية يعني أننا في حالة تجاوز بيئي: فالأرض تحتاج إلى سنة ونصف لإعادة توليد كامل المصادر المتجددة التي يستخدمها البشر في سنة واحدة. وهذا يعني أننا نقوم باستهلاك رأس مالنا الطبيعي بدل أن نعيش من الفوائد.[2]

خامسا: المياه العذبة: وهي أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ومن بين المؤشرات المستخدمة في هذا المجال ما يلي:

1- نوعية المياه: وتقاس بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتريا المعوية في المياه؛

---

[1] خميس عبد الرحمن رداد، **مرجع سابق**، ص،ص88،89.

[2] **ملخص تقرير الكوكب الحي، على الموقع** awsassets.panda.org/.../arabic_lpr_summary_lr.pd... **تاريخ الاطلاع على الموقع** 2013/02/08 على الساعة 11:33

2– كمية المياه: وتقاس من خلال كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم استنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية؛

سادسا: المياه البحرية والمناطق الساحلية: حيث أن البحار والمحيطات تمثل نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية وأكثر من ثلث سكان الكرة الأرضية يعيشون في المناطق الساحلية وبالتالي تتأثر معيشتهم وأوضاعهم البيئية والاقتصادية والاجتماعية بحالة البحار والكائنات الكائنات التي تعيش فيها، خاصة أن النظام البيئي البحري يشكل **عادة أهم وسائل كسب العيش لسكان المناطق الساحلية. وتواجه المحيطات والأنظمة البحرية العديد من المشاكل** البيئية منها التلوث الصادر عن السواحل، وتراجع الإنتاجية البحرية لمصائد الأسماك، وتلوث نوعية مياه البحر وغيرها **من المشاكل.** أهم مؤشراتها **ما يلي**[1]:

1– المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في هذه المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية؛

2– مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية؛

وبالإضافة إلى هذه المؤشرات يضيف بعض الباحثين **المؤشرات البيئية التالية:**

أ– عدد المشروعات العامة أو الخاصة التي أنشئت بعد إجراء دراسة تقييم الأثر البيئي لها؛

ب– حجم المشروعات في الصناعات القائمة على تدوير النفايات وإعادة التصنيع؛

ج– حجم الاستثمارات في المشاريع الموجهة لإيجاد سبل وطرق تحقق الاستخدام العقلاني للمياه والطاقة؛

د– عدد المؤسسات التي تتبنى نظام الإدارة البيئية، والتي **حصلت على شهادة التقييس البيئية ISO14000؛**

هـ– عدد المحميات الطبيعية التي يتم إدارتها وفقا لنظم البيئة المتكاملة؛

و– الزيادة السنوية في عدد الجمعيات الأهلية العاملة في مجال توعية المجتمع بدوره في المشاركة في حماية البيئة؛

هذا وكانت الدراسة التي أعدتها جامعة **ييل لمصلحة المنتدى الاقتصادي العالمي تمثل أول دراسة مقارنة على** مستوى العالم للاستدامة البيئية، حيث شملت الدراسة **182 دولة.**

وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك العديد من الانتقادات حول هذه المؤشرات وأهمها عدم احتساب كلفة التأثيرات البيئية للدول خارج حدودها Externalities وهذا ما وضع دولا كثيرة من المعروف أنها ذات تأثيرات ملوثة وضارة بيئيا على الموارد الطبيعية خارج حدودها مثل كندا والولايات المتحدة ومعظم الدول الغربية في مراكز متقدمة في **قائمة الدول ذات الاستدامة العالية.**

ويعتمد قياس الاستدامة البيئية على 20 مؤشرا رئيسيا تنقسم بدورها إلى 68 مؤشرا فرعيا وهو يقدم مؤشر

[1] حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بواية ذهبية ريمة، مرجع سابق، ص115.

دراسة مقارنة للدول في مدى نجاحها في تحقيق التنمية المستدامة وفق أسلوب ومنهجية رقمية دقيقة ويشكل ذلك إضافة نوعية لأصحاب القرار في هذه الدول لتحليل خطواتهم السياسية والاقتصادية والبيئية ومراجعتهم لتحسين أدائهم على صعيد التنمية المستدامة .

وحسب الدراسة فإن هناك خمس مكونات رئيسية للاستدامة البيئية وهي:[1]

– **الأنظمة البيئية:** تعتبر الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تتمكن فيه من الحفاظ على أنظمتها الطبيعية في مستويات صحية وإلى المدى الذي تكون فيه هذه المستويات تتجه نحو التحسن لا التدهور.

– **تقليل الضغوطات البيئية:** تكون دولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه الضغوطات البشرية على البيئة قليلة إلى درجة عدم وجود تأثيرات بيئية كبيرة على الأنظمة الطبيعية.

– **تقليل الهشاشة الإنسانية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه أنظمتها الاجتماعية وسكانها غير معرضين بشكل مباشر للتدهور البيئي وكلما تراجع مستوى تعرض المجتمع للتأثيرات البيئية كلما كان النظام أكثر استدامة.

– **القدرة الاجتماعية والمؤسسية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه قادرة على إنشاء أنظمة مؤسسية واجتماعية قادرة على الاستجابة للتحديات البيئية.

– **القيادة الدولية:** تكون الدولة ذات استدامة بيئية بالمدى الذي تكون فيه متعاونة دوليا في تحقيق الأهداف المشتركة في حماية البيئة العالمية وتخفيض التأثيرات البيئية العابرة للحدود .

المبحث الثاني: الفاعلون في السياحة البيئية

تضمم السياحة البيئية مجموعة من الفاعلين الذين يتعاونون فيما بينهم من أجل تنمية السياحة البيئية من جهة، وتعزيز فكرة المحافظة على المصادر الطبيعية من جهة أخرى ومن بين هذه الجهات الفاعلة في تنمية السياحة البيئية: الزوار، ومدراء المناطق الطبيعية سواء كانت تابعة إلى المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، بالإضافة إلى المجتمع المحلي، ومزودو الخدمات السياحية من وكلاء السياحة، والنزل البيئية، والمطاعم والإدلاء. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الفاعلين الرئيسيين والفاعلين الثانويين في السياحة البيئية، بالإضافة إلى علاقة السياحة البيئية بالمناطق المحمية.

المطلب الأول: صناع القرار الرئيسيون في السياحة البيئية

يتطلب نجاح السياحة البيئية تدخل مجموعة من الفاعلين الرئيسيين.

[1] http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/12/16 على الساعة 12:50

الفرع الأول: مدراء المناطق المحمية

غالبا ما يكون مدراء المناطق المحمية من المختصين في علوم الأحياء، أو في الزراعة، أو علماء النبات، الذين يكون لديهم دراية بطرق حماية الحياة البرية والفطرية والمناطق المهددة بيئيا. إذ تتضمن واجباتهم الرئيسية ترتيب الإجراءات المتعلقة بحماية النباتات والحيوانات المتوفرة في المنطقة، وفتحها أمام الحركة السياحية والزوار ولكن ضمن أسس بيئية علمية والسعي إلى إدارة مكونات الحياة البرية في المحمية، وتوفير التسهيلات التي يحتاجها الزوار بالتعاون مع أصحاب المنشآت السياحية.[1]

كما على مدراء المناطق المحمية العمل على تسوية النزاعات المصالح المتضاربة بين مختلف الفاعلين في النشاط السياحي لمصلحة المنطقة المحمية، إلا أن هذا الأمر يتطلب التعاون بين مدراء المناطق المحمية والمؤسسات الأخرى خاصة غير الحكومية منها. ويمكن إيجاز دور مدراء المناطق المحمية فيما يلي:

أولا: التعاون مع السلطات المحلية للحفاظ على النباتات والحيوانات في المنطقة؛

ثانيا: توفير فرص التعلم البيئي للسكان المحليين والزوار؛

ثالثا: توفير أنظمة رقابة وعقوبات فعالة بالتعاون مع السلطات التوفير أنظمة رقابة وعقوبات فعالة بالتعاون مع السلطات المحلية بحق من ينتهك حرمة المنطقة المحمية؛

رابعا: تقدير مدى حساسية المنطقة بيئيا وبالتالي السعي إلى فتحها أمام الحركة السياحية تبعا لمستوى حساسية هذه المنطقة، ومن ثم وضع الضوابط أمام ذلك؛

الفرع الثاني: صناعة السياحة

صناعة السياحة هي صناعة جماهيرية، تستخدم مجموعة كبيرة من الناس، بما في ذلك المتعاملين السياحيين، وكلاء السياحة المسئولين عن ترتيبات السفر، موظفو الخطوط الجوية والسفن السياحية، سائقي السيارات المستعملة، موظفي الفنادق الكبرى والنزل العائلية الصغيرة، الحرفيين، أصحاب المطاعم، المرشدين السياحيين وجميع الأشخاص الآخرين المستقلين الدين يقومون بتوفير السلع والخدمات للسياح. تعقد هذا القطاع يبين التحدي الذي يمكن أن يمثله لموظفي المناطق المحمية وللمجتمعات المحلية الذين يجب أن يطلعوا ويتعلموا كيفية إقامة شراكات مع صناع السياحة.[2]

وطوال رحلتهم يتعامل العملاء مع العديد من المشاركين في صناعة السياحة. يتمثل في سفر دولي، غالبا ما يكون أول اتصال للمسافرين مع وكيل السفر، منظم رحلات سياحية، أو خط جوي. عادة ما يتصل العميل بمنظم

[1] أكرم عاطف رواشده، **السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص110.

[2] Andy. D alan M, **Ecotourism development: a manual for conservation planners and managers**, vol1, Arlington, virginia, USA, 2002, p26.

رحلات سياحية ينظم رحلات إلى الخارج والمتمركز في البلد الأصلي للسائح، والدي بدوره سوف يتصل بمنظم رحلات يعمل في نفس المكان ويتمركز في بلد الوجهة. ويعد منظم الرحلات في بلد الوجهة في أفضل موقع للتكفل بجميع الترتيبات المحلية اللازمة مثل النقل، السكن وخدمة المرشد. وعندما يصل المسافر إلى وجهته، تبدأ شركات محلية مختلفة بالدخول في حيز اللعب.

ويعتبر القاسم المشترك لجميع الأشخاص المشاركين في فرع من فروع السياحة هو الرغبة في تحقيق منافع اقتصادية. وقد تدخل دوافع أخرى في الاعتبار بالإضافة إلى الدافع التجاري، وخاصة بين الأشخاص الدين يمارسون السياحة البيئية، ولكن السبب في كونهم مؤسسات سياحية يعتمد على غرضهم الربح اقتصاديا.

وبالنسبة للسياحة البيئية، فإن أعضاء صناعة السياحة مهمين لعدة أسباب. أولا لأنهم يعرفون جيدا اتجاهات وأنماط الرحلات. ثانيا، صناعة السياحة قادرة على التأثير على سلوك المسافرين، تشجيعهم على سلوك ملائم والحد من الآثار السلبية على المناطق المحمية. ثالثا، تلعب صناعة السياحة دورا رئيسيا في تعزيز السياحة البيئية. حيث يعرف أعضائها كيفية الوصول إلى المسافرين المحتملين من خلال المطبوعات، شبكة الانترنت، وسائل الإعلام وغيرها من أنماط الترقية، وتوفير حلقة وصل بين المستهلكين والوجهات السياحية البيئية.

الفرع الثالث: السكان المحليين

يختلف الأفراد القاطنون حول المناطق المحمية في وجهات نظرهم وخبراتهم ومعرفتهم، ولكن يمكن وضع بعض التعميمات حول السكان المحليين وعلاقتهم بالسياحة البيئية: ففي البداية بعض المنتجعات الريفية التي تعودت على المعيشة الهادئة يجدون أنفسهم فجأة وسط اتجاهات وحركات سياحية دولية كانت أو محلية يأتون لمشاهدة المناطق الطبيعية والاستمتاع بها والإطلاع على عادات وتقاليد وثقافة المجتمع المحلي، وبالتالي فإن ردود الفعل تختلف عند هذه الحالة، فالبعض لا يريد أية علاقة مع هؤلاء السياح وبخاصة الدوليين منهم خوفا من الآثار الاجتماعية والثقافية على نمط حياتهم الذي تعودوا عليه، إضافة إلى أنهم لا يرحبون بتلك التغيرات التي تجلبها السياحة البيئية عليهم. أما البعض الآخر فقد يصل مستوى إعجابه بالسياحة إلى درجة أنه يتخذ كل الجهود اللازمة لتطويرها خاصة إذا أدرك مدى مساهمة السياحة البيئية في خلق فرص العمل وقدرتها في الحافظ على مصادرهم التي يعتمدوا عليها في معيشتهم.

ويرحب العديد من السكان المحليين خاصة في الدول النامية بالزوار ويقوموا بتصميم برامج سياحية لهم ويكون دافعهم لذلك إما السعي إلى حماية المصادر الطبيعية المتوفرة في منطقتهم، أو تحقيق العوائد الاقتصادية المتمثلة في جمع وكسب الأموال، وتحقيق فرص العمل، وإحداث التنمية لمنطقتهم. أما بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين لا يرغبون بالسياحة ولا يسعوا إلى تشجيعها على الإطلاق فهم لا يملكون الوسائل الفعالة لإيقافها أمام اتجاه عالمي

يسعى إلى تطوير صناعة السياحة واكتشاف مناطق سياحية بيئية جديدة لذا فإن أمرهم يكتفي في مقاطعتها ورفض العمل بها لهم ولأبنائهم.

ويحتاج اهتمام المجتمع والسكان المحليين بالتنمية إلى عناية خاصة وتوعية هؤلاء الأفراد حول أهمية وأثر وفوائد السياحة خاصة إذا علموا أن السياحة تمس حياة جميع الأطراف من السكان المحليين، فهي تشكل مصدر دخل لبعضهم، كما أنها تساهم في تنظيم حياتهم وتقاليدهم وثقافاتهم، بالإضافة إلى مساهمتها في تنظيمهم اجتماعيا **وسياسيا**. وعلى أية حال فإن السكان المحليين يلعبوا دورا هاما في **السياحة البيئية لسببين**:[1]

أولا: أن موطن السياحة البيئية هو موطنهم ومكان عملهم الذي يقتاتوا منه، وبالتالي فإن الأمر يتطلب منهم أن يكونوا نشيطين في اتخاذ القرار والتخطيط والإدارة الخاصة بالسياحة البيئية؛

ثانيا: السكان المحليين هم النشطاء الرئيسيين في الحفاظ **على المصادر الطبيعية**. وبالتالي فإن علاقتهم واستعمالهم للمصادر ستحدد مدى نجاح استراتيجيات الحفاظ بالنسبة للمناطق المحمية ومن ثم نجاح السياحة، بالإضافة إلى ذلك فإن المعرفة المحلية أو التقليدية للسكان المحليين هي عنصر رئيسي في تعليم الزوار.

وقد اقترح Drake (1991) **بالاعتماد على عمل Paul (1987) الفوائد التالية المرتبطة بالمشاركة المحلية** في مشاريع السياحة البيئية:[2]

1– زيادة كفاءة المشروع من خلال التشاور مع السكان المحليين وإشراكهم في إدارة تنفيذ المشروع؛

2– زيادة فعالية المشروع من خلال مزيد من المشاركة المحلية للمساعدة على ضمان تحقيق أهداف المشروع وحصول المجموعة المستهدفة على الفوائد؛

3– بناء القدرات لدى المستفيدين لفهم ما هي السياحة البيئية وكيف يمكن أن تساهم في التنمية المستدامة **(من** خلال ضمان المشاركة الفعالة للمشاركين في المشروع في أي مرحلة، ومن خلال التدريب الرسمي وغير الرسمي، **وأنشطة التوعية)**؛

4– زيادة التمكين المحلي من خلال السعي إلى منح السكان المحليين قدر أكبر من السيطرة على ما لديهم من موارد والقرارات المتعلقة باستخدام هذه الموارد والتي تؤثر على حياتهم (وهذا يعني ضمان أن يحصل السكان المحليين **على الفوائد المرتبطة باستعمال تلك الموارد)**؛

5– تقاسم التكاليف مع المستفيدين المحليين، على سبيل المثال: تكاليف العمل، تكاليف التمويل، تشغيل وصيانة

[1] أكرم عاطف رواشده، **مرجع سابق**، ص112.

[2] Brian Garrod, **Local participation in the planning and management of ecotourism : a revised model approach**, Faculty of Economics and Social Science, University of the West of England, Frenchay Campus, Coldharbour Lane, Bristol, England, 2002, p6.

المشروع، و/أو متابعة المشروع وتقييم التكاليف؛

الفرع الرابع: أصحاب المشاريع السياحية

تعد السياحة بشكل عام نشاط اقتصادي ضخم تشمل عدد كبير من الفاعلين في تنفيذ هذا النشاط مثل منظمي الرحلات السياحية، ووكلاء السياحة والسفر، وكذلك موظفي شركات الطيران، والرحلات البحرية، وسائقي الحافلات، وموظفي الفنادق الكبيرة والنزل الصغيرة، وصناع الحرف التقليدية، وأصحاب المطاعم، والمرشدين السياحيين، بالإضافة إلى أولئك الذين يعرضوا خدماتهم وسلعهم إلى هذه النشاطات والذين يشكلوا الروابط الخلفية لها وبالتالي فإن درجة التعقيد هذه تضع مدراء المناطق المحمية أمام تحديات في كيفية تشكيل شراكة وعلاقات مع هذه الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي.[1]

يرتبط السياح بعدد من الأطراف الفاعلة في النشاط السياحي خلال رحلتهم، ففي الرحلات الدولية فإن السائح يكون اتصاله الأول مع وكيل السياحة والسفر أو منظم الرحلات أو شركات الطيران، ثم يعمل وكيله على إيصاله إلى وكيل الاستقبال في بلد الهدف السياحي الذي يأخذ على عاتقه كافة الترتيبات المتعلقة **بالنقل والإقامة** والإرشاد والإطعام، هذا بالإضافة إلى العديد من النشاطات المحلية الأخرى كالمحال التجارية ومحلات الصرافة والاستراحات وغيرها من الخدمات التي تدخل أيضا في تشكيل هذا السيناريو السياحي. أما المعيار الفعال في ربط كل هذه الأطراف معا فهي مسألة الربح **المادي**.

وكما يشير (Eagles Higgins, 1998) أن أسباب اهتمام جميع هذه الأطراف بالسياحة البيئية يرجع إلى:[2]

أولا: إدراكهم للاتجاهات السياحية الحديثة ومكانة السياحة البيئية بين هذه الاتجاهات؛

ثانيا: السياحة البيئية قد تعزز السلوك الجيد للسائح وبالتالي تقليل الآثار السلبية في المناطق المحمية؛

ثالثا: دور صناعة السياحة في تشجيع السياحة البيئية، وإبقاء مثل هذا النوع من السياحة على دراية وإطلاع في كيفية الوصول إلى السائح سواء كان ذلك من خلال المنشورات، والانترنت، وغيرها من وسائل الإعلام. ومثل هذه الوسائل تساهم في **الربط بين مقاصد السياحة البيئية والسياح**.

الفرع الخامس: المسئولون الحكوميون

للدولة دور تلعبه في هذا المجال، من خلال **وضع إطار تشريعي ملائم للسياحة وضمان تشجيع البلاد على**

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص113.

[2] Eagles. P, B. Higgins, **Ecotourism market and industry structure in ecotourism: a guide for planners and managers**, 1998, p13.

الساحة الدولية عن طريق المجلس الوطني للسياحة. وحتى تستقبل السياح، يجب عليها بناء البنى التحتية، تطوير الخدمات وإقامة تكوينات في قطاع الفنادق والمطاعم. ويتعين على الحكومة أيضا تحديد المناطق المحمية ودعم المحافظة على الطبيعة. ولكن للأسف فإن المصالح المالية غالبا ما تسود على حسن نية الدولة، حيث تفضل الحكومة استخدام الموارد الطبيعية بطريقة ليست مستدامة وبالتالي جني الأرباح بطريقة مباشرة. ويبدوا أننا لا نهتم إلا بما له قيمة. كما ينبغي على السياحة البيئية أن تكون أكثر ربحية على المدى المتوسط والطويل وذلك من اجل حفز القادة السياسيين. اليوم، السياحة البيئية بالنسبة لبعض الدول هي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية، مما يثبت وبالمثال لبعض الدول الأخرى المتمردة أن هذا القطاع هو محرك للنمو الاقتصادي.[1]

ويساهم العديد من المسئولين الحكوميين من مختلف الدوائر والقطاعات في عملية التخطيط والتطوير وإدارة السياحة البيئية، والتي تتمثل في غالبية الأحيان بوزارة السياحة، ومؤسسات المصادر الطبيعية، والمناطق المحمية، ومؤسسات الحياة البرية ووزارة المالية والنقل وغيرها، إذ يكون المسئولون الحكوميون من المستويات المحلية أو الإقليمية أو الوطنية.[2]

هذا وقد حدد (Preece, 1995) مسؤولية المؤسسات الحكومية في السياحة البيئية بما يلي:[3]

أولا: ويد المناطق المحمية بالقيادات والإدارات، على أن يكونوا من أبناء المجتمع المحلي؛

ثانيا: المساهمة في وضع أهداف وطنية للسياحة البيئية، وكذلك خلق استراتيجيات خاصة بها؛

ثالثا: وضع الأسس والسياسات العامة للمناطق المحمية مثل أجور دخول الزوار إلى هذه المحميات، وكذلك أنظمة توزيع العائدات المتأتية من السياحة البيئية على المجتمع المحلي؛

رابعا: تحديد دور القطاع الخاص في السياحة البيئية في المناطق المحمية؛

خامسا: توفير البنية التحتية خارج المنطقة المحمية من توفير للمطارات في المدن الكبرى إلى توفير الشوارع الفرعية في المناطق النائية والبعيدة. وكذلك توفير خدمات أخرى هامة مثل العيادات الصحية في المناطق الريفية؛

سادسا: السعي إلى تشجيع السياحة البيئية من خلال الحملات الوطنية ولإعلانات عن مناطق محمية جديدة تم تطويرها.

الفرع السادس: المنظمات غير الحكومية

تلعب المؤسسات غير الحكومية دورا ثمين وحساس في السياحة البيئية لأنها تعمل كحلقة وصل بين عدد كبير

[1] **Guide de l'écotourisme**, petite futé, France, 2012-2013, p,p45,46.

[2] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص114.

[3] Preece N, P. Van Osterzee, D. James, **Two way track: biodiversity conservation and ecotourism**, department of environment, sport and territories, Australia, 1995, p15.

من الأطراف المهتمة بمثل هذا النوع من السياحة، ويمكن تشبيهها بالقوة التي تجر العربة التي تحتوى بدورها على جميع العناصر وأطراف السياحة البيئية معا. وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تلعب أدوارا متعددة في توظيف وتطبيق السياحة البيئية وتتمثل هذه الأدوار في:[1]

أولا: دور مباشر: بحيث يكون أفراد المؤسسات غير الحكومية إما مدراء برامج سياحية أو مدراء المنطقة المحمية؛

ثانيا: دور غير مباشر: بحيث يعمل هؤلاء كمديرين أو مستشارين، أو العمل كشركاء مع الشركات السياحية الخاصة، أو المجتمعات المحلية، وفي بعض الظروف الاستثنائية العمل كمجهزين للخدمات السياحية، كما هو الحال في محمية ضانا في الأردن، بالإشراف، والرقابة، والتزويد، والمتابعة والتنفيذ كله ملقى على عاتق الجمعية الملكية لحماية الطبيعة.

وتقوم المنظمات غير الحكومية بمجموعة من المشاريع منها: [2]

1– مبادرات التدريب وبناء القدرات، خصوصا للمجتمعات التي تؤكد على مهارات الإرشاد، اللغات وتنمية المشاريع الصغيرة؛

2– وضع المعايير وتوجيه تنمية معايير التجارة الأخلاقية من خلال اجتماعات ومنتديات أصحاب المصلحة؛

3– إدارة برامج إصدار شهادات السياحة البيئية؛

4– تدريب أصحاب المشاريع الشباب في جميع أنحاء العالم على المبادئ التي تنطوي عليها إدارة الأعمال المسئولة؛

5– العمل مع الحكومات والوكالات الدولية لتطوير سياسات السياحة البيئية المستدامة؛

6– العمل مع الوكالات المحمية لإنشاء قدرة إدارة الزائر؛

7– تمثيل المجتمعات الممثلة تمثيلا ناقصا، مثل السكان الأصليين والتي تفتقر في بعض الأحيان إلى الحقوق السياسية والاجتماعية، في سياسة الحوارات؛

وكما يشير Andy وAlan فإن هناك عدة أنواع من المنظمات السياحية غير الحكومية العاملة في مجال السياحة بشكل عام والسياحة البيئية بشكل خاص ومنها.[3]

أ–جمعيات سياحية تسعى إلى الربح: وتشمل على سبيل المثال لا الحصر جمعيات منظمي الرحلات السياحية، وجمعيات الفنادق، وشركات الطيران، أضف إلى ذلك منظمات تجارية تهتم في أمور السفر، هذه المنظمات تظم في عضويتها عدد كبير من الأفراد الذين يجتمعون بانتظام ويسعون إلى إصدار نشرات خاصة مختلفة تتعلق بنشر أفكار السياحة والتركيز على أخلاقيات المهن، ومن ثم التركيز على الاتجاهات الحديثة في السياحة البيئية.

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص، ص116،117.

[2] Andy. D alan M, Ibid, p43.

[3] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص، ص116، 117.

ب–منظمات غير حكومية لا تسعى إلى الربح: وإنما تركز جهودها بشكل أساسي على عملية التطوير والتخطيط لمشاريع السياحة البيئية، وقد تكون هذه المنظمات دولية مثل منظمة المجتمع الدولي للسياحة البيئية، ومنظمة السياحة العالمية، وقد تكون إقليمية مثل منظمة السياحة العربية، أو محلية مثل الجمعية الملكية الأردنية لحماية الطبيعة. **ويكمن** دورها في جهودها التنسيقية بين المناطق المحمية والسكان المحليين وبقية الأطراف العاملة في مجال السياحة البيئية، وفي **بعض الأحيان تقدم مساعدات مالية وتكنولوجية، أو تقوم بالإدارة المباشرة لمواقع السياحة البيئية.**

وتعد المنظمات غير الحكومية شركاء مثاليين للقطاع الخاص من خلال تطوير مجموعة كبيرة من البرامج مثل **البحوث حول أفضل الممارسات، تدريب الدليل،** التخطيط الإقليمي واجتماعات أصحاب المصلحة، تنمية المجتمع **المحلي، إدارة المناطق المحمية، ومبادرات المحافظة المستهدفة.**

وتعمل المنظمات غير الحكومية أيضا بنشاط وطنيا ودوليا لضمان أن **تتطور السياحة البيئية بانسجام مع أولويات المحافظة والتنمية المستدامة الوطنية والدولية.** في الواقع، تعمل المنظمات غير الحكومية عبر العالم على تطوير برنامج السياحة البيئية الخاص بها وذلك لرغبتهم الجامحة في استعمال السياحة البيئية كوسيلة للمحافظة والتنمية المستدامة. **على سبيل المثال، طورت** أكبر منظمة خاصة للمحافظة في العالم، برنامج للسياحة **البيئية يتماشى مع التنمية المسئولة للمنتجات السياحية البيئية والتخطيط للسياحة البيئية للمناطق المحمية.**

أخيرا، فإن الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية تنفذ مبادرات سياحية بيئية شعبية حقيقية تركز على المحافظة على الموارد المحلية والتي يمكن أن تستفيد منها من الإمكانات الاقتصادية والتربوية للسياحة البيئية. **وعلى سبيل المثال، وتعد برامج مشاهدة السلحفاة، الحوت، البطريق، والطيور أمثلة رائعة لكيفية زيادة السياحة البيئية بنجاح** للوعي وللمبالغ المخصصة للحماية، إشراك المرشدين المحليين، كما تؤدي إلى حماية مستدامة **طويلة الأجل للأنواع المهددة.**[1]

المطلب الثاني: الأطراف المساندة في السياحة البيئية

تلعب الأطراف المساندة دورا ثانويا في نجاح السياحة البيئية ومن بين هذه الأطراف: **الممولون، الزوار،...**

الفرع الأول: الممولون

يمكن للعديد من المجموعات تمويل تطوير **السياحة البيئية عن طريق المنح أو القروض: المؤسسات المالية، بما** في ذلك الشركات الاستثمارية، الوكالات المانحة الثنائية أو متعددة الأطرف مثل البنك الدولي والبنك المشترك للتنمية، المستثمرين الخواص، المنظمات غير الحكومية والبنوك الخاصة. وغالبا ما تكون هذه المساهمات حاسمة للمناطق المحمية

[1] Megan Epler Wood, **ecotourism: Principles, practices and policies for sustainability**, united nations publication, 2002, p,p37, 38.

وتخصص للسياحة البيئية. وبشكل عام يجب القيام بدراسات، بناء المرافق، إنشاء البنى التحتية وتكوين الموظفين من الميزانيات المحدودة للمناطق المحمية. كما أن الأموال الخارجية مهمة. وتقدم بعض المنظمات غير الحكومية الدولية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا التمويل و/أو المساعدة التقنية لمشاريع السياحة البيئية في البلدان النامية[1]. الكثير منها تستخدم الأموال التي تتيحها الوكالات الحكومية مثل USAID، GTZ و DIFID – خدمات التعاون الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا وبريطانيا العظمى على التوالي. المحافظة على البيئة عن طريق برنامج 'حدائق في خطر' الممول من طرف USAID، ساعد عدد مهم من المنظمات غير الحكومية المحلية على تطوير مشاريع للسياحة البيئية ذات الصلة بالمناطق المحمية. ويوفر صندوق البيئية للأعمال، الذي تم إنشاؤه حديثا، التمويل بشروط مواتية أو مقترحات مشاريع متينة للسياحة البيئية. ومثل هذا التمويل قد يكون في واحدة أو أكثر من المجالات التالية:[2]

أولا: القيام بالدراسات السياحية والبيئية الاستثمارية منها أو التطويرية أو الترويجية والتسويقية؛

ثانيا: توفير التسهيلات السياحية المختلفة في الموقع السياحي مثل الفنادق والمطاعم ومكاتب السياحة والسفر والتنقل وغيرها؛

ثالثا: توفير البنية التحتية في الموقع السياحي من طرق وإشارات إرشادية أو شبكات المياه والصرف الصحي أو الكهرباء وغيرها؛

رابعا: تدريب المجتمع المحلي سواء في فنون الإرشاد السياحي أو إنتاج الأغذية والمشروبات أو طرق التعامل مع السياح من ناحية وطرق الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى؛

الفرع الثاني: الأكاديميون

يمثل الأكاديميون مجموعة أخرى تلعب دور ثانوي ولكن مع ذلك فهو مهم أثناء التخطيط وعلى مستوى الأنشطة اليومية للسياحة البيئية. تساعد هذه المجموعة على تحديد مواضيع السياحة البيئية وطرح الأسئلة الرئيسية من أجل ضمان أن تحقق السياحة البيئية أهدافها المحددة. ويسهل الباحثون والأكاديميون الفهم من خلال طرح الأسئلة مثل: من يستفيد من السياحة البيئية بالضبط؟ كيف يمكن قياس هذه الفوائد؟ كيف تساهم السياحة البيئية في معرفتنا الحالية للحماية؟ ما هي الروابط بين السياحة البيئية والسياحة؟ يمكن للأكاديميين التركيز على الصورة الإجمالية مساعدتنا على فهم كيف تتفاعل السياحة البيئية مع مفاهيم أخرى واتجاهات عالمية.[3]

[1] Andy. D alan M, Ibid, p28.

[2] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص118.

[3] Andy Drumm, Alan Moore, Ibid, p28.

ولا يساهم الأكاديميون في صياغة الفرضيات فقط، ولكن يقومون بالأبحاث، وبالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، الحكومات والمجتمعات المحلية **ويمكنهم أيضا:**

أولا: تطوير وإجراء عمليات جرد، دراسات ومسوحات على سبيل المثال من أجل فهم أفضل لأذواق السياح، واستعدادهم للتسديد، الخ؛

ثانيا: إجراء جرد للحياة النباتية والحيوانية؛

ثالثا: توليد بيانات حول الأشكال المختلفة للسياحة؛

رابعا: قياس آثار السياحة وتبادل النتائج من أجل تكوين قاعدة معلومات صلبة؛

خامسا: تقديم وثائق قادرة على توجيهنا في مناقشاتنا واستنتاجاتنا حول السياحة البيئية؛

سادسا: ضمان الكشف عن هذه المعلومات والتخمينات النظرية من خلال المؤتمرات، المنشورات، الانترنت، وغيرها.

الفرع الثالث: الزوار

يمتلك المسافرون البيئيون مكانا فريدا في السياحة البيئية، فهم المشاركون الأكثر حيوية في صناعة السياحة، وهم الحافز الأساسي لكل النشاطات من وكالات سياحية ومنظمين للرحلات، وأصحاب الفنادق وغيرهم من الفاعلين في النشاط السياحي،[1] على الرغم من أنهم غائبون عادة عن الاجتماعات الرسمية المخصصة للسياحة البيئية. ومع ذلك، فإن الخيارات التي يقومون بها عندما يقررون الذهاب إلى وجهة سياحية خاصة جد مهمة، كما أن نوع الرحلة التي يريدون أن يشاركوا فيها، سوف يكون لها تأثير هائل على نجاح أو فشل مشاريع السياحة البيئية.[2]

وباختصار، السياحة البيئية هي نشاط متعدد التخصصات ومتعدد الجوانب يتطلب الاتصال والتعاون داخل مجموعة من الجهات الفاعلة متباعدة الاحتياجات والمصالح.**كما أن إنجاح السياحة البيئية هي مهمة شاقة، ولكن** مجزية للغاية لجميع أصحاب المصلحة المعنية. **ويمكن** تمثيل مختلف الأطرف المعنية بالسياحة **البيئية من خلال الشكل** التالي:

[1] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق**، ص120.

[2] Andy Drumm, Alan Moore, **Ibid** , p29.

الشكل (13): الفاعلون في السياحة البيئية

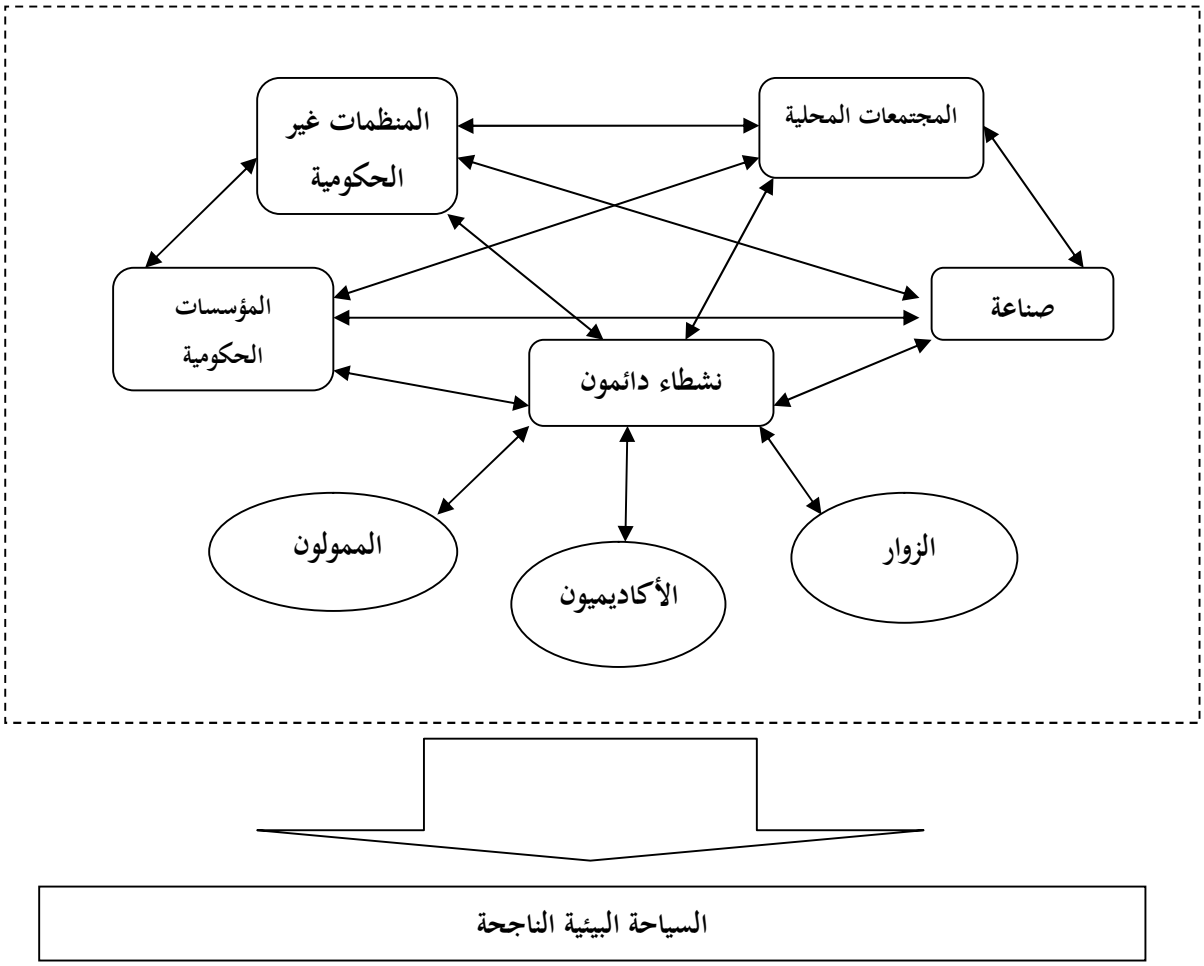

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Andy. D alan M, **Ecotourism development a manual for conservation planners and managers**, vol 1, Arlington, virginia, USA, 2002, p23.

المطلب الثالث: السياحة البيئية والمناطق المحمية

تشكل السياحة والسياحة البيئية عادة عنصرا من إستراتيجية إدارة منطقة محمية. وتعتمد درجة الأهمية الموﻻة للأنشطة السياحية على الأولوية المعطاة لها من قبل مدير المنطقة، والذي نفسه يسمح بتوجيهها عن طريق وثيقة تحضير مصممة لهذا الغرض. وينبغي أن تكون وثيقة التخطيط هذه (أو خطة الإدارة) نتيجة تقييم لجميع الموارد القاعدية الطبيعية والثقافية للمنطقة. وتحدد هذه الوثيقة الضغوطات، أصولها والتهديدات الحقيقية للسلامة الطبيعية والثقافية للمنطقة، فضلا عن الاستراتيجيات الموجهة للحد من هذه التهديدات. كما ينبغي لهذه الخطة أن تحدد أهداف الإدارة لهذه المنطقة على المدى الطويل بالإضافة إلى مخطط للمناطق بهدف تحديد الوجهات أو الأنشطة التي يمكن القيام بها.

ومن هنا نستنتج أن هناك تقاطع لقوتين مختلفتين من أجل إنشاء علاقة تكافلية: السياحة البيئية بحاجة **للمناطق** المحمية والمناطق المحمية بحاجة للسياحة البيئية.

وتعتبر السياحة البيئية على نحو متزايد كإستراتيجية إدارة للمناطق المحمية، والتي إن تم تنفيذها بطريقة ملائمة، فإنها تشكل نشاط مثالي مستدام، لأنها مصممة لـ:[1]

أولا: تطبيق الحد الأدنى من التأثير على النظام البيئي؛

ثانيا: المساهمة اقتصاديا في المجتمعات المحلية؛

ثالثا: احترام الثقافات المحلية؛

رابعا: تتطور انطلاقا من عملية المشاركة التي تضم جميع أصحاب المصلحة؛

خامسا: يتم رصدها للكشف عن الآثار الايجابية والسلبية؛

وهناك أسباب كثيرة أدت بالمدافعين على المحافظة ومدراء المناطق المحمية إلى النظر إلى السياحة البيئية كوسيلة **لإدارة المناطق المحمية وهي:**

1- ينظر أحيانا إلى السياحة البيئية على أنها مصدر ضغط على التنوع البيولوجي لمنطقة محمية. وفي حالا أخرى، يمكن للسياحة البيئية أن تشكل استراتيجية مناسبة لمعالجة التهديدات التي **تواجه أهداف المحافظة. ويسافر حاليا سياح** الطبيعة بشكل متزايد إلى المناطق المحمية. **ويتعين على المدراء على الأقل أن يراقبوا الآثار السلبية للسياحة.** وحتى ولو لم يتم إنشاء مراكز خاصة وشركات سياحة على نطاق واسع، لابد من اتخاذ إجراءات لضمان أن هذه الأعداد **المتزايدة** من الزوار لا تؤثر سلبيا على قيم التنوع البيولوجي في المنطقة المحمية المعنية. ومن بين هذه الإجراءات: **زيادة** عدد الموظفين، وضع أنظمة للرصد وبدل جهود تعليمية أكثر حول حماية البيئة. **وتمثل إدارة الزوار والتقليل من الآثار** المسؤولية الأولى لمدراء المناطق المحمية.

2- السياحة البيئية قادرة على توليد أرباح اقتصادية للمناطق المحمية. وتمثل عدم قدرة الزوار على إنفاق أموالهم العديد **من الفرص الضائعة. حيث تفقد حاليا مئات الآلاف من الدولارات من الإيرادات المحتملة بالنسبة لمديري المناطق** المحمية والمجتمعات المحلية، وذلك لأن السياح لا يقومون بدفع رسوم الدخول أو السلع والخدمات أو الخدمات في **الأماكن المناسبة.**

3- يمكن أن تكون السياحة البيئية قوة هامة لتحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية وإدارات المناطق المحمية، إذا ما **تم تنفيذها بشكل صحيح. ومثل هذا التقرير ربما الجانب الأصعب للسياحة البيئية لأنه ينطوي على مستويات**

[1] Andy Drumm, Alan Moore, Ibid, p32.

اتصال وثقة بين ثقافات ووجهات نظر مختلفة. والذي ثبت دائما أنه من الصعب إنشاؤها.

4- السياحة البيئية قادرة على تقديم أفضل خيار للمناطق المحمية من أي أنشطة اقتصادية أخرى منافسة. كما أن العديد من المناطق المحمية مهددة وتحتاج إلى دعمها من أجل الإبقاء عليها؛ ويمكن للسياحة البيئية أن تساعد على إنقاذها من هذه التهديدات والاستخدامات المتنافسة لسطحها. وهكذا، فإن برنامج سياحي بيئي يعطي نتائج جيدة سوف يسمح بتجنب قطع الأشجار في منطقة محمية ويولد دخل مهم، خاصة على المدى الطويل.

5- من خلال تطبيق السياحة البيئية في المناطق المحمية فإنه من الواجب ألا تكون السياحة كبيرة العدد ومدمرة، إذ يعتمد عدد الزوار في نطاقات المناطق المحمية على درجة حساسية الموارد هناك، ففي المناطق الهشة الضعيفة يمكن إقفالها أمام الزوار وتركها مثلا للدراسات، أما في المناطق متوسطة الهشاشة يمكن فتحها أمام الزوار ولكن بحذر شديد، أما في المناطق الجيدة فيمكن توفير النشاطات السياحية للزوار من فنادق ومطاعم ومناطق تخييم، وعمل أبراج مراقبة للطيور والحيوانات هناك.[1]

المبحث الثالث: آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة للسياحة البيئية على العناصر المتكاملة للاستدامة البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية الثقافية. وتستند السياحة البيئية على المحافظة على التنوع البيولوجي، لاسيما في المناطق المحمية، والتقليل من آثار السياحة في المناطق الطبيعية. وتهدف الفوائد الاقتصادية للسياحة البيئية إلى المساعدة على الحفاظ على الطبيعة فضلا عن توفير عوائد للمجتمعات المحلية من خلال التوظيف، وشراء السلع والخدمات بالإضافة إلى الرسوم.[2] وسوف وسوف نستعرض فيما يلي الآثار الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية-الثقافية والبيئية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة.

للسياحة البيئية آثار اقتصادية وسياسية معتبرة على المجتمعات المحلية نتطرق إليها فيما يلي.

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة

تمثل السياحة البيئية في أرقى صورها المجال الاقتصادي الاستثماري الآمن، وبذلك فهي وإن كانت تمثل فرصة استثمارية جيدة للمستثمر في المجال السياحي، فإنها أيضا استثمار لا تترتب عليه أي مخاطر بيئية يصعب معالجتها، يكون التعامل معها بالشكل الذي يقلل من خطرها على البيئة، وعلى صحتها وحيويتها، بل إنه كثيرا ما يضفي هذا

[1] أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص،ص128،127.

[2] H. Zeppel**, Indigenous ecotourism sustainable development and management**, Cromwell Press, Trombridge, UK, 2006, p21.

الاستثمار على البيئة رونقا وجمالا، ومن ثم يضاف إلى الجانب الاقتصادي للسياحة البيئية جانب فلسفة الجمال **حيثما يوجد المنتجع والمقصد السياحي البيئي.** ومن هنا فإن للسياحة البيئية جانبها الاقتصادي ذا الأهمية القصوى، الذي لا يقف كثيرا عند حدي التكلفة والعائد، بل إنه يتعدى هذين الحدين إلى جوانب أخرى بالغة الأهمية يظهرها لنا الشكل التالي:

الشكل (14) : الآثار الاقتصادية للسياحة البيئية

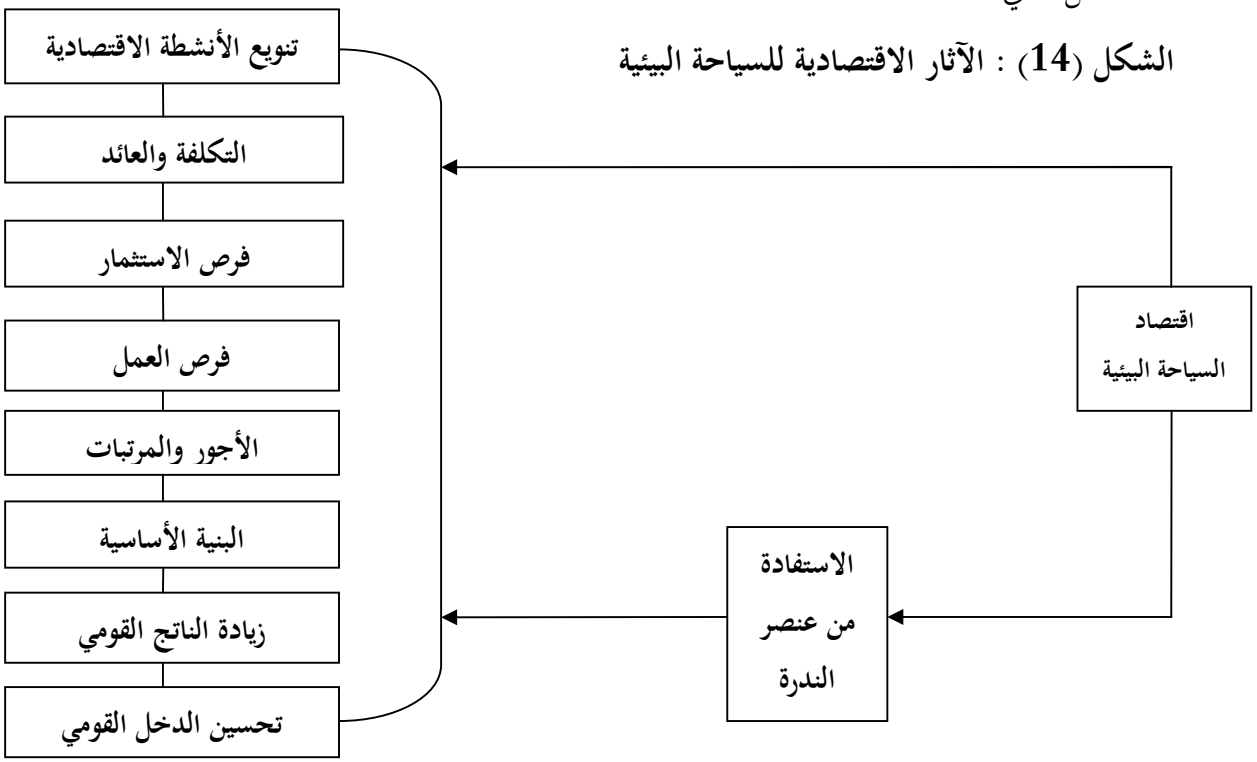

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص.55.

ولقد ثبت يقينا أن الاقتصاد هو العلم يبحث في تعظيم الاستفادة من الموارد النادرة، وتعد أماكن ممارسة السياحة البيئية من أكثر الموارد ندرة في العالم، ومن هنا كانت للجوانب الاقتصادية أهميتها الكبرى في ممارسة **النشاط السياحي البيئي.**

كما ترتبط الأهمية الاقتصادية للسياحة البيئية من حيث كونها أداة ووسيلة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة **بما يتحقق منها من:**[1]

أولا: عائد ومردود وأرباح ومولدات للدخل من ممارسة نشاط السياحة البيئية، وسواء كان هذا الدخل بالنقد الأجنبي، **أو بالعملة المحلية، وما يعنيه ذلك من تحسن شروط التبادل مع الدول الأجنبية، وتحسين موقف ميزان المدفوعات، وما** يعنيه ذلك أيضا من زيادة في الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي، وما يعنيه أيضا من زيادة موارد تمويل الموازنة العامة للدولة خاصة الموارد الضريبية باختلاف أنواعها، سواء من عائد الإنفاق السياحي في الداخل، أو من ناتج

[1] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق**، 2005، ص55.

أرباح المنشآت الوطنية نتيجة لهذا الإنفاق، وما يعنيه ذلك من توليد قيمة مضافة، ومن إمكان إسهامها بفاعلية في زيادة عناصر التكوين الرأسمالي للدولة، وكذلك من التراكم الرأسمالي فيها، وهو أمر يستند أساسا ويعتمد على زيادة الدخل القومي، وعلى الارتقاء بمستوى المعيشة، وعلى تحقيق قدر مناسب من العدالة في التوزيع.

ثانيا: فرص للعمل والتوظيف للسكان المحليين الباحثين عن عمل[1]، والقادرين عليه، والراغبين فيه، سواء لذوي المهارات أو لغيرهم على حد سواء، لأنها نشاط اقتصادي يقوم على العمل المكثف المتكامل، حيث يلعب الاتصال الشخصي، والعلاقات الإنسانية الدور الرئيس في النشاط السياحي البيئي، خاصة في المنطقة التي ينشأ بها **المقصد** السياحي البيئي، الذي يعتمد على كل ما هو محلي ومتوافر في المنطقة التي تم إنشاء مركز السياحة البيئية فيها، والتي **أصبحت مقصدا سياحيا بيئيا متميزا ومعروفا.** أما فيما يخص فرص العمل الأولية التي تنشأ من خلال السياحة البيئية فهي في مجالات الفنادق، صناع الحرف، **أصحاب المحلات، منظمي الرحلات، موظفي الوكالة الحكومية، حراس الحديقة، الأدلة وما شابه ذلك. علاوة على ذلك، فإن غالبية الشركات السياحية وبالتأكيد الشركات السياحة البيئية** صغيرة الحجم وذات ملكية عائلية. ومع ذلك، فإن السياحة البيئية قد لا تكون الدواء الشافي لحل **البطالة المتوطنة،** وخاصة في المناطق النائية والمناطق الريفية.[2]

ثالثا: تنويع العائد الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي، وتنميته من أنشطة رئيسية أو فرعية نشأت وارتبطت بالنشاط السياحي بصفة عامة، وبالنشاط السياحي البيئي بصفة خاصة، وما تبتدعه من مجالات نوعية **وابتكاريه** متجددة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي مثل أنشطة: النقل البري، الجوي، البحري، والنهري، ونشاط الإيواء: **الفندقي، والمعسكرات، و(الموتيلات)، ونشاط التغذية، والإعاشة من:** مطاعم، واستراحات، وكافتريا... **وأنشطة مقتنيات و (عاديات): هدايا وتذكارات...**الخ... ومن ثم فإن السياحة البيئية تساعد كثيرا على معالجة مشكلة الفقر، وتحسن كثيرا من مستوى الحياة والمعيشة، وتساعد كلا من الدول والحكومات والمشروعات والأفراد على تحسين **الأوضاع الاقتصادية.**

رابعا: يمكن استخدام الإيرادات المكتسبة لتطوير البنية التحتية، وتحسين للمرافق الهيكلية[3] **من: طرق، جسور، مطارات...** وما تؤدي إليه من تحسين للطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وما يعنيه ذلك من عناصر جذب للاستثمار الأجنبي، وما يعنيه أيضا من عناصر راحة لتوطين الاستثمارات المحلية، خاصة أن السياحة البيئية وإن كانت **تعتمد على الموارد والخا**مات والعناصر المحلية في إنشاء المقصد السياحي البيئي وفي الحفاظ على المحميات البيئية

[1] Zenaida L. Cruz**, Principles of tourism**, part 1, Rex book store. Inc, manila, philipines, 2006, p223.
[2] Stephen Wearing, John Neil, **Ecotourism : impacts, potentials and possibilities**, second edition, Butterworth-Heinemann, Hungary, 2009, p126.
[3] Dimitrios Diamantis, **Ecotourism**, TJI, Padstow, Cornwall, UK, 2004, p304.

المحلية... إلا أنها أيضا يلزمها توافر المرافق الهيكلية التي يحتاج إليها السائح الأجنبي خاصة المطارات والموانئ وشبكة الطرق والمواصلات: سواء السكك الحديدية أو غيرها.

خامسا: زيادة العوائد الحكومية، وما يعنيه ذلك من تقليل الدولة من اعتمادها على الضرائب المباشرة، وما يعنيه أيضا من زيادة قدرتها على تمويل الإنفاق الحكومي، وتقديم المساعدات والإعانات الحكومية المباشرة وغير المباشرة، للأفراد **وللمشروعات، وللدول الصديقة أيضا...**[1]

سادسا: جديد للأسواق بالنسبة للمنتجات المحلية، وهنا يصبح السكان المحليين قادرين على بيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلك دون الحاجة إلى استخدام وسيط. وفي حين أن هذا جيد بالنسبة للصناعة المحلية، فإن السكان المحليين يجدون أنفسهم في ضرر. وفي الحقيقة فإن السوق الجديد للسلع المحلية يعمل على رفع أسعارها العالمية، مما يجل من الصعب على السكان المحليين توفير السلع التي تعودوا عليها.[2]

إلا أن واحد من المشاكل الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد السياحي هو الطلب السياحي نفسه. حيث أن الزبون السياحي غير مستقر يغير سلوكه أسرع من في أي صناعة **أخرى، لأنه حساس جدا للمناخ السياسي، لتقلبات أسعار** الصرف وكذلك إلى الكوارث الطبيعية. **وكقاعدة عامة، يتأثر السائح** كثيرا **عادة بوسائل الإعلام، الإعلان، الآباء، الأصدقاء ودرجة الحرارة.** بالإضافة إلى ذلك، يبحث السائح البيئي عن منتج غريب، غير معروف من قبل غالبية الناس.

إن عدم استقرار الطلب السياحي يمكن أن يكون له عواقب اقتصادية مضرة على المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية، حيث الأنشطة الاقتصادية قليلة التنوع، وفرص العمل محدودة في كثير من الأحيان. **كما أن تضاعف عدد** السكان في بعض المدن الصغيرة **مع وصول السياح، والذي ينتج عنه خلال مدة إقامتهم، زيادة الطلب على المنتجات** المحلية وفي نفس الوقت يشجع **على التضخم.**[3]

من جهة أخرى، فإن خاصية موسمية الأنشطة يمكن أن تخلق اقتصاد الدولة التبعية إذا لم يتم استخدام **السياحة البيئية كنقطة انطلاق لتوليد أنشطة اقتصادية أخرى.** وعلى العكس من ذلك، فإن نمو هذه الصناعة يشكل **انفتاحا اقتصاديا مرغوبا فيه بالنسبة للمناطق الطرفية والأقل تصنيعا:** تتيح لهم السياحة البيئية تنويع أنشطتهم **الاقتصادية، دون الوقوع** في السياحة الجماعية والتي سوف **تكون عكس السياحة البيئية. وعلى العكس من ذلك، كما وضحه** Rovinski سنة 1991م، إذا لم تكن **هناك عوائد** اقتصادية محلية **مهمة للمجتمعات المحلية، فإن**

[1] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق**، ص57.

[2] Kevin Belanger, **Ecotourism and its effects on native populations**, submission for writing Award, 2006, p5.

[3] Louis Dupont, **Contribution à l'étude des dimensions économiques du tourisme et des voyages**, l'Harmattan, France, 2002, p593.

في المعركة من أجل المحافظة على البيئة أبعد ما يكون عن التحقيق.[1]

وهكذا، فإن الأهداف الاقتصادية للسياحة البيئية تتمثل في الإنتاجية وتنويع الأنشطة. ويعتبر النشاط الاقتصادي الناتج عن هذه الصناعة عنصرا أساسيا لاستدامة المجتمع المحلي. إذا لم تكن للسياحة أثار مستدامة على المجتمع المحلي، فإن الصناعة لن تكون مستدامة.

ومن هنا يجب أن نعترف أن:

1- السياحة البيئية هي نشاط اقتصادي قبل أن تعرف كأداة للتنمية والتغيير؛

2- أن مستوى الاستهلاك الذي نقوم به محدد بنمط التنمية المقترح من طرف الجهات الفاعلة؛

ويتضح لنا مما سبق أن السياحة البيئية تعمل على تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الفوائد الاقتصادية التي تنتج عنها والمتمثلة أساسا في العوائد المالية سواء بالعملة الوطنية أو الأجنبية، والتي يستفيد منها السكان المحليين، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للسكان المحليين، وخلق سوق جديدة من أجل تصريف المنتوجات المحلية، كما توفر السياحة البيئية للسكان المحليين إمكانية تنويع أنشطتهم الاقتصادية.

الفرع الثاني: الآثار السياسية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة

تعددت مجالات العمل السياسي، وتنوعت اهتمامات السياسيين مع تنوع اهتمامات الأفراد، وتنوع القضايا السياسية، واكتسبت هذه القضايا جوانب وأبعاد جديدة، بل أصبحت القضايا غير السياسية سياسة بحكم اتصالها بحاضر ومستقبل الأفراد والجماعات، وتعد قضية التلوث البيئي أهم هذه القضايا، وكذا المحافظة على صحة وسلامة البيئية، ومن ثم أصبحت السياحة البيئية بحكم ممارستها ذات طابع سياسي يوضحه لنا الشكل الموالي.

حيث يتضح لنا من هذا الشكل أن الأمن السياسي لأية دولة يتعرض لمخاطر القلاقل والاضطرابات الناجمة عن عدم رضا الأفراد عن التلوث الذي يحدث في البيئة، أو عن الممارسات الخاطئة الضارة بالبيئة، ومن ثم فإن تصحيح هذه الممارسات والمحافظة على سلامة البيئة يعتبران من متطلبات الأمن السياسي للدولة، وما تقوم به السياحة البيئية.

حيث أصبحت البيئة والاهتمام بسلامتها من أهم عناصر البرامج السياسية للأحزاب، وأصبحت اهتمامات ومحاور المحافظة على السلامة والصحة البيئة الفطرية، ومعالجة التلوث الذي حدث فيها ضمن مجالات التنافس بين

[1] Marie Lequin**, écotourisme et gouvernance participative**, Presses de l'université du Québec, Canada, 2001, p22.

القوى السياسية المتصارعة للفوز بالمقاعد السياسية في البرلمان...بل لقد أنشئت أحزاب (الخضر) من أجل البيئة الفطرية...وأصبحت هذه الأحزاب لها قوة، ولها فاعلية في الساحة السياسية.

الشكل (15): الآثار السياسية للسياحة البيئية

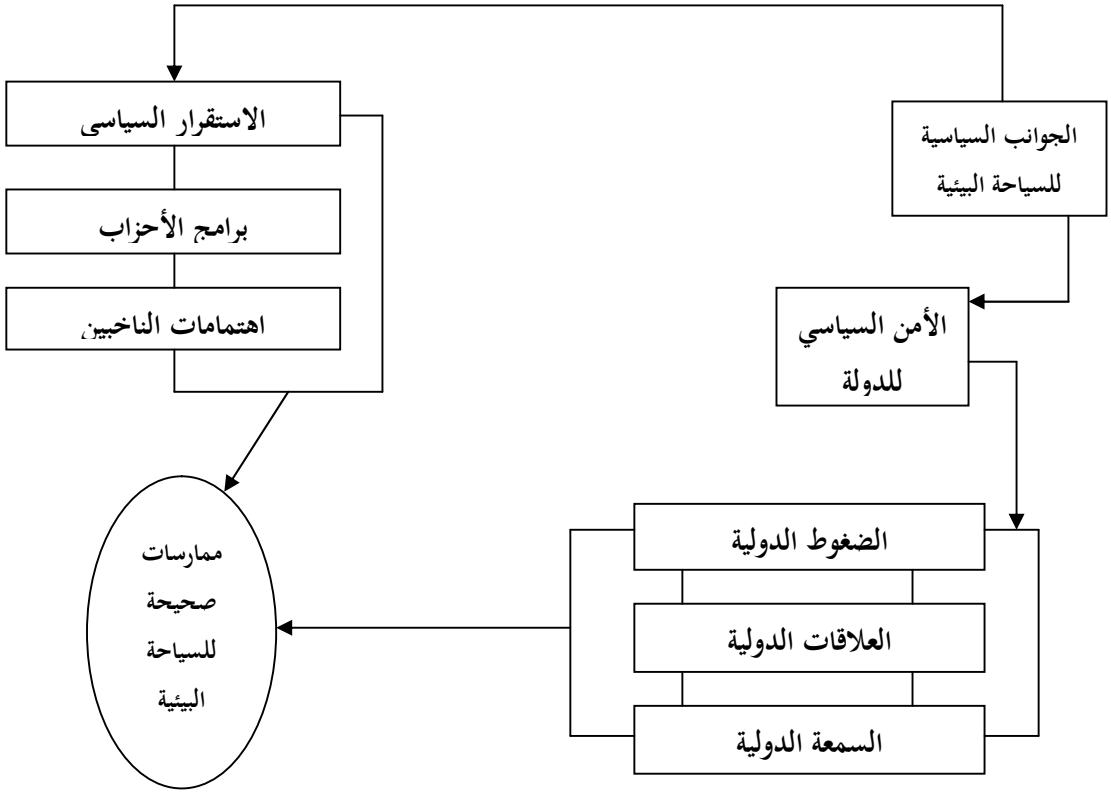

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص58.

ردت الدول والحكومات المعاصرة حقائب وزارية للبيئة، فأصبحت هناك وزارات ووزراء لشئونها، وضعت الخطط والبرامج ورصدت لها الأموال، وأصبحت البيئة جزءا من عمل الحكومات... هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحرص الدول على التوافق والاستجابة للضغوط الدولية من أجل تصحيح الممارسات البيئية والمحافظة على سلامة البيئة، في ضوء العلاقات الدولية بينها وبين جيرانها، وأصبح للبيئة دورا في السمعة الدولية، وكثيرا ما تحدث اضطرابات وقلاقل سياسية وأمنية بين الدول وبين بعضها نتيجة للتلوث البيئي، خاصة دول الجوار الأمر الذي ينعكس على الاستقرار السياسي للدولة، فسلامة البيئة لها أثر على المحافظة على استمرار الحكومات، وضمان عدم وجود معارضة قوية لها، سواء كانت معارضة محلية أو دولية، وضمان ولاء الناخبين المحليين، خاصة عندما يشعر الناخبون باهتمام حكوماتهم بالبيئة وسلامتها وصحتها، واهتمام برامجها الانتخابية بالصحة البيئية، وباستعادة آلياتها وتمتعها بالسلامة والحيوية.

ومن هنا نستنتج أن السياحة البيئية تعمل على تحقيق البعد السياسي للتنمية المستدامة من خلال العمل على خلق الاستقرار السياسي وتجنب الاضطرابات، وكذلك التمكين السياسي للمجتمعات المحلية من خلال تمكينها من السيطرة على بعض أنشطة السياحة البيئية، والتي تتطلب أن تكون السلطة لامركزية من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية الثقافية والإنسانية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة

تحدث الآثار الاجتماعية والثقافية والإنسانية للسياحة البيئية عند التقاء السياح بالسكان المحليين واحتكاكهم بهم وتعاملهم معهم.

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة

كما هو الحال مع البيئة الطبيعية، فإن البيئة الاجتماعية والثقافية هي بمثابة عامل جذب ومتلقي لآثار السياحة البيئية على حد سواء. وإذا أصبحت هذه الآثار على وجه العموم أكثر سلبية، فإن الاستدامة المحلية للسياحة البيئية يمكن أن تتعرض للخطر[1]. وتعد السياحة البيئية سياحة صديقة للمجتمع، فهي تقوم على الاستفادة الكاملة مما هو متاح في المجتمع، من موارد أو من أفراد، وهي سياحة مؤثرة في المجتمع، ومتأثرة به، بشكل واضح وصريح، وهو ما يظهره لنا الشكل الموالي.[2]

ويتضح لنا من هذا الشكل أن للسياحة البيئية جانبها الاجتماعي، حيث إن السياحة البيئية وليدة مجتمع معين، تعطي له، كما يعطي لها، وهي سياحة قائمة على التعامل والتفاعل ما بين السياحة البيئية والمجتمع المحيط بها، تعطي له الراحة والأمان ويعطي لها الاستضافة، وتنمو العلاقات الاجتماعية، ويزداد التطور والحراك الاجتماعي، والتنقلية الاجتماعية، في إطار ضوابط سليمة وفعالة، كما أنها تعمل على تحقيق وتحسين عملية تحديث المجتمع، وزيادة قوة وفاعلية قوى المعاصرة والحداثة Modernisation، وتفعيل آلياتها، سواء عن طريق تعليم الأجيال الصاعدة، أو من خلال تغيير بعض القيم السلبية، وتحويلها إلى قيم إيجابية، وتساعد السياحة البيئية على الإسراع بنقل المجتمعات المنعزلة المنغلقة على ذاتها في الداخل، وتحويلها إلى مجتمعات منفتحة ومتفتحة على الخارج... وتمكينها من أن تستفيد من منجزات الحضارة، كما أنها تخلق صورة ذهنية عالمية International Image إيجابية محببة إلى المجتمع المحلي بصفة عامة، وإلى مجتمع المقصد السياحي بصفة خاصة، بما يعنيه ذلك من تحسين لانطباعات الأجانب وفكرتهم عن البلد المضيف والتأثر به، ومساندته، ودعم قضاياه، والتعرف على عاداته وتقاليده ومشاركتها مختلف السكان المحليين

[1] http://www.fao.org/docrep/w7714e/w7714e06.htm تاريخ الإطلاع على الموقع 2012/12/10 على الساعة12:34

[2] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق**، ص59.

الأصليين، والتعريف بها [1] .

الشكل رقم (16): الآثار الاجتماعية للسياحة البيئية

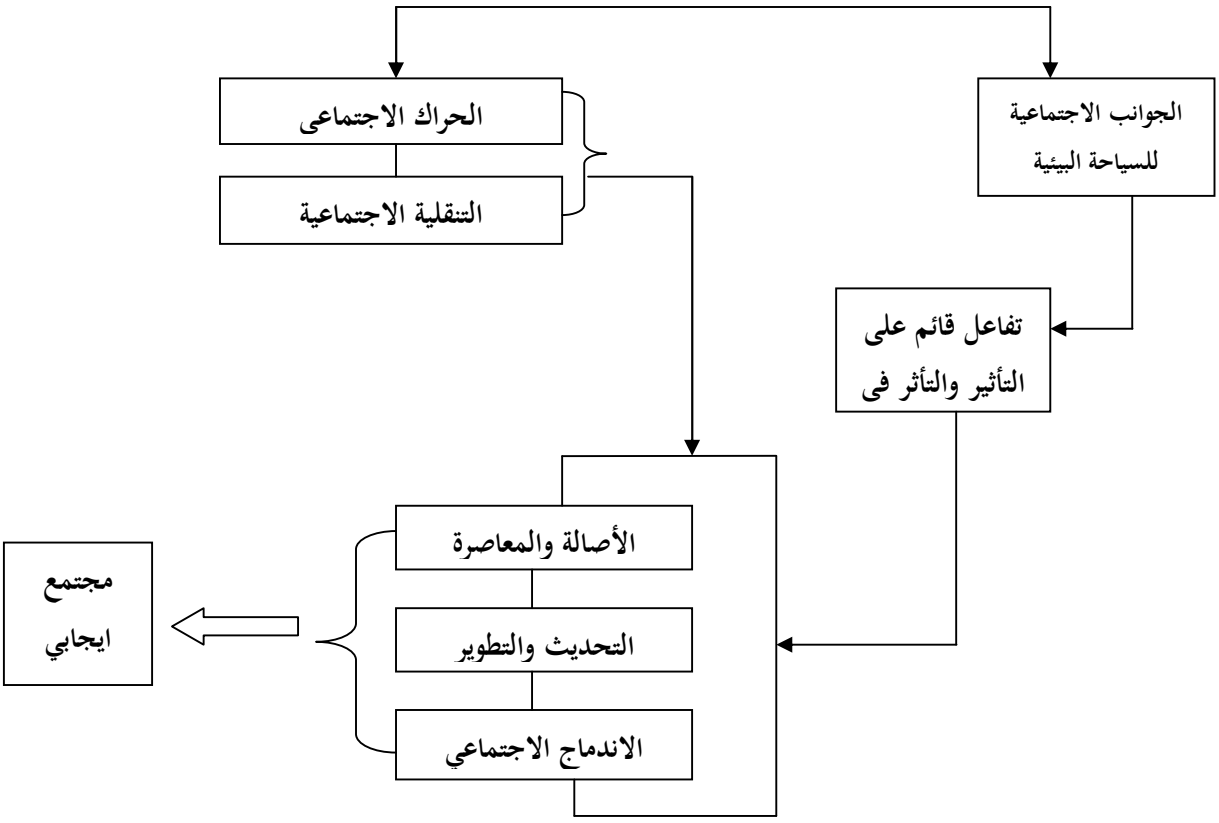

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص60.

كما تساعد السياحة البيئية على إبقاء المجتمع المحلي في حالة عمل دائم، ومستمر، والتقليل من المخاطر الموسمية Seasonality **ومصاعبها، وما ينشأ عنها من توتر وقلق واضطراب اجتماعي، خاصة أن السياحة البيئية** تساعد أفراد المجتمع على تطوير قابليتهم واستعدادهم للتغيير، والتجاوب الإيجابي مع متطلباته.[1]

وباختصار، فإن الأهداف الاجتماعية الرئيسية المتصلة بالسياحة البيئية هو السماح للمجتمعات المضيفة بتحسين نوعية حياتهم، وتلبية احتياجاتهم من المعلومات حول المورد السياحي البيئي والمشاركة في تنميتهم الخاصة. وسيتم تحقيق هذه الأهداف إلى حد أن المجتمعات المحلية لديها القدرة على اتخاذ القرار والمشاركة في مشاريع السياحة البيئية في منطقتهم، وبالتالي المساهمة في تطورهم الخاص، وهذا يعني أن استخدام الإدارة المشاركة. **وباختصار، لتجنب**

[1] **المرجع نفسه، ص61.**

(1) يرى بعض المعارضين للنشاط السياحي، أنه نشاط هدام ومدمر لكل شيء، بل إنه ضد كل شيء جميل، ومدمر للقيم الأصلية، وهو قول مردود عليه، حيث إن التفاعل المجتمعي والحضاري الأصيل يفرض ذاته، ويشجع الأجانب على التمثل بالقيم الأصيلة، ولعل اكتساب المغول والتتار لقيم **ومبادئ الإسلام** رغم انتصارهم على العباسيين ما يؤكد ذلك، حيث اعتنق المنتصر دين وقيم ومبادئ المهزوم، بل انتشر الإسلام في كافة المناطق التي يعيشون **فيها بالتفاعل** الحضاري والمجتمعي الإنساني ما يؤكد صدق هذه الحقائق وأن القيم الأصيلة تفرض ذاتها.

أن تكون للسياحة آثار سلبية على المجتمعات المضيفة يجب استشارة السكان المحليين واستيعاب مصالحهم، وذلك منذ مرحلة التخطيط لمشروع في السياحة البيئية.[1]

كما أن للسياحة البيئية جانبها الثقافي القائم على نشر المعرفة، وزيادة تأثير المكون المعرفي على تطوير وتقديم البرامج السياحية البيئية، خاصة مع تعاظم رغبة السياح في الحصول على المعلومات، وازدياد حقهم في المعرفة، **ومن** هنا كان الدور الثقافي الذي تقوم به السياحة البيئية، والذي يظهر أهم معالمه في الشكل الموالي.[2]

فالجوانب الثقافية للسياحة البيئية، جوانب تفاعلية قائمة على توسيع مجال الإدراك وزيادة الوعي والفهم لقضايا البيئة، وتعميق الإحساس بالشعور والتعاون وأهمية المشاركة و**تنمية المعرفة بالآخرين الذين يعيشون على كوكب** الأرض. حيث تكتسب الأهمية الثقافية للسياحة البيئية من كونها تقود عصر التنوير البيئي، ذلك التنوير الذي أظهر أهمية وقف تدهور البيئة الفطرية الطبيعية، وأهمية القضاء على التلوث الذي حدث فيها، وحتمية استعادة التوازن الطبيعي الفطري، وما يعنيه ذلك من استعادة قدرة الطبيعة على معالجة الإختلالات والاعتلالات التي يحدثها الإنسان في البيئة عبر آلياتها الطبيعية التلقائية، وأن يتم ذلك بشكل تلقائي فاعل ومؤثر بإيجابية.

ومن ثم فإن نشر الثقافة عن طريق السياحة، أمر يستند إلى توافر عاملين رئيسيين هما:

أولا: العامل الأول: أن السياحة البيئية **تمتلك رؤية تحاول تحقيقها وتصورا تعمل** على إيجاده على أرض الواقع الحي الملموس، وهو تصور فاعل وحافز، وموجه لقوى الفعل ومدعم لها، سواء كانت قوى سياحية فاعلة، أو قوى بيئية **متفاعلة؛**

ثانيا: العامل الثاني: أن السياحة البيئية لها رسالة، تعمل على توصيلها إلى كافة شعوب العالم، باختلاف أفرادها وعناصرها وطبقاتها، وهي رسالة من أجل الإنسانية عامة، لخيرها، ولسلامتها، ولبقائها، وهي رسالة متعددة الأطراف، ممتدة الجوانب، كما أنها تتعدى نطاق كل من المرسل والمستقبل، وتطور ذاتها، ليس فقط في مضمون ومحتوى الرسالة، ولكن في أدوات إرسال الرسالة واستقبال ردود الفعل.

ومن خلال تفاعل هذين العنصرين، تأتي أهمية السياحة البيئية في دعوتها إلى تغيير وتطوير وتحسين سلوك **الإنسان والمشروعات والدول والحكومات، لتصبح سلوكا سليما** وصحيحا وغير ملوث للبيئة، بل يصير سلوكا يعمل **على معالجة الإختلالات والإعتلالات البيئية.**

حيث تعمل السياحة البيئية على نشر ثقافة المحافظة على البيئة، وعلى زيادة اهتمام الإنسان الفرد بالآخرين، وعلى زيادة مفهوم المشاركة والتعاون، كما أنها تعمل على المحافظة على الموروث والتراث الثقافي الإنساني، وعلى فهم

[1]Marie Lequin, IBid, pp23.24.

[2] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق، ص**61.

وإدراك ثقافة الاختلاف، وثقافة الحضارة، والمواقع التاريخية، وصناعة الأحداث والمناسبات الثقافية، والكشف عن الكنوز الثقافية للحضارات القديمة والاهتمام بصيانتها كجزء من تراث البشرية، وثروتها الحضارية.

الشكل (17): الآثار الثقافية للسياحة البيئية

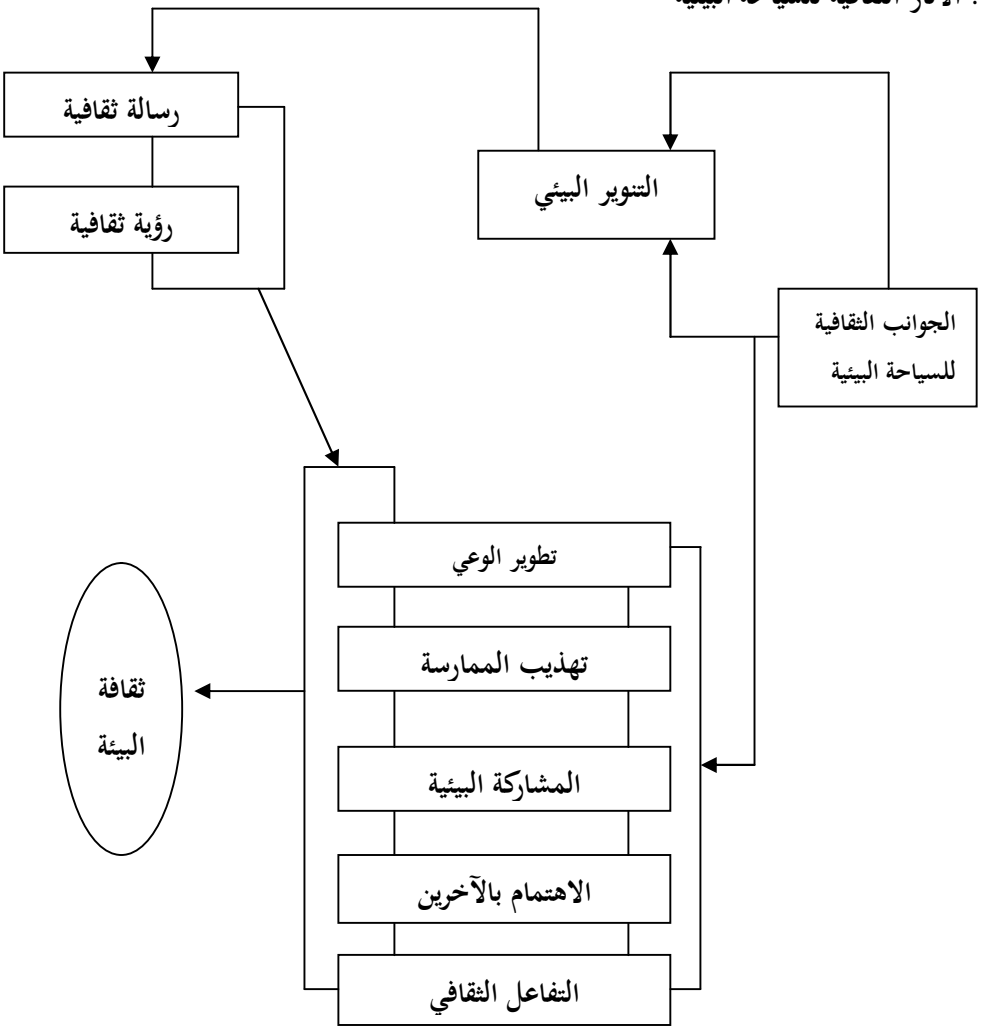

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص62.

ومن ناحية أخرى تعمل السياحة البيئية على الاستفادة من المناهل الثقافية المحلية، خاصة ينابيع الثقافة التي تمتد لتشمل كلا من: الفنون الجميلة، والآداب، والتاريخ، والموسيقى، وفن الدراما، والرقص التعبير، والفلكلوري، وسياحة الندوات واللقاءات الثقافية...الخ. والربط بينها وبين الواقع البيئي المعاصر لتصبح الثقافة البيئية عملي تفاعل مستمر ما بين قوى المعاصرة والتحديث، وما بين عناصر الأصالة والمحافظة على التراث، وبذلك تبح امتدادا مستمرا قائما على جذور عميقة في الماضي التاريخي، واتساعا شاملا لأوضاع الحاضر، واستشرافا لقضايا المستقبل وطموحاته وآماله وأهدافه.

وهناك عوامل مختلفة تؤثر على الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة البيئية. بما في ذلك ما يلي: **حجم تطور السياحة**؛ وهذا يتعلق بعدد السياح مقارنة بالمجتمع المضيف. حيث أنه في الكثير من وجهات السياحة البيئية يكون عدد الزوار صغير، ولكن ذلك هو عدد المقيمين الدائمين، **المستوى الاقتصادي للمجتمع المضيف**؛ حيث أنه في الكثير من الوجهات، يقوم السكان من بلدان متطورة جذا بزيارة السكان في البلدان النامية. ويجلبون معهم العملة الصعبة وينفقونها دون التفكير في أن السكان المحليين لا يملكون نفس الحظوظ أو الفرص، **الجانب الثالث هو الاختلافات الثقافية بين المضيفين والزوار** لما يصل السياح إلى وجهتهم؛ حيث يجلبون معهم معتقدات، قيم وسلوكيات مختلفة والتي سوف تؤثر على اتصالهم مع المجتمع المضيف.[1]

وعند استعراض الآثار الاجتماعية والثقافية من منظور المجتمع المضيف، فإن **تعزيز التنمية الاجتماعية يتم** توجيهه من خلال المناطق المحمية وغير **المحمية على حد سواء، حيث** تتعامل مع تعزيز مشاركة المجتمع المحلي، أو المحافظة على الطبيعة القائمة على المجتمع. وينظر إلى المشاركة المجتمعية من اجل تسليط الضوء على قدرة المجتمعات المحلية على التأثير على نتيجة عملية التنمية والتي لها تأثير على المجتمعات **المحلية**.

لذا، فإن عملية إدارة تنمية السياحة البيئية عن طريق المجتمع تسمح للمجتمعات أن تقرر نوع النمو الذي يحتاجه المجتمع، وبالتالي تساعد على إدارة الآثار.[2]

وبصورة عامة، فإن إشراك المجتمع المحلي يمكن أن يولد شعورا بالفخر وشكلا من أشكال الملكية، وفي الوقت نفسه **يعمل كحاجز ضد بعض مصادر الاستثمار خارج المنطقة المحلية**. كما أنه يخلق المزيد من فرص التنويع من **خلال أشكال جديدة من المؤسسات البيئية، أو ما يسمى " بزراعة نباتات غريبة وحيوانات"**. ومن ثم، فإن توفير الفوائد المحلية والإقليمية يحتاج إلى التزام من موفري تجارب السياحة البيئية، بتقسيم عادل للفوائد على المجتمع المحلي، على الرغم من أنه في بعض الحالات قد تتركز شركات السياحة البيئية في مجتمعات أخرى أو تتضمن الملكية الوطنية **أو المتعددة الجنسيات**.

ويمكن للسياحة البيئية أيضا زيادة الوعي بقيمة الحرف التقليدية والتبادل الثقافي من خلال منظورين مختلفين. أولا، قد تكون مواقف السياح البيئيين بعد الرحلة مختلفة نتيجة لفهم أفضل معزز من خلال المحافظة على الوجهات **والقضايا الثقافية، حيث من الممكن أن** يصبح هؤلاء السياح نشطين أو متطوعين في بعض النشاطات الثقافية أو نشاطات المحافظة على البيئة في مجتمعاتهم المحلية. **ثانيا، يمكن أن يستفيد السكان المحليين خصوصا من بيع بضائع**

[1] Dimitrios Diamantis, ecotourism, Ibid, p16.

[2] Dimitrios Diamantis, **Ecotourism : characteristics and involvement patterns of its consumers in the United Kingdom**, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of Doctor of Philosophy, school of services industries, Bournemouth University, UK, 1998, p79.

السياحة، كما يمكنهم أن يشاركوا في نشاطات السياحة البيئية من خلال تطوير المنتجات الثقافية المستدامة، استخدام المواد المحلية، والتي بدورها يمكن أن تستخدم كأداة لتعليم السياح البيئيين وتثقيفهم بشأن الموارد والثقافة المحلية.

وعلى الرغم من أن الفرق بين الآثار الاجتماعية والآثار الثقافية غير واضح، إلا أنه يمكن أن تشمل الآثار الثقافية ما يلي:[1]

1- تسليع الثقافة، حيث يتم التعامل مع الرموز الثقافية مثل سلع تشترى وتباع؛

2- تغيرات في البنية الاجتماعية للمجموعة، حيث يتم ترتيب وتنميط طريقة عيشهم؛

3- تغيرات في المعرفة الثقافية، مجموعة المعلومات الممتلكة؛

4- تغيرات في الطريقة التي تستخدم بها الممتلكات الثقافية وحتى طريقة النظر إليها.

إلا أنه من بين الآثار الأكثر ضررا والتي يمكن أن تكون لوجود السياح على المجتمعات المحلية هي مما لا شك فيه تسويق الطقوس الثقافية التقليدية، مثل مراقبة الاحتفالات الدينية. وهذا ما يسمى "تأثير حديقة الحيوان "، لأنه لا يوجد أي تفاعل متبادل بين الزوار والمزارين. وفي المقابل، قد يحدث أن تشكل السياحة في بعض المناطق مثل الشمال الكندي الكبير، أداة لإعادة انتعاش واستصلاح الممارسات الثقافية المنسية أحيانا للسكان الأصليين، وبالتالي تساعد على إعادة إعطاء الفخر وإعادة بناء الهوية الجماعية.[2]

ومع ذلك، علينا أن ندرك أن الآثار الاجتماعية من الصعب قياسها كميا. ومع مرور الوقت، فإننا نصل مع ذلك إلى تقديرها بطريقة أكثر نوعية. وفي هذا السياق، فإن قدرة المجتمعات المحلية على تحديد مستوى ضلوعهم في عملية التنمية السياحية البيئية تظهر على شكل حل ممكن لمعالجة هذا الوضع، إن لم يكن يخففه. وتضمن المشاركة المحلية في السياحة البيئية للسكان المحليين حد أدنى من السيطرة على تنمية مجتمعاتهم.

الفرع الثاني: الآثار الإنسانية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة

تعد السياحة البيئية نشاطا إنسانيا يمارسه الإنسان، وهو نشاط لا ينظر إلى كم وحجم الممارسة بقدر ما ينظر إلى جودة ونوعية هذه الممارسة، كما أنه لا ينظر فقط إلى العائد والمردود المادي، بل تمتد النظرة إلى الجوانب النفسية والعاطفية، وإلى مجالات الروح المعنوية، ومخاطبة الشعور والإدراك والأحاسيس، إلى جانب مخاطبة العقل والضمير والمنطق، وهي سياحة وإن كانت في الفكر، فإنها تعمل على تجسيد هذا الفكر بإطلاقه العام على واقع مقصد سياحي معين في نطاقه الخاص، والتفاعل الإنساني مع كافة الأفراد العاملين فيه، والمتعاملين معه، والقائمين

[1] http://www.fao.org/docrep/w7714e/w7714e06.htm تاريخ الإطلاع على الموقع 2012/11/08 على الساعة 13:44

[2] Marie Lequin, Ibid, p24.

على إدارته والإشراف عليه، وهو ما يظهره لنا الشكل التالي:[1]

الشكل (18): الآثار الإنسانية للسياحة البيئية

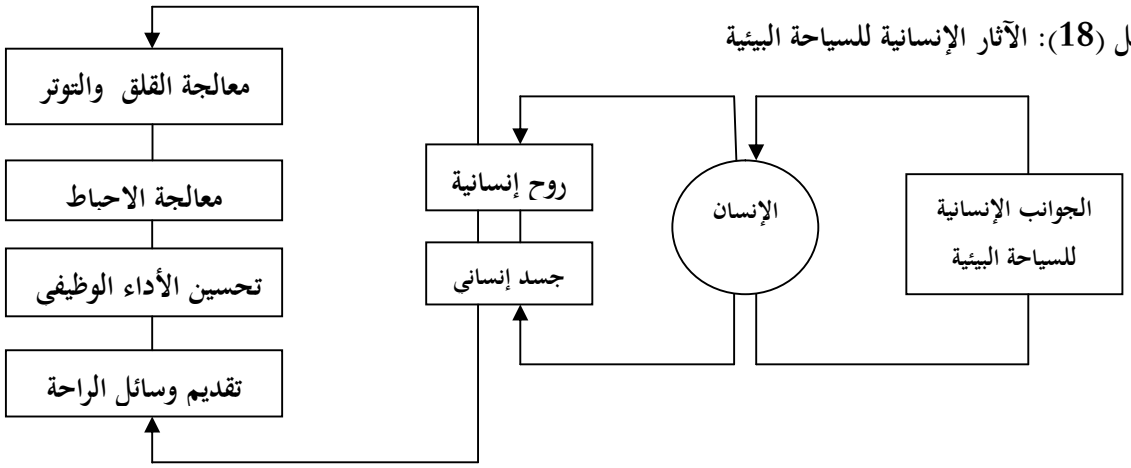

المصدر: محسن أحمد الخضيري، **السياحة البيئية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص64.

فالإنسان وإن كان هدف السياحة البيئية، فإنه في الواقع أحد أدواتها ووسائلها إلى تحقيق أهدافها، ومن ثم فإنها تجمع ما بين الهدف والوسيلة ندما تتعامل مع الإنسان، وعندما تتصل بقضاياه، وأوضاعه، وأحواله، ومعيشته ومعاشه سواء على المستوى الإنساني الفردي للفرد الواحد، أو على المستوى الجمعي والكلي للإنسانية والبشرية جمعاء. حيث يحتاج الإنسان العصري إلى تضميد جراحه العاطفية والنفسية التي أصابته من صخب المدن العصرية، والشفاء من حالات الاغتراب والقلق والتوتر، ومعالجة حالات الإحباط والاكتئاب التي يمر بها، ومن ثم قد تكون السياحة البيئية وصفة سحرية لعلاج الكثير من أمراض الإنسان... **وتقوية قدرته وجهاز المناعة لديه... وزيادة فاعليته** في علاج الكثير من الأمراض... بل إن السياحة البيئية تعني الخروج من روتين العمل اليومي، وضغوطه، وضجيجه **وإزعاجه...** إلى حيث الراحة والهدوء والاستجمام، وإلى حيث الاستمتاع... وتمل السياحة البيئية على توفير الحياة **الجميلة** السهلة للإنسان، حيث تقدم له:

أولا: العلاج من القلق والتوتر، وتوفير الراحة والاستجمام، والابتعاد عن ضغوط الحياة السلبية **وعصبيتها، ليتحقق الشعور بالراحة؛**

ثانيا: استعادة الحيوية والدافعية والتوازن العقلي والعاطفي الذي يحتاج إليه الإنسان لمواصلة الحياة، **وسلامة الحكم على** الأمور، والرشد في اتخاذ القرارات الإدارية غير الإدارية؛

ثالثا: امتلاك القدر على صفاء النفس وسلامة والوجدان وصحوة ويقظة الحواس الخمسة، وسلامة الضمير، والحسن **الأخلاقي، وإعلاء شأن المبادئ الحميدة؛**

[1] محسن أحمد الخضيري، **مرجع سابق، ص** 64.

فليس أبسط من برنامج سياحي قائم على ارتياد الصحراء، والتمتع بجمالها وطبيعتها، ومشاهدة ما فيها من حياة برية فطرية، سواء في مملكة النبات، أو مملكة الحيوانات، أو في مملكة الطيور، ... ثم ممارسة الحياة الطبيعية البسيطة السهلة فيها، كما كان يفعل الأجداد والرواد الأوائل.هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أهمية السياحة البيئية تنشأ من حيث كونها لاجا سليما ضد أمراض طبية الحياة العصرية التي يعيشها الإنسان في المدن الصاخبة، فالرغبة العارمة في الوصول إلى الأشياء، والصراع على الوصول إليها، وعلى استمرارها وحيازتها، والمغالاة في رغباته وفي احتياجاته، وقد أدت الحياة العصرية التي يعيشها أفراد الطبقة الوسطى، ومواجهة ضغوطها المتعددة، مما أدى إلى اختفاء الجانب الروحي منها، فتحول الإنسان إلى ترس يدور في آلة دون توقف، ومن هنا تأتي السياحة البيئية لتعطي له الفرصة لاسترداد العقل والروح معا، واسترداد قدراته الجسدية والذهنية، وتحسين معنوياته وعواطفه، والقضاء على جفاف الروح، ومعالجة حالات الانكفاء على الذات، وما ينجم عنها من اكتئاب وإحباط، أو من يأس، أو اغتراب وصراع وعنف، وعنف مضاد. وتأتي السياحة البيئية كأداة علاج، وأداة تنوير وإضاءة في قلب وعقل الإنسان الفرد، وترسيخ قواعد المعرفة بالطبيعة، والاستمتاع بفيض ما تحتويه من كنوز وذخائر طبيعية، وزيادة مصادر سعادته ومجالات إسعاده، وتوسيع مجالات رؤيته لمباهج الحياة، وجعل رؤيته لممارستها أكثر شمولا وأكثر عمقا، وإيجاد اهتمامات مشتركة بين الفرد وبين الآخرين، وإنشاء مساحة حوار ومشاركة، وخاصة أن برامج السياحة البيئية تتيح له فرصة جيدة لتحقيق ذلك وأكثر، فالبرامج السياحية البيئية متنوعة، ومتعددة، وممتدة... وكل نوع منها له مزاياه، وله أيضا خصائصه، التي تساعد الإنسان على ذلك.

المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة

البيئة هي الأصل الطبيعي الذي تزدهر بسببها السياحة البيئية، وإذا لم يتم تطويرها وإدارتها بشكل سليم فإن السياحة البيئية يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية من شأنها أن تقوض مفهوم الاستدامة بكامله. كما أن توقيت ومدة زيارة سائح بيئي إلى منطقة حساسة، وطبيعة العلاقة الأثر-الاستخدام، توحي بان السياحة البيئية يمكن أن تكّون تحديا كبيرا لنظم الموارد البيئية. ومع ذلك، فقد اعترف معظم مشغلي السياحة البيئية بقيمة الاستدامة والمحافظة على البيئة وأنهم بصدد تغيير ممارساتهم التجارية للحفاظ على مواردهم الطبيعية وتحسين البيئة. وينطبق الشيء نفسه على السياح البيئيين؛ حيث يمكنهم أن يدعموا هذا التطور من خلال تثقيف أنفسهم أكثر حول الآثار البيئية التي يمكن أن تنشأ عن السياحة البيئية والسياحة بشكل عام، وأيضا من خلال تحديد خيارات سفرهم إلى تلك الوجهات التي تدعم المحافظة على العجائب الطبيعية للأرض وتحميها. [1]

[1] Dimitrios Diamantis, **Ecotourism: management and assessment**, TJ I Digital, Padstow, Cornwall, UK, 2004, p15.

وبحكم التعريف، فإن العنصر الوصفي للسياحة البيئية ينطوي على البيئة الطبيعية كعامل جذب. **وعلى العكس من ذلك، فإن العنصر التوجيهي ينطوي على آثار الزيارة على البيئة الطبيعية. وعلى الرغم من أن معظم مناقشات هذا البعد تركز على الآثار السلبية للسياحة البيئية، إلا أن السياحة البيئية يمكن أن تولد أيضا آثار بيئية** إيجابية. **فعلى سبيل المثال، تشتمل بعض الجولات على تنظيف المسارات أو القيام بأعمال إعادة التأهيل. أيضا،** يمكن أن تولد السياحة البيئية أثار إيجابية بشكل غير مباشر عن طريق زيادة الدعم السياسي والاقتصادي للم**حافظة** على المناطق الطبيعية وإدارتها.[1]

ومن الناحية النظرية، تشجع السياحة البيئية على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وينظر إليها على أنها أداة للمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية المهددة، وخاصة في البلدان النامية. **وقد شرح** Blangy **و** Mehta **سنة 2006م،** كيف تسمح السياحة البيئية باستعادة المواطن استنادا إلى دراسة حالة في جنوب إفريقيا وبليز.

و في ظل ظروف معينة، يمكن للسياحة البيئية أن تعزز حماية المناطق الطبيعية بفضل برامج المحافظة التي تقوم بإنشائها، ويجري تمويل هذه الأخيرة من قبل وكالات المعونة أو المنظمات غير الحكومية. ومن ثم، يعبر السياح الوافدين من الدول الصناعية عن رغبة كبيرة للدفع من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي في البلدان النامية. **ويمكن استخدام** العوائد الاقتصادية الناجمة لتمويل المحافظة على الأنظمة البيئية في البلدان المعنية. وأخيرا، قد تكون هناك تغييرات في السلوك. **ولأغراض توضيحية، يرى بعض الكتاب مثل** Wunder، wearing، Lingdberg **وآخرون، أن الإيرادات** التي تتولد عن السياحة البيئية يتم استخدامها لتحسين مستوى معيشة المجتمعات المحلية، وتشجيعهم على تقليل **ضغطهم على البيئة: وذلك عن طريق استبدال الأنشطة** التقليدية الأقل احتراما للبيئة (الاستغلال غير المشروع واللاعقلاني للموارد الغابية، الزراعة المكثفة، الصيد الجائر، جمع أنواع الحيوانات والنباتات، الخ.) **بالأنشطة السياحية البيئية المختلفة** (المرشدين، الحرف اليدوية الموجهة للسياح، الأمن، الخ.). **ومنه يمكن استعادة الصلة بين الإنسان-** الطبيعة، حتى ولو أنها قد تكون مصطنعة في البداية، إلى الحد الذي يكون فيه حماية البيئة محفزة فقط من خلال **العوائد المتولدة عن السياحة البيئية.** وفي هذا السياق، فإن السياحة البيئية سوف تكون استراتيجية مربحة للجانبين (استراتيجية رابح- رابح).[2] **ويميز** Lindberg **وآخرون**، بين ثلاثة آثار مالية ايجابية للسياحة البيئية، استنادا إلى دراسة أعدت في بليز: دعم مالي لإدارة المناطق المحمية، منافع اقتصادية محلية ودعم **محلي من أجل المحافظة.** وأشاروا إلى **أنه** إذا لم **تسمح السياحة البيئية بتحقيق** الهدف الأول، فإن عليها تحقيق الهدفين **الآخرين. وأشاروا** أيضا إلى أن الهدف

[1] http://www.fao.org/docrep/w7714e/w7714e06.htm تاريخ الاطلاع على الموقع 2012/12/1 على الساعة 17:44

[2] Géraldin Froger**, La mondialisation contre le développement durabe ?**, P.I.E-PETER LANG, Bruxelles, Belgique, 2006 , p289.

الأول يمكن تحقيقه إذا كانت رسوم الدخول أعلى في المناطق الحمية.[1]

ومع ذلك، إذا كانت السياحة البيئية تحفز نظريا حماية البيئة وتعزز تحديد المواطن الطبيعية والمحافظة عليها، فإنه يكفي أن تكون إدارتها وتخطيطها سيئين حتى يكون لها آثار سلبية على البيئة، سواء من حيث ضغط الملوثات أو النفايات.

إلا أنه غالبا ما يفترض أنصار السياحة البيئية أن أنشطتها غير ضارة بيئيا. ومرد وجود هذا الافتراض هو عدد الزوار وأحجام المجموعات الصغيرة، ولأن الزوار مهتمين بجوانب البيئية، و لذلك، يفترض أنهم يحترمون المناطق الطبيعية. ويتم تشجيع الزوار على التقاط الصور الفوتوغرافية و ترك البصمات فقط. ومع ذلك، حتى لو تركت البصمات علاماتها، وكغيرها من أشكال السياحة، فإن السياحة البيئية لديها عواقبها البيئية. وفي الواقع، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن السياحة البيئية لديها القدرة على أن تكون مدمرة للبيئة. وسنناقش باختصار أربعة من هذه الأسباب:[2]

أولا: عادة ما يتم توجيه السياحة البيئية إلى أماكن خاصة جدا والتي قد تكون لها قدرة محدودة جذا على تحمل ضغوطات الاستخدام. على سبيل المثال القطب الجنوبي. ويتم تشجيع الزوار المحتملين على الذهاب قبل فوات الأوان. وبطريقة ساخرة، يمكن اقتراح أنه يتم تجنيدهم لوضع المسامير الأخيرة في نعش.

ثانيا: قد تحدث الزيارة أيضا في أوقات حساسة، مثل مواسم التكاثر والتزاوج أو عندما تكون الحيوانات المفترسة بصدد ملاحقة فرائسها.

ثالثا: في غياب المعلومات، غالبا ما يفترض أن العلاقة بين أحجام الاستخدام والآثار المرتبطة بها خطية. لكن من غير المرجح أن يكون الأمر كذلك. في الواقع، من المرجح أن تكون منحنى قطع مكافئ، وحتى أعداد صغيرة من الزوار فإنها تولد آثار. وكثيرا ما يفترض أن القدرة الاستيعابية، وهو "رقم سحري لا وجود له"، يمكن تناوله بحصانة وإفراط في حالة الخطر، ولكن هناك صعوبات في تحديده قبل تجاوز ذلك، وكذلك الاعتراف بأن التغيرات تحدث على جميع مستويات الاستخدام (أثر الفراشة) شجعت الباحثين والمدراء على التخلي عن مفهوم الطاقة الاستيعابية واللجوء إلى مفاهيم بديلة مثل حدود التغير المقبولة وطيف (نطاق) فرصة الترفيه.

رابعا: حتى لو كانت الآثار على الموقع صغيرة، فإن الآثار خارج الموقع قد تكون كبيرة. على سبيل المثال، المسافات الكبيرة التي يقطعها السياح البيئيين، غالبا بالطائرة، تستهلك كميات كبيرة من الطاقة للفرد الواحد وتساهم في تغير

[1] Géraldine Froger, **Tourisme durable dans les suds ?,** P.I.E-PETER LANG, Bruxelles, Belgique, 2010, p,p56,57.
[2] Geoffrey Wall**, Is ecotourism sustainable ?,** Environmental Management Vol. 21, No. 4, Springer-Verlag New York Inc, USA, 1997, p487.

المناخ العالمي بقدر ما، وربما أكثر من في متوسط السائح الجماعي. وبالتالي، فإن المواقع التي تمت زيارتها، توقيت الزيارات، طبيعة علاقات الاستخدام-الأثر والمسافات التي تم قطعها تشير إلى أن السياحة البيئية يمكن أن تكون صعبة للغاية.

وتتركز عادة السياحة البيئية في البيئات الحساسة والفريدة من نوعها، والتي قد تكون لها قدرة محدودة على مقاومة ضغوط الاستخدام وفي نهاية المطاف سوف تحدث تأثيرات سلبية على البيئة. ومن القضايا المثيرة للقلق، وخاصة بالنسبة لنزل السياحة البيئية في منطقة برية، هي المضايقات التي تتعرض لها الحيوانات. كما قد يترك المرشدين السياحيين وسائقيهم المسارات المعبدة من أجل العثور على الحيوانات النادرة في المنطقة. كما أن الكميات الكبيرة من القمامة والتجوال في المناطق الحساسة هي أيضا مسألة مقلقة وتحتاج إلى النظر فيها بعناية فائقة. ومع ذلك، فإن إدخال سمرات جديدة يمكن أن يقلل من التجوال. وتشمل بعض الآثار السلبية الأخرى إتلاف النباتات، إزالة الغابات، تراص التربة، التلوث (الماء والضوضاء والهواء) وتدمير الموارد البحرية مثل إتلاف الشعب المرجانية والصيد الجائر. كما تم استهداف مثل هذه الجهود التي يبذلها مختلف الممارسين للتغلب على مثل هذه الممارسات السلبية، وذلك أساسا من خلال خلق منهجيات لتقييم المؤشرات وبرامج إصدار الشهادات. ويلخص الشكل التالي أهم الآثار الايجابية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة.

الشكل (19): الآثار البيئية الايجابية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة

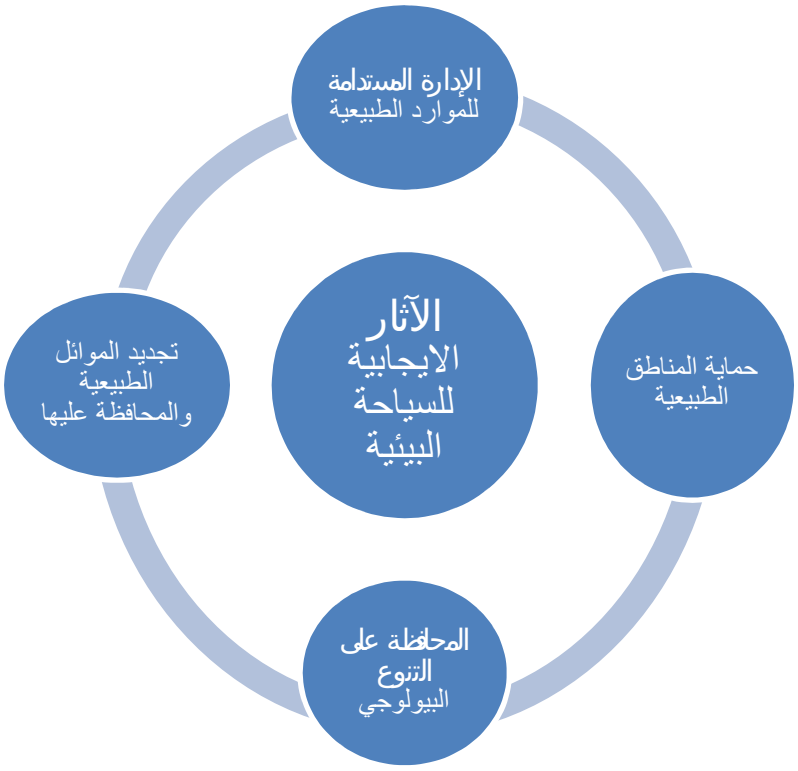

المصدر: من إعداد الباحث

ونستنتج مما سبق أن السياحة البيئية تعمل على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي وحماية مواطن الحيوانات، والتقليل من التلوث في المواقع السياحية البيئية، كما أنها تعمل على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ومن أجل منع استنزافها.

وحتى ينظر إلى السياحة البيئية على أنها عامل من عوامل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن يكون لها آثار اقتصادية ايجابية معتبرة على المجتمعات المحلية، والمتمثلة أساس في العوائد المالية بالإضافة إلى توفير فرص العمل، كما ينبغي أن يكون لها آثار اجتماعية وثقافية مهمة بالنسبة للمجتمعات المحلية من خلال تحسيس السكان المحلين بأهمية المحافظة على تراثهم الثقافي، كما ينبغي أن يكون لها آثار بيئية ايجابية من خلال المحافظة على التنوع البيولوجي، و التسيير المستدام للموارد الطبيعية للمجتمع المضيف، والذي ينبغي أن يشارك بنشاط من أجل إنجاح السياحة البيئية فيه.

خلاصة

تعتبر السياحة البيئية عامل من عوامل التغيير، والذي يمكن أن يكون في بعض الظروف نشاط مستدام وبالتالي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية. **ولكي تساهم السياحة البيئية** في تحقيق التنمية المستدامة لابد أن تكون هناك إدارة واعية، بالإضافة إلى الموازنة بين المصالح المتضاربة للفاعلين في السياحة البيئية، ودراسة العوامل المختلفة التي تؤثر على نجاح أو فشل مشاريع السياحة البيئية من خلال إجراء تقييم لها سواء في البلدان المتطورة أو النامية على حد سواء.

ويرى الباحثين والمتتبعين للسياحة البيئية أن مشاريع السياحة البيئية ليست مستدامة تلقائيا، وأنه لابد أن تكون مجدية اقتصاديا، مناسبة بيئيا، ومقبولة اجتماعيا وثقافيا حتى تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. كما أنه إذا لم تكن السياحة البيئية مجدية اقتصاديا، فإن التسهيلات والخدمات المطلوبة من طرف السياح سوف لن يتم تقديمها، وبالتالي لن يستفيد السكان المحليين من السياحة البيئية.

وإذا لم يتم المحافظة على الطبيعة وكنوزها، فسوف يتم تدمير المورد الأساسي بالنسبة للسياحة البيئية. كما أنه إذا لم تكن السياحة البيئية مقبولة ثقافيا ولا يستفيد السكان المحليين من وجودها، فإنهم سيكونون معادين لها وقد يعملون على تقويضها. وهكذا، فإن كل من الاقتصاد، البيئة والثقافة عناصر أساسية لنجاح السياحة البيئية. وليس هناك عنصر أهم من الآخر.

الفصل الثالث:

السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب

تمهيد

تتباين مكانة القطاع السياحي من بلد لآخر، تبعا للآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناجمة عنه. ويسعى كل بلد سياحي إلى تنمية السياحة البيئية به، في إطار سعيه إلى تنويع منتوجه السياحي، وتقليل الآثار السلبية الناجمة عن السياحة الجماعية.

وتتمتع كل من الجزائر، تونس والمغرب بمقومات كبيرة من شأنها أن تجعل منها وجهة سياحية بيئية مميزة. وسوف نحاول في هذا الفصل الوقوف على أهمية القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب، وإمكانيات السياحة البيئية التي يزخر بها كل بلد، والقوانين والأنظمة التي تحكم السياحة البيئية.: ومن أجل ذلك قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: المقومات السياحية الطبيعية، الثقافية، والحضارية في الجزائر، تونس والمغرب**
- **المبحث الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر، تونس والمغرب**
- **المبحث الثالث: واقع السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب**
- **المبحث الرابع: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر، تونس والمغرب**

المبحث الأول: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في الجزائر، تونس والمغرب

إن الدارس لقطاعات السياحة في بلدان المغرب العربي وخاصة في الجزائر، تونس والمغرب، سوف يقف على حقيقة واضحة للعيان وهي أن هذه البلدان تزخر بمقومات طبيعية وثقافية وحضارية جد مهمة، وهذا ما من شأنه أن يسهل على حكومات هذه الدول النهوض بهذا القطاع.

المطلب الأول: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في الجزائر

تتمتع الجزائر بمقومات طبيعية وحضارية غاية في الأهمية، وهذا ما يجعلها من أهم الوجهات السياحية في إفريقيا ويمكن إبراز هذه الإمكانيات في العناصر التالية:

الفرع الأول: المقومات الطبيعية في الجزائر

تعتبر الموارد لبيعية أساس النشاط السياحي، فبدونها لا وجود للنشاط السياحي. **وتتوفر الجزائر على** مقومات طبيعية معتبرة نوردها فيما يلي:

أولا:الموقع الجغرافي: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض البحر الأبيض المتوسط، وتحتل مركزا استراتيجيا في المغرب العربي وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بفضل طابعها الجغرافي والاقتصادي ومميزاتها الاجتماعية والثقافية وسمات مورفولوجيتها الخاصة ووضع طبيعتها **الأصلية ومواردها المتعددة.**[1]

ولموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وبين المغرب العربي والمشرق الأوسط وممرا حيويا **للعديد من طرق** الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه: المغاربي؛ حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي **والبشري،** وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا والمحور العربي الإسلامي وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية ، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية وجعلت منها رافدا للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي [2].

والبعد الثاني هو بعد التفاعلات **الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية ويتميز بمحورين: الأول: المتوسطي؛** حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة

---

[1] **خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة سعد دحلب، الشلف، الجزائر، 2004، ص215.

[2] http://achourziane.yoo7.com/t355-topic تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/04/03 على الساعة 13.22

من أراضيها ولا زالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط، واحد من أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية. ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر، ليشمل أوروبا ويتداخل معها، لان المتوسط تاريخيا كان دائما عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا، وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري عبر أنبوبين، يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وايطاليا وعبر المغرب واسبانيا.

والثاني: المحور الإفريقي، حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي وازدادت فعالية هذا المحور بعد انجاز طريق الوحدة الإفريقية الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول ونشط العلاقات البشرية والتاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة.

وتزخر الجزائر بثروات طبيعية ومناظر طبيعية متنوعة؛ حيث نجد فيها الجبال، والهضاب والسهول والصحراء بالإضافة إلى سواحل بحرية خلابة تمتد على طول 1200 كلم على طول البحر الأبيض المتوسط، وتتربع الجزائر على مساحة قدرها 2381741كلم^2 وتحتل الصحراء مساحة تبلغ مليونين من المساحة الإجمالية.

وتمتد المسافة من الشمال إلى الجنوب الجزائري 1500 كلم، أما من الشرق إلى الغرب فتبلغ 2000كلم، مما يجعل من الجزائر أكبر بلد عربي وإفريقي من حيث المساحة.

ويحد الجزائر من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب الأقصى، ومن الجنوب الغربي موريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، ومن الجنوب مالي والنيجر.

وتقع الجزائر بين خط عرض 18° و 30° شمالي وبين خط طول غربي 9° و 12° خط طول شرقي (خط الوسط الفاصل بين أطراف الكرة الأرضية يمر بالقرب من مدينة مستغانم).

ثانيا: التضاريس: تتنوع مظاهر السطح في الجزائر، في أقاليمها الخمسة، كالآتي:[1]

1- إقليم الساحل: شريط ضيق يمتد 1200 كلم بمحاذاة الساحل، وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلسلة صخور عالية، وشواطئ رملية وبعض الخلجان والجيوب السهلية الصغيرة عند مصبات الأنهار.

2- إقليم التل: ويتكون من سلسلة سهول ساحلية منخفضة، وسهول داخلية مرتفعة. وتنحصر هذه السهول بين مرتفعات جبلية تمتد حتى الحدود التونسية.

[1] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Algeria/Sec02.doc_cvt.htm تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/04/03 على الساعة 14:15

3- إقليم الهضاب العليا: وينحصر بين سلسلتين جبليتين متوازيتين، هما أطلس التل شمالا، والأطلس الصحراوي جنوبا. **ويتخلل هذا** الإقليم منخفضات تغمرها المياه المالحة **(السبخات).**

4- إقليم المرتفعات الأطلسية: ويشكل الحد الطبيعي بين شمالي الجزائر وجنوبيها. **تتخلله ممرات ودروب طبيعية،** تعبرها أهم طرق المواصلات، بين إقليم الصحراء والشمال. وجبل الأوراس هو أعلى ارتفاع في هذا الإقليم.

5- **إقليم الصحراء:** وهو يشكل أكبر مساحة في الأراضي الجزائرية. وتقع في شماله الشرقي، **منطقة منخفضة تتجمع** فيها أهم الواحات، ثم منطقة من الكثبان الرملية، ثم منطقة الهضاب، وأخيرا منطقة جبلية في الجنوب الشرقي. **وقد** احتضنت هذه المنطقة واحدة من أهم الحضارات قيمة في العالم. **وتغطي الصحراء 85%** من التراب الجزائري **(2000كلم من الغرب** إلى **الشرق و1500كلم من الشمال** إلى **الجنوب)، ويتراوح** الجنوب الكبير للجزائر بين **مناظر بركانية** (جبال الهقار) **وجبال (طاسيلي نجار)، سهوب حجرية وسهوب رملية حيث تظهر أحيانا واحات رائعة.**[1]

ثالثا: الأقاليم المناخية: تتمتع الجزائر بأقاليم مناخية جد متنوعة تتمثل فيما يلي:[2]

1- مناخ البحر الأبيض المتوسط: يغطي إقليم الشمال ويمتد من الساحل إلى السفوح **الشمالية للأطلس الصحراوي ويتميز**

أ- وجود فصلين متناقضين من حيث الحرارة والأمطار: فصل معتدل ورطب وفصل حار وجاف؛

ب- تذبذب التساقط وعدم انتظام سقوط المطر حيث تقل كلما اتجهنا جنوبا وغربا عكس الحرارة لذا نميز فيه منطقتين:

- المنطقة الرطبة: هي المنطقة التلية حيث تصل بها الأمطار في الشرق إلى **1000 ملم سنويا.**
- **المنطقة شبه الجافة (المناخ القاري):** وهي الداخلية إلى الجنوب من السلسلة التلية حيث تقل الأمطار في الهضاب العليا عن 400 ملم ويزداد **المدى الحراري.**

2- المناخ الصحراوي: يغطي مساحة كبيرة بداية من السفوح الجنوبية **للأطلس الصحراوي ويتميز** بالارتفاع الكبير في درجات الحرارة والجفاف كلما اتجهنا جنوبا حيث تقل في عين صالح عن **20 ملم سنويا.** تستثني منطقة الهقار التي تتلقى بعض الأمطار الصيفية بسبب قربها للمناخ **المداري.**

[1] http://www.mta.gov.dz/ تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/01 على الساعة 10:15

[2] http://ta3lime.com/showthread.php?t=46868 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/04/04 على الساعة 11:33

الفرع الثاني: المقومات الثقافية والحضارية في الجزائر

تمتد الجزائر على مساحة شاسعة وهي غنية بالنفط والغاز ويعيش أغلب سكانها في المدن الواقعة على الساحل الشمالي البربر أو الأمازيغ هم سكان الجزائر الأصليون. وقد دخل العرب إلى شمال إفريقيا في القرن السابع بعد الميلاد. وتمكن البربر الذين قطنوا المناطق الجبلية من مقاومة التأثير العربي والاحتفاظ بلغتهم وثقافتهم. ويشكلون الآن نحو ثلاثون في المائة من سكان الجزائر.

بعد الحكمين الاسباني والعثماني احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830 واعتبرتها إقليما فرنسيا. وقد بدأ الكفاح من أجل الاستقلال في 1954 بقيادة جبهة التحرير الوطني التي تسلمت الحكم بعد نيل الاستقلال عام 1962.[1]

وتحتوي الجزائر على العديد من المدن السياحية التي تتميز بتاريخها الثري لعل من أهمها: الجزائر العاصمة والتي أسسها الفينيقيون في القرن الثالث ق.م. وحكمها الرومان وأسموها ايكوزيوم، وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، وفد إليها كثيرون من العرب الذين خرجوا هروبا من الأندلس بعد زوال الحكم العربي عنها عام 1492م. واستولى العثمانيون عليها بقيادة خير الدين بربروس عام 1511م وفي القرن الثامن عشر استقل داي الجزائر بها عن تركيا إلى أن احتلها الفرنسيون عام 1830م لتخرجهم منها ثورة الجزائر عام 1962م.

وتتميز مدينة الجزائر بقسميها الإسلامي القديم والأوروبي الحديث، ويعرف القديم باسم "القصبة" بشوارعها الضيقة ومساجدها العديدة وقلعتها التي بنيت في القرن السادس عشر. والقصبة تعد تراثا معماريا تاريخيا هاما وسجلت من قبل منظمة اليونسكو كتراث عالمي سنة 1992م. ومن معالمها: الحدائق، المرصد الفلكي، والمتحف الوطني، ودار الكتب الوطنية وجامعة الجزائر التي تأسست عام 1909. وفي القصبة كثير من القصور والمنازل الفاخرة ذات الطراز العربي الإسلامي ومن ابرز مساجدها المسجد الكبير ومسجد كتشاوة.[2]

ومن معالم مدينة الجزائر "رياض الفتح" يوجد فيه متحف المجاهدين الذي تعكس محتوياته المراحل التاريخية التي عرفتها الجزائر وفيه قرية لأرباب الصناعات والحرف الشعبية التقليدية وتتخلله المساحات الخضراء الجميلة. وهذا المجمع (المتحف) مبني تحت الأرض.

ومن معالم الجزائر نصب الشهيد الذي يشرف على مينائها وهو مبني على شكل نخلة طولها 92م، وحولها ثلاث شعب من البازلت ترمز إلى النهضة الجزائرية في مجالاتها الثلاثة: الصناعية والزراعية والثقافية .

ومن بين مدن الجزائر الغنية أيضا بتراثها الثقافي والحضاري هي مدينة وهران، أو "الباهية" كما يطيب لأهلها

[1] http://anwaralmarefa.blogspot.com/2010/10/blog-post_8719.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/13 على الساعة 15:44

[2] http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/12 على الساعة 11:45

أن يسموها، وهي ثاني أكبر مدينة في الجزائر وعاصمة الغرب الجزائري وهي واقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط في أقصى غرب البلاد، أسسها التجار الأندلسيين والمغاربة في القرن العاشر الميلادي (937م).

ومدينة وهران تجمع بين طرازين للمعمار احدهما حديث على أيدي الفرنسيين والثاني قديم على الطراز الأندلسي الاسباني وهي محاطة بكروم العنب، وطقسها لطيف ويسود المعيشة فيها جو من الهدوء. أما شوارعها فتمتلئ بالحركة والنشاط ومن معالم المدينة حي الدرب وحي المدينة الحديثة وساحة الأول من نوفمبر وجامع الباشا المبني عام 1796م وهناك على الشاطئ أرصفة يحلو فيها التنزه عصرا ومساء. وفي منطقة وهران توجد عين الترك السياحية التي تتوافر فيها الفنادق وفيها مجمع الأندلس السياحي المطل على خليج على المتوسط. وفيه برج سانتا كروز الذي أسسه الأسبان.

ومن المدن المجاورة لوهران مدينة مستغانم الساحلية التي تعد مزيجا من التراث الأندلسي والتركي وتشتهر هذه المدينة بكونها منبعا للفنون والموسيقى والثقافة وفيها مسرح مكشوف. وفي منطقة وهران توجد مدينة معسكر الامازيغية القديمة وهي عاصمة الأمير عبد القادر الجزائري الذي ينتمي إلى قبائل بني شقران والذي قاد المقاومة ضد الفرنسيين من عام 1832الى عام 1849م وفي هذه المنطقة تكثر الينابيع والحمامات المعدنية ذات الأصول الرومانية.

كما تعتبر مدينة قسنطينة ثالث أكبر مدن الجزائر وتبعد عن العاصمة 400كلم، وتقع على مرتفع يبلغ نحو 534 مترا فوق سطح البحر ثم تنحدر نحو المتوسط وبالقرب منها جبال الأطلسي، وقسنطينة مدينة قديمة جدا وقد احتفلت مؤخرا بذكرى مرور 2500 عام على تأسيسها من قبل القرطاجيين ثم حكمها الرومان، وفي عهد الملك دومينوس قامت فيها ثورة عام 313م تصدى لها الملك قسطنطين الأكبر ولحقها دمار كبير فأعاد بناءها ومنذ ذلك الحين تعرف باسمه وكانت قبل ذلك تحت حكم النوميديين وعرفت باسم "سرتا" وتشتهر قسنطينة بجسورها المعلقة وبالمزارع المحيطة بها وتزدهر فيها صناعة الآليات وبخاصة الجرارات الزراعية والمنسوجات والصناعات الجلدية.

وتبرز قسنطينة باعتبارها مركزا لدور العلم وتعليم القرآن الكريم وتخرج منها علماء ومفكرون إسلاميون بارزون منهم عبد الحميد بن باديس مؤسس جمعية العلماء المسلمين وتزخر المدينة بالمعالم التاريخية والدينية ومنها الجامع الكبير الذي يعود بناؤه إلى القرن الثالث عشر وضريح سيدي راشد وفيها قصر الباي احمد الذي يعد نموذجا رائعا لفن العمارة العربية الإسلامية وفيها حمام سيدي مير للمياه الساخنة. أما وسط المدينة فهو بحد ذاته مقصد سياحي متميز إلى جانب كونه ملتقى لكل الطرق ومركز النشاط والحركة للمدينة.

ومما يشار إليه في قسنطينة هو أنها واحدة من مراكز الموسيقى الأندلسية كما يشار إلى تميز مطبخها بالوجبات التقليدية الشهية بالإضافة الى منتجاتها من الصناعات الحرفية التقليدية كالنحاسيات والتطريز بخيوط الذهب **وهو الفن المعروف باسم "القندورة"** والذي يمكن مشاهدة الحرفيين وهم يقومون به في دكاكينهم في أسواق المدينة القديمة.[1]

وتعتبر مدينة عنابة أيضا من أهم المدن الجزائرية، وهي رابع كبريات المدن الجزائرية، ومن أبرز الموانئ على المتوسط وتقع إلى أقصى الشمال الشرقي من البلاد، وهي مدينة تاريخية أسسها الفينيقيون وحكمها الرومان وأطلقوا **عليها اسم " هيبوريغيوس"** واستولى عليها الفندل عام **431م.** وفي القرن السابع الميلادي أصبحت عنابة تحت الحكم العربي الإسلامي مدينة هامة وميناء تجاريا نشطا، ثم استولى **الإ**سبان عليها في القرن السادس عشر ثم الفرنسيون عام 1832م إلى أن نالت كبقية مدن الجزائر استقلالها عام **1962م. ومن أبرز** معالم عنابة المسجد الكبير وكاتدرائية **القديس أوغسطين** وهو فيلسوف ولد وترعرع في الجزائر قبل أكثر من **1500عام، وقد وضعت وزارة السياحة** الجزائرية برنامجا سياحيا للتعريف به حيث أن لهذا القديس 18 مليونا من الأتباع لاسيما في الولايات المتحدة حيث **بنوا هناك أكثر من 500 كنيسة.**

وتوجد حاليا على مرتفعات عنابة مرافق سياحية تضم منتجعا للاستجمام وممارسة الرياضة. وتعتبر عنابة اليوم مركزا تجاريا وصناعيا هاما حيث يوجد بها مجمع مرموق للحديد والصلب ومصانع لتسييل الغاز وتكرير النفط وللكيماويات وتعليب الأغذية وإنتاج الفلين والاسمنت وتخدمها شبكة الخطوط الحديدية وهي مركز مهم لتصدير **الحديد والفوسفات والحمضيات.**

ومن بين المدن الجزائرية ذات التراث الثقافي والتاريخي الهام هي مدينة غرداية، التي أسسها الإباضية في القرن الحادي عشر الميلادي وذلك في العام **1053م، وتبعد عن العاصمة الجزائرية 600كلم جنوبا.** وعلى غرار جميع قرى وادي ميزاب يحاط قصرا مليكة وغرداية بسور يعلو كل واحد منهما مسجد يهيمن ويشرف على الحياة الروحية والاجتماعية في المدينة، كما نجد المنازل مشيدة حول المسجد بشكل هرمي بحيث توفر لكل منزل الحرية وتراعي في **هندستها حقوق الجار والمنافع العامة للسكان.** وقد تم بناؤها بمواد محلية. وقد أدرجت بلدية غرداية ضمن المعالم التاريخية العالمية من جانب منظمة اليونيسكو عام **1982م. ومن أهم** هذه المعالم، المسجد الكبير الذي تعلوه مئذنة بها **114 درجة صعود بعدد سور القرآن الكريم، وساحة السوق القديم** التي تسمى **الرحبة وسط القصر القديم،** والسوق الكبير **الذي يسمى أيضا ساحة النصر حيث يتم** فيه البيع بالمزاد العلني والذي يكتظ بالحركة يوم **الجمعة،**

[1] http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic#ixzz2SyFI6pMw تاريخ الاطلاع على الموقع 11/05/ 2013 على الساعة 16:12

ومسجد الشيخ عمي سعيد ومقبرته.

وتتميز غرداية بحرفها التقليدية خصوصا نسيج الزرابي والفرش والسجاد المصنوع من الصوف الرفيع والبسط والمخدات ذات الرموز والأشكال البربرية المستوحاة من البيئة المحلية والألبسة العائلية التقليدية، إضافة إلى حرفة صناعة النحاس من حلي وأطباق وتتوزع 100الف شجرة نخيل على مساحة لا تتعدى 590 كلم مربعا تتضمن 24 صنفا أجودها دقلة نور وأتقباله، ومن ضمن الزراعات التي نجحت في المنطقة الفول السوداني والقطن والفراولة ويعتبر مناخ غرداية جافا نظرا لوقوعها في عمق الصحراء وتتفاوت حرارتها بين الليل والنهار وبين فصلي الشتاء والصيف إذ تتراوح شتاء ما بين درجة واحدة و 25 وفي الصيف ما بين 18 و 48 درجة، ويحدث في فصل الشتاء إن تنخفض الحرارة إلى ما دون الصفر خصوصا في الليل.

أما من حيث المواصلات فتتوفر الجزائر على شبكة هامة ومتنوعة من المواصلات؛ حيث تمتلك الجزائر ثاني أكبر شبكة للسكة الحديدية في إفريقيا بطول 9000كلم، كما انطلقت في برنامج ضخم لتجهيز 14 مدينة بشبكة الترامواي، كما تمتلك الجزائر شبكة ضخمة من الطرق قدرت بأكثر من 1700كلم.[1]

المطلب الثاني: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في تونس

تحتل تونس مكانة مرموقة كوجهة سياحية في المغرب العربي، وذلك لما تتوفر عليه من مقومات طبيعية، ثقافية وحضارية جذ متنوعة وهو ما سمح لها باحتلال هذه المكانة المتميزة ضمن السوق السياحي في المغرب العربي. وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهم المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية السياحية في تونس.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية في تونس

من أهم ما يميز المقومات الطبيعية السياحية لتونس هو موقعها الجغرافي وتنوع مناخها وتضاريسها، فضلا عن التنوع البيولوجي والنباتي الموجود بها.

أولا: الموقع الجغرافي: الجمهورية التونسية دولة عربية تقع في شمال قارة أفريقيا بين 37°و 30° شمال خط الاستواء. يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط من الجهتين الشمالية والشرقية وتمتد سواحلها على أكثر من 1300كلم، ومن الجنوب الشرقي الجماهيرية الليبية، ومن الغرب الجزائر، وتبلغ مساحة تونس 164.150كلم^2 وتمتد الصحراء على 40% من الأراضي التونسية، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر[2] .

ونظرا لموقعها الجغرافي الهام في ملتقى الطرقات وقلب البحر المتوسط كانت تونس مهدا لعدة حضارات

[1] http://travel.maktoob.com/vb/travel388284/ تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/01 على الساعة 17:21

[2] http://www.ar-tr.com/m-arabic/about4.php تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/03 على الساعة 19:33

متوسطية وعربية وافريقية شهيرة، فأدى ذلك إلى ترسيخ قيم الانفتاح والتسامح لدى التونسيين وخلق هوية الشخصية التونسية التي هي ثمرة لقاح عدة حضارات وثقافات عبر آلاف السنين، وقد لعبت تونس أدوارا هامة في التاريخ القديم منذ عهد الفينيقيين في قرطاج ثم ما عرف باسم مقاطعة أفريقيا إبان الحكم الروماني لها وكانت تسمى مطمور روما .... وقد فتحها المسلمون في القرن السابع الميلادي وأسسوا فيها مدينة القيروان.[1]

ثانيا: الأقاليم المناخية: يتأثر مناخ تونس بموقعها الجغرافي من ناحية وتضاريسها من ناحية أخرى، فالأجزاء الشمالية من تونس يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط، أما الأجزاء الجنوبية فتتأثر بالمناخ الصحراوي، والمنطقة الوسطى منطقة انتقال بين هذين النظامين المناخيين.

وتختلف الظروف المناخية من حيث درجة الحرارة والرياح والأمطار باختلاف فصول السنة وباختلاف المناطق. وتتعرض تونس للرياح الشمالية الغربية المطيرة في فصل الشتاء، كما تتعرض كذلك للرياح الشمالية الشرقية، في فصل الصيف، وتهب في الربيع رياح القبلي، وهي رياح ساخنة تهب من الجنوب وتؤدي أحيانًا إلى ارتفاع درجة الحرارة لتصل إلى 40°م، وتصل درجة الحرارة في فصل الشتاء في الأجزاء الشمالية إلى 5,2°م كما في بنزرت التي تقع على ارتفاع مترين فوق مستوى سطح البحر، بينما تنخفض إلى أقل من درجتين مئويتين في الأجزاء الداخلية الجنوبية البعيدة عن تأثير البحر، وتصل في قفصة إلى3.9°م. وفي فصل الصيف ترتفع درجات الحرارة إلى 30°م في معظم أنحاء تونس فتبلغ في قفصة 38°م، وتتعدى 40°م في قبلي في الجنوب، بينما تقل في الشمال بسبب تأثير البحر فتبلغ في بنزرت وسوسة31°م، ويتأثر المدى الحراري حسب القرب أو البعد عن البحر، فهو في الشمال لا يزيد كثيراً على 20°م كما في بنزرت وسوسة ويزيد حتى يقترب من 40°م في الأجزاء الجنوبية كما في قبلي.

أما بالنسبة للأمطار فإنها غزيرة جدًا في القسم الشمالي من إقليم التل الذي يحده نهر المجردة جنوبًا، وتزيد كمية الأمطار عن 500ملم، كما في عين دراهم التي تقع على ارتفاع 7034م فوق سطح البحر، ويسقط على طرقة في الشمال 1025ملم، وعلى بنزرت 636ملم. وإلى الجنوب من نهر المجردة تتراوح كمية الأمطار ما بين 400ملم و600ملم كما هي في بلدة الكاف التي تقع على ارتفاع 674م ويسقط عليها نحو 504ملم. وإلى الجنوب من الظهرية تقل كمية الأمطار وتتراوح ما بين 200ملم و400ملم كما في سوسة 319ملم وصفاقس 200ملم. وتقل الأمطار كلما اتجهنا جنوبًا لتصل إلى 150ملم في قفصة وإلى 98ملم في قبلي حيث يسود المناخ الصحراوي. ومن الجدير بالذكر أن كميات الأمطار تتذبذب من عام إلى آخر لكنها عمومًا تتركز بصفة كبيرة في فصلي الشتاء والخريف كما تسقط أمطار لا بأس بها في فصل الربيع، والصيف أقل فصول السنة أمطارًا وهو فصل

[1] http://www.hamasna.com/knowledge/tunisia.htm تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/02 على الساعة 14:55

الجفاف.[1]

ثالثا: التضاريس: تمتاز تضاريس تونس بأنها قليلة الارتفاع مقارنة بأهم تضاريس الكرة الأرضية. فجبل الشعانبي وهو أعلى قمة بالبلاد لا يتجاوز ارتفاعه 1544م. كما أن الأراضي التي لا يزيد ارتفاعها عن 200م (السهول) تمثل أكثر من 3/2 من البلاد. وينخفض الارتفاع تدريجيا من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، ولكن لا يعني ضعف الارتفاع أن تضاريس تونس قليلة التنوع وبسيطة بل إنها شديدة الاختلاف من حيث الارتفاع والشكل والتنوع المجالي[2]. لذا يمكن تقسيم تونس إلى ثلاث مناطق تكون ثلاث أقاليم طبيعية لكل منها ميزات خاصة من حيث المناخ والتربة والنبات وحتى الملامح البشرية وهذه المناطق هي:

أ- الإقليم الشمالي (التل التونسي): يتميز بالمرتفعات الجبلية والهضاب الداخلية والأحواض المنخفضة والسهول الضيقة.

ب- إقليم السباسب العليا والسفلى لتونس الوسطى أو إقليم الوسط/أو تونس الوسطى، ويتكون من الهضاب الصخرية والسباخ والسهول الشاسعة.

ج- الإقليم الصحراوي أو تونس الجنوبية تحدها شمالا منطقة "الشطوط" وهي المتميزة بالفضاءات الصحراوية الشاسعة وأشجار النخيل الباسقة حول نقاط المياه القليلة.

وتتميز تضاريس تونس بساحل شمالي يتميز بأنه صخري مرتفع تجاوره أعماق بحرية متعرج فيه خلجان واسعة كخليج تونس ورؤوس كرأس الطيب، ويلي الساحل سهول ساحلية ضيقة لاقتراب الجبال من البحر أما الساحل الشرقي فهو ساحل رملي منخفض قليل التعاريج فيه خلجان واسعة كخليج الحمامات وجزيرتي جربة وقرقنة. أما الجبال فهي سلسلة واحدة من جبال الأطلس البحري أعلاها سلسلة خمير. أما الهضاب فهي امتداد لهضبة الشطوط في الجزائر تنتهي بسهول رملية فيها شط الجريد.

الفرع الثاني: المقومات الثقافية والحضارية في تونس

لتونس الحالية تاريخ عريق فقبل وصول الفينيقيين، في القرن الرابع عشر ق.م. إلى شواطئ تونس الحالية، كان داخل البلاد مأهولاً بشعب أطلق العرب عليه فيما بعد اسم "البربر" ولم يتوصل المؤرخون حتى اليوم إلى تحديد أصل البربر المنتشرين في شمال أفريقيا.

وأقام الفينيقيون مرافئ تجارية لهم على شواطئ إفريقيا الشمالية حتى وصلوا إلى حدود روما. وخلال القرن

[1] http://ency.kacemb.com تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/04/30 على الساعة 13:15

[2] http://watn.paramegsoft.com/arabic-Countries/about_4.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/14 على الساعة 14:07

الخامس ق.م. أصبحت مدينة قرطاجة مركز الإمبراطورية الفينيقية التجاري الأهم. **واستطاع الرومان بعد عدة حروب** استمرت نحو قرن من إخضاع قرطاجة وهدمها، ثم أعادوا بناءها تحت اسم **"جونونيا"** بعد أن وسعوها حتى أصبحت تضم كامل المناطق التي تتشكل **منها تونس الحالية.**

في عام 647 توجه الفتح الإسلامي باتجاه بلاد المغرب العربي بقيادة موسى بن نصير وعقبة بن نافع، ولم يجد المسلمون صعوبات كبيرة في السيطرة على تلك البلاد وعلى سكانها البربر الذين سرعان ما دخلوا في الدين الجديد وأصبحوا عماد جيشه، وفي عام 670 أسس عقبة بن نافع القائد الإسلامي مدينة القيروان بالقرب من قلعة بيزنطية، وعندما قامت الدولة الفاطمية العبيدية في تونس، بنوا مدينة المهدية لتكون عاصمتهم الجديدة بدلاً من القيروان. قبل أن ينقلوا عاصمتهم إلى القاهرة في مصر.

ومنذ عام 1590 بدأ الأتراك يحكمون تونس **بواسطة "الداي"** وبعده **"الباي" حكم الداي من 1598** إلى **1630 والباي من 1631** إلى **1702.** وفي عام 1881م وقعت تونس تحت الاحتلال الفرنسي، لتقر فرنسا رسميا في عام **1956م استقلال تونس.**[1]

وإن الدارس لتاريخ تونس، يدرك الغني التاريخي والثقافي لتونس الحديثة، ويدرك أهمية هذا التنوع التاريخي والثقافي في استقطاب محبي السياحة الثقافية وذلك من أجل مشاهدة المعالم الثقافية التاريخية والتمتع بجمالها.

كما تشتهر تونس الحالية بالعديد من المدن الجميلة التي تزخر بالعديد من المعالم السياحية والثقافية وتتنوع ما بين المعالم الطبيعة، والمعالم التراثية الأثرية حيث تمثل عامل جذب للعديد من السياح وأكثرهم من الأوربيين نظراً لقرب تونس من القارة الأوربية وغيرهم العديد من السياح من مختلف البلدان، وتعد السياحة في تونس عنصر رئيسي في الاقتصاد التونسي، حيث يتوافد عليها سنوياً حوالي أكثر من ستة **مليون زائر.**

وتأتي في مقدمة المدن التونسية مدينة **" تونس "** العاصمة وهي أحدى اكبر مدن الجمهورية التونسية والمركز الثقافي والسياسي في البلاد، ومن أبرز معالمها جامع الزيتونة هذا الجامع العظيم الذي يعد منارة إسلامية وجامعة إسلامية عريقة قام بنشر العلوم وتخرج منه **آلاف العلماء وبالإضافة لقيمته الثقافية فهو تحفة معمارية أيضاً وأحد الآثار** الإسلامية الهامة بتونس، كما تتميز تونس بعدد كبير من المتاحف منها متحف باردو القومي الذي يضم أكبر مجموعة فسيفساء رومانية في العالم، متحف الفنون والعادات الشعبية بالمدينة العتيقة بقلب **العاصمة وهي مدينة تتميز**

[1] http://www.arab.sh2elh.com/show-113.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/14 على الساعة 09:12

بأسواقها ومعمارها الفريد الأمر الذي جعل منظمة اليونسكو تدرجها ضمن التراث العالمي الإنساني، المتحف القومي للفنون الإسلامية، متحف القطع النقدية، متحف سلامبو، وغيرها العديد من المتاحف الشهيرة بتونس.[1]

وتأتي مدينة " **قرطاج** " بجمالها وآثارها التي تتنوع بين الرومانية والمسيحية والإسلامية، لتحتل مركزاً مميزاً وسط **المدن التونسية، وتتميز قرطاج بالعديد من وسائل الجذب السياحي نذكر منها** :هضبة بيرسا، **بما تتضمنه من متاحف** وأماكن أثرية مثل متحف قرطاج الوطني والذي يضم أثار ثلاث فترات هامة هم الفترة الفينيقية **اليونانية، الرومانية** الإفريقية، العربية الإسلامية، وغيرها من الأماكن الأثرية مثل: حي ماقون، الموانى البونية، معبد تانيت، مساكن **الأوديون الرومانية, المتحف المسيحي المبكر,** كنيسة داموس الكريطة، حمامات أنطونيوس، مسرح قرطاج الأثري **والذي يقام به أحد أشهر** وأهم المهرجانات الفنية التي تقام سنوياً.

بالإضافة إلى عدد آخر من المدن التونسية الجميلة والتي من بينها: **مدينة** "القيروان" **وتعرف أيضاً باسم رابعة** الثلاث بعد مكة المكرمة، والمدينة المنورة والقدس الشريف، ذلك لأنها أقدم وأول مدينة إسلامية، وقد بناها القائد المجاهد عقبة بن نافع لتكون قاعدة لنشر الإسلام في المغرب العربي وإفريقيا. بناء القيروان في هذه المنطقة لا يعني أنها **شكلت أول وجود بشري حضاري هناك، إذ أن المنطقة كانت مأهولة منذ القدم، حيث بينت الاكتشافات الأثرية** وجود أدوات حجرية للإنسان القديم بعثرتها عوامل الانجراف على ضفاف وادي مرق الليل في منطقة العلا، ويعود تاريخ هذه الأدوات إلى أكثر من 200ألف سنة. ومما يميز القيروان أنها لم تفارق أسس تنظيمها إلى اليوم، فحافظت على نسقها المعماري الأصيل، ولا يزال مسجد القيروان أشهر مساجد إفريقيا والمغرب العربي شاهداً على أصالة المنطقة، فقد وضع أساسه وتصميمه عقبة بن نافع، وجرى تطويره على تتابع القرون والزمن، وله أعمدة عديدة ومتنوعة تعود لمعابد رومانية وكنائس بيزنطية، ويعتبر من أزخر التراث الإسلامي في تونس ويؤمه الكثير من السواح **سنوياً**[2].

مدينة " عين دراهم " التي تقع في الشمال الغربي من تونس بالقرب من حدود الجزائر وهي المدينة ذات المعمار الأوروبي، ويوجد في عين دراهم مركب رياضي ضخم يقصده الرياضيون من كل مكان في العالم العربي خاصة للقيام باستعداداتهم في أحسن الظروف لجل الرياضات الفردية والجماعية. **وبعد** المركب الدولي الرياضي لعين دراهم اليوم المركز رقم واحد تونس خاصة بعد اكتسابه للطابع الدولي الذي لم يكسبه بالصدفة أو لمجرد التسمية بل نظير الخدمات الرائعة التي يقدمها وامتلاكه لعتاد كبير في **جميع الاختصاصات الرياضية الممكنة. وبعين دراهم أيضا (قربة** حمام بورقيبة = 10كم) محطة استشفائية تعد من مفاخر تونس في السياحة العلاجية حيث تستقبل سنويا أعدادا

[1] http://dorra.canalblog.com/archives/2009/05/23/13831885.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/10 على الساعة 10:20

[2] http://www.yabeyrouth.com/pages/index904d.htm تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/06 على الساعة 08:13

كبيرة من السياح الاستشفائيين من المغرب العربي خاصة والخليج علاوة على أهل البلد مما يدعم السياحة العائلية بتونس النقاوة ماء وهواء إلى جانب تميز تجهيزاتها العصرية التي تمكن من توفير طرق علاجية جد متطورة وذلك باعتماد مزايا العلاج بالمياه المعدنية[1].

وتولي تونس اهتماما كبيرا للاحتفال باليوم العالمي للمواقع الأثرية يوم 18 ماي من كل عام، بل وتخصص شهرا كاملا بداية من هذا التاريخ احتفاء بتراثها الثري.

ولهذا الاهتمام التونسي بالمواقع الأثرية والتراث عامة مبرراته، ذلك أن هذا البلد العربي المسلم الذي يفتخر بحضارة تمتد على أكثر من 3 آلاف عام يزخر اليوم بنحو 30 ألف معلم وموقع أثري تم تخصيص متاحف للكثير منها تؤم ملايين الزوار والمولعين بالتاريخ.

وقد تعاقبت على تونس حضارات أثرت رصيدها التاريخي والثقافي، فمن العهد القرطاجني خاصة وصولا إلى فترة الحضارة العربية الإسلامية، مرورا بالعهود البونيقية والرومانية والبيزنطية وغيرها، استلهمت تونس ثراءها الحضاري ومساهمتها الفاعلة في التاريخ العربي الإسلامي والتاريخ الإنساني عامة.

وتعد المتاحف مرآة الماضي ومجمع موروث الحضارات وآثارها، وهي المكان الذي تعتز به من خلال ما لديها من آثار تحكي قصة ماضيها. وتعد تونس من الدول التي اهتمت بهذا الجانب مبكرا، وتوجد فيها اليوم سلسلة من المتاحف والمواقع الأثرية، والكثير منها ترعاه الدولة؛ ومن أشهر هذه المتاحف: المتحف الوطني بباردو، ومتحف قرطاج الأثري، والمتحف الإسلامي برقادة، ومتحف الفنون والتقاليد الشعبية بالمهدية، وموقع شمتو الشهير برخامه الأصفر الذي يعود إلى الحضارة النوميدية[2].

ويعد المتحف الوطني بباردو، الذي يوجد مقره بمبنى أحد قصور البايات "ملوك حكموا تونس من 1705م إلى 1957م "القديمة أهم متحف أثري بالمغرب العربي، وهو من أثرى المتاحف في العالم بلوحات الفسيفساء الرومانية؛ وقد أحدث هذا المتحف سنة 1882م وتم تدشينه سنة 1888م تحت اسم المتحف "العلوي"، وفي سنة 1956م، تاريخ استقلال تونس، أطلق عليه اسم المتحف الوطني بباردو.

أما متحف قرطاج الأثري فيعد من أقدم المتاحف التونسية فقد تم إنشاؤه سنة 1875م، اعتمادا على ما يجمع بالموقع من آثار مبعثرة، وجرى تطويره انطلاقا من سنة 1881م مع حفريات "الآباء البيض" المستعمرين بالمدرسة "الاكليريكية" وتمت تونسته وتجديده ابتداء من سنة 1966م وهو يزداد ثراء يوما بعد يوم، إذ أنه يستفيد من نتائج الحملة الدولية لحماية هذا الموقع والتي شرعت فيها المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم "اليونسكو" منذ

[1] http://www.lakii.com/vb/a-60/a-486605/ تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/07 على الساعة 12:15

[2] http://www.qadeem.com/vb/showthread.php?t=16469 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/11 على الساعة 13:10

عام 1972؛ وقد أقيم في المبنى الذي كان يأوي "الآباء البيض" بعد أن تم ترميمه وتجديده، وتفتح نوافذه على مشهد جذاب.

وفي رقادة، المدينة التي أنشأها الأغالبة، وعلى بعد تسعة كيلومترات جنوب مدينة القيروان، عاصمة الإسلام الأولى في إفريقية، يوجد متحف مختص في الفنون الإسلامية؛ هذا المتحف الذي يأويه قصر فخم أنيق، تركز مجموعاته الآن على فترة القرون الوسطى. ويرى فيه الزائر مظهرا آخر من شخصية تونس ومن روحها؛ فلا أثر هنا للوحات الفسيفساء ولا للتماثيل العظيمة، بل إن الزائر يكتشف نوعا آخر من التراث مثل تلك المجموعة الفريدة من أوراق مصحف من القرآن الكريم، وهي تمثل بجمال خطوطها وزخارفها تحفة متفردة الجمال، إلى جانب احتوائها على نص من الذكر الحكيم، له قيمته كوثيقة تاريخية.

في مدينة المهدية، عاصمة الدولة الفاطمية، يكتشف الزائر متحفا له صبغة إقليمية، لأن الآثار المعروضة فيه متأتية من المهدية ومن كل المنطقة المحيطة بها، وبالإضافة إلى هذه الصبغة الإقليمية، فقد تم الاختيار على أن يكون للمتحف طابع تاريخي وأن يعنى كذلك بالفنون والتقاليد الشعبية؛ وذلك انطلاقا من أن الآثار المعروضة ينبغي أن تمكن الزائر من العودة إلى مختلف مراحل الزمن الماضي وتصور تاريخ المنطقة منذ العصور التي سبقت عهد الرومان، كما ينبغي لها أن تبرز ثراء التراث التقليدي في مجال الملابس والحلي التي كانت المهدية ومنطقتها، وما زالت، ينبوعا من ينابيعها الغنية والخصبة.

متحف شمتو، الكائن في المنطقة التي كانت تسمى في القديم "سيميتو"، بولاية جندوبة، مثّل نقطة استقطاب لكامل جهة الشمال الغربي لتونس. هذا المتحف الذي هو "متحف، موقع" ذو بعد دولي، يصور تاريخ هذه المدينة ذات الأصل النوميدي والتي اشتهرت بفضل الرخام الأصفر المعروف برخام نوميديا "مرمور نوميديكوم"؛ ومقاطع الرخام التي كان يستغلها الملوك النوميديون صارت تعتبر مقاطع إمبراطورية في العهد الروماني.

ومثل هذا المتحف اليوم نموذجا فريدا يعيد إلى الأذهان تاريخ تقنيات استغلال الرخام منذ العصور القديمة إلى الآن، وهو يضع داخل حدائقه مبنى تابعا لمعمل يستخدم الآلات العصرية لقص الرخام.

هذا وتمتلك تونس شبكة جد متطورة من المواصلات سواء البرية، البحرية والجوية، حيث يبلغ طول شبكة الطرقات 19000 كلم، أما السكة الحديدية فيبلغ طولها 2256 كلم، وتغطي كامل التراب الوطني، كما تحتوي تونس على سبعة موانئ تجارية وسبعة مطارات دولية[1]. وهذا ما يسهل على السياح سهولة الذهاب من وإلى تونس، وكذلك يسمح لهم بالوصول إلى مختلف المواقع السياحية.

[1] http://www.emploi.nat.tn/fo/ar/global.php?libre=101&menu= تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/04/28 على الساعة 16:52

المطلب الثالث: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في المغرب

تمتاز المغرب كغيرها من دول المغرب العربي بثراء موروثها الطبيعي، الثقافي والسياحي، وهو ما جعل منها من أكثر الوجهات السياحية المنافسة خاصة في المغرب العربي. وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهم المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية للمغرب.

الفرع الأول: المقومات الطبيعية في المغرب

للمغرب مقومات طبيعية جذ معتبرة، فمن موقعه الجغرافي، إلى مناخه وتضاريسه، وكلها عوامل تساعد على جذب السياح إليه.

أولا: الموقع الجغرافي: يحتل المغرب موقعا جغرافيا متميزا ساهمت في إبرازه مجموعة من العوامل، فبالنسبة لموقعه بالنسبة للعالم والإحداثيات الجغرافية يقع المغرب في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، شمال غرب القارة الإفريقية وجنوب القارة الأوروبية كما يفصله المحيط الأطلسي عن القارة الأمريكية. ويمر خط الاستواء جنوب البلاد، كما تتواجد حدوده بين دائرة خط العرض 36° شمالا، و 21° جنوبا، وبين خط الطول 1° شرقا و 17° غربا.[1]

أما من حيث الموقع البحري والمجموعات الجغرافية فيطل المغرب على البحر الأبيض المتوسط من الشمال، وعلى المحيط الأطلنطي من الغرب كما أنه ينتمي جغرافيا لمجموعة بلدان البحر الأبيض المتوسط، ولغويا لبلدان العالم العربي ودينيا لمجموعة بلدان العالم الإسلامي وبحكم حدوده مع الدول المجاورة فهو يعتبر من بلدان المغرب العربي.

أما أهمية الموقع الاستراتيجي للمغرب فتكمن في قصر المسافة الفاصلة بينه وبين أوربا عبر مضيق جبل طارق (15 كلم) من جهة، وارتباطه بالقارة الإفريقية عبر صحرائه الجنوبية وكذلك في انفتاحه عبر موانئ المحيط الأطلنطي على القارة الأمريكية رغم بعد المسافة عنها.

ثانيا: المناخ: تختلف أحوال الحرارة والتساقط في المغرب بين :[2]

1- نطاق رطب وشبه رطب: في أقصى الشمال وفي السفوح الجبلية الغربية وتظل مساحته محدودة جدا.

2- نطاق شبه جاف أو جاف: في مناطق السهول والهضاب الغربية وفي شرق البلاد وعلى السفوح الجبلية الشرقية ويمتد على مساحات واسعة من البلاد.

3- نطاق صحراوي: قاحل واسع جدا ويمتد في الجنوب وفي جنوب شرق البلاد.

[1] http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=717 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/02 على الساعة 11:14

[2] http://www.khayma.com/m6college/index%20TitreDS_fichiers/Fadaa2/Geo2.5.htm تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/02 على الساعة 15:42

وتخضع المناطق الرطبة لعدة عوامل أهمها الموقع والارتفاع، فبسبب موقعه في شمال البلاد وبسبب ارتفاع سطوحه وتعرضه للرياح الرطبة المحيطية، يتميز هذا النطاق بتعاقب فصلين خلال السنة:

أ- فصل شتاء طويل (معتدل وممطر) يمتد على مدى 8 أشهر، يعتدل خلاله معدل الحرارة حيث لا تنخفض عن 8° وترتفع كمية الأمطار حيث تتعدى 600 ملم في السنة.

ب-فصل صيف قصير(معتدل وجاف)، تعتدل فيه درجات الحرارة حيث لا تتعدى 25° وتنعدم خلاله التساقطات.

وتخضع الأقاليم الوسطى من المغرب لمناخ جاف أو شبه جاف بسبب الموقع الجغرافي وخاصة بالنسبة للهضاب الداخلية والعليا شرق البلاد، وبسبب البعد عن المؤثرات المحيطية، وبسبب وجود الحواجز الجبلية، فإن هذه الأقاليم تتميز بطول الفصل الجاف والحار(حوالي 6 أشهر) حيث ترتفع درجات الحرارة وتنعدم التساقطات، وفي المقابل تنخفض درجات الحرارة خلال فصل الشتاء مع تساقط كميات قليلة من الأمطار(أقل من 300ملم في السنة) خاصة في شرق البلاد، ويكون المدى الحراري مرتفعا مع الصقيع في فصل الشتاء.

كما تخضع أقاليم واسعة من البلاد لمناخ صحراوي قاحل وذلك بسبب موقعها الجغرافي في الجنوب فإن هذه الأقاليم تتعرض لرياح مدارية ساخنة وجافة على مدى السنة وخاصة في فصل الصيف. وتتميز فيها أحوال المناخ بضعف التساقطات طيلة السنة (لا تتعدى 100ملم سنويا) وبارتفاع درجات الحرارة خاصة في النهار وخلال الصيف (تتجاوز 20° طيلة السنة) مع ارتفاع المدى الحراري اليومي والسنوي.

ثالثا:التضاريس: تغطي السلاسل الجبلية الممتدة من الشرق إلى الغرب على مسافة 500 كلم أكثر من 1/5 المساحة، وهي على هذا الأساس تعتبر عاملا أساسيا في تشكيل المنظر العام للبلاد. و يتعلق الأمر بسلسلة الريف في الشمال، ومجموع الهضبة الوسطى العليا و الأطلس المتوسط و الأطلس الكبير في الوسط، وسلسلة الأطلس الصغير في الجنوب، ناهيك عن المرتفعات المعزولة لكبدانة وبني يزناسن وجرادة و الجبيلات وتلال ما قبل الريف (ومنها زرهون). وتفسر سيادة الصخور الصلبة كالكلس والحث الطابع الوعر والانحدارات القوية التي تميز هذه الجبال[1]. ينقسم المغرب إلى خمسة أقاليم رئيسية:

1- الأراضي الساحلية المنخفضة: وتقع على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي وترتفع بالتدريج من الساحل الأطلسي مكونة هضبة تمتد باتجاه الجبال و تتعدد الأنهار الضحلة في هذه المناطق.

[1] http://almaghrib.canalblog.com/archives/2006/03/18/2115697.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/09 على الساعة 16:22

2- الجبال: وتنقسم الجبال في **المغرب** إلى سلسلتين: الأولى ساحلية بجوار ساحل البحر الأبيض المتوسط، **وتعرف باسم جبال الريف.** والثانية إلى الداخل قليلا وتعرف باسم جبال الأطلس وتنقسم الأخيرة إلى ثلاث سلاسل متميزة **هي:** الأطلس الكبير والأطلس المتوسط والأطلس الصغير أو الأطلس الصحراوي وتقطع هذه الجبال أودية عميقة **خصبة.**

وتقع جبال الريف شمال **المغرب وتمتد بمحاذاة ساحل البحر الأبيض المتوسط على شكل قوس واسع من** مضيق جبل طارق حتى نهر ملوية ويبلغ 2456 مترا في الوسط و1800 متر في الشرق ثم تضيق في الغرب قبل أن تنحدر طبقاتها نحو البحر ويعتقد أن هذه السلسلة جزء من جبال سيرانيفادا في اسبانيا وأنهما كانتا ملتصقتين قبل أن يتكون مضيق جبل طارق والساحل بجوار هذه الجبال صخريا مرتفعا و كثير الرؤوس.

أما جبال الأطلس الداخلية فإنها تخترق وسط **المغرب** من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي وتنقسم إلى:

أ- الأطلس الكبير: وهو عبارة عن سلاسل شامخة تمتد من أغادير على المحيط الأطلسي في اتجاه الشمال الشرقي **وأعلى قممها جبل توبقال** 4165 م ويقع جنوب مدينة مراكش وهي أعلى قمة جبلية في الوطن العربي وتنقسم هذه السلسلة بدورها إلى كتلتين منفصلتين عن بعضها بواسطة ممر تلوين والكتلة الغربية أكثر ارتفاعا من الشرقية.

ب- الأطلس المتوسط: وجد في شمال الأطلس الكبير حيث يفصلهما وادي سهل ملوية وأشهر جبالها جبل **بوبلان** 3190 مترا فوق مستوى سطح البحر وجبل بوناصر 3326 مترا وتكثر بها البحيرات الجبلية والشلالات وتمتد على شكل قوس من الشمال الشرقي إلى الجنوب الغربي وتقترب من سلسلة جبال الريف شرقا بحيث يفصلهما **ممر تارة.** كما تتصل بجبال الأطلس الكبير من الجنوب وتعد هذه الجبال بمثابة خزان مياه بالنسبة للمغرب حيث تنبع منها كل الأنهار المهمة في البلاد.[1]

ج- الأطلس الصغير أو الأطلس الصحراوي: وتمتد جنوب الأطلس الكبير وتشرف بسفوحها على سهل وادي درعة وبسفوحها الغربية على سهل وادي سوس وأعلى قممها جبل سيروا 3304 متر كما تتميز سفوحها الغربية بأنها مغطاة بالحشائش والغابات أما الجنوبية فهي شبه جرداء.

3-السهول: تقع بين جبال الأطلس بأقسامه المختلفة وهي سهول مرتفعة ذات تربة خصبة مثل: سهل الحوز وتادلة وسايس والشاوية ودكالة وعبدة .. كما تحف بالساحل الأطلسي بعض السهول الفيضية الخصبة، يفصل بين بعضها البعض منطقة سبخات ومستنقعات.

[1] http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4203 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/02 على الساعة 17:15

4-الصحراء: تقع إلى الشرق و الجنوب من جبال الأطلس وهو إقليم جاف أجرد يغطيه الحصى و الرمال والفتات الصخرية والواحات المتناثرة.

5-الأنهار: في **المغرب** شبكة نهرية مهمة حيث يعد **المغرب** من أغنى الدول العربية من حيث المياه وتتكون هذه **الشبكة من** الروافد المائية الجبلية التي تنحدر من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط وتنبع من جبال الأطلس المتوسط بصفة عامة وتنحدر أنهار المغرب جميعا نحو المحيط الأطلسي عدا نهر ملوية الذي يصب في البحر الأبيض المتوسط ونهر درعة الذي يصب في الصحراء وتفيض أنهار المغرب في فصل الشتاء وفي مطلع الربيع ومن أهم الأنهار في المغرب نهر سبو ونهر أم الربيع أفضل أنهار المغرب جريانا ثم نهر أبورقراق ونهر درعة و نهر سوس ونهر **ملوية وتتفق** أنهار المغرب جميعا في سمة واحدة هي أنها أنهار سلسلية متدفقة الجريان. أما سيول الريف فتفيض في أشهر الخريف كما تفيض في الربيع بعد أن تذوب الثلوج في الجبال.

الفرع الثاني: المقومات الثقافية والحضارية في المغرب

لقد مرت على المملكة المغربية الكثير من الحضارات وهذا ما يعكس الغنى الثقافي والحضاري لهذا البلد، ومن بين الحضارات التي مرت بالمغرب نذكر: الحضارة الآشولية وتعود بقايا هذه الحضارة إلى 700000 **سنة، وقد تمت أهم** الاكتشافات بمدينة الدار البيضاء، الحضارة العاتيرية بين حوالي 120000 إلى 40000 **سنة قبل الميلاد،** بالإضافة إلى الفترة الفينيقية حيث يرجع المؤرخون بداية تواجد الفينيقيين بالمغرب إلى حوالي نهاية القرن الثاني عشر **قبل الميلاد...** وباعتناق المغاربة للإسلام ظهرت أول **دولة إسلامية بالمغرب هي دولة الأدارسة سنة 788م. لتليها** مجموعة من الدول من بينها دولة المرابطين في حدود القرن الحادي عشر، الدولة الموحدية في بداية القرن الثاني عشر، **الدولة المرينية، الدولة السعدية، والدولة العلوية.**[1]

وفي بداية المرحلة المعاصرة خلال القرن العشرين، وبعد فشل الإصلاحات التي هدفت إلى تحديث الدولة والعديد من المشاكل الاقتصادية والأزمات الداخلية والخارجية، بعثت فرنسا بجيشها إلى الدار البيضاء في عام 1907م، واضطر السلطان عبد الحفيظ لتوقيع معاهدة فاس سنة 1912م، **حيث فرض على المغرب نوع من الحماية جعلت** أراضيه تحت سيطرة فرنسا وإسبانيا بحسب ما تقرر في مؤتمر الجزيرة الخضراء بتاريخ 7 **أفريل** 1906م. **وقد استمرت الحماية** 44 **عاما، انتهت باستقلال المغرب سنة** 1956م.

ويزخر المغرب بمجموعة من المدن التي داع صيتها منذ بداية دخول المسلمين للمغرب الأقصى، وحظيت هذه

[1] http://bayt4.com/vb/showthread.php?t=72194 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/15 على الساعة 13:40

المدن بامتيازات كثيرة نظرا لما تعاقب على المغرب من الدول الإسلامية ولعبت هذه المدن دورا كبيرا في حياة هذه الدول ونذكر منها لا حصرا فاس، مراكش، مكناس، الرباط، شاله، الصويرة، تطوان، تارودانت، أغادير الجديدة،.....الخ.

ومن بين المدن المغربية ذات الأهمية التاريخية والحضارية هي مدينة فاس يعود تاريخ مدينة فاس إلى القرن الثاني الهجري، عندما قام إدريس بن عبد الله مؤسس دولة الأدارسة عام 172 هـ الموافق لعام 789م ببناء مدينة على الضفة اليمنى لنهر فاس. وفد إلى مدينة فاس عشرات العائلات العربية من القرويين ليقيموا أول الأحياء في المدينة والذي عرف باسم عدوة القرويين .كما وفد إليها الأندلسيون الذين أرغموا على الهجرة من الأندلس ليكونوا حي عدوة الأندلسيين وكان هناك حي خاص لليهود وهو حي الملاح .بعد وفاة إدريس الأول بعشرين سنة أسس ابنه إدريس الثاني المدينة الثانية على الضفة اليسرى من النهر. وقد ظلت المدينة مقسمة هكذا إلى أن دخلها المرابطون فأمر يوسف بن تاشفين بتوحيدهما وجعلهما مدينة واحدة فصارت القاعدة الحربية الرئيسية في شمال المغرب للدول المتتالية التي حكمت المنطقة بالإضافة لكونها مركزا دينيا وعلميا في شمال أفريقيا وأسست فيها جامعة القرويين عام 859م التي كانت مقصد الطلاب من جميع أنحاء العالم الإسلامي وأوروبا.

يوجد بفاس معالم آثرية تدل على حضارتها عبر العصور الإسلامية، ومن أهم ما بقي من هذه الآثار السور وبواباته والتي تم تشييدها بطريقة التربة المدكوكة (باب محروق ،باب الدكاكين، باب المكينة، باب أبي الجنود، باب الفتوح، باب البرجة، باب السمارين، باب جبالة، باب الكيسة، باب سيدي بوجيدة، باب الخوخة، باب زيات، باب الحديد) بأقواسها الرائعة والنقوش والتخريم البارز فوقها والتي ترجع إلى عهد المرينين. وقد تجدد بعضها في العصور التالية ولكنها ظلت محتفظة بطابعها.

وفي داخل الأسوار تميزت المدينة بوجود عشرة آلاف بناية أصلية، وسبعين كيلو مترا من القنوات المتدفقة من مياه الوادي والعيون، وبها أربعة آلاف نافورة وسقاية. تميز المدينة قصورها التي شيدها المرينيون على التلال التي تطل على فاس من جهة الشمال، وكذلك المنازل القديمة المكونة من طابقين حولها أفنية ضيقة لكنها كسيت بحشوات من الفسيفساء الخزفية، والأبواب المزخرفة بزخارف جصية محفورة، ويحاط بعض المنازل بالحدائق والبساتين.

ومن أهم المدن المغربية تاريخا وحضارة أيضا هي مدينة مراكش عاصمة المغرب قديما، وثالث أكبر مدينة بعد الدار البيضاء والرباط، وتقع في وسط المغرب عند منطقة السهول المدارية. وتجمع المدينة بين الطابع الصحراوي بنخيلها والطابع الجبلي بثلوجها، وهي منذ تأسيسها وحتى الآن دار فقه وعلم وصلاح. ويلقب المغاربة مدينتهم مراكش بـ "مراكش الحمراء" وذلك لأن معظم بنيانها أحمر، كما أنه من أهم معالمها: نهر أسيل والذي أقيم فوقه جسر

للراجلين، ومن أشهر أبوابها: باب الفتوح، باب الجديد، باب دكالة، باب الخميس، باب الرحى... ومن أهم مساجدها: مسجد الكتيبيين وجامع الفنا وبها أضرحة للحكام السعديين.[1]

وتعتبر الدار البيضاء أكبر مدن المغرب ويطلق عليها سكان المغرب اسم كازبلانكا وتعتبر العاصمة الاقتصادية للمغرب وتقع على بعد 80كلم من الرباط عاصمة المغرب، وتحتوي الدار البيضاء على العديد من المعالم السياحية ومن أهمها مسجد الحسن الثاني الذي يعتبر تحفة فنية أندلسية ويعتبر ثاني أكبر مسجد في العالم كما تتميز الدار البيضاء بمبانيها البيضاء وشجر النخيل الشاهق.[2]

كما أن الرباط هي ثاني أكبر مدينة في المغرب بعد الدار البيضاء، تقع على ساحل المحيط الأطلسي في سهل منبسط فسيح، وعند مصب نهر بورقراق الذي يفصل المدينة عن سلا المدينة القديمة حتى إنهما أصبحتا تشكلان مدينة واحدة.وقد شيدت إحدى القبائل البربرية المسلمة حصنا أطلقت عليه اسم الرباط ومن هنا حملت العاصمة الإدارية والسياسية للمغرب اسم الرباط منذ العام 1912. والرباط مقر إقامة الملك ومركز السفارات، وتمتاز بشوارعها الفسيحة وأشجارها الوارفة الظلال ومساحتها الخضراء وهوائها النقي وطقسها المعتدل وضواحيها ذات المناظر الخلابة. وهي في الوقت نفسه مدينة عصرية بمنشآتها الحديثة وبها عدد من الجامعات والمعاهد العلمية والتقنية، وللرباط مدينتها القديمة يفضي إليها الزائر عبر شارع الحسن الثاني ثم سور الأندلس فالسوق المغطى قبل أن يدخل مباشرة إلى السوق العتيق المسمى (السويقة)، ومن هناك ينطلق الزائر بين مئات المتاجر حتى يصل إلى (سوق السباط) الذي يزدحم بشتى أنواع وأشكال المنتوجات الجلدية ويحبذ المرور بشارع محمد الخامس وهو أكبر وأجمل شارع في الرباط تتوسطه ساحة خضراء وصفوف من أشجار النخيل الباسقة وبه المتاجر العصرية والمقاهي الفخمة. ومن الأماكن الجديرة بالزيارة في الرباط قصبة شالة وصومعة حسان، فضريح محمد الخامس الذي تجمع هندسته ونقوشه والتحف التي يشتمل عليها بين الأصالة والحداثة في مشهد واحد[3].

ويحتل المغرب مكانة عالمية مهمة في تنظيم المهرجانات الموسيقية ومهرجانات الأفلام والثقافة الشعبية. فالمدن الرئيسية تقترح تظاهرات أصيلة، شعارها الحوار بين ثقافة الشرق والغرب. وقد بدأت مدينة طنجة تحتفل بموسيقى الجاز بجميع أشكاله بتنظيمها لمهرجان طنجاز. كما يتم أيضا تنظيم مهرجانات سينمائية تعرض فيها أفلام في الهواء الطلق. علاوة على ذلك فإن حرارة الليالي الموسيقية المغربية تضفي على هذه التظاهرات الفنية طابعا خاصا، وجو

[1] http://forum.islamstory.com/19684-%E3%CF%ED%E4%C9-%E3%D1%C7%DF%D4.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/12 على الساعة 08:44

[2] http://dvd4arab.maktoob.com/f75/324885.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/12 على الساعة 13:15

[3] http://www.nasaih.com/?p=2237 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/09 على الساعة 12:10

حميمي مضمون، كما هو الشأن بالنسبة لمهرجان تيميتار الموسيقي بأغادير أو مهرجان موازين بالرباط التي تحتفي منذ 2001م بالموسيقى العالمية. ويشكل المهرجان الدولي للفيلم بمراكش جسرا للتواصل بين السينما الشمالية ونظيرتها الجنوبية، حيث تعرض أعمال سينمائية تمزج بين الثقافات و الجنسيات و اللغات[1].

كما عرفت مؤخرا جميع القطاعات السياحية رواجا وازدهارا كبيرين بعد ما انتبهت هذه الأخيرة إلى ضرورة حضور الطقطوقة ضمن برامجها لما تتميز به من جاذبية واهتمام كبيرين لدى السياح. سميت ب"الطقطوقة الجبلية" تمييزا لها عن باقي الأجناس الأخرى من الفنون الغنائية بالمغرب ، وقد اختلف الباحثون والمعلمين في أصل التسمية ، منهم من يرجح ذلك إلى الإيقاع الذي تتميز به الأغنية الجبلية : طق طق . ومنهم من يربط هذه التسمية بطلقات البنادق أثناء الحروب والحفلات التي تقام خلال المهرجانات الشعبية والمناسبات.

ويعتبر فن الحضرة من الفنون العريقة بمدينة شفشاون، المدينة التي استقطبت عدة أجناس من فنون التعبير الشعبي ذو الأصول الأندلسية عبر حقب التأسيس، كالمديح والسماع وطرب الآلة والطقطوقة الجبلية. إن ما يميز فن الحضرة على الفنون الأخرى كونها فنا يقتصر على النساء فقط، لها طقوسها وشيوخها وإمكاناتها ومناسباتها الدينية والاحتفالية والاجتماعية. الحضرة وسيلة التقاء نساء المدينة في مثل هذه المناسبات داخل البيوت والزوايا قصد صلة الرحم وإقامة طقوس الأذكار والمديح والتقرب من الله والرسول الأعظم بابتهالات ودعوات يغلب عليها طابع الصوفي – الغيبي العقائدي.

كما تعتبر فرق البارود أي البواردية مع طقوس احتفالاتهم وثقافتهم وأدوات التعبير عندهم التي يعبرون بها عن مشاعرهم وآمالهم وتطلعاتهم ، والرموز التي يشيرون بها في أغانيهم ومواويلهم وصيحاتهم التي تمجد البندقية والبارود، وترسم المواقف البطولية التي وقفها الأبطال والشجعان منهم. من التراث الشعبي الذي يعمل على استقطاب محبي السياحة الثقافية من كافة أنحاء العالم.[2]

وتنقسم المتاحف التي يتوفر عليها المغرب حاليا إلى ثلاثة أنواع؛ ويتعلق الأمر بالمتاحف الأركيولوجية والمتاحف الإثنوغرافية والمتاحف المتخصصة. وتتمثل المتاحف الأركيولوجية في متحف القصبة بطنجة (1920م) والرباط (في الثلاثينات من القرن الماضي) وتطوان (1939م) والعرائش (دشن سنة 1973م). أما المتاحف الإثنوغرافية فهي متحف الأوداية بالرباط (1915م) والبطحاء بفاس (1915م) ودار الجامعي بمكناس (1920م) ووباب العقلة بتطوان (1928م) ودار سيدي سعيد بمراكش (1932م) ومتحف سيدي محمد بن عبد الله بالصويرة

[1] http://www.visitmorocco.com/index.php/ara/node_162/node_673/node_674 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/10 على الساعة 13:10

[2] http://www.ezzeen.com/vb/showthread.php?t=5677 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/10 على الساعة 14:19

(1980م) وشفشاون (1985م). وتوجد المتاحف المتخصصة بكل من العيون (الفنون الصحراوية) وفاس (متحف الأسلحة ببرج النور الذي أسس سنة 1963) وسلا وآسفي (الخزف) وطنجة (متحف الفنون المعاصرة 1990).

كما يوجد بالمغرب عدد من المتاحف الخاصة من بينها المتحف الوطني للبريد والاتصالات الذي أحدث سنة 1970م بالرباط, ومتحف بلغازي (بين سلا والقنيطرة) الذي تتنوع معروضاته ما بين الحلي والألبسة والآلات الموسيقية والمخطوطات والخزف وآلات القياس, إضافة إلى رواق خاص بالصور.[1]

وبجانب المقتنيات والمجموعات الفنية الثمينة، تعتبر جل المتاحف المغربية نفسها من معالم تاريخية جليلة القيمة، إذ جعلت في قلاع وحصون أثرية عريقة، كقصبة الاوداية بالرباط و"متحف آسفي" الذي هو عبارة عن قلعة شيدها البرتغاليون في القرن السادس عشر الميلادي على دعامات شاهقة تصل إلى المحيط الأطلسي، أو قصور قديمة فخمة امتلكتها عائلات مغربية معروفة وغنية كمتحف "سيدي محمد بن عبد الله" بمدينة الصويرة وهو يجسد فن "النّاوة" الذي ساهم في شهرة المدينة، وكان هذا المبنى بحوزة باشا المدينة.[2]

من خلال ما تقدم تبين لنا أن كل من الجزائر، تونس والمغرب تمتلك مقومات طبيعية جذ معتبرة تتمثل أساسا في الموقع الجغرافي الاستراتيجي لهذه الدول، فهي تطل على البحر الأبيض المتوسط وتربط كما أنه يمكن اعتبارها جسر طبيعي بين أوروبا وإفريقيا، كما أن تموقع هذه الدول بجوار بعضها منحها تقريبا نفس التضاريس الطبيعية من جبال وأنهار وصحاري، بالإضافة إلى التنوع البيولوجي الذي يزخر به كل بلد خاصة المغرب الذي يصنفه البعض كثاني أكبر بلد من حيث التنوع البيولوجي في محيط البحر الأبيض المتوسط. أما من الناحية الثقافية والتاريخية فتتمتع الدول الثلاث بمقومات ثقافية ، تاريخية وحضارية جذ ثرية كون كل بلد شهد مرور حضارات كثيرة عليه، ويتمثل هذا الثراء أساسا في الآثار التاريخية والمعالم الثقافية التي لا تزال تشهد على مرور تلك الحضارات الغابرة، أما فيما يتعلق بالعادات والتقاليد الشعبية فتزخر الجزائر، تونس والمغرب بتنوع ثقافي شعبي كبير ممثلا أساسا في الملابس والمأكولات التقليدية والتظاهرات الثقافية الشعبية والفنون والمنسوجات.

إن التنوع الطبيعي الكبير الذي تزخر به البلدان المغاربية وخاصة الجزائر، تونس والمغرب، بالإضافة إلى الإرث الثقافي والتاريخي الكبير الذي تزخر به، لا شك هو أحد أهم معالم الجذب السياحية التي تتميز بها هذه البلدان، وهو ما يسمح لها بتنويع منتجاتها السياحية وخاصة السياحية البيئية منها القائمة أساسا على المعالم الطبيعية والثقافية، وهو ما من شأنه أيضا أن يراهن على نجاح هذه الدول كوجهات سياحية بيئية عالمية لو تم استغلالها على أفضل وجه.

[1] http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article&tmpl=component&id=875
تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/11 على الساعة 10:10

[2] http://www.aawsat.com/details.asp?article=116395&issueno=8650#.UY4IJWeEar4
تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/05/11 على الساعة 07:17

المبحث الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر، تونس والمغرب

من أجل الوقوف على واقع القطاع السياحي في أي بلد، لابد من الإطلاع على بعض المؤشرات الكلية التي تخص هذا القطاع ثم مقارنتها مع المؤشرات الكلية للقطاع السياحي للدول الأخرى الرائدة. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى بعض المؤشرات الكلية التي تخص القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب ثم مقارنتها مع بعضها البعض.

المطلب الأول: تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب

يعتبر معيار عدد السياح الذين زاروا البلد خلال سنة معينة من بين المعايير المهمة للحكم على تنافسية القطاع السياحي لأي بلد مقارنة بالدول الأخرى. وقد شهد عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012 نموا متزايدا، وذلك نتيجة للجهود التي بدلتها الحكومات المتعاقبة للدول في سبيل النهوض بالقطاع السياحي. ويبين لنا الجدول الموالي تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012.

الجدول رقم (05): تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012

الوحدة: ألف سائح

السنوات	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر	عدد السياح الوافدين إلى تونس	عدد السياح الوافدين إلى المغرب	% في الجزائر	% في تونس	% في المغرب
2000	865984	5057193	4240000	-	-	-
2001	901416	5387300	4379990	4.09	6.52	3.30
2002	988060	5063538	4453260	9.61	6.00-	1.67
2003	1166287	5114303	4761271	18.03	1.00	6.91
2004	1233719	5997929	5476713	5.78	17.27	15.02
2005	1443090	6378435	5843377	16.97	6.34	6.69
2006	1637582	6549549	6558333	13.47	2.68	12.23
2007	1743084	6761906	7407617	6.44	3.14	12.94
2008	1771749	7048999	7878639	1.64	4.24	6.35

2009	1911506	6901406	8341237	7.88	2.09-	5.87
2010	2070496	6712144	9288338	8.31	2.74-	11.35
2011	2394887	4597875	9342133	15.66	31.49-	0.57
2012	2634056	5950464	9375156	9.98	29.41	0.35

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

تاريخ الإطلاع على الموقع 2103/08/10 على الساعة 08:08 http://www.mta.gov.dz

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/08/10 على الساعة 12:15 http://www.tourisme.gov.tn/index.php?id=163

تاريخ الإطلاع على الموقع http://www.tourisme.gov.ma/francais/5-Tourisme-chiffres/ArriveeTouristes.htm 2013/08/10 على الساعة 18:31

بالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن عدد السياح الذين زاروا المغرب خلال الفترة 2000-2012، أكثر من عدد السياح الذين زاروا تونس في نفس الفترة، وأكثر من عدد السياح الذين زاروا الجزائر أيضا خلال نفس الفترة، حيث بلغ عدد السياح على سبيل المثال في الدول الثلاث سنة 2012م، 2634056 سائح في الجزائر، 5950464 سائح في تونس، و 9375156 سائح في المغرب. كما يتضح لنا من خلال قراءة بيانات الجدول أعلاه أن عدد السياح الذين زاروا تونس خلال الفترة 2000-2005 أكثر من عدد السياح الذين زاروا المغرب في نفس الفترة، وأكثر من الذين زاروا الجزائر خلال نفس الفترة. في حين أن عدد السياح الذين زاروا المغرب خلال الفترة 2006-2012م أكثر منهم في تونس، وأكثر منهم في الجزائر خلال نفس الفترة. ومما سبق نستنتج أن نصيب الجزائر من السياح الدوليين قليل جدا مقارنة بتونس والمغرب، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف البنية التحتية، والفنادق والأماكن الترفيهية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار منتجاتها السياحية مقارنة بتونس والمغرب وهذا ما يؤدي بالسياح إلى تفضيلهم لتونس أو المغرب على حساب الجزائر. والشكل الموالي يبين لنا ذلك:

الشكل رقم (20): تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012م

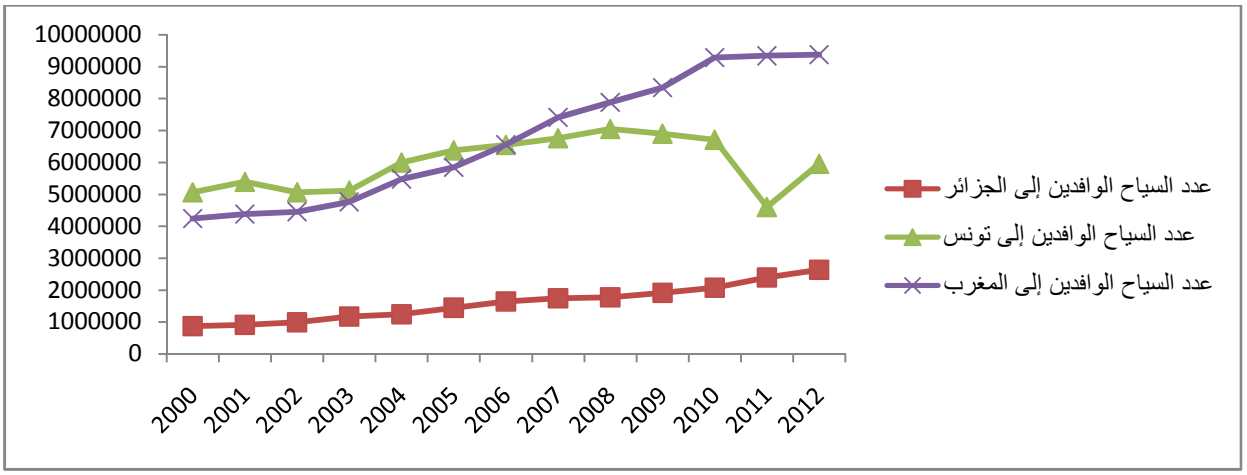

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

بالنسبة للجزائر فإننا نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إليها سنويا في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2012م (انظر الملحق رقم1)، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 2000م، 865984 سائح، وارتفع ليصل سنة 2003م عدد السياح الوافدين إلى الجزائر 1166287 سائح، أي بمعدل زيادة قدره 34.67% عنه سنة 2000م، في حين بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر سنة 2006م، 1637582 سائح أي بمعدل زيادة قدره 40.40% عنه سنة 2003م، وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر سنة 2009م، 1911506 سائح، أي بمعدل زيادة قدره 16.72% عنه سنة 2006م، أما في سنة 2012م فقد بلغ عدد السياح الوافدين إلى الجزائر 2634056 سائح، أي بمعدل زيادة قدره 37.80% عنه سنة 2009.ويرجع ذلك بالأساس إلى التحسن المتزايد للوضع الأمني بعد العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر، بالإضافة إلى التحسن المستمر في الخدمات السياحية المقدمة. وقد تجاوز عدد السياح الدين دخلوا الجزائر حاجز المليونين لأول مرة في تاريخها وذلك عام 2010م وهي نتيجة تبشر بآفاق واعدة للسياحة الجزائرية، وهذا ما يؤكد بداية رجوع الجزائر إلى المكانة التي ينبغي أن تحتلها في السوق السياحي العالمي نظرا لما تتوفر عليه من إمكانيات ضخمة.

أما فيما يخص عدد السياح الوافدين إلى تونس خلال الفترة 2000-2012م، فقد شهد تزايدا مستمرا حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى تونس سنة 2000م، 5057193 سائح، في حين بلغ عددهم سنة 2003م، 5114303 سائح، أي بمعدل زيادة قدره 1.12%. وقد بلغ عدد السياح الوافدين إلى تونس سنة 2006م، 6549549 سائح، أي بمعدل زيادة قدره 28.06% عنه في سنة 2003م، كما بلغ عددهم سنة 2009م، 6901406 سائح، أي بمعدل زيادة قدره5.37% عنه في سنة 2006م. وفي سنة 2012م، بلغ عدد السياح الوافدين إلى تونس 5950464 سائح، أي بتراجع قدره 13.77% عنه سنة 2009م. ويرجع التزايد السنوي للسياح الدوليين القادمين إلى تونس إلى السياسات الجادة للحكومات التونسية المتعاقبة في المجال السياحي، بالإضافة إلى استراتيجياتها الناجحة في توسيع النقل بأنواعه، وبناء شبكة من الهياكل الفندقية والسياحية المتميزة بخدماتها وأسعارها التنافسية، الأمر الذي منح تونس مكانة محترمة ضمن السوق السياحية الدولية. أما فيما يخص التراجع الملحوظ في عدد السياح الوافدين إلى تونس سنة 2011م، و2012م، فيرجع أساسا إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد نتيجة الاحتجاجات الشعبية الكبيرة على السياسات الحكومية وما خلفه ذلك من أثار سلبية على الوضع الأمني في البلاد في إطار ما يسمى بالربيع العربي. بالإضافة إلى تزايد الضبابية حول توجهات السياسة السياحية خاصة بعد فوز 'حزب النهضة' في الانتخابات التشريعية وقيادته للحكومة.

ولا يختلف الأمر كثيرا عن تونس بالنسبة للمغرب، حيث نلاحظ أن عدد السياح الوافدين إلى المغرب في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2012م، حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى المغرب سنة 2000م، 4240000 سائح، ووصل عددهم سنة 2003م، 4761271 سائح أي بزيادة قدرها 12.29%، في حين بلغ عدد السياح الذين زاروا المغرب سنة 2006م، 6558333 سائح، أي بمعدل زيادة قدره 37.74% عنه في سنة 2003، أما سنة 2009م، فقد بلغ عدد السياح الذين زاروا المغرب فالزيادة الكبيرة في حجم الحركة السياحية الدولية الوافدة إليها، تعكس مكانة القطاع السياحي ضمن الخطط التنموية في المغرب وتطلعه لاستقطاب المزيد من السياح، وتحسين شبكة النقل والفندقة والخدمات السياحية المختلفة، الأمر الذي جعل المغرب تحتل صدارة الدول المغاربية من حيث الحركة السياحية العالمية، كما أنه من المتوقع أن تواصل تزعمها على هذه المكانة لسنوات أخرى.

المطلب الثاني: الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب

يحتل القطاع السياحي موقعا متفاوت الأهمية في اقتصاد كل من الجزائر، تونس والمغرب، وذلك بالنظر إلى حجم الإيرادات الناتجة عنه. ونستعرض فيما يلي تطور حجم الإيرادات المتأتية من القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الجدول رقم (06): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012م

الوحدة: (مليون دولار).

السنوات	الإيرادات السياحية في الجزائر	الإيرادات السياحية في تونس	الإيرادات السياحية في المغرب	% في الجزائر	% في تونس	% في المغرب
2000	95.7	1496	2040	-	-	-
2001	99.5	1605	2460	3.97	7.28	20.58
2002	99.6	1422	2152	0.10	11.40-	12.52
2003	112	1582	3225	12.44	11.25	49.86
2004	178.5	1970	3922	59.37	24.52	21.61
2005	184.3	2143	4610	3.24	8.78	17.54
2006	241.2	2275	5984	30.87	6.15	29.80
2007	218.9	2575	7181	9.24-	13.18	20.00
2008	324.5	2953	7221	48.24	14.67	0.55

9.19-	6.09-	17.90-	6557	2773	266.4	2009
2.22	4.61-	50.15	6703	2645	400	2010
8.62	27.63-	0.00	7281	1914	400	2011
7.82-	14.05	7.5	6711	2183	430	2012

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على: السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: الآفاق والتحديات، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة، تركيا، 2010، ص67، 83.

تاريخ الإطلاع على الموقع http://mkt.unwto.org/en/publication/unwto-tourism-highlights-2013-edition 2013/08/12 على الساعة 09:10

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/08/12 على الساعة 13:20 http://www.mta.gov.dz

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب في تزايد مستمر خلال الفترة الزمنية 2000-2012، (انظر الملحق رقم2 بالنسبة لتونس والمغرب)،كما أن الإيرادات السياحية في المغرب خلال الفترة المعتبرة أكثر منها في تونس، وأكثر منها في الجزائر، حيث بلغت الإيرادات السياحية في الجزائر خلال 2000م، 95.7 مليون دولار، ووصلت سنة 2012م إلى 430 مليون دولار، أي أنه خلال 13 سنة ارتفعت الإيرادات السياحية في الجزائر بمعدل 349.32%، في حين بلغت الإيرادات السياحية في تونس سنة 2000م، 1496 مليون دولار، ووصلت سنة 2012م إلى 2183 مليون دولار أي بمعدل زيادة قدره 45.92%، أما في المغرب فقد بلغت الإيرادات السياحية سنة 2000م، 2040 مليون دولار، ووصلت سنة 2012م إلى 6711 مليون دولار أي بمعدل زيادة قدره 228.97%. وعلى سبيل المثال فقد بلغت الإيرادات السياحية في المغرب سنة2012م، 6711 مليون دولار، أي ما يعادل 15.60مرة ضعف الإيرادات السياحية في الجزائر سنة 2012م، و 3.07 مرة ضعف الإيرادات السياحية في تونس لسنة 2012م، وهو ما يدل على ضخامة الإيرادات السياحية المغربية مقارنة بها في الجزائر وفي تونس. في حين بلغت الإيرادات السياحية في تونس سنة 2012م، 5.07 مرة ضعف الإيرادات السياحية في الجزائر لسنة 2012م. والشكل التالي يبين لنا ضخامة الإيرادات السياحية المغربية مقارنة بالإيرادات السياحية التونسية والجزائرية.

ويتبين لنا من خلال الشكل أن الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب في تزايد مستمر ولكن بمعدل متدبدب، وذلك بسبب تزايد الوافدين من السياح كل سنة. حيث نلاحظ تراجع الإيرادات السياحية في كل من الجزائر، تونس والمغرب سنة 2009م، وذلك بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية وتراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر مما أدى إلى تراجع الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب. في حين أن تراجع الإيرادات السياحية في تونس سنة 2011م، يرجع أساسا إلى تراجع أعداد السياح سنة 2011م، بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في تونس، الأمر

الذي لم تستغله الجزائر من أجل الرفع من إيراداتها السياحية حيث بقيت سنة 2011م، ثابتة، أما بالنسبة للمغرب فقد شهدت الإيرادات السياحية تزايدا مستمرا سنة 2011م، حيث بلغت 7281 مليون دولار، مما يدل على أن المغرب استفاد من الأوضاع الراهنة في تونس وهذا ما أثر على إيراداته السياحية بالإيجاب.

الشكل رقم (21): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012

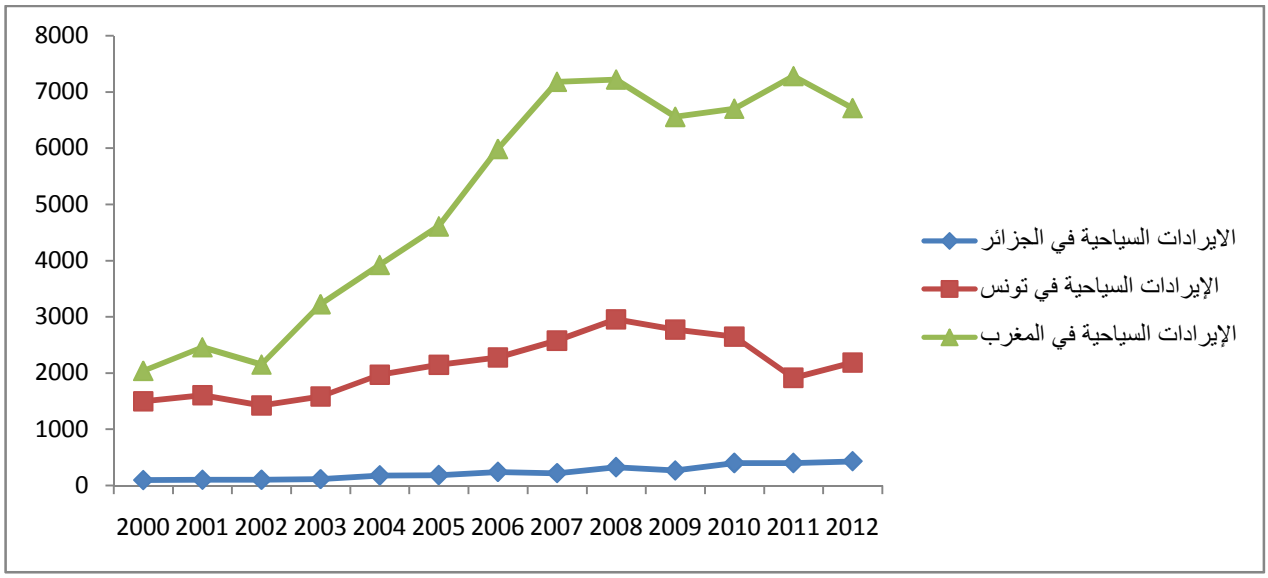

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

هذا وحسب المجلس العالمي للسياحة والسفر، فإن القطاع السياحي يساهم بـ 3.7% في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر سنة 2012، بينما ساهم القطاع السياحي في تونس بـ 15.1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012م، بينما يساهم بـ 18.7% في الناتج المحلي الإجمالي في المغرب لسنة 2012م. وهذا ما يبين أهمية القطاع السياحي في توفير الإيرادات من العملة الصعبة في كل من المغرب وتونس بخلاف الجزائر.

مما سبق نستنتج أن القطاع السياحي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، تونس والمغرب وذلك من خلال المداخيل التي يدرها من العملة الصعبة. كما تتفاوت درجة مساهمته من بلد إلى آخر، ففي الجزائر نلاحظ أن القطاع السياحي مازال بعيد كل البعد عن الدور الذي من المفترض أن يلعبه، ويرجع ذلك إلى اعتماد الجزائر في اقتصادها بشكل رئيسي على قطاع المحروقات وإهمالها تطوير القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي، رغم الإمكانيات الطبيعة والثقافية التي تزخر بها، ورغم الجهود الكبيرة التي تبدلها الحكومة في سبيل تطوير القطاع السياحي في الجزائر إلى أنها تبقى غير كافية. أما في تونس فيعتبر القطاع السياحي أكبر قطاع مولد للعملة الصعبة، وذلك نظرا الجهود الكبيرة التي تبدلها تونس في سبيل تطوير القطاع السياحي بها. **كما يتضح لنا أيضا أن القطاع**

السياحي في المغرب يعتبر قطاعا أساسيا في التنمية الاقتصادية لهذا البلد، حيث يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الزراعي من حيث جلب العملة الصعبة، ويرجع ذلك أساسا إلى الأهمية الكبيرة التي توليها المغرب للقطاع السياحي.

المطلب الثالث: السياحة والتشغيل في الجزائر، تونس والمغرب

يساهم القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب الشغل للسكان سواء مناصب شغل مباشرة مثل قطاع الفندقة مثلا، أو غير المباشرة مثل الإطعام والنقل **(انظر الملحق رقم3، الملحق رقم4، الملحق رقم5)**. ويبين الجدول الموالي تطور إجمالي عدد المشتغلين في القطاع السياحي في الدول الثلاث خلال الفترة 2005-2012.

الجدول رقم (07): تطور عدد المشتغلين في القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005–2012

الوحدة: ألف عامل

السنوات	عدد المشتغلين في القطاع السياحي في الجزائر	عدد المشتغلين في القطاع السياحي في تونس	عدد المشتغلين في القطاع السياحي في المغرب	% في الجزائر	% في تونس	% في المغرب
2005	491.3	508.2	1250.5	-	-	-
2006	509.3	519.4	1422.9	3.66	2.20	13.78
2007	580.0	543.3	2007.7	13.88	4.60	41.09
2008	552.7	541.0	1905.5	-4.70	-0.42	-5.09
2009	651.5	530.1	1759.9	17.87	-2.01	-7.64
2010	639.8	523.1	1809.9	-1.79	-1.32	2.84
2011	682.4	411.1	1825.2	6.65	-21.41	0.84
2012	697.8	453.8	1810.9	2.25	10.38	-0.78

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية:

Travel and tourism economic impact 2013 algeria, wttc, 2013, p13.
travel and tourism economic impact 2013 Tunisia, wttc, 2013, p13.
travel and tourism economic impact 2103 moroco, wttc, 2013, p13.
تاريخ الإطلاع على الموقع www.wttc.org/eng/Tourism_Research/Economic_Data_Search_Tool/index.php
2013/08/14 على الساعة 10:08

يتضح لنا من الجدول أعلاه أن عدد العاملين في القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب غير **مستقر** خلال الفترة **الزمنية 2005-2012م**، حيث نلاحظ أنه يرتفع في بعض السنوات وينخفض في بعضها **الآخر. وقد بلغ العدد** الإجمالي للعاملين في القطاع السياحي في الجزائر سنة **2005م، 491.3 ألف عامل، ووصل سنة 2012م** إلى 697.8 ألف عامل، أي بمعدل تزايد قدره 42.03%، خلال ثماني سنوات. في حين بلغ إجمالي

العاملين في القطاع السياحي في تونس سنة 2005م، 508.2 ألف عامل، ووصل في سنة 2012 إلى 453.8 ألف عامل، أي بتراجع قدره 10.70%، عنه في سنة 2005م. كما بلغ إجمالي العاملين في القطاع السياحي في المغرب سنة 2005م، 1250.5 ألف عامل، ووصل سنة 2012م إلى 1810.9ألف عامل، أي بمعدل زيادة قدره 44.81% عنه سنة 2005. وبالنظر إلى بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا ضخامة إجمالي عدد العاملين في القطاع السياحي في المغرب مقارنة بالجزائر وتونس، فعلى سبيل المثال بلغ إجمالي العاملين في القطاع السياحي في المغرب سنة 2012م، 2.59 مرة ضعف إجمالي العاملين في القطاع السياحي في الجزائر لنفس السنة، كما بلغ 3.99 مرة ضعف إجمالي العاملين في القطاع السياحي في تونس لنفس السنة، وهذا ما يبين لنا أهمية القطاع السياحي في المغرب من حيث توفير مناصب الشغل مقارنة به في كل من الجزائر وتونس، حيث يعتبر من أهم القطاعات التي توفر مناصب الشغل بالإضافة إلى القطاع الزراعي، على غرار القطاع السياحي في تونس. أما بالنسبة للجزائر فيعد القطاع السياحي قطاعا هامشا من حيث توفير مناصب الشغل، ويعاني قطاع السياحة في الجزائر من العديد من المشاكل لعل أهمها هو نقص التأهيل لدى الموظفين؛ حيث يفتقر أغلبهم إلى الحد الأدنى من التأهيل مقارنة بكل من المغرب وتونس، بالإضافة إلى ارتفاع العمال على مستوى الإدارات وهذا ما أدى إلى تدهور الخدمات السياحية وبالتالي ضعف تنافسيتها أمام الخدمات السياحية في كل من تونس والمغرب. وما سبق نستنتج أن قطاع السياحة يساهم في توفير مناصب الشغل والتقليل من حدة البطالة في الدول الثلاث ولكن بنسب متفاوتة حسب درجة أهمية القطاع السياحي بالنسبة لكل دولة. ويبين لنا الشكل التالي تطور إجمالي العاملين في القطاع السياحي في كل من الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005-2012.

الشكل رقم (22): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005–2012

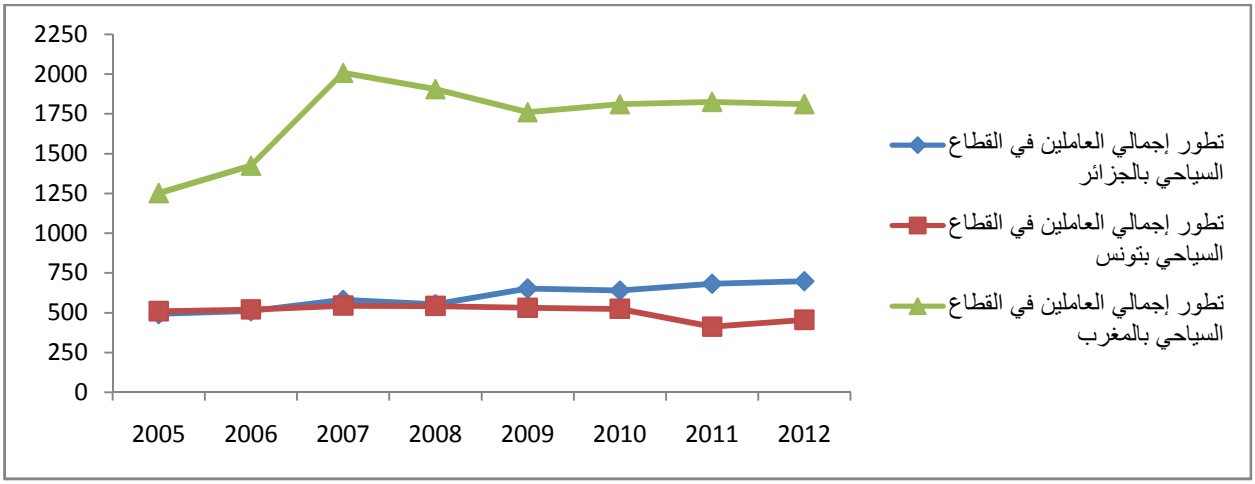

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه.

وحسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر (wttc)، حول السياحة والسفر في كل من الجزائر، تونس والمغرب لعام 2013م، فإن قطاع السياحة في الجزائر ساهم بـ 3.4% من إجمالي التشغيل في الجزائر سنة 2012م، بينما ساهم قطاع السياحة في تونس بـ 13.7% من إجمالي التشغيل في تونس، في حين أن قطاع السياحة في المغرب ساهم بـ 16.7% من إجمالي التشغيل في المغرب. وهذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه سابقا أن قطاع السياحة في المغرب يساهم في توفير مناصب شغل في المغرب أكثر منه في الجزائر وتونس، وهذا ما يبين أهمية القطاع السياحي في التقليل من حدة البطالة في المغرب مقارنة بالجزائر وتونس.

على ضوء ما تقدم يتضح لنا جليا مكانة القطاع السياحي في اقتصاد كل من الجزائر، تونس والمغرب، إذ يعتبر القطاع السياحي قطاعا هاما ومحوريا ومحركا لعملية التنمية الاقتصادية في المغرب، حيث يحتل موقعا مهما ضمن القطاعات المدرة للعملة الأجنبية والعمالة في المغرب. وتزداد أهمية القطاع السياحي أكثر بالنسبة لتونس أيضا، حيث يحتل القطاع السياحي مركز الصدارة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تونس. وتنخفض أهمية القطاع السياحي أكثر بالنسبة للجزائر عنه في تونس والمغرب، كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات في توجيه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وتمكننا معرفة مكانة القطاع السياحي في اقتصاد أي دولة،من معرفة مدى تنوع وتعدد الخدمات والمنتجات السياحية الموجودة في البلد، ومن ضمنها السياحة البيئية باعتبارها جزء من السوق السياحي ككل. ورغم الآثار الاقتصادية المهمة للسياحة الجماعية على اقتصاد كل من الجزائر، تونس والمغرب إلا أنها لا تخلو من الآثار السلبية الكثيرة، ولعل أهمها الآثار البيئية التي تخلفها والتي تؤدي إلى تلويث المواقع السياحية، لإضافة إلى تخريب بعض المعالم السياحية وخاصة التاريخية منها وسرقة بعضها، أما فيما يخص الآثار الثقافية فإن هذا النوع من السياحة أدى إلى إدخال عادات جديدة على شعوب هذه البلدان لم تكن موجودة من قبل لعل أخطرها السياحة الجنسية. وهذا ما يقتضى من حكومات هذه الدول الاهتمام بتنمية أشكال جديدة للسياحة أكثر احتراما للبيئة ولعادات شعوبها وثقافاتها خصوصا السياحة البيئية.

المبحث الثالث: واقع السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب

من أجل معرفة واقع السياحة البيئية في أي بلد لابد من التطرق إلى مجموعة من العناصر التي تمس السياحة البيئية، وهذا ما سوف نحاول التطرق إليه في هذا المبحث بالنسبة للجزائر، تونس والمغرب.

المطلب الأول: المنتوج السياحي البيئي في الجزائر، تونس والمغرب

يعد توفر المنتوج السياحي البيئي وتنوعه في أي دولة من أهم عوامل جذب السياح البيئيين. وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم مكونات المنتوج السياحي البيئي في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

الفرع الأول: المنتوج السياحي البيئي في الجزائر

تمتلك الجزائر الكثير من المقومات التي من المؤكد أن تجعل منها وجهة سياحية **بيئية بامتياز**، لو تم استغلالها وتطويرها من أجل تنويع منتجاتها السياحية. فبالإضافة إلى مقوماتها الطبيعية والثقافية الكبيرة، قامت الجزائر بإنشاء العديد من الحظائر الوطنية والمحميات الطبيعية، وغيرها من المناطق المحمية.

أولا: الحدائق الوطنية في الجزائر

يبلغ عدد الحظائر الوطنية الجزائرية 10 حظائر (انظر الخريطة رقم1)، 08 منها معترف بها في الشمال، هذه الأخيرة تحتل مساحة إجمالية تقدر بحوالي 165 362 هكتار. ولقد كان إنشائها تقريبيا خلال القرن 20، وهذا في حدود 1983. وتحتوي هته الحظائر على نباتات و تجمعات حيوانية معتبرة و نادرة، و تخضع بالتالي لحماية صارمة من طرف السلطات المعنية و على الخصوص فهي مدارة من طرف المؤسسة العمومية ذات طابع إداري و هذا وفق المرسوم الخاص بالحظائر الوطنية. وهي عبارة عن محميات مقامة من أجل حماية العينات من مناظر طبيعية، غابات، نباتات و حيوانات، و هذا لتطوير جميع النشاطات اليومية و الرياضية التي لها علاقة مع الطبيعة، مع الاستثمار في المشاريع العلمية التي لها علاقة بالبحث العلمي. وفيما يلي حاولنا أن نحصي جميع الحظائر الموجودة في التراب الوطني.

الجدول رقم (08): الحدائق الوطنية في الجزائر

الحدائق	الموقع الجغرافي	المساحة (الهكتار)	تاريخ ومرسوم الإنشاء
ثنية الحد	تيسمسيلت	3424	83-459 الموافق لـ 23-08-1983
جرجرة	بويرة/تيزي وزو	18550	83-460 الموافق لـ 23-08-1983
شريعة	بليدة/مدية	26587	83-461 الموافق لـ 23-08-1983
القالة	الطارف	76438	83-462 الموافق لـ 23-08-1983
بلزمة	باتنة	26250	84-326 الموافق لـ 03-11-1984
قورايا	بجاية	2080	84-327 الموافق لـ 03-11-1984
تازة	جيجل	3807	84-328 الموافق لـ 03-11-1984
تلمسان	تلمسان	8225	93-117 الموافق لـ 12-05-1993
الطاسيلي	إليزي	11400000	87-88 الموافق لـ 21-04-1987
الأهافار	تامنراست	45000000	87-231 الموافق لـ 03-11-1987

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.naturevivante.org/documents/parcs_nationaux.pdf, تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/09/24 على الساعة 20:19

وتقع الحدائق الوطنية تحت إشراف المديرية العامة للغابات، وعددها 8 وتغطي مساحة قدرها 165361 هكتار أو 0.07% من التراب الوطني. ويبين التقسيم الذي يتمثل في التصنيف البيئي لإقليم كل حديقة إلى فئات (طبقات) حماية، أنه على المساحة الإجمالية (165361 هكتار) في الشمال، 60% تتألف من الطبقات الثلاثة الأولى للحماية وهي موطن تقريبا جميع التنوع البيولوجي للحدائق. 40% الباقية مغطاة بالمناطق العازلة والمناطق المحيطة بها.

في حين أن الحدائق الوطنية التي تقع تحت إشراف وزارة الثقافة فهي: الطاسيلي والهاقار، وتغطي مساحة قدرها 56.4 مليون هكتار أو 24% من التراب الوطني.

وتزخر هذه الحدائق بثروات نباتية وحيوانية متنوعة نعرضها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (09): نظرة حول التنوع البيولوجي للحدائق الوطنية في الجزائر

الحدائق	النباتات	الثدييات	الطيور	الزواحف	البرمائيات	الأسماك
بلزمة	447	17	195	7	2	_
الشريعة	778	22	106	9	7	_
جرجرة	689	37	112	5	4	_
القالة	755	40	134	17	7	_
قورايا	305	27	131	_	_	_
تازة	434	15	119	_	_	_
ثنية الحد	_	17	93	_	_	_
تلمسان	702	16	110	18	7	_
طاسيلي	_	30	135	21	5	5
الآهاقار	_	36	62	_	_	_

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.kbinirsnb.be/cb/antelopes/Cartography/parcs_nationaux_algerie.pdf, تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/09/25، على الساعة 21:55

والجدير بالذكر أن هناك مشروع لإنشاء حديقة وطنية أخرى (يصبح العدد 9) تابعة للمديرية العامة للغابات، في ولاية بشار في طور الدراسة: ويجري وضع خطة للإدارة في إطار مشروع الجزائر 35/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما تقوم المديرية العامة للغابات بدراسة إمكانية تصنيف مواقع أخرى تتوفر فيها الشروط المطلوبة،

مثل: جبل شنوة (تيبازة)، والذي سوف يكون أول حديقة بحرية. **ومن جهة أخرى، تعتزم المديرية العامة للغابات** إدخال فئة جديدة من المناطق المحمية والتي تجمع بين التنمية والمحافظة على البيئة، وذلك من خلال إنشاء فئة **'الحدائق الطبيعية'**.

ثانيا: المحميات الطبيعية في الجزائر

ينظم تشغيل وآليات إنشاء المحميات في الجزائر بموجب المرسوم رقم 87-144 الصادر في 1984.06.16. ولكن في الواقع لم تأسس أي محمية طبيعية رسميا وفقا لهذا المرسوم. ويتمثل الهدف من إنشاء المحميات الطبيعة في:

1– الحفاظ على الأنواع وخاصة التي هي في طريق الانقراض على المستوى الوطني؛

2- تجديد تجمعات الحيوانات والنباتات وبيئاتها؛

3– حماية البيئات الحيوية والتشكيلات الجيولوجية، الجيومورفولوجية ...؛

4– المراقبة، البحث والتجريب على أنواع النباتات والحيوانات؛

5– المحافظة على الحياة البرية، النباتات، المياه وكل وسط طبيعي له مصلحة خاصة؛

6– تشجيع وتطوير الدراسات العلمية والتقنية الخاصة بالوسط الواجب حمايته داخل حدوده الإقليمية.

ويوجد حاليا 6 مواقع مقترح لتصنيفها كمحميات طبيعية، ويقدم الجدول الموالي لمحة عن هذه المواقع :

الجدول رقم (10): المحميات الطبيعية في الجزائر

الاسم	مكان التواجد (الولاية)	المساحة (هكتار)
بحيرة رغاية	الجزائر	1500 هكتار
المرقاب	المسيلة	16481 هكتار
مرتفعات بابور	سطيف	2367 هكتار
غابة بني صالح	قالمة	2000 هكتار
مستنقع ماكتة	معسكر- وهران ومستغانم	23000 هكتار
عين بن خليل	النعامة	23000 هكتار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.dgf.gov.dz/index.php?rubrique=protection&section=airesprotegees, تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/08/28 على الساعة 22:21

ثالثا: محميات الصيد في الجزائر

ينظر التشريع الجزائري إلى محميات الصيد على أنها مناطق محمية تم إنشاؤها بواسطة مرسوم بتنفيذ قانون الصيد رقم 82-10 الموافق 21.08.1982. ويرجع الهدف من إنشاء هذه المناطق المحمية إلى:

1– المحافظة على الحياة البرية وتنميتها؛

2– تحسين مواطن الأنواع التي تعيش هناك بما في ذلك وضع جميع المعدات والتسهيلات اللازمة مثل بناء مراكز توزيع المياه، وتحسين شروط تغذيتها عن طريق إدخال ثقافات إضافية وذلك من أجل السماح ل بالعيش في ظروف مثلى.

3– إنشاء والاحتفاظ بقائمة سجل تراث الصيد على للمحمية؛

4– تشكيل مكان للملاحظة، للبحث واختبار سلوك الحيوانات الموجودة.

وتشرف المديرية العامة للغابات على محميات الصيد (وزارة الزراعة). يبلغ عددها حاليا أربعة بمساحة قدرها 50700 هكتار:

أ– محمية الصيد بالجلفة: **أنشأت بموجب المرسوم رقم 83-116 الموافق ل 05-02-1983.** وتقع في غابة واسعة لسنلبى شرقوي في ولاية الجلفة في عين معبد. **وتبلغ مساحتها 31866 هكتار، مناخها شبه جاف. ويهيمن الصنوبر** الحلبي على مدرجات الغابات.

ب– محمية الصيد لمعسكر: **تم إنشاؤها بموجب المرسوم 83-117 الموافق ل 05-02-1983.** وتقع المحمية في ولاية معسكر في مكان يسمى مولاي إسماعيل في سيغ. **وتبلغ مساحتها 6530 هكتار. أما مناخها فهو شبه جاف.**

ج– محمية الصيد بتلمسان: **أنشأت بموجب المرسوم 83-126 الموافق ل 12-02-1983.** وتقع في مكان **يسمى موطاس** في ولاية تلمسان. **وتغطي مساحة قدرها 2159 هكتار.** أما فيما يخص مناخها فهو من شبه رطب إلى شبه جاف.

د– محمية الصيد لزيرالدة: **تم إنشاؤها بموجب المرسوم 84-45 الموافق ل 18-02-1984.** وتقع في ولاية تيبازة في زرلدة. **وتبلغ مساحتها 1034 هكتار.**

ويقدم الجدول الموالي لمحة عن محميات الصيد في الجزائر:

الجدول رقم (11): محميات الصيد في الجزائر

محمية الصيد	مرسوم وتاريخ الإنشاء	المساحة الإجمالية (هكتار)	المساحة الغابية (هكتار)	معدل التشجير	الموقع
زيرالدة	84-45 الموافق لـ 1984/02/18	1034	520	%50.29	الجزائر العاصمة
معسكر	83-17 الموافق لـ 1983/02/05	6530	6130	%94	معسكر
تلمسان	83-126 الموافق لـ 1983/02/12	2159	900	%41.68	تلمسان
الجلفة	83-116 الموافق لـ 1983/02/05	31866	15384	%48.27	الجلفة
الإجمالي		41589	22934	%58.56	-------

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تاريخ الإطلاع على الموقع ,http://www.dgf.gov.dz/index.php?rubrique=protection&section=airesprotegees 2013/09/01 على الساعة 14:33

ومنذ انضمامها إلى اتفاقية رامزار (RAMSAR) سنة 1982م، المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، وخاصة بالنسبة للطيور المائية، تعمل الجزائر على إدراجها لمواقع أخرى ذات أهمية بيئية كبرى وخاصة بالنسبة للطيور حيث يتوقف وجودها عليها.

وحتى سنة 2002م، كانت الجزائر تمتلك 13 موقعا مدرجا ضمن قائمة رامسار، وتبلغ مساحة هذه المواقع 1.8 مليون هكتار، وتتمثل في المواقع التالية:

- موقعان (02) سجلا في 1983م: بحيرة تونغا، وبحيرة اوبيرا: 4900 هكتار؛
- موقع (01) سجل في 1994م: بحيرة الطيور: 15 هكتار؛
- عشر مواقع (10) سجلت في 2002م: الشط الشرقي، شط الحضنة، وادي الحرير، شط مروان وواد خروف، مستنقع ماكتة، واحة أولاد سعيد، سبخة وهران، واحات تامنتيت وسيد أحمد تيمي؛

ويبين الجدول التالي بعض المناطق الرطبة في الجزائر والمدمجة في قائمة رامسار.

الجدول رقم (12): بعض المناطق الرطبة المدرجة في قائمة رامزار

اسم المنطقة الرطبة المسجلة	سنة التسجيل	المساحة (هكتار)	نوع المنطقة الرطبة
بحيرة تونغا	1983	2700	بحيرة مياه عذبة دائمة
بحيرة أوبيرا	1983	2200	بحيرة مياه عذبة دائمة
بحيرة الطيور	1999	15	بحيرة مياه عذبة دائمة
الشط الشرقي	2001	855500	بحيرة قليلة المالوحة دائمة
منطقة غرياز- صنهاجة	2001	42100	مياه دائمة عذبة،قليلة الملوحة
شط الحضنة	2001	362000	بحيرة موسمية مالحة
وادي الحرير	2001	6500	مياه عذبة
شط مروان وواد خروف	2001	337700	بحيرة مالحة دائمة
مستنقع ماكتة	2001	44500	مستنقع مياه عذبة وقليلة الملوحة.
واحة أولاد سعيد	2001	25400	مياه عذبة
سبخة وهران	2001	56780	مياه مالحة مؤقتة
واحة تمنتيت وسيد أحمد تيمي	2001	95700	مياه عذبة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.kbinirsnb.be/cb/antelopes/Cartography/parcs_nationaux_algerie.pdf, تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/09/05 على الساعة 22:02

وتمتلك الجزائر حاليا 50 موقع مدرجة ضمن قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بمساحة قدرها 2.99 مليون هكتار، من بين 1451 منطقة موجودة في جميع أنحاء البلاد.

كما أن هناك 10 مواقع أخرى يجري تصنيفها من طرف رامزار، حسب المديرية العامة للغابات والتي تهدف للوصول إلى 3.5 مليون هكتار من المناطق ذات الأهمية الدولية في الجزائر.

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أن الجزائر تحتوي على منتوج سياحي بيئي جد متنوع من حدائق وطنية، محميات طبيعية، ومحميات للصيد بالإضافة إلى تراث ثقافي وعادات وتقاليد جد متنوعة وثرية، وهو ما يضمن إلى حد كبير إمكانية إنجاح السياحة البيئية في الجزائر. كما أن إنشاء الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية وحدائق الصيد يبرر الأهمية التي توليها الحكومات الجزائرية للمحافظة على البيئة وصيانتها ضمن أجنداتها. إلا أن الإشكالية الوحيدة تتمثل

في عدم استغلال هذه المساحات في تطوير السياحة البيئية من خلال إقامة مشاريع سياحية بيئية في هذه المناطق، حيث أن الكثير من هذه المناطق لا توجد بها سياحة بيئية إلا من خلال بعض الأنشطة مثل مشاهدة الحيوانات والنباتات، الرياضات الجبلية،...الخ.

الفرع الثاني: المنتوج السياحي البيئي في تونس

تحتوي تونس على مقومات ضخمة للسياحة البيئية فإلى جانب غناها من حيث الموروث الثقافي والمتمثل في العادات والتقاليد و بالإضافة إلى الصناعات المحلية من خزف وفخار ونسيج فهي غنية من حيث ثرواتها الطبيعية ومناظرها الخلابة. ويتجلى اهتمام الحكومات التونسية بتطوير المنتجات السياحية من خلال إصدارها للقوانين وإنشائها للحدائق والمحميات الطبيعية وغيرها.

ويوجد بتونس17 حديقة وطنية، 27 محمية طبيعية، 4 محميات للحيوانات و 38 منطقة رطبة ذات أهمية دولية (رامزار)، تختلف عن بضها البعض من حيث موقعها الجغرافي، نباتاتها وحيواناتها، تنوعها البيولوجي وأيضا تاريخها.

أولا: الحدائق الوطنية في تونس

شرعت تونس منذ فترة ليست بالقريبة في إنشاء شبكة من الحدائق الوطنية (انظر الخريطة رقم 2)، وذلك رغبة منها في المحافظة على الثروات الطبيعية النباتية والحيوانية التي تزخر بها البلاد، وإصلاح مواطنه. وتحتوي تونس على مجموعة من الحدائق الوطنية وهذا ما يبينه الجدول الموالي.

الجدول رقم (13): الحدائق الوطنية في تونس

اسم الحديقة	المساحة (هكتار)	تاريخ الإنشاء	مكان التواجد
الحديقة الوطنية ببوهدمة	16448	10 ديسمبر 1980	قفصة، سيدي بوزيد
الحديقة الوطنية ببوقرنين	1939	12 فيفري 1987	حمام الأنف 18كم عن تونس.
الحديقة الوطنية بالشعانبي	6723	1980	على بعد 17 كلم من مدينة القصرين
الحديقة الوطنية بدغومس	8000	29مارس 2001	توزور
الحديقة الوطنية بالفايجة	2632	جوان 1990	200 كلم غرب تونس
الحديقة الوطنية بإشكل	12600	1980	بنزرت
الحديقة الوطنية بزمبرة وزمبرتا	391	أفريل 1977	تقعان في خليج تونس على بعد 55

			كيلومترا من ميناء حلق الوادي (بأحواز العاصمة).
الحديقة الوطنية بجبيل	150000	24 أكتوبر 1994	قيبيلي
الحديقة الوطنية بجبل عرباطة	5746	29 مارس 2010	قفصة
الحديقة الوطنية بجبل مقيلة	16249	29 مارس 2010	قصرين، سيدي بوزيد
الحديقة الوطنية بجبل سرج	1720	29 مارس 2010	سيليانا، وسلاتية
الحديقة الوطنية بجبل زغدود	1792	29 مارس 2010	وصلاتية
الحديقة الوطنية بجل زغوان	2024	29 مارس 2010	ولاية زغوان
الحديقة الوطنية بسنغار-جابس	287000	29 مارس 2010	تاتاوين
الحديقة الوطنية بسيدي الطوي	6315	1993	جنوب بنقردان ولاية مدنين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/09/20 على الساعة http://www.linternaute.com/voyage/tunisie/parc-naturel, 13:55

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/09/20 على http://www.tunisientunisie.com/les-parcs-nationaux-en-tunisie/, الساعة 14:15

ويتضح لنا مما سبق الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومات المغربية للحفاظ على البيئة من خلال **إنشاء الحدائق الوطنية وذلك من أجل المحافظة على الثروة النباتية والحيوانية.**

ثانيا: المحميات الطبيعية في تونس

بالإضافة إلى الحدائق الوطنية تحتوي تونس على العديد من المحميات الطبيعية، وهي مواقع قليلة الاتساع وتهدف إلى الحفاظ على بعض الأصناف الفردية أو الجماعية للنباتات أو الحيوانات، وكذلك مواطنها والمحافظة على أصناف الطيور المهاجرة ذات الأهمية الوطنية أو الدولية. **وهذا هو** الحال على سبيل المثال بالنسبة للخفافيش في كهف جبل الهوارية، وكذلك ماجن الشيطان ذات الزئبق الأبيض ومستنقع دار فاطمة ذات الطحالب ومحمية خشم الكلب المعروفة بغزلانها. ويبين الجدول التالي بعض المحميات الطبيعية التي تزخر بها تونس.

الجدول رقم (14): بعض المحميات الطبيعية في تونس

اسم المحمية الطبيعية	تاريخ الإنشاء	المساحة (هكتار)	الموقع	خصائص المحمية الطبيعية
جزر الكنايس	1993	5850	ولاية صفاقس	تمثل المنظومة البيئية للجزر، ويلاحظ وجود الطيور بها.
حديقة النباتات بتونس	1996	8.5	تونس	تحتوي على عديد الأنواع النباتية المستجلبة
سبخة الكلبية	1993	8000	ولاية سوسة	تمثل منظومة بيئية رطبة وتمثل موقعا لقضاء موسم الشتاء بها من قبل 15000 نوع من الطيور المهاجرة كما توجد بها نباتات مائية نادرة.
جزيرة الشكلي	1993	3	ولاية تونس	توجد بالبحيرة الشمالية لمدينة تونس ، وتمثل مألفا هاما لتعشيش الطيور (التعوش الأبيض)، كما يوجد بها حصن إسباني.
جبل السرج	1993	93	ولاية سليانة	تمثل منطومة بيئية غابية تقع على ارتفاع 1357 متر. وتمثل مغارة جبل السرج أكبر مغارة في افريقيا الشمالية.
جبل بورملي	1993	50	ولاية قفصة	تحتوي على تشكيل عرعر والسباسب
مغارة الخفافيش		01	ولاية نابل (الهوارية)	تحتوي هذه المغارة على أنواع خاصة من الخفافيش.
جبل خروفة	1993	125	ولاية باجة	تمثل منظومة بيئية غابية (الفلين والزان) لمنطقة جبال مقعد وخمير.
عين شريشيرة	1993	1225	ولاية القيروان	تحتوي على نباتات تمثل السباسب السفلى.
جبل التّواتي	1993	96282	ولاية القيروان	توجد هذه المحيمة بوسط البلاد على مستوى محور شمال جنوب وتحتوي على نباتات من

				السباسب مع إعادة غرس الصنوبر الحلبي.
خشم الكلب	1993	307.5	ولاية القصرين	تمثل منظومة بيئية غابية: تشكيل الصنوبر الحلبيظن وهي المأوى المحبد لغزال دوركاس، كما نلاحظ وجود النسر الملكي بها وهو نوع مهدد بالانقراض.
التلّة	1993	96	ولاية القصرين	تحتوي هذه المحيم ة على تشكيل الصنوبر الحلبي المحاذي للحديقة الوطنية للشعانبي، وتتميز بوجود ثار رومانية.
مخثّة دار فاطمة	1993	15	ولاية جندوبة	هي مخثّة تحتوي على 150 نوعا نباتيا للمناطق الرطبة من بينها أنواع نادرة.
جالطة	1980	450	ولاية بنزرت	تمثل هذه المحمية منظومة بيئية للجزر والمنطقة البحرية الشاكئية وهي منطقة كانت تأوي الفقمة الراهبة.
عين زانة	1993	47	ولاية جندوبة	تمثل منظومة بيئية غابية وحتوي على نوع نادر من البلوط (chéne afares).
ماجن جبل شيطان	1993	10	ولاية بنزرت	هي منطقة رطبة: بحيرة مياه عذبة. يلاحظ د نباتات مائية نادرة بها مثل الزنبقة البيضاء.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/09/15 على http://www.istidama.nat.tn/Arabe/Index-Bio-reserves-AR.htm, الساعة 20:31

من خلال ما سبق يمكن القول أن تونس بذلت جهودا كبيرة من حيث تعزيز نظام المناطق المحمية خاصة على المستويات الكمية والنوعية:

أولا: الكمية: حيث ارتفع عدد المناطق المحمية البرية المخصصة **(الحدائق الوطنية والمحميات الطبيعية) من 6 سنة** 1987م إلى 24 **سنة** 2008. **كما تم إنشاء** 19 منطقة محمية جديدة بين سنتي 2009 **و**2010. وبالتالي ارتفعت المساحة الإجمالية للمناطق المحمية من 217890 **هكتار سنة** 2008 إلى حوالي 650000 **هكتار سنة**

2010. وكنتيجة لذلك تطور معدل المناطق المحمية من 3 % سنة 2008 إلى حوالي 7 % سنة 2010. فيما يخص الوسط البحري والساحلي، فإننا نحصي 3 مناطق خاصة محمية ذات أهمية متوسطية (زمبرة وزمبرطا، لاغاليت وجزر كنيس) بالإضافة إلى 5 مناطق بحرية محمية في طور الإنجاز وهي (جزر زمبرة وزمبرطا، موقع كاب نيقرو وكاب سيراط، لاغاليت، جزر كريات وجزر قرقنة).[1]

إلى حد الوقت الراهن لا تمثل المناطق المحمية سواء كانت في شكل الحدائق الوطنية أو المحميات الطبيعية، سوى جزء صغير من الجهد الذي يتعين بذله خاصة وأن توسيع نطاقها أصبح ضرورة وطنية وهو ما يتماشى والمعايير الدولية التي تنص على أنه لابد من تخصيص 10% من سطح أرض كل بلد للمناطق المحمية.

وتحقيقا لهذه الغاية فإن الاحتياطات التقنية والتشريعية جارية لإنشاء 20 منطقة محمية جديدة (منها 9 حدائق وطنية و 11 محمية طبيعية). ويبين الجدول أدناه الوضع المتوقع للمناطق المحمية نتيجة الإحداثات الجديدة.

الجدول رقم (15): أنواع ومساحة المناطق المحمية المحدثة والجاري إنشاؤها

المناطق المحمية	المناطق المحمية الموجودة	الإحداثات الجديدة	المساحة (هكتار)
الحدائق الوطنية	201797	106769	308566
المحميات الطبيعية	16138	47094	63232
المحميات الحيوانية	760	-	760
المساحة الإجمالية	218695	153863	372558

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

http://www.environnement.gov.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=149&Itemid=177, 17:20 تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/10/17 على الساعة

ويضاف إلى هذه المجموعة من المناطق المحمية التي تمت إضافتها مؤخرا المناطق الرطبة وعددها 19 تم إدراجها مؤخرا بموقع رامسار، وتغطي مساحة قدرها 668364 هكتار لتصل المساحة الإجمالية للمناطق المحمية في تونس إلى 1040922 هكتار. وبالتالي فإن معدل المناطق المحمية يصل إلى نحو 6%. أي أن هناك نقص في المناطق المحمية في تونس يبلغ 4% عن المعدل الدولي.

ثانيا: النوعية: يجري حاليا وبشكل متزايد العمل على توجيه أساليب إدارة المناطق المحمية نحو تحقيق إدماج أفضل للسكان المحليين والبيئة. وعلى سبيل المثال فإن مشروع (FEM/البنك الدولي) حول 'إدارة المناطق المحمية '، والذي

[1] www.cbd.int/database/attachment/?id=1348 تاريخ الاطلاع على الموقع2013/08/10 على الساعة 20:58

تم تشغيله بين سنة 2001م و2007م هو واحدة من المبادرات الرائدة والتي ساعدت على التقدم نحو اعتماد نهج إدارة جديدة تأخذ في الحسان تحقيق التوازن بين ثلاثة أهداف رئيسية وهي: **المحافظة على الطبيعة، تعزيز وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين.** وتتلاءم هذه الأهداف الثلاثة مع تلك المتعلقة باتفاقية التنوع البيولوجي: **المحافظة على البيئة، الاستخدام المستدام والتوزيع العادل للموارد الطبيعية.** وقد سمح هذا المشروع بتعزيز الشراكة بين مختلف الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة في مجال المناطق المحمية وتعظيم الجهود من أجل الاستفادة القصوى من مختلف **المبادرات الفنية والمالية المتعلقة بالمناطق المحمية.** ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات قائمة لاسيما فيما يخص إدماج **السكان المحليين وإمكانيات الأنظمة المالية.**

وتقوم حاليا وزارة الزراعة والبيئة بالتعاون مع الدوائر المعنية، وهي المديرية العامة للغابات، بإعداد دراسة حول ' تحليل التمثيلية البيئية وفعالية إدارة المناطق المحمية في تونس' وتتمثل أهداف هذه الدراسة في:

1– تحديد الفجوات وأوجه القصور على مستوى النظام الوطني للمناطق المحمية من أجل إجراء التعديلات اللازمة؛

2– دعم النظام الوطني **للمناطق المحمية على مستوى التمثيلية البيئية؛**

3– تحسين فعالية الإدارة على مستوى المواقع المختلفة من أجل تحقيق أهداف إنشائها؛

4– المساهمة في الحفاظ على مكونات التنوع البيولوجي ذات القيمة البيئية العالية في إطار رؤية منهجية بيئية متكاملة **(وسط طبيعي، اجتماعي، ثقافي،...)؛**

5– المساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي؛

وتكتسب هذه الدراسة أهمية استراتيجية بالنسبة للبلد لأنها سوف تساعد على تحديد الأولويات الوطنية وطرح الثغرات البيئية ومناهج الإدارة. وسوف تسمح هذه الدراسة أيضا بتحديد مناطق محمية جديدة حسب **الا**قتضاء لتغطية جميع المواقع والأنظمة البيئية التي تحتاج إلى الحماية والمحافظة عليها.

ثالثا: المؤسسية والقانونية: تتم إدارة المناطق المحمية من طرف المصالح المختصة للدائرة المسئولة عن الغابات التابعة لوزارة الزراعة، والموارد المائية والصيد البحري على النحو المنصوص عليه في قانون الغابات **(قانون عام 1988م المعدل** عدة مرات بما في ذلك في عام 2005). **ومع ذلك، فإن هذا القانون كان صامتا بشأن المناطق المحمية البحرية** والساحلية، لأنها لا تدخل في إطار اختصاص الإدارة المسئولة عن الغابات. **وأمام هذا الوضع، بدأت الوزارة المسئولة** عن البيئية من خلال الوكالة الوطنية لحماية وتهيئة الساحل الأعمال اللازمة لتطوير أساس قانوني لإنشاء وإدارة المناطق **المحمية البحرية والساحلية.** وقد توجت هذه الأعمال بسن القانون المتعلق بالمناطق المحمية البحرية والساحلية في جويلية 2009م. **وسوف يسمح هذا القانون الجديد لتونس ببدء حقبة جديدة من حيث إنشاء وتشجيع المناطق المحمية**

البحرية والساحلية. كما أن هذا المشروع سوف يكون بالتأكيد مفيد جدا لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز شبكة المناطق المحمية البحرية والساحلية.

ويتضح لنا مما سبق أن تونس تحتوي على منتوج سياحي بيئي جد متنوع من حدائق وطنية، ومحميات طبيعية، وعادات وتقاليد وموروث ثقافي ثري جدا وهو ما يسمح لتونس بتقديم **نتج سياحي بيئي جد متنوع وهذا ما** يساعد على إنجاح السياحة البيئية بها.

الفرع الثالث: المنتوج السياحي البيئي في المغرب

يمتلك المغرب مقومات طبيعية وثقافية جد متنوعة، فهو يحتل مراكز متقدمة من حيث التنوع البيولوجي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط، كما أنه شهد مرور الكثير من الحضارات عليه. ويسعى المغرب في سبيل الحفاظ على تنوعه البيولوجي إلى توسيع المناطق المحمية الموجودة به، والعمل على تثمينها باستغلالها في أنواع جديدة من السياحة ذات تأثير منخفض على البيئة.

أولا: الحدائق الوطنية بالمغرب

من المؤكد أن المغرب يحتوي على أنظمة بيئية متنوعة، ولذلك أصبح الحفاظ على الأوساط الطبيعية رهانا حاسما من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي، وهذا **ما يتطلب بدل المزيد من الجهود مثل: إنشاء الحدائق الوطنية (انظر الخريطة رقم3)، والمحميات الطبيعية.** وقد حدد المخطط التوجيهي الذي وضع في سنة 1996م، 154 موقع ذات أهمية بيولوجية وبيئية، مصنفة من أجل أهميتها البيئية، العلمية، الاقتصادية والاجتماعية، والتراثية. **موزعة على مساحة قدرها 2.5** مليون هكتار، وتمثل هذه المواقع تقريبا جل الأنظمة البيئية الطبيعية في البلاد.[1]

كما أنه خلال الفترة الممتدة ما بين سنة **1942 و 1991، أنشأ المغرب أربع منتزهات وطنية: توبقال سنة 1942، وتازكا سنة 1950، وسوس ماسة سنة 1991، وإيريكي سنة 1994م.**

ساعد تنفيذ هذا المخطط على تعزيز الشبكة الوطنية للمناطق المحمية من خلال إنشاء عام 2004 أربعة منتزهات وطنية أخرى هي: المنتزه الوطني للحسيمة والمنتزه الوطني تلسمطان والمنتزه الوطني لإفران والمنتزه الوطني للأطلس الكبير الشرقي. وفي عام 2006 أنشأ المنتزه الوطني لخنفيس و في عام 2008 المنتزه الوطني لخنيفرة. والجدول الموالي يبين لنا الحدائق الوطنية في المغرب وخصائصها:

[1] http://www.minenv.gov.ma/index.php/ar/biodiversite-ar/115-theme/biodiversite/257-aires-proteges-ar?showall=1&limitstart=12:00 تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/08/17 على الساعة

الجدول رقم (16): الحدائق الوطنية في المغرب

الحديقة الوطنية	الخصائص العامة
الحديقة الوطنية بتازكة	وهي ثاني حديقة أنشأت في المغرب، سنة 1950م، وذلك بهدف حماية أشجار الأرز في جبل تازكة، تبلغ مساحتها 13737 هكتار، وتحتوي على أنظمة بيئية متنوعة، تنوع كبير في الثروة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى مناظر طبيعية خلابة. وتشتمل الحديقة على أكثر من 154 موقع بيولوجي وإيكولوجي (مغارات، شلالات، وغابات).
الحديقة الوطنية بطوبقال	أول حديقة أنشأت في المغرب، سنة 1942م، تبلغ مساحتها 36000 هكتار. وقد أنشأت من أجل حماية المناظر الطبيعية لجبل طوبقال والمحافظة عليها.
الحديقة الوطنية بسوس ماسة	أنشأت سنة 1991م، تبلغ مساحتها 33800هكتار، وتحتوي الحديقة على منطقة رطبة ذات أهمية دولية مدرجة في قائمة اتفاقية رامسار منذ 2005م.
الحديقة الوطنية للأطلس الشرقي الكبير	تمتد على مساحة قدرها 55252هكتار، أنشأت سنة 2004م، تضم البحيرتين الأسطوريتين إيزلي وتيزليت، والتي أدرجت منذ 2005م، على قائمة اتفاقية رامسار كمناطق رطبة ذات الأهمية الدولية.
الحديقة الوطنية بالحسيمة	تمتد على مساحة قدرها 48460 هكتار، منها 19000 هكتار بحرية في البحر الأبيض المتوسط، أنشأت سنة 2004،م، من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي البحري والساحلي.
الحديقة الوطنية بإفران	تقع في محافظة إفران، أنشأت في أكتوبر 2004م، على مساحة قدرها 124150 هكتار، وذلك من اجل

	المحافظة على غابة الأرز في الأطلس المتوسط.
الحديقة الوطنية أخنيفيس	يقع بالقرب من الجماعة القروية أخفنير بجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء في المغرب. تبلغ مساحتها 6500 هكتار، وهي معروفة بتنوعها الأحيائي وتمتد على 20كلم.
الحديقة الوطنية تلسمطان	تقع في الجزء الشرقي من التلال الجيرية للريف، أنشأت في أكتوبر 2004، وتغطي مساحة قدرها 58950 هكتار. وهو إقليم يتميز بالتنوع البيولوجي ومناظره الطبيعية الخلابة.
الحديقة الوطنية بإيريكوي	أنشأت سنة 1994م، وتبلغ مساحتها 123000 هكتار، وتحتل المساحة بين واد دراعة والأطلس الصغير في محافظة زاغورة وتاتا.وتتميز الحديقة بمناظرها الطبيعية الصحراوية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/12/19 على http://www.eauxetforets.gov.ma/fr/text.aspx?id=1074&uid=84, الساعة 13:15

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/12/19 http://www.marocecotourisme.com/fr/maroc_parcs-nationaux.php, على الساعة 14:20

بعد إنشاء هذه الحدائق أصبح عدد الحدائق الوطنية في المغرب 10 حدائق، وتبلغ المساحة الإجمالية للمنتزهات الوطنية إلى 606000 هكتار.

ثانيا: المحميات الطبيعية في المغرب

وبالإضافة إلى شبكة المنتزهات الوطنية، قام المغرب بإنشاء ثلاث محميات للمحيط الحيوي: المحيط الحيوي للأركان والمحيط الحيوي لواحات جنوب المغرب والمحيط الحيوي القاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

1-محمية المحيط الحيوي لشجرة أركان (RBA) التي تمتد على مساحة 2،5 مليون هكتار، في المنطقة الجنوبية الغربية 1998.

2-محمية المحيط الحيوي لواحات جنوب المغر(RBOSM)، على مساحة تقدر بحوالي 7،2 مليون هكتار 2000م.

3-محمية المحيط الحيوي بين القارية Intercontinental **للبحر الأبيض المتوسط** (RBIM)، والتي تمتد على مساحة **تقارب المليون هكتار، والموزعة تقريبا بين الضفتين المغربية والإسبانية، ويقع** القسم المغربي على مستوى شبه الجزيرة **الطنجية.**

يبين الشكل الموالي بعض المحميات الطبيعية في المغرب وخصائصها.

الجدول رقم (17): بعض المحميات الطبيعية في المغرب

اسم المحمية	الخصائص العامة
المرجة الزرقاء	إحدى أجمل وأغنى المناطق الرطبة في المغرب، تبلغ نسبة المياه المالحة **فيها** 98%، ونسبة المياه العذبة 1.48%، ونسبة المياه الجوفية 0.3%، وهي موطن للكثير من الطيور والتي من بينها طائر كروان **دو المنقار الدقيق.**
محمية سيدي بوغابة	**تقع بالقرب من مدينة القنيطرة، وتبلغ مساحتها 110 هكتار** وتغطيها بحيرة ذات مياه عذبة، وهي غنية من حيث التنوع النباتي والحيواني.
محمية الأرغان	تغطي مساحات ضخمة من الأراضي الحضرية والغابات حتى الزراعية، وتهدف هذه المحمية إلى المحافظة على أشجار الارغان **المتبقية**
محمية جبل بوهاشم الطبيعية	محمية طبيعية شمال المغرب غرب مدينة شفشاون، تمتد محمية جبل **بوهاشم على مساحة قدرها 8000 هكتار، وتقع على كل من إقليم تطوان، إقليم شفشاون وإقليم العراش**
محمية سيدي شيكر الطبيعية	**تقع على بعد 70 كلم من مدينة أسفي، و تمتد المحمية على مساحة تقدر بـ** 1987 هكتار حيث تتم حماية حوالي 300 **غزالة من سلالة "الدوركاس"** التي تنحدر من جهة الحوز.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/12/20 على الساعة ,http://alsayd.com/tabid/229/language/en-us/default.aspx 15:45

تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/12/20 على ,http://www.minenv.gov.ma/index.php/fr/biodiversite?id=217 الساعة 18:20

وهناك محمية أخرى للمحيط الحيوي وهي المسماة شجرة الأرز، حيث سيتم إنشاؤها في الأطلس المتوسط، وستضم ثلاثة متنزهات وطنية هي: إفران، شرق الأطلس الكبير وخنيفرة، وستمكن من الإعلان عن المنظومة البيئية لشجرة أرز الأطلس كتراث عالمي.

وخلاصة القول أ الكثير من المناطق الرطبة في المغرب هي مجالات محمية لكونها مواقع أدرجت على لائحة مواقع رامسار.

وفي إطار سعيها إلى توسيع المناطق الرطبة المدرجة على لائحة اتفاقية رامزار قامت المغرب بالعديد من الإجراءات والتي من بينها:

أ- إعداد مشروع قانون حول المناطق المحمية، بما فيها المناطق الرطبة. ويهدف إلى تحيين وتقوية الإطار القانوني لتدبير هذه الأنظمة البيئية وجعله ملائما للقوانين الدولية وأهداف التنمية المستدامة.

ب- تقوية الإطار القانوني للمناطق الرطبة، عبر دمج البعض منها في المنتزهات الوطنية المحدثة رسميا، نذكر منها بحيرة أفنورير بالمنتزه الوطني لإفران، بحيرتي إسلي وتيسليت بمنتزه الأطلس الكبير والبحيرة الشاطئية لخنيفيس بالمنتزه الوطني لخنيفيس.

ج-إعداد مخطط مديري للمناطق المحمية سنة 1996 أفرز عن شبكة مهمة من المناطق الرطبة تتمثل في 84 موقعا تغطي أكثر من20000 هكتار.

د-إعداد تصاميم التهيئة لعدة مناطق رطبة، منها المرجة الزرقاء ، خنيفيس واللكوس، بتعاون مع بعض المنظمات الدولية والجمعيات الغير الحكومية.

هـ-التعاقد مع بعض المنظمات الغير الحكومية لتدبير بعض المناطق الرطبة،كما هو الشأن بموقع رامسار لسيدي بوغابة، الذي أسند تدبيره إلى جمعية الرفق بالحيوانات والمحافظة على الطبيعة. وتعد تجربة ناجحة في مجال تدبير المناطق الرطبة.

و-خلق المركز الوطني للمناطق الرطبة، بمشاركة مع الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى تنسيق الجهود المبذولة بين مختلف المتدخلين على الصعيد الوطني في مجال تدبير المناطق الرطبة.

ز-إنجاز مشاريع تنموية بالمناطق الرطبة، في إطار تشاركي مع المجتمع المدني والسكان المحليين، تهدف إلى تثمين هذه المنظومات ذات الأهمية البيئية، الاقتصادية والاجتماعية العالية، عن طريق تنمية السياحة البيئية وتنمية بعض الأنشطة المدرة للدخل.

وبالإضافة إلى هذه الإجراءات تعمل المغرب على القيام بإجراءات أكثر من اجل تقوية شبكة المناطق المحمية بها وزيادة مساحة المناطق الرطبة المدرجة في قائمة رامسار.

مما سبق نستنتج أن المغرب يحتوي على منتوج سياحي بيئي جذ متنوع من محميات طبيعية، حدائق وطنية وموروث ثقافي وطبيعي جذ ثري، وهذا ما من شأنه أن يسهل تطوير السياحة البيئية في المغرب.

وخلاصة القول لما تقدم يمكننا القول أن كل من الجزائر، تونس والمغرب لديها إمكانيات سياحية بيئية جذ معتبرة، من حدائق طبيعية ومحميات طبيعية، وموروث ثقافي ثري جذا، وهو ما من شأنها لو تم استغلالها على أحسن وجه أن تجعل من هذه الدول من أكبر وجهات السياحة البيئية في المغرب العربي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب

من أجل الوقوف على واقع السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب لابد من الإطلاع على مختلف النصوص القانونية المنظمة لهذا النشاط في هذه الدول.

الفرع الأول: الإطار القانوني للسياحة البيئية في الجزائر

لا تحتوي الجزائر على نص قانوني صريح ومحدد خاص بالسياحة البيئية، وربما يرجع السبب في ذلك إلى غياب تعريف شامل متفق عليه حول السياحة البيئية، فمفهوم السياحة البيئية واسع ويمكن أن يشمل أبعاد كثيرة، ورغم ذلك فإنه يمكننا استنباط بعض المواد التي يمكن أن يكون لها علاقة ضمنية بالسياحة البيئية.

تنص المادة 15 من القانون رقم 11-02 المؤرخ في 17 فبراير 2011، والمتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة على أنه: " تقسم المجالات المحمية المنشأة بموجب أحكام المواد 5و6و10و11و12، إلى ثلاث (03) مناطق:

أولا: المنطقة المركزية: وهي منطقة تحتوي على مصادر فريدة لا يسمح فيها إلا بالأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي.

ثانيا: المنطقة الفاصلة: وهي منطقة تحيط بالمنطقة المركزية أو تجاورها وتستعمل من أجل أعمال إيكولوجية حية، بما فيها التربية البيئية والتسلية والسياحة الإيكولوجية والبحث التطبيقي والأساسي. وهي مفتوحة أمام الجمهور في شكل زيارات اكتشاف للطبيعة برفقة دليل. ولا يسمح بأي تغيير أو بأي عمل من شأنه إحداث إخلال بتوازن المنطقة.

ثالثا: منطقة العبور: وهي منطقة تحيط بالمنطقة الفاصلة وتحمي المنطقتين الأوليتين وتستخدم مكانا لكل أعمال التنمية البيئية للمنطقة المعنية. ويرخص فيها بأنشطة الترفيه والراحة والتسلية والسياحة."

حيث نلاحظ أنه في هذه المادة ورد ذكر السياحة الإيكولوجية عند الاستخدامات الممكنة لمناطق المحمية الطبيعية، وخاصة فيما يتعلق بالمنطقة الفاصلة.

كما هو الشأن بالنسبة للمادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 6-325 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، والذي يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها، والتي تنص على أنه: " لا يمكن إقامة المؤسسات الفندقية إلا فوق الأجزاء التي [...] الواقعة في الحدود الملائمة مع أهداف المحافظة على التوازن الطبيعي عندما تكون واقعة في المواقع الطبيعية أو مع ضرورة المحافظة على المواقع الأثرية أو الثقافية". حيث أنه من بين المؤسسات الفندقية التي يمكن إقامتها في هذه الأجزاء هي المؤسسات الفندقية الخاصة بالسياحة البيئية، نظرا لأنها عادة ما تحترم هذه الشروط من محافظة على التوازن الطبيعي، الحافظة على المواقع الأثرية، أو الثقافية.

ويوجد نص آخر رغم أنه لا يتعلق بالسياحة البيئية إلا أنه يتعلق بمنتج من منتجات السياحة البيئي المختلفة وهو التخييم، وهو ما تنص عليه المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 1 مارس 2000، والذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفيات استغلالها وتنص هذه المادة على أنه: " المخيم هو مساحة مهيأة لضمان إقامة منتظمة للسياح في:

1- تجهيزات خفيفة يحضرونها بأنفسهم أو تقدم لهم في عين المكان؛

2- عربات التخييم المقطورة؛

يرتب المخيم في ثلاثة (03) أصناف. يرخص بالتخييم الحر أو الفردي، في الأماكن الطبيعية للتخييم، بموجب مقرر يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

وتشرح هذه المادة الجوانب المختلفة والمتعلقة بنشاط التخييم والذي من الممكن أن يكون ضمن نشاطات السياحة البيئية.

كما يوجد نص آخر لا يتعلق بالسياحة البيئية ولكن يتعلق بالدليل السياحي والذي هو عنصر أساسي ورئيسي في نجاح السياحة البيئية لأنه يعمل على توجيه السياح وتعريفهم بالمواقع السياحية وبالممارسات التي تحافظ على البيئة والمعالم السياحية. وتنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 06-224 المؤرخ في 21 جانفي 2006، والذي يحدد شروط ممارسة نشاط الدليل في السياحة وكيفيات ذلك ، على أنه: " يعد دليلا في السياحة كل شخص طبيعي يرافق السياح الوطنيين أو الأجانب بصفة دائمة أو موسمية مقابل أجر، بمناسبة رحلات سياحية أو أسفار منظمة أو نزهات على متن سيارات للنقل العمومي في الطريق العام، في المتاحف والنصب التذكارية والمعالم التاريخية والحظائر الثقافية".

الفرع الثاني: الإطار القانوني للسياحة البيئية في تونس

لا يوجد في تونس نص قانوني محدد خاص بالسياحة البيئية. فهو مفهوم متشعب مندمج في الكثير من النصوص القانونية، نادرا بطريقة مباشرة، ولكن في كثير من الأحيان بطريقة ضمنية.

أولا من حيث المادة التشريعية، السياحة البيئية هي جزء من مجال تطبيق لمجموعة من النصوص القانونية، مثل قانون 2 أوت 1988م والمتعلق بالوكالة الوطنية لحماية البيئة.

وينطبق نفس الشيء بالنسبة لقانون الغابات الذي سن بموجب القانون الصادر في 13 أفريل 1988م والذي يحكم الأنشطة داخل الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية وغابات الترفيه وحولها. وهكذا تنص المادة 208 من القانون المذكور على أنه: " عند التخطيط للأعمال ومشاريع التهيئة، ونظرا لأهمية حجمها أو تأثيرها على الوسط، فإنها يمكن أن تؤثر على هذا الأخير، هذه الأعمال والمشاريع لابد أن تشمل دراسة مسبقة للأثر...[ ]". مما لا شك فيه أنه من بين المشاريع التي يمكن إنشاؤها في المناطق المحمية تشمل مشاريع السياحة البيئية.

نفس الشيء بالنسبة لقانون 49 لسنة 2009م والذي ينظم المساحات المحمية البحرية والساحلية، والسياحة البيئية أيضا والتي تمثل طريقة لإدارة وتطوير لهذه الفضاءات. وتنص المادة 22 من القانون المذكور على أنه: " بعد الانتهاء من تهيئة المنطقة، يمكن لوكالة تهيئة وحماية الساحل أن تعهد استغلالها على شكل تنازل أو شغل مؤقت أو أي شكل آخر من أشكال الاستغلال، إلى مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى جمعية تأسست بموجب القوانين السارية، بعد استشارة محافظ المنطقة المعنية وموافقة الوزير المكلف بالبيئة".

وفقا لمفردات المادة المذكورة آنفا، يمكن لوكالة حماية وتهيئة الساحل أن تفوض فرد خاص بمهمة إنجاز مشروع يحمل تقييم الوكالة. وتمثل مشاريع السياحة البيئية النموذج المثالي لهذا النوع من الاتفاقات.

ومن جهة أخرى، فقد أدرج نظام الحوافز على الاستثمارات السياحة البيئية من بين الأنشطة التي تستفيد من نظام الحوافز المالية والضريبية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون التراث الأثري التاريخي والفنون التقليدية يتعلق بالسياحة البيئية. وفي الواقع، فإن المناطق المحمية يمكن أن تكون أيضا مواقع ثقافية مصنفة يحكمها القانون المذكور. وتعكس المواقع كما هي محددة في القانون، تصرفات الإنسان والطبيعة؛ وهذا يسمح بإيجاد فضاءات هي في نفس الوقت مناطق محمية ذات أهمية بيئية، وأيضا مواقع ثقافية أو طبيعية مصنفة. على سبيل المثال، الحديقة الوطنية لإشكل والتي هي محمية طبيعية، وهي مدرجة في الاتفاقية المتعلقة بالتراث العالمي لليونسكو.

وبالمثل فإن المادة 3 من المرسوم الصادر في 2009 المتعلقة بإنشاء ثلاث محميات طبيعية جديدة، ينص على أنه: " يتم إدارة المحمية الطبيعية من طرف مصالح الغابات المختصة التابعة لوزارة الزراعة والموارد المائية وفقا لقانون الغابات. ومع ذلك، فإنه من الممكن توفير بعض عمليات الإدارة إلى أفراد مادية أو معنوية خاصة، وفقا لاتفاق بين وزارة الزراعة والموارد المائية والأشخاص المعنيين". هؤلاء الأشخاص يمكنهم أن يتدخلوا خاصة في إنجاز مشاريع السياحة البيئية في الحدائق الطبيعية. وإلى جانب هذا فقد خططت هذه المراسيم لوضع خطة تهيئة وإدارة متكاملة، والتي تضم من بين إجراءاتها: إنشاء مساحات للاستعلام، رفاهية وراحة الزوار، إنشاء متحف بيئي خاص في المحمية الطبيعية. وهي تتمثل في تهيئة سياحية بيئية مذكورة بوضوح في هذه النصوص التنظيمية.

وهناك مرسوم آخر ليس خاص بالسياحة البيئية، ولكن يستحق أن نذكره على ضوء مضمونه، وهو المرسوم رقم 207-457 الصادر في 6 مارس 2007 والمتعلق بتصنيف المنشآت السياحية التي تقدم خدمات الإيواء. وينظم هذا المرسوم الإقامة كنشاط سياحي في ما يسمى بالأكواخ الريفية. وتعرف المادة 10 من هذا المرسوم الكوخ الريفي على أنه: " منشأة سياحية تقع في وسط ريفي، في مواقع ذات إمكانيات طبيعية وثقافية. وإلى جانب الإقامة يقدم الكوخ الريفي الخدمات التي يمكن أن تبرز الثروة الطبيعية التي ترتبط بالوسط ". هذا المرسوم ضروري ويتطلب التنفيذ الناجح بقدر تطبيقه يشجع على جذب الزوار إلى المناطق المحمية. وتسمح الإقامة للسياح باكتشاف إمكانيات السياحة البيئية لهذه الأوساط والتمتع بتجربة في إطار طبيعي وثقافي.

وفي هذا السياق، اقترح بعض علماء البيئة في تونس تحويل "القرابي" المبنية جيدا إلى أكواخ ريفية من أجل استخدامها في السياحة الخضراء.

وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى المراسيم المتعلقة بتحديد مناطق التشجيع على التنمية الإقليمية. وفي الواقع، من خلال هذا التقسيم، استفادت السياحة البيئية من إطار قانوني وتنظيمي مهم وذلك بسبب أن العديد من المناطق المحمية معنية بهذا التقسيم. وقد تم تعديل المرسوم المذكور عدة مرات، مما سمح بدمج الحدائق الوطنية على شاكلة إشكل، بوهدمة، الشعانبي، الفايجة ومنطقة جزيرة قرقنة.

الفرع الثالث: الإطار القانوني للسياحة البيئية في المغرب

لا يوجد في المغرب إطار قانوني محدد خاص بالسياحة البيئية. ففي استراتيجية تنمية السياحة في المغرب والتي توقفت في سنة 2010م، يقدم تطوير السياحة البيئية في سياق الترويج للمنتجات المتخصصة والسياحة الريفية. ويتم العمل حاليا على التوجه نحو تعزيز استخدام الموارد الطبيعية والثقافية لأغراض سياحية، وذلك في إطار برنامج التنمية الإقليمية المسجلة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

فبالمعنى الدقيق للكلمة، لا يحتوي المغرب على ترسانة قانونية حقيقية خاصة بالسياحة البيئية بالمعنى الدقيق للكلمة. حيث يمكننا الحكم على أن النظام القانوني يعرف فراغ قانوني واضح في هذا المجال. **حيث يمكن أن يسمح** لنا استخدام الاستقراءات في تفسير النصوص البيئية خاصة، بإدخال مفهوم السياحة البيئية في أنماط القانون الوضعي المغربي. **فمثلا قانون 16 جويلية 2010م والمتعلق بالمحميات الطبيعية.** والذي يهدف إلى المحافظة على التراث الطبيعي في المغرب. ويدعو هذا القانون إلى إقامة سياسة حوار موسع من أجل تأييد مفهوم المناطق المحمية، ففي حيث نجد بعض النماذج الكلاسيكية التي تؤكد على تطوير وإعادة تأهيل التراث الطبيعي والثقافي، أو أيضا تعزيز **البحث العلمي. ولكن الميزة** المثيرة للاهتمام، هو أن نص الديباجة يدعو بطريقة واضحة إلى '**[...]تعزيز السياحة** البيئية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة **[...]**'. وهي سابقة في تاريخ القوانين الوطنية في المغرب. وبالإضافة إلى ذلك، يذكر المشرع نشاط السياحة البيئية في المادة 4، ولكن بطريقة غير مباشرة، لأنه قام بتعريف مفهوم الحديقة الوطنية، كما رسم المحاور التي يجب تطويرها في هذه المنطقة المحمية، وتكلم حول النشاط السياحي، مع التأكيد على أن كل الأنشطة التي تقام داخل هذه المنطقة المحمية يجب أن تكون '**[...]**في إطار احترام الوسط الطبيعي وعادات المجتمعات المجاورة **[...]** '. **كما تنص المادة** 5 من نفس القانون، على حماية الأنظمة البيئية **وصيانتها داخل الحدائق الوطنية، مع التأكيد على أن ذلك لابد أن يتم من خلال '[...] ضمان الحفاظ على وظائفها البيئية.**' وهو ما يعبر على إرادة صريحة من أجل ضمان كل الوظائف البيئية، والتي من بينها نشاط السياحة **البيئية.** كما يمكننا استنباط مفهوم السياحة البيئية في المادة 18 حيث نقرأ في الفقرة الأخيرة ' **[...] حركة المرور، التخييم [...] لا يمكن أن تقام** إلا بإذن السلطة المختصة وفي إطار أنشطة ألإدارة، البحث العلمي أو التكوين **المرخص [...]**'. حيث غالبا ما تشكل هذه الأنشطة، منتجات السياحة البيئية.

كما يوجد في قانون 2003م المتعلق بحماية واستصلاح البيئة، بعض الأحكام التي تعيننا في هذه المسألة. **فمن الناحية السياحية، فإن هذا القانون يتكلم على أنشطة عامة، حيث أن المادة** 19 هي الوحيدة التي يمكن أن نستنبط منها وبطريقة صريحة النشاط السياحي الذي يخضع لشروط مسبقة حسب مفرداتها: ' يخضع تخصيص **أو** تهيئة **الآراضي لأغراض فلاحية أو صناعية أو منجمية أو سياحية أو تجارية أو** تعميرية **وكذا أشغال التنقيب عن الآثار أو استغلال موارد جوف الأرض** والتي من شأنها أن تهدد البيئة إلى **رخصة مسبقة حسب الحالات ووفق شروط** تحددها النصوص التشريعية والتنظيمية .**وتحدد** هذه **النصوص الجهات** المانحة للتراخيص **وشروط منحها وكذا تسمية الأنشطة أو الاستعمالات الممنوعة بسبب الأخطار** التي **تشكلها على الأرض وجوفها أو على مواردها.** ' حيث أنه

من بين الأغراض السياحية إقامة مشاريع السياحة البيئية والتي لابد أن تستجيب كذلك للشروط المذكورة في هذه المادة قبل إقامتها.

أما فيما يتعلق بقانون 13 ديسمبر 2010م المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأرغان. وهو عبارة عن قانون خاص يمس بصفة جد قريبة السياحة البيئية في المناطق المحمية. في الواقع، من خلال تعريفه تعتبر هذه المساحات كمناطق محمية. تحتاج إدارتها وتهيئتها إلى إرادة سياسية صريحة وتشاور مستمر مع سكانها. إن اعتماد قانون مكرس كليا لهذه المناطق على وجه الخصوص يبشر بوجود رغبة حقيقة من أجل إقامة أماكن محمية بشكل خاص. وبالتالي، على الرغم من طريقة عمل المؤسسة فإن هذه الأخيرة مخول لها تطوير ' [...] برنامج شامل لتنمية المناطق[...] ضمان تنفيذه، مراقبة تنفيذه وتقييمه، وذلك في إطار تنمية مستدامة على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية والإنسانية وفقا للتوجهات والاستراتيجيات المتفق عليها.' وعلاوة على ذلك تنص المادة 5 على أن الوكالة تتخذ جميع الإجراءات اللازمة، خصوصا وأنه من المتوقع أن تضع '[...] البرامج الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنجاز البنى التحتية والمرافق الأساسية في مجالات التعليم، الثقافة، التكوين المهني، الصحة، الإسكان، السياحة، الحرف والخدمات [...]'. كما أنه من بين مهام الوكالة مشاركتها في وضع وتنفيذ برامج التنمية المحلية والتي تهدف إلى ' [...] تحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق وتشجيعهم على تنظيم نشاطهم من أجل تنمية إنتاجهم وتحسين دخلهم [...]' حيث أنه من بين هذه المشاريع التي يمكن أن تقوم بها هذه الوكالة، مشاريع السياحة البيئية.

أما قانون 12-03 المتعلق بدراسات الأثر حول البيئة، وقد صدر هذا القانون سنة 2008م، ويشير إلى ضرورة القيام بدراسة الأثر البيئي للمناطق الحساسة المعرفة في المادة الأولى منه كمناطق رطبة، محمية، وذات قيمة بيئية وبيولوجية، ' حتى ولو كانت تقع على المياه الجوفية أو على مواقع صرف المياه.' (الفقرة8). ومع ذلك، فإن هذا القانون في المادة 2 منه، يغطي مجال نشاط أوسع، لدرجة أن جميع مشاريع القائمة المرفقة لهذا النص، تخضع لدراسة الأثر البيئي والتي ' [...] تم القيام بها من قبل أي شخص مادي أو معنوي، خاص أو عام، والتي بسبب طبيعتها، حجمها أو موقعها يمكن أن تنتج اثار سلبية على الوسط الحيوي والبشري [...]'. حيث نجد كذلك أن مشاريع السياحة البيئية معنية بالقيام بدراسات الأثر البيئي قبل تنفيذها. ولكن لم يتم ذكرها صراحة في هذا النص.

أما فيما يخص الميثاق المغربي للسياحة المسئولة والذي صدر سنة 2006م، وقد تم تقسيمه إلى 8 موارد جد مختصرة، وهو يشجع على عدة أمور من بينها احترام الناس والمجتمعات وينظر إلى النشاط السياحي باعتباره ناقل للتنمية على المستوى الفردي والجماعي. ويدعو هذا الميثاق في المقام الأول إلى جعل القطاع السياحي قطاع حقيقي

للتنمية المستدامة التي تأخذ البيئة بعين الاعتبار بشكل عام، وتثري التراث الثقافي الإنساني. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض المواد تعود إلى مفهوم آثار النشاط السياحي على المناطق والمجتمعات المضيفة، والتي ينبغي أن تكون إلى حد ما مستفادة من النشاط السياحي. في نهاية المطاف، فإن هذا الميثاق يدعو إلى تطوير التعاون بين مختلف الفاعلين، العوام والخواص، من أجل ضمان متابعة صحيحة والتي سوف تسمح برؤية التطبيق المنسجم لمختلف المبادئ الواردة في هذه الوثيقة على أرض الواقع. ولكن إذا ما نظرنا أبعد من الدعوات، والتي هي عبارة عن مجموعة من الالتزامات بين الشركاء، فإن هذا القانون ليس له قيمة قانونية ويجب أن نفكر حقا في قانون حقيقي للسياحة والذي من شأنه أن يتضمن أحكاما ملزمة بشأن السياحة البيئية.

ويوجد حاليا العديد من القوانين والمراسيم قيد التطوير والتبني من أجل توجيه الجهات الفاعلة في مهنة السياحية البيئية، بما في ذلك:

أولا: نصوص تصنيف ووسم النزل؛

ثانيا: نصوص حول الوكالات السياحية المتخصصة؛

ثالثا: النصوص حول المرشدين والمرافقين؛

رابعا: النصوص المتعلقة بالحدائق والمحميات الطبيعية والمواقع ذات الأهمية البيولوجية والبيئية؛

خامسا: وضع مشروع لمعايير تنظيم المعسكرات؛

مما سبق نستنتج أن كل من الجزائر، تونس والمغرب تفتقر إلى النصوص القانونية المنظمة والخاصة بالسياحة البيئية، بينما يمكن استنباط مصطلح السياحة البيئية في بعض النصوص القانونية. ويعتبر غياب النصوص القانونية التي تحدد كيفية سير السياحة البيئية، والأماكن المخصصة لها،...الخ. أحد أهم العوائق التي تقف أمام تطوير السياحة البيئية في هذه الدول.

المطلب الثالث: التكوين السياحي البيئي في الجزائر، تونس والمغرب

يعتبر التكوين السياحي من أهم عناصر الاستثمار في المورد البشري وذلك بغية رفع كفاءته في المجال السياحي من أجل تقديم الخدمات السياحية على أفضل ما يكون. وقد خطت كل من الجزائر، تونس والمغرب خطوات كبيرة في مجال ترقية التكوين السياحي.

الفرع الأول: التكوين السياحي في الجزائر

انتقلت الجزائر فيما يخص الاهتمام بالتنمية السياحية، إلى الاهتمام أكثر بتكوين العنصر البشري في مختلف المهن والأنشطة المتعلقة بالسياحة، هذا ويعد العامل البشري لبنة أساسية وعامل رئيسي في التنمية السياحية، وتعمل الجزائر في سبيل ترقية التكوين السياحي على تشجيع:

أولا: الإدماج المكثف لحرف السياحة ضمن المنظومة الوطنية للتكوين المعني؛

ثانيا: إنشاء مؤسسات تكوينية جديدة في مختلف الشعب السياحية؛

ثالثا: إنشاء مؤسسات تكوين في السياحة من طرف الخواص؛

رابعا: إحداث بكالوريا مهنية في السياحة؛

خامسا: فتح شعب في الاقتصاد السياحي على مستوى التعليم العالي؛

وتحتوي الجزائر على الكثير من المدارس العليا ومراكز التكوين المتخصصة في مجال الفندقة والسياحة لها أكثر من 10 سنوات خبرة وهي :

1– المدرسة الوطنية العليا للسياحة- الجزائر العاصمة ؛

2– المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية - تيزي وزو؛

3– مركز الفندقة والسياحة – بوسعادة؛

4– مراكز التدريب المهني و التعلم: 55 مركز للتكوين وتقديم شهادات (CAP) في الفروع المتخصصة في الفندقة (فن الطبخ ، المطاعم والاستقبال)؛

5– المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: 10 معاهد للتكوين وتقديم شهادات؛ شهادة تقني سامي في فروع الفندقة (فن الطبخ ، المطاعم، الإيواء/الاستقبال، إدارة الفندق ،دليل مرافق)؛

وقد بلغ عدد الطلاب الذين تلقوا تكوينا في المعاهد الوطنية للتكوين في مجال الفندقة والسياحة 8231 متربصا موزعين على التخصصات الفنية المختلفة و التسيير. حيث أشارت مديرة التكوين في وزارة السياحة و الصناعة التقليدية انه قد تم تكوين 1154 طالب في إدارة الفنادق منذ إنشاء هذه المدارس في بداية السبعينيات.وتكوين 4141 تقني سامي في السياحة والفندقة، بالإضافة إلى 2936 تقني في التخصصات القاعدية للسياحة.[1]

وتعمد الجزائر في إطار سعيها إلى ترقية التكوين السياحي بها إلى إقامة العديد من الشراكات في مجال التكوين السياحي على غرار توقيع وزارة البيئة وتهيئة الإقليم والسياحة على ميثاق شراكة وتعاون مع القطاعين العام والخاص

[1] http://www.mta.gov.dz/site_relooke/ar/actualite.php?id=55 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/12/14 على الساعة 10:44

حول التكوين في المجال الفندقي والسياحي في سنة 2008م، **وهو التكوين الذي ستشرف عليه 10 مدارس أوروبية** متخصصة وذات سمعة عالمية لفائدة 40 معهدا على المستوى الوطني وذلك ضمن المخطط الوطني للتكوين الفندقي والسياحي الذي يندرج ضمن مخطط تهيئة السياحة آفاق 2025، والذي يهدف إلى **الرفع من مستوى التكوين** في هذه **المعاهد** وتحسين خدمات السياحة وتدارك النقائص في الإيواء والخدمات التي يواجهها السواح الأجانب وأبناء **الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج**[1].

ورغم هذه الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في مجال تكوين العنصر البشري، إلا أنها لا ترقى إلى المستوى المرجو **خاصة فيما** يخص التكوين السياحي في **بعض الحرف المرتبطة بالسياحة البيئية مثل: تكوين** المرشدين المتخصصين في الطبيعة، مرشدين ثقافيين ...الخ.

الفرع الثاني: التكوين السياحي في تونس

أنطلق الديوان الوطني التونسي للسياحة في إرساء جهاز للتكوين السياحي مع إنشاء أول مدرسة سياحية **بولاية بنزرت سنة 1960** في إطار التعاون التونسي الألماني ومنذ ذلك التاريخ، تواتر نسق إحداث المؤسسات **التكوينية مع تطور نسق إحداث المؤسسات الفندقية وبداية تطور السياحة التونسية ليضم حاليا جهاز التكوين** السياحي والفندقي معهدا عال للسياحة وثلاثة مراكز تكوين وأربعة مدارس سياحية موزعة على خمس ولايات.[2]

هذا وشهد التكوين السياحي في الفترة الأخيرة جملة من الإصلاحية والقرارات الرئاسية الريادية **قوامها برنامج** تأهيل شامل متصل بجملة من الجوانب الأساسية ذات العلاقة بعمق التكوين والجودة ومستوى التأطير والتقييم وحسن التصرف وتطمح بالأساس إلى بلوغ جملة من الأهداف الأساسية منها:

أولا: توجيه قطاع التكوين المهني للاستجابة لحاجيات قطاع **الإنتاج من المهارات والكفاءات من خلال تمش قوامه شراكة فاعلة بين القطاعين؛**

ثانيا: تطوير مسلك التدريب المهني؛

ثالثا: إحداث مسلك جديد لتثمين المهارات ومكاسب التجربة العمليّة؛

رابعا: الربط بين التكوين والتكوين المستمر لتفعيل منظومة التكوين مدى الحياة؛

خامسا: تطوير كفاءة المكونين في منظومة التكوين المهني؛

سادسا: إحداث منظومة للتوجيه والإعلام حول التكوين والتدريب لتطوير الطلب على التكوين؛

---

[1] http://www.djazairess.com/elmassa/9255 تاريخ زيارة الموقع 2013/11/13 على الساعة 23:07

[2] http://www.tourisme.gov.tn/index.php?id=121&L=1 تاريخ زيارة الموقع 2013/11/11 على الساعة 17:33

سابعا: التكوين والتدريب في خدمة التنمية الجهوية؛

ورغم أنماط، واختصاصات ومستويات التكوين السياحي الموجودة الجهود التي تبدلها تونس في سبيل ترقية التكوين السياحي إلا أنها مازالت غير كافية وخاصة من حيث **التكوين** السياحي في مجال السياحة البيئية: **مثل تكوين مرشدين** المختصين في الطبيعة، أو في السياحة الثقافية، مرشدين مختصين في علم النبات، مرشدين مختصين في **الرياضات الجبلية**،...الخ.

الفرع الثالث: التكوين السياحي في المغرب

بدأ التكوين في مجال الفندقة **والسياحة بالمغرب سنة 1950م، مع تأسيس أول مؤسسة للتكوين السياحي ويتعلق الأمر بالمدرسة الفندقية بالرباط. ومنذ ذلك الحين أصبحت الوزارة تتوفر على 15 مؤسسة للتكوين** في مهن **الفندقة والسياحة وفقا لثلاث أنماط:** التكوين الأولي، التكوين بالتدرج المهني والتكوين التأهيلي.

أولا:التكوين الأولي: يتم تقديمه بمؤسسة التكوين المهني ويجمع بين التكوين النظري والتطبيقي بحيث يسمح للمتدرب بالقيام بتداريب قصيرة المدى خلال مدة التكوين.

ثانيا:التكوين بالتدرج المهني: يوزع التكوين بين المؤسسة والمهنيين: بحيث يمثل الشطر النظري للتكوين 20% **ويتم** بمقر المؤسسة فيما يخصص 80% **للجانب التطبيقي الذي يتم على مستوى المقاولة و ذلك لتمكين المتدرب من** تطبيق المعارف التي اكتسبها بالمؤسسة.

ثالثا:التكوين التأهيلي: يتم هذا التكوين في مدة وجيزة ويستهدف الخريجين الشباب الباحثين عن العمل بحيث **يعتمد على بناء وتطوير الكفايات المهنية** التي تؤهلهم لولوج سوق الشغل.

ويقتضي تحقيق أهداف رؤية 2020م، تطوير ومراجعة منظومة التكوين بالتركيز خاصة على رهان الجودة **دون إغفال البعد الكمي.**

وفي هذا الإطار تم تبني مجموعة من التدابير من بينها:[1]

1-على المستوى الكمي: ضرورة تكوين 130000 شاب في إطار رؤية 2020م **مما يستلزم توحيد الجهود بين** جميع الشركاء القائمين على التكوين السياحي والفندقي.

2-على المستوى الكيفي: من أجل مواكبة التطور على المستوى الجهوي، لا بد من تعديل منظومة التكوين حسب حاجيات كل مجال ترابي سياحي فيما يتعلق بالشعب ومستويات التكوين، مع اعتماد معيار الجودة وذلك من خلال التدابير التالية:

[1] تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/12/12 على الساعة 13:09 http://www.tourisme.gov.ma

أ- تعزيز جودة الخدمات، المهارات الشخصية والمهنية؛

ب- إتقان اللغات؛

ج- تطوير التكوين في الإدارة الوسطى Middle-management؛

د- **التكيف مع تطورات القطاع السياحي وتنوع العرض:** تسيير التظاهرات الرياضية والثقافية والترفيهية، منتوجات سياحية جديدة الفولف، الاستجمام...)، المهن الجديدة

ورغم الجهود التي تبدلها المغرب في مجال تقية التكوين السياحي إلا أنه لا يزال هناك الكثير يتعين القيام به من على مستوى تكوين مرشدي الطبيعة في المغرب. ومع ذلك، فإن مركز تكوين في مهنة الجبال (CFAMM) **يسمح** بتكوين 30 مرشد متخصص سنويا.

كما أن هناك فرص متاحة للفاعلين في السياحة للتكوين في المهن ذات الصلة بالسياحة البيئية: **المعهد** العالي الدولي للسياحة والتكوين السياحي؛ معاهد السياحة في مراكش وأغادير. يتم التنسيق في السياحة البيئية مناوبة **بين وزارة السياحة، مديرية الموافق والاستثمارات، وخلية المعلومات حول البيئة السياحية.** وينوب عن هذه المؤسسات **على المستوى المحلي، الوفود الإقليمية للسياحة.**

إذا رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومات في الجزائر، تونس والمغرب في مجال ترقية وتطوير التكوين السياحي ببلدانها، نوعية وكما إلا أن التكوين في مجال السياحة البيئية لازال يشهد بعض النقائص في هذه البلدان وخاصة في مجال تكوين المرشدين المتخصصين في المناطق الطبيعية، المرشدين المتخصصين في الرياضات الجبلية،... **وهذا ما يفرض** على حكومات هذه الدول بدل المزيد من الجهود في مجال تكوين متخصصين في السياحة البيئية إذا ما أرادت النهوض بالسياحة البيئية في بلدانها.

المطلب الرابع: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب

من أجل معرفة واقع السياحة البيئية في أي بلد، لابد كذلك من الإطلاع على الإستراتيجية الترويجية التي يتبعها في مجال السياحة البيئية. وسوف نتناول فيما يلي استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب.

الفرع الأول: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في الجزائر

لا يوجد في الجزائر استراتيجية وطنية خاصة بالترويج للسياحة البيئية، وإنما يتم الترويج للسياحة البيئية في إطار الترويج للسياحة الطبيعية. وتهدف الجزائر من خلال إستراتيجيتها الوطنية الخاصة بتهيئة القطاع السياحي آفاق 2025م، والتي هي جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يرمي إلى خلق نوع من التناسق والتناغم في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية.

وتم في هذا الإطار الانطلاق في تجسيد مشاريع سياحية ضخمة من شأنها الاستجابة للتدفق السياحي الهائل المرتقب للسياح، وإنعاش السياحة المحلية والوطنية، ويخص الأمر إنجاز سبعة أقطاب سياحية بامتياز، و50 قرية سياحية ذات مواصفات عالمية، بمختلف ولايات الوطن. وبعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2025 أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر كغيرها من القطاعات الأخرى، ويتضمن هذا المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر في حدود 2025 ، وتجسيد التوجه الرامي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، منها الطبيعية والثقافية والتاريخية وجعل هذه الإمكانيات في خدمة السياحة، ومن ثم تغطية العجز المسجل خاصة في مجال الإيواء الذي لا تتعدى سعته 80 ألف سرير على المستوى الوطني، 10 بالمائة منها فقط مطابقة للمواصفات العالمية، يقابلها عدد كبير من الطلبات على الإيواء في الجزائر يفوق الملايين سنويا.

ومن ضمن المشاريع الكبرى التي يتضمنها المخطط ومنه الإستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة، إنجاز سبعة أقطاب سياحية بحلول 2025، بالإضافة إلى إنجاز 20 قرية سياحية وحدائق ايكولوجية ذات بعد سياحي تتوزع على التراب الوطني، وهي نماذج سياحية تسمح بهيكلة الإقليم وتحسين الوجهة السياحية للجزائر، تشمل مجموعة من القرى السياحية بدرجة امتياز وعددا من التجهيزات ومرافق الإيواء ومختلف النشاطات، بشكل يتناغم مع ما يتضمنه مشروع تنمية الإقليم، وتستجيب هذه الأقطاب إلى احتياجات السكان الثقافية والتجارية.

ويعتبر الانترنت المصدر الوحيد والأكثر استعمالا سواء بين المتعاملين، أو السياح البيئيين للتسويق لهذا النوع من المنتوج السياحي في الجزائر، حيث أن هناك العديد من المواقع في الانترنت توفر معلومات، ومعطيات دقيقة حول هذه المواقع. ورغم دلك فإن استعمال الانترنت لغرض الترويج وتسويق هذا النوع من المنتوج السياحي لا يزال ضعيفا مقارنة بتونس والمغرب.

وتتبع الجزائر أيضا بعض الأساليب من أجل الترويج للسياحة، مثل:

أولا: التواجد السنوي في المعرض الدولي للسياحة الذي يقام بباريس من قبل المنظمة العالمية للسياحة، وذلك بغية التعريف بتنوع المنتوج السياحي الجزائري، والذي من بينه المنتوج السياحي البيئي،

ثانيا: إصدار كتيبات، ونشريات من أجل التعريف بأهم المواقع السياحية وأهم المنتجات السياحية في الجزائر، من طرف وزارة السياحة؛

ثالثا: إقامة الصالون الدولي للسياحة والأسفار بالجزائر وذلك بغية التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري ومنه المنتوج السياحي البيئي؛

رابعا: إقامة شراكات مع دول أجنبية في المجال السياحي وذلك بغية ترقية المنتوج السياحي الجزائري والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في مجال السياحة، كما أنها فرصة للمتعاملين المحليين للاحتكاك والاستفادة من خبرات المتعاملين الأجانب؛

الفرع الثاني: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في تونس

لا يوجد في تونس استراتيجية وطنية للترويج للسياحة البيئية. **وإنما** تعمل وزارة السياحة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية على النهوض بأنواع مختلفة من السياحة مثل السياحة البيئية من خلال مختلف الأدوات التشريعية والتنظيمية وبرامج العمل. ويتجلى هذا الاهتمام من خلال:

أولا: إصدار تشريعات جديدة تتعلق بطرق جديدة من الإيواء السياحي، ونذكر بالخصوص الأمر عدد 475 لسنة 2007م المؤرخ في 6مارس 2007م. هذا الأمر يعزز أساسا مكونات السياحة البيئية والثقافية من خلال تصنيف الوحدات السياحية التي تقدم خدمات **الإيواء للحرفاء وذلك وفقا لخصائصها المادية وقيمة الخدمات والمعدات** ، بما في ذلك :

1– القرى السياحية؛

2– الفنادق ذات نمط معين؛

3– الإقامات أو الفنادق الريفية؛

4– المعسكرات السياحية؛

ثانيا: وضع برنامج تكويني لمرشدي المواقع المتخصصة في المجال البيئي والثقافي ، في إطار آلية 28 لصندوق 21/21 لتحديث التشريعات التي تنظم مهنة دليل سياحي.

ثالثا: تطوير وتعزيز وإعادة تأهيل المسالك السياحية المستغلة، في محاولة لإحداث مسالك تتعلق بمواضيع محددة.

رابعا: إعداد دراسات في إطار التنمية الجهوية في ولاية سيدي بوزيد والقصرين وسليانة مع التركيز على الترويج للسياحة الثقافية والبيئية. وقد شرع في إنجاز دراسات في كل من بنزرت والقيروان.

خامسا: متابعة تنفيذ البرنامج المتعلق بالمخطط الوطني للنهوض بالسياحة الثقافية والبيئية وتنفيذها بصفة مشتركة بين الوزارة المكلفة بالسياحة، وكذلك المكلفة بالبيئة وكذلك الثقافة والمحافظة على التراث بالتعاون مع مختلف المتدخلين الآخرين.

وفي السياق نفسه، وبالنظر إلى التراث المهم الذي يمكن أن تثمينه في مجال السياحة البيئية، أعدت وزارة البيئة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف الوزارات والجهات المعنية، برنامجا لنهوض بالسياحة البيئية يتضمن بالخصوص إعداد الدراسات برهنت على أهمية وثراء هذه الموارد والحاجة إلى **تنظيم مسالك حول المواضيع التالية:**[1]

1– مسلك في "مسلك مياه من زغوان إلى قرطاج"

2– مسلك "ذاكرة الصحراء ، والأرض والواحات"

3– مسلك "الغابات"

4– مسلك "الزيتون"

5– مسلك " الجزر التونسية"

6– مسلك "المدن الأندلسية"

ولتسهيل هذه الزيارات، ينتظر تهيئة ممرات ربط على طول كل مسلك لإبراز أهمية وقيمة مكونات المسلك وبالتالي استقطاب الزائرين (**المنظومات الايكولوجية والتنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية ، والآثار ، المتاحف والمنتجات المحلية ، وإرث الحضارات...**).

وأجريت دراسات الجدوى وإحداث محطات في إطار مشاريع بيئية رائدة في "مسلك المياه زغوان الى قرطاج" **مسلك "ذاكرة الصحراء ، والأرض الواحات" و "الغابات."**

أ– مسلك طريق الماء من زغوان إلى قرطاج

تم خلال سنة 2007 إنهاء أشغال انجاز محطة انطلاق مسلك طريق الماء من زغوان إلى قرطاج الواقع بفضاء معبد المياه بزغوان والتي تتضمن أساسا:

– تهيئة حديقة أثرية؛

– تحويل الطريق المؤدية إلى محمية جبل زغوان؛

– **تهيئة وتجهيز متحف أثري؛**

وقد ساهمت أشغال تهيئة متحفا بيئيا في تجميل الفضاء المحيط بمعبد المياه وإحداث فضاءات فريدة تدعو إلى القيام بجولة في الوسط الطبيعي ذات جمال استثنائي.

كما تم إنجاز دراسات تنفيذية لتهيئة مركز تنشيط سياحي في هذه المحطة تجمع مختلف الفضاءات لتحسين

[1] http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=27&L=2#.Uul_NPtRLZc تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/12/16 الساعة 23:34

ظروف هذا الموقع وتقديم خدمات ذات جودة للزوار وتسهيل تدفق وترويج المنتوج المحلي والصناعات التقليدية.

وبفضل هذه الانجازات أصبحت هذه المحطة فضاء استقبال يستقطب أكثر فأكثر العائلات وسكان مدينة زغوان والمناطق المجاورة لها.

ب-مسلك ذاكرة الأرض والصحراء والواحات

يعتبر هذا المسلك نموذجا للأصالة، والثراء والتجديد، إذ يعطي صورة حية لما كان للإنسان من قدرة على خزن التقاليد والعادات والدراية في الولايات الجنوبية من تونس. (قابس ومدنين تطاوين وقفصة وتوزر وقبلي). وهو ما جعل عدد كبير من السياح يجعلون هذه المناطق وجهة لهم.

و يمر المسلك عبر كل ولايات الجنوب والمدن الكبرى. وهو يتألف من عدة مراحل منظمة حول المنظومات والمواضيع التالية:

- واحة الجبال، الصحراء، والداخلية والبحرية؛
- المنظومات البيئية الصحراوية؛
- المحميات الطبيعية منظومات مائية طبيعية، شلالات ووديان؛
- القصور الصحراوية ومنازل الكهوف في الجبال؛
- متاحف ومواقع الحفريات؛
- شهادات حية لتتالي الحضارات، والتفاعل بين الإنسان والطبيعة، ونمط الحياة والحرف؛

وتم في المقام الأول تهيئة محطات استراحة بشبيكة ميداس (ولاية توزر) القطار (قفصة) ، الصابرية (ولاية قبلي)، تمزرت (ولاية قابس) وقرماسة (ولاية تطاوين).

ج-مسلك الغابات

تهيئة مناطق الاستراحة على الطريق بين ببوش وحمام بورقيبة، إعتبارا للخصائص الجغرافية للطريق الرابطة بين ببوش حمام بورقيبة ونظرا لكونها تمثل واجهة لبلدنا بكم أنه النقطة الحدودية بين تونس والجزائر ، تم تنفيذ هذا المشروع. على وجه التحديد، حيث تم تهيئة 5 فضاءات استراحة وهي :جسر روماني، شجرة زن ، العين، و أيال و ورمل الدردرة. وسيمكن هذا الفضاء من التمتع بجمال الطبيعية والثراء والتنوع البيولوجي النباتي، سحر تدفق المياه من المنبع والسيلان نحو الوديان.

د–المسلك السياحي البيئي بالحديقة الوطنية ببوقرنين

في إطار ترشيد استغلال الموارد الطبيعية تثمين المنظومات البيئة والمحميات الطبيعية ، أعدت الوزارة المكلفة بالبيئة برنامج عمل مندمج لتعزيز السياحة البيئية في الحديقة الوطنية ببوقرنين الذي، بحكم قربه من تونس أصبح رئة إضافية ومتنفسا للعاصمة ومنطقة جذب للتونسيين والسياح الأجانب.

هـ–المسلك السياحي البيئي "المدن الأندلسية"

يهدف هذا المسلك السياحي إلى تعزيز التراث الأندلسي ويزخر بالعديد من المحطات على طول مجردة الواقعة(المحطات) بمدن تستور، السلوقية، مجاز الباب، وطبربة والجديدة.

وللتعريف أكثر بالمسلك السياحي البيئي أعدت الوزارة المكلفة بالبيئة مجموعة من المطويات والكتيبات تبين إمكانات كل مسلك (من حيث المناظر الطبيعية والمنظومات الايكولوجية...) التي يمكن أن تقدر قيمتها في إطار السياحة البيئية. هذه الوثائق متوفرة باللغات العربية والفرنسية والانجليزية، وتم توزيعها على الوزارات والوكالات الوطنية والمنظمات المهنية المتخصصة وخاصة وكالات أسفار والجمعيات المختصة والهياكل التعليمية.

الفرع الثالث: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في المغرب

لا يوجد بعد في المغرب استراتيجية وطنية محددة بدقة خاصة بالسياحة البيئية. وينطوي ترقية السياحة البيئية تحت الإستراتيجية الإجمالية للسياحة القائمة على التقسيم على أساس المنتج. ويظهر الجانب الجديد الحقيقي في استراتيجية السياحة في المغرب 2020م، في الاهتمام بالسياحة المسئولة التي تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأراضي المغربية واحترام البيئة ومميزات المجتمعات المحلية. ومن أجل دعم نوع جديد من السياحة تلتزم الحكومة المغربية بخلق هيئة عليا للسياحة على المستوى الوطني مع إنشاء وكالات للتنمية السياحية على المستوى المحلي، ستضطلع بمهام جذب الاستثمارات والاهتمام بالمستثمرين. وتمثلت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه في تشكيل لجنة مغربية للسياحة المسئولة، وهي مؤسسة وطنية تتكفل بمهام تشجيع السياحة ذات الطابع الأخلاقي والمستدام والحريص على الموضوعات ذات الصلة بحقوق العاملين وملفات البيئة[1].

ويرتكز تسويق منتجات السياحة البيئية في المغرب على عدة جولات ومتعاملين. حيث يمكن أن نحصي أكثر من 30 وكالة سفر متخصصة في السياحة الطبيعية، الريفية والثقافية. فهي مسئولة عن ترويج المنتجات المغربية من خلال الدعم المتنوع. وبغض الدخول أكثر إلى العالمية، تقوم وكالات السفر المحلية بإنشاء شراكات مع منظمي

[1] http://www.aljarida.it/articolo/turismo-responsabile-la-nuova-sfida-del-marocco 2013/11/12 تاريخ الاطلاع على الموقع على الساعة 18:30

الرحلات الخارجية العامة أو المتخصصة في السياحة البيئية أو السياحة المستدامة.

ويعتبر الانترنت وسيلة ومصدر مفضل للمعلومات من قبل السياح البيئيين، كما تستخدم أيضا على نطاق واسع من قبل المتعاملين المغاربة، حيث أن العديد من مواقع الأنترنت مخصصة للترويج لهذه المنتجات، للمناطق، وللمواقع والخدمات، على عكس تونس. وعلى سبيل المثال فقد طورت المنظمة الحكومية Naturelodging موقعا للأنترنت مخصص حصريا للسياح البيئية في المغرب،حيث تسرد المشاريع الموجودة، المتعاملين، النزل، والمواقع الطبيعية،..[1]

كما تستخدم المغرب أيضا بعض الأدوات الترويجية مثل:

أولا: التواجد السنوي في المعرض السياحة الذي يقام في باريس **من طرف منظمة السياحة العالمية؛**

ثانيا: عبور الأطلس الأعلى، والرحلات التعليمية التي تنظمها وزارة السياحة؛

ثالثا: إصدار كتيبات ترويجية **للمعلومات التطبيقية** (منشورات حول التراث المعماري **لبعض مناطق البلاد)، خرائط** التنزه؛

رابعا: تنظيم عدة رحلات تعليمية ورحلات صحافة؛

ومما سبق نستنتج أن كلا من تونس والمغرب قد قطعت أشواط كبيرة في مجال الترويج للسياحة البيئية من خلال تعيين ممرات للسياحة البيئية، واستخدام الانترنت، وتوزيع الكتيبات التي تعرف بمنتجات السياحة البيئية على خلاف الجزائر التي لازالت تشهد تأخر ملحوظ في هذا المجال.

المبحث الرابع: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر، تونس والمغرب

من أجل الإطلاع على الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في كل من الجزائر، تونس والمغرب تم اقتراح نموذج لوحدة سياحية بيئية في كل بلد.

المطلب الأول: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر

من أجل معرفة الآثار التي يمكن أن تنجم عن السياحة البيئية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر، اقترحنا إنشاء نموذج لوحدة سياحية بيئية في الحديقة الوطنية بالقالة. **وقد تم اختيار الحديقة الوطنية بالقالة لما تتميز به** من ثروات طبيعية وثقافية، وكذلك بسبب كبر مساحة هذه الحديقة **(انظر الخريطة رقم4).**

[1] Etude strategique sur le developpement sur l'écotourisme en tunisie, sure le site, http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=107&L=2#.Uuwl3ftRLZc, le 28/12/2013, 00 :25

الفرع الأول: تقديم الحديقة الوطنية بالقالة

تعد الحظيرة الوطنية للقالة من المناطق المحمية الرائعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث تنتمي إلى المنطقة الرطبة و بذلك تجذب العديد من الطيور المهاجرة في فصل الشتاء، و التي تقطع الصحراء و البحر المتوسط.

هذا النظام الايكولوجي المتمثل في النباتات والحيوانات، قد جذب إليه أنظار العلماء **المحليين والعالميين منذ وقت بعيد.**

وقد أنشأت الحظيرة وفق المرسوم **رقم** 83/458 المؤرخ في 1983/06/23م، **وتقع** الحظيرة في الجانب الشمالي الشرقي للجزائر على بعد87 **كلم من مدينة عنابة.**يحد الحظيرة من الشمال البحر الأبيض المتوسط،ومن **الشرق الحدود** التونسية،**من الجنوب سوق أهراس،من الغرب ولاية الطارف.**تتربع الحظيرة على مساحة قدرها 76438 **هكتار.أما جغرافيا فتقع بين خطي طول** 36 و43 شمالا و 08و37 **شرقا.**

تمتد الحديقة على مساحة 76438 هكتار، مما يجعلها واحدة من أكبر الحدائق الوطنية في الجزائر. **وتضم** الحديقة العديد من المجموعات الطبيعية المتنوعة مثل: البحيرات، الجبال، الأنهار، بالإضافة إلى شريط ساحلي كبير.[1]

الفرع الثاني: الثروة الحيوانية والنباتية في الحديقة الوطنية بالقالة

تزخر الحظيرة بتنوع حيواني ثري،متكون من الفقريات واللافقاريات[2]:

أولا: اللافقاريات: وهي بصفة عامة غنية وهذا ما تبينه الدراسات، ومن خلال الإحصائيات وجدت حوالي170 **نوع من اللافقاريات، ومن أهم الأنواع معديات الأرجل** (gasteropodes) وكذا كثيرات الأرجل (myriapodes) هذا بالإضافة إلى وجود 42 صنف من الحشرات وهي نادرة، بالإضافة إلى 45 **صنف من حرشفيات الأجنحة** (lepidopteres)بالإضافة إلى أنواع عديدة من الفراشات.

ثانيا: الأسماك:على حوالي 40 كلم من نهر روزا وسيقلاب نجد 50 **صنف.**

ثالثا: البرمائيات والزواحف: أحصي حوالي 23 صنف ضمن ثلاث مجموعات من الحيات والسلحفاة.

رابعا: الطيور: **هناك** 26 **صنف لكن نلاحظ أن التعشيش كان بشكل ضعيف وهذا نظرا لقلة الموارد الغذائية،ومنهم** الطيور الجواثم ، الكواسر،الطيور،...

وتوجد في الحظيرة حوالي 850 صنف نباتي،وبهذا تضم الحظيرة حوالي 3/1 **صنف من نباتات الجزائر،حيث** نجد أن الإرث النباتي يضم حوالي 550 صنف نباتي نادر وفي المخطط النباتي **نجد بروز نوع من النباتات المعروف**

[1] http://www.algerie-monde.com/parcs-naturels/el-kala تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/08/16 على الساعة 10:12

[2] http://www.s-elhoda.com/vb/showthread.php?t=13259 تاريخ الإطلاع على الموقع 2013/08/18 على الساعة 11:31

بكاسيات البرز angiospermes وكذا فصيلة عربانات البذور emospermes بالإضافة إلى وجود 30 صنف من السرخسيات و100 صنف من الفطريات و 40 صنف من الطحالب و 50 صنف من الحزاز بالإضافة إلى هذا نجد النباتات الرملية المتنقلة مثل...emphoria. Paralias.diotis:

كما نجد بعض نباتات المستنقعات، حيث هذه المساحات محمية بسلسلة من الجبال، حيث نجد شجر الفلين، الزيتون.

ويتألف النظام البيئي الغابي للحديقة أساسا من غابات البلوط مثل: البلوط الفلين، البلوط زين، أشجار الزيتون، السلكي، الديس... ويمكن أن نضيف إلى هذا المزارع الكثيرة للكافور والتي تغطي مساحة كبيرة من الحظيرة. حيث يوجد نحو 850 نوع.

وهناك نوعان من الزراعة الممارسة في الحظيرة، حيث أن النوع المهم والاقتصادي هو زراعة التلال، وهذا على ضفاف الأنهار والبحيرات، أما الزراعة الثانية فهي تقليدية نوعا ما وهي التي تقوم على ضفاف المستنقعات وهي المتداولة. ذا نلاحظ أن الزراعات تكون جافة ومروية مثل زراعة الحبوب والبطيخ والطماطم والبطاطا والفول السوداني،وهذه الزراعات هي الغالبة في المنطقة.[1]

الفرع الثالث: البحيرات والآثار الموجودة في الحديقة الوطنية بالقالة

هناك ثلاث بحيرات كبيرة ذات أهمية دولية على شكل قوس في القالة وهي: بحيرة ملاح (المياه المالحة) البرية مساحتها 860 هكتار (البحيرة الأولى في الجزائر)، وهي على اتصال مباشر مع منطقة البحر الأبيض المتوسط عن طريق قناة ضيقة؛ بحيرة الأسماك تونغا (المالحة) وبحيرة أوبيرا (مياه عذبة) مساحة كل منها 2600 هكتار و 2200 هكتار. كما توجد هناك بحيرات أخرى مثل بحيرة الطيور إلى الغرب على بعد 45 كيلومترا من القالة، وهي بحيرة مصنفة أيضا محمية طبيعية (مياه عذبة). تبلغ مساحتها 120 هكتار في فصل الشتاء و 70 هكتار في موسم الجفاف. وعلى الرغم من انخفاض حجمها، ومع ذلك، فهي موطن لكثير من الأنواع النادرة، التعشيش. اخضرارها غنيي جدا، وبالنسبة لبعض الأنواع هي الملاذ الوحيد. وبالإضافة إلى بحيرات القالة، وهناك على بعد 18 كيلومترا جنوب غربي مدينة عنابة، بالقرب من مدينة برحال، واحدة من أكبر البحيرات في الجزائر: بحيرةFetzara (Garat Fzara) وتقدر مساحتها بأكثر من 20000هكتار.

[1] http://www.s-elhoda.com/vb/showthread.php?t=13259 تاريخ الإطلاع على الموقع 08/20/ على الساعة 23:34 2013

بالإضافة إلى تراثها الطبيعي المعروف في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، تحتوي الحديقة الوطنية على عدد مهم من القط الأثرية من العصر الحجري الحديث وحتى يومنا هذا. **حيث يوجد على كامل أراضيها 110 موقع** تاريخي، وبعض النصب التذكارية الشاهدة على تنوعها، واستمرارية الثقافات في المنطقة على مر العصور. **التسلسل** الزمني لهذه الحضارات هو كما يلي: **عصور ما قبل التاريخ، الرومانية، العربية، الفرنسية وما بعد الاستقلال. وتتجسد** هذه البقايا على الأرض من خلال وجود الأبنية الحجرية وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي القالة على اثنين من **المواقع** المصنفة بين المعالم الأثرية، والمواقع التاريخية المصنفة في الجزائر: **حصن فرنسا وكنيسة القالة.**

وتسعى الحديقة الوطنية للقالة إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وحمايته (زيادة أعداد الغزلان البربرية)، تكثيف المعلومات حول قيمة المناظر الطبيعية للمواقع، إنشاء محمية طبيعية بحرية، التوعية، الاستقبال والتربية البيئية. كما يتم التركيز على تشجيع البحث العلمي، بالإضافة إلى تطوير برامج إدماج السكان المحاديين للحديقة ضمن **إجراءات المحافظة على البيئة.** وتجدر الإشارة أيضا إلى الأهمية المولاة للمحافظة على التراث الثقافي، التاريخي والآثاري **وتقييمه. كما أنه من بين أولويات الحديقة الوطنية للقالة وضع برنامج من أجل ترويج السياحة.**

الفرع الرابع: أقسام الحديقة الوطنية بالقالة

تنقسم الحديقة الوطنية للقالة إلى خمسة مناطق وهي:

أولا: منطقة المحمية المدمجة: **تبلغ مساحتها 9292 هكتار، تحتوي على موارد فريدة من نوعها حيث أن أي تدخل ممنوع.**

ثانيا: منطقة بدائية: تبلغ مساحتها 9222 هكتار، تتألف من أوساط طبيعية مميزة لابد من المحافظ عليها على حالها **على شكل عينة شاهدة.**

ثالثا: منطقة النمو المنخفض: تبلغ مساحتها 29859 هكتار ، وهي فضاء لأنشطة متنوعة علمية، ثقافية ورياضية.

رابعا:المنطقة العازلة: تبلغ مساحتها 26274 هكتار، وهي تفصل المناطق المحمية عن المناطق المسموح الوصول إليها.

خامسا: منطقة النمو المرتفع: تبلغ مساحتها 1791 هكتار، تحتوي على العديد من المستوطنات وبنى تحتية اقتصادية **واجتماعية.**

وتشكل الحديقة الوطنية للقالة نسبة 26.4% من المساحة الإجمالية لولاية الطارف.

أما فيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه الحديقة الوطنية للقالة فهي كثيرة وتستلزم بدل المزيد من الجهود من **حيث التدريب.** ونذكر من أهمها:

1- غياب تخطيط منهجي للمناطق المختلفة للحديقة؛

2- نقص البنى التحتية والعمال من أجل القيام بمهام الحديقة على أحس ما يرام؛

3- نقص عمليات زراعة الغابات والتي تسمح بتجديد بعض أنواع النباتات (حالة البلوط الفليني)؛

4- الحرائق المتكررة؛

5- المخالفات والرعي الزائد والصيد غير المشروع؛

6- التوسع العمراني؛

الفرع الخامس: منتجات السياحة البيئية في الحديقة الوطنية بالقالة

توفر الخصائص الطبيعية والثقافية التي تزخر بها الحديقة الوطنية بالقالة، إمكانية إقامة مجموعة متنوعة من أنشطة السياحة البيئية. ويمكن إجمال هذه الأنشطة الرئيسية فيما يلي:

أولا: مشاهدة الحياة البرية وخاصة الطيور: حيث تزخر الحديقة الوطنية بالقالة بتنوع حيواني كبير، وخاصة الأعداد الكبيرة والمتنوعة من الطيور التي تأتي إليها سنويا سواء من أجل التعشيش أو بحثا عن الطعام.

ثانيا: استكشاف ودراسة النباتات: تتوفر الحديقة الوطنية للقالة على أنواع متعددة من النباتات منها النادرة وهو ما يقدم فرصة كبيرة للمهتمين بمشاهدة ودراسة النباتات.

ثالثا: الأنشطة المرتبطة بالجيولوجيا: استكشاف التكوينات الصخرية والكهوف والمغارات الموجودة في الحديقة؛

رابعا: الأنشطة الثقافية: مشاهدة الآثار المختلفة الموجودة في **الحديقة، والإطلاع على عادات وتقاليد الشعوب الموجودة داخل الحديقة.**

خامسا: التنزه والتخييم **داخل الحديقة.**

كما تقدم الحديقة الوطنية للقالة، أنشطة ثقافية أخرى تتمثل في التعرف على عادات وتقاليد السكان المجاورين للحديقة ومشاركهم نشاطاتهم، التعرف على بعض **الأطعمة** الموجودة في المنطقة والمشاركة في تحضيرها **وتذوقها، التعرف على الصناعات التقليدية** المحلية وشراء بعض من منتجاتها.

الفرع السادس: البنى التحتية المخصصة للخدمات والمرافق الضرورية

صحيح أن أنشطة السياحة البيئية المقترحة في الحديقة الوطنية **بالقالة متنوعة وموجهة** إلى زبون انتقائي لكن لابد من بدل جهود فيما يتعلق بإنشاء بنية تحتية مخصصة لخدمات ملائمة لأذواق السياح البيئيين، ومن بين هذه البنى التحتية المقترحة:

أولا: تطوير مركز الاستقبال والتوجيه؛

ثانيا: متحف للبحر والتنوع البيولوجي يهتم بالصيد البحري، وبتقنيات الصيد خاصة التقليدية منها المعروفة في المنطقة؛

ثالثا: إنشاء وتعيين الممرات؛

رابعا: محطة متخصصة يتهم فيها عرض التقاليد المحلية والممارسات والأنشطة الزراعية وشرحها؛

خامسا: إنشاء نادي للغوص ومشاهدة الحياة البحرية؛

سادسا: إنشاء برج من أجل مراقبة الطيور مزود بمختلف أنواع المناظير؛

أما فيما يخص النقل **فغالبا ما تعطى الأولوية للوسائل البيئية: الخيول (10 خيول و10** أحمرة)؛ **الدراجات (10)؛ العربات (5)**؛ بالإضافة إلى قوارب للصيد من أجل مشاهدة البحر والتنزه في البحر.

أما فيما يخص الإقامة والإطعام، **فإنه من المستحسن بناء 3 بيوت ضيافة سعة كل منها 10 أسرة وذلك من أجل إقامة السياح البيئيين**، بالإضافة إلى بناء وحدتين للإطعام مختصتين في إعداد الوجبات المحلية خاصة.

إن إقامة هذا المشروع السياحي البيئي في الحديقة الوطنية للقالة، من شأنه أن تكون له مزايا اقتصادية كبيرة **على السكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من الحديقة وذلك من حيث الدخل (إيرادات إضافية)**، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل سواء مباشرة أو غير مباشرة. **ومن شأن هذا المشروع السياحي البيئي أن يوفر على الأقل 20 منصب شغل مباشر موزعة كما يلي:**

الجدول رقم (18) توزيع مناصب الشغل المتوقعة من نموذج وحدة السياحة البيئية بالقالة

منصب الشغل	عدد العمال
مرشد الطبيعة/الموقع	1
مرشد الطبيعة/الرحلات	2
المرافقين	2
السائقين	2
المنظمون	1
مسير مركز الاستقبال	1
موظف المحلات التجارية	2
موظف المطعم	4
موظف المخيمات	5
الإجمالي	20

المصدر: من إعداد الباحث

ومن المرتقب أن تصل إجمالي الإيرادات السنوية المتولدة عن إنشاء مناصب الشغل هته تقريبا 480 مليون دينار جزائري، أي بمعدل 2000 دينار جزائري/للوظيفة شهريا، وحوالي 24 مليون دينار جزائري سنويا.

وبالإضافة إلى الإيرادات المتأتية من الوظائف المباشرة، تولد المحلات التجارية بالإضافة إلى بيع الأواني الفخارية والحلي المحلية إيرادات إضافية للسكان المحليين.

أما فيما يتعلق بالآثار البيئية فمن المتوقع أن يساهم إنشاء مثل هذا المشروع للوحدة السياحية البيئية في المحافظة على التنوع البيولوجي داخل الحديقة، واستصلاح الأضرار البيئية وذلك من خلال تخصيص جزء من المداخيل من أجل المحافظة على البيئة واستصلاحها.

إذن فمن خلال الآثار المرتقبة لإقامة مثل هذه الوحدة السياحية البيئية في الحديقة الوطنية للقالة يمكن القول أنها تساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في هذه المنطقة من خلال العوائد المالية المرتقبة، كما أنها سوف تعمل على تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال توفير مناصب للشغل وبالتالي تقلل من حدة البطالة في هذه المنطقة، كما أنها من المنتظر أن تساهم في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة وتوفير أموال من تلك العوائد لإصلاح البيئة.

المطلب الثاني: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في تونس

من أجل معرفة الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في تونس. تم اقتراح إنشاء وحدة سياحية بيئية في الحديقة الوطنية بإشكل، وذلك نظرا لما تتوفر عليه هذه الحديقة من مقومات طبيعية وثقافية جذ معتبرة وهو ما يسمح بتنويع أنشطة السياحة البيئية بها.

الفرع الأول: تقديم الحديقة الوطنية بإشكل

للحديقة الوطنية بإشكل تاريخ موغل في القدم، ففي فترة ما قبل التاريخ، سكن الإنسان البدائي مغارات الجبل الذي توجد به بقايا أضرحة، كما استعمل العيون الحارة التي عثر بالقرب منها على أدوات من الصوان المصقول. وتدل بقايا الأواني الفخارية أو البناءات الموجودة بالحديقة على استيطان الفينيقيين ثم من بعدهم الرومان لهذا المكان الذي يحتوي أيضا على آثار استغلال منجم للرخام بالنقطة الجنوبية الغربية لجبل إشكل.

وتعتبر الحديقة الوطنية بإشكل إحدى المحميات الطبيعية في تونس. تأسست الحديقة بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 808-1608 المؤرخ في 18 ديسمبر 1980م. تقع في ولاية بنزرت على بعد 70 كلم شمال شرقي تونس العاصمة وعلى مسافة 25 كلم جنوب غربي بنزرت وعن مدينة ماطر 15 كلم (انظر الخريطة رقم5). تبلغ مساحتها 12600 هكتار، تتوزع بين البحيرة (8500 هكتار) والجبل (1360 هكتار) والسباخ (2740 هكتار).

وتقع في سهل ماطر بحيرة إشكل، وهي مصب لستة أنواع رئيسية من المياه العذبة القادمة من وادي دويميس، **وادي سجنان، وادي ملاح، وادي غزالة، وادي جومين** ووادي تينة مما يتسبب في ارتفاع نسبة الماء في البحيرة وانخفاض في **نسبة الملوحة**. أما في الصيف فنظرا لقلة المياه الآتية من القارات ونظرا لارتفاع نسبة التبخر ودخول المياه **المالحة من جهة بنزرت ، فإن درجة الملوحة** ترتفع لتفوق نسبة 50غ/ ل نهاية الصيف في بحيرة **إشكل**.[1]

تقوم بحيرة اشكل بتصريف مياه حوض مساحته تصل إلى **2080 كلم²** **تتصل** بحيرة اشكل بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق البحيرة الشاطئية لبنزرت حيث يتبادل كل منهما اعباه عن طريق قناة عميقة نسبيا يمتد طولها **على مدى 5 كلم وهو وادي تينجة**[2]. **وقد** ساهم وجود منظومتين بيئتين رئيستين جنبا إلى جنب في حديقة إشكل أي المناطق الرطبة (بحيرة إشكل والمستنقعات المجاورة لها) **والمنظومة الجبلية (جبل إشكل)** في إضفاء صبغة متميزة لهذا المكان على المستوى الوطني، **المتوسطي**، وكذلك العالمي، مما جعل المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم **(اليونسكو)** تقر بترسيمه سنة **1977م** ضمن قائمة محميات المحيط الحيوي ثم بقائمة التراث العالمي الطبيعي عام **1979**.

وما يؤكد أيضا على الأهمية البالغة لهذه الحديقة، هو تسجيلها ضمن اتفاقية رامسار (RAMSAR) **للمناطق** الرطبة ذات الأهمية الدولية سنة **1980**.

وقد أتاح تنوع الأوساط الطبيعية بحديقة إشكل وجود وفرة استثنائية من النباتات والحيوانات البرية، إذ تم **إحصاء أكثر من500**نوع نباتي و229 نوع من الفقريات بالإضافة إلى أنواع عديدة جدا من اللافقريات **(حشرات، عنكبوتيات، رخويات،...)**.

وتعج المحمية في فصل الشتاء بالطيور المهاجرة القادمة إليها من أوروبا وإفريقيا. ويناهز عددها في ذروة الفصل **200000. فنشاهد** البط الصفار والعفاس الأحمر، والعديد من الطيور المائية والبطيات كالغرة والإوز الرمادي **"وهو شعار المحمية"** كما توجد هناك طيور مقيمة وأخرى معششة خاصة من الجوارح والجواثم[3].

وبما أن الطيور تعيش وتتغذى في محمية **إشكل مدة إقامتها، فباستطاعتنا القول بأن المحمية تقدم** لها **"إقامة كاملة" مدة عطلتها الشتوية**. هذه الطيور القادمة من أماكن متباعدة يدفعها حنينها للعودة سنويا إلى محمية إشكل، **أين تستعيد من سخاء الطبيعة صحتها وطاقتها**.

[1] http://www.svt.herobo.com تاريخ الإطلاع الموقع 2013/07/26 على الساعة 19:08

[2] http://www.anpe.nat.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=166%3Aparc-national-ichkeul&catid=50&Itemid=134&lang=ar تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/07/27 على الساعة 13:16

[3] http://www.espacetunisien.com/forum/showthread. تاريخ الإطلاع الموقع 2013/07/27 على الساعة20:19

الفرع الثاني: منتجات السياحة البيئية في الحديقة الوطنية بإشكل

يزور حاليا الحديقة الوطنية بإشكل أكثر من 50000 زائر سنويا، أكثر منهم بمرتين سنة 2005م. ويشكل التونسيون معظم الزوار الذين يزورون ويقيمون أيضا في البلدات المجاورة. وتقدم الخصائص الطبيعية والثقافية لحديقة إشكل مجموعة كبيرة من أنشطة السياحة البيئية. فبالإضافة إلى الممرات المهيأة وجولات مصحوبة بمرشدين، جولات في القرى (قرى الخيام) والقرى المحلية، ركوب الدراجات،...الخ.[1] ومع ذلك، يمكن تقديم ثلاث منتجات رئيسية للسياح البيئيين والتي تشكل خصوصية حديقة إشكل ومنطقتها: مشاهدة الطيور، النباتات واكتشاف الموارد الجيولوجية للحديقة.

أولا: مشاهدة ودراسة الطيور: وهو نشاط موسمي يستمر على مدى أربعة أشهر (من نوفمبر إلى فيفري)، ويوجه إلى زبائن متخصصين (الباحثين، العلماء، المصورين، الهواة،..) والأجانب (في الغالب الأنجلوسكسون).

ثانيا: استكشاف النباتات: حيث تمارس من شهر مارس إلى شهر ماي **(ثلاث أشهر) من طرف هواة ومتخصصين**

وطنيين وأجانب على حد سواء.

ثالثا: الأنشطة المرتبطة بالجيولوجيا: استكشاف الصخور والكهوف الموجودة في الحديقة، ويستمر هذا النشاط على مدى ثمانية أشهر من السنة.

الحديقة أيضا هي مكان رائع للترحال والتنزه **(المشي، ركوب الخيل، ركوب الدراجات) والدخول** في اتصال **مع السكان المحليين.** والإضافة إلى الإمكانيات الطبيعية للحديقة، تقترح الحديقة الوطنية بإشكل على السياح البيئيين بعض الأنشطة الثقافية الأخرى وهي:

1– إمكانية المشاركة في نشاط جمع الفواكه؛

2– مشاركة السكان المحليين في بعض المأكولات الخفيفة التقليدية مثل: الخبز التقليدي، والرفيسة البربرية؛

3– تذوق وشراء الأجبان المصنوعة محليا؛

4– مشاهدة المنتجات الحرفية المحلية والحصول على بعضها؛

وفي فصل الربيع، يمكن للسائح البيئي أن يحضر ويشارك في مهرجان ربيع إشكل، وهو حدث ثقافي يسمح له باكتشاف العادات والتقاليد المحلية والاختلاط بالسكان الأصليين (المهرجانات التقليدية، الزردة، الأغاني الشعبية،

[1] Les zones humides et le tourisme : Tunisie-lac ichkeul, Document accessible en ligne sur: http://www.ramsar.org/pdf/case_studies_tourism/Tunisia/Tunisia_Ichkeul_FR.pdf, le 28/07/2013, 22 :23.

المسرح،...).

وتعتبر الحديقة الوطنية بإشكل أفضل حديقة في تونس من حيث التجهيز لممارسة السياحة الطبيعية. **حيث** يحتوي متحفها البيئي **الذي افتتح سنة 1989م، على عرض دائم لوثائق علمية تسمح للزوار** بفهم التنوع الكبير للحديقة والتحديات التي تواجه المحافظة على البيئة. وقد بني هذا المتحف بحجارة استخرجت **من الجبل وبطريقة** تقليدية، ولكن تحتاج المعلومات الموجودة فيه إلى التحديث والإثراء.

وتقتصر البنية التحتية الموجودة في الحديقة على: حمام بن عباس الذي يقع على ضفاف مستنقعات جومين ولكن يستعمل حصريا من قبل السكان المحليين، بعض المناطق للاستراحة، بعض الأماكن ال**صحية ولكنها متقادمة** ولا تستجيب للشروط المطلوبة، بالإضافة إلى مركز استقبال يقع بالقرب من مدخل الحديقة. يشكل قلب مخبر علمي **يدار من قبل فريق من الوكالة الوطنية لحماية البيئة.** ويتمثل هدف فريق المركز في مراقبة ومتابعة النظام البيئي بالإضافة إلى تأطير الطلاب والم**ساعدة التقنية للباحثين.**

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نلاحظ عدم وجود مرشد طبيعي بالإضافة إلى غياب نقاط للمراقبة، كما أن تفاصيل المسارات شبه معدومة، كما يلاحظ الزائر غياب وحدات وأكواخ للإقامة والتغذية وهذا ما يعيق بشكل كبير **جودة المنتج السياحي البيئي.**

الفرع الثالث: البنية التحتية المقترحة لإقامة الوحدة السياحية البيئية في الحديقة الوطنية بإشكل

وفيما يخص البنية التحتية اللازمة للخدمات المرافقة فإن هذا النموذج يقترح إقامة:

أولا: مكز للاستقبال والتوجيه؛

ثانيا: متحف للبحر والتنوع البيولوجي يهتم بالصيد البحري، وبتقنيات الصيد خاصة التقليدية منها المعروفة في المنطقة؛

ثالثا: إنشاء وتعيين الممرات؛

رابعا: محطة متخصصة يتم **فيها عرض التقاليد المحلية والممارسات والأنشطة الزراعية وشرحها؛**

وفيما يخص وسائل التنقل فغالبا ما تعطى الأولوية للوسائل البيئية: **الخيول (5 خيول و5** أحمرة)؛ **الدراجات** (15)؛ **العربات** (5)؛

أما فيما يخص مبيت السياح البيئيين والإطعام فإنه من المستحسن إقامة **(02) من بيوت الضيافة سعة كل واحد منها 15 سرير.** بالإضافة إلى إقامة مطعمين متخصصين في إعداد الأطعمة المحلية وذلك بغية تعريف السياح البيئيين على أنواع الأطعمة المشهورة في المنطقة.

وسوف يوفر هذا النموذج للوحدة السياحية البيئية مزايا لا يمكن إنكارها للسكان المحليين من حيث فرص الدخل الإضافي (مناصب شغل) بالإضافة إلى فتح سوق جديدة لمنتجاتهم. وفي ضوء الاستثمارات المخطط لها فإن هذا النموذج للوحدة السياحية البيئية سوف يسمح بخلق 29 منصب شغل مباشر موزعة كما يلي:

الجدول رقم (19): توزيع مناصب الشغل لوحدة السياحة البيئية بإشكل

منصب الشغل	عدد العمال
مرشد الطبيعة/الموقع	3
مرشد الطبيعة/الرحلات	4
المرافقين	3
السائقين	2
المنظمون	2
مسير مركز الاستقبال	1
موظف المحلات التجارية	2
موظف المطعم	4
موظف المخيمات	8
الإجمالي	29

المصدر: من إعداد الباحث

وسوف تكون الإيرادات الإضافية المتولدة عن إنشاء مناصب الشغل هته، 192000 دينار تونسي سنويا، إي بمعدل 7680 دينار تونسي/للوظيفة، وبالإضافة إلى الوظائف، تولد المحلات التجارية والمطاعم إيرادات إضافية من خلال المنتجات الحرفية والزراعية.

من خلال النتائج المتوقعة لإنشاء مشروع سياحي بيئي في الحديقة الوطنية بإشكل يتبين لنا أن إقامة هذا المشروع سوف يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق المجاورة للحديقة الوطنية بإشكل من خلال توفير مصادر دخل جديدة للسكان المحليين، بالإضافة إلى خلق مناصب شغل جديدة للسكان المحليين .كما أن إقامة مثل هذا المشروع سوف يفتح سوق أو منفذ جديد للمنتجات المحلية، وبالتالي يعمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة بخلاف الزراعة. وهذا ما يدفعنا إلى القول أن تنمية السياحة البيئية في الحديقة الوطنية بإشكل سوف تساهم ايجابيا في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

كما أنه إذا ما تم احترام عادات وتقاليد السكان الأصليين، وتم توزيع الدخل بطريقة عادلة على كل المساهمين في هذا المشروع، إضافة إلى التقليل من حدة البطالة، فإن هذا المشروع من شأنه أن يعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية في المناطق القريبة من الحديقة الوطنية لإشكل وبالتالي المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ومن الناحية البيئية، فإن تخصيص قدر من العوائد الناتجة عن المشروع، واستغلالها في إعادة استصلاح البيئة، من شانه أن يقلل من الآثار السلبية للسياحة البيئية على البيئة، وبالتالي المحافظة على البيئة.

إذا من المرتقب إن يساهم إقامة مشروع سياحي بيئي في الحديقة الوطنية بإشكل في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المجاورة لهذه الحديقة.

المطلب الثالث: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في المغرب

من أجل دراسة الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في المغرب، اخترنا إقامة نموذج لمشروع وحدة سياحية بيئية في الحديقة الوطنية بسوس ماسة، وذلك لما تزخر به هذه الحديقة من مقومات طبيعية وثقافية معتبرة.

الفرع الأول: تقديم الحديقة الوطنية بسوس ماسة

تمتد الحديقة الوطنية لسوس ماسة على مساحة قدرها 34000 هكتار، بين واد سوس (أغادير) في الشمال وسيدي موسى أغلو (تيزنيت) في الجنوب. وهو يشكل شريط ساحلي بطول 65كلم وعرض 5 كلم تقريبا. ويتمركز على خط عرض شمال 29° 10 وخط طول غرب 9° 37 (انظر الخريطة رقم 6).

وقد تم إنشاء الحديقة الوطنية لسوس ماسة خصيصا من اجل حماية مجموعات أبو منجل الأصلع، والتي وجدت ملجأ في منطقة سوس ماسة. وقد بقي عدد الطيور التي تعيش في هذه المنطقة ثابتا نسبيا منذ 1982، حوالي 220-250 طائر، إلا أنها شهدت في الفترة الأخيرة ارتفاعا نسبيا حسب تعداد 2002، حيث بلغت 300 طائر.

وتحتوي الحديقة الوطنية بسوس ماسة على أكثر من 300 نوع من النباتات منها 13 متوطن في جنوب غرب المغرب. وتشكل شجرة الأرغان والورقية أبرز النباتات الموجودة في الحديقة الوطنية.

وتحتوي الحديقة الوطنية بسوس ماسة على 24 نوع من الثدييات، 250 نوع من الطيور بما في ذلك على الأقل 86 نوع يتكاثر، و 26 نوع من الزواحف والبرمائيات.

الفرع الثاني: أنواع المناطق الموجودة في الحديقة الوطنية بسوس ماسة

تتألف الحديقة الوطنية لسوس ماسة من أربعة مناطق والتي تخضع لخطة خماسية من التهيئة والإدارة:

أولا: مناطق المحافظة على الموارد الطبيعية: حيث أن الأرض ملك للدولة، كما أن أنشطة الرعي، والزراعة والصيد محظورة؛ هذه المناطق مخصصة للبحث العلمي، التعليم البيئي والسياحة البيئية؛ هذه المساحات غير معترف بها من طرف السكان المحليين الذين يستغلونها بشكل غير قانوني.

ثانيا: مناطق إدارة الموارد الطبيعية: هي عبارة عن مساحات تم تعديلها من خلال إدخال الحيوانات الأليفة والنباتات الدخيلة مثل: شجرة الكافور، السنط؛ هذه النباتات ليست لها أهمية خاصة في حد ذاتها، ولكنها تساهم في استقرار **الكثبان الرملية وتوفر بعض احتياجات السكان المحليين لإنتاج العسل والحطب.**

ثالثا: مناطق الاستعمالات التقليدية: وتشكل 3/2 من مساحة الحديقة، ذات ملكية خاصة أو جماعية، كما أن الأنشطة الزراعية أو الرعوية مسموحة في هذه المناطق.

رابعا: مناطق الاستعمال الخاص: قليلة الاتساع، ومن المرجح أن تدعم البنية التحتية السياحية (الإقامة، الإطعام، الأنشطة الشاطئية...)

الفرع الثالث: التراث الثقافي والسكان المحليين في الحديقة الوطنية بسوس ماسة

أما من حيث التراث الثقافي فإن مصب سوس ماسة غني من حيث الأضرحة، المساجد والمقابر على امتداد **ساحل الحديقة.** تجذب هذه المواقع الدينية سنويا المئات من الحجاج وهي تشكل جزءا من فعاليات مختلفة.

ويوجد داخل الحديقة الوطنية سوس ماسة سبعة دواوير بكثافة سكانية نقدر بـ 1900 نسمة، بالإضافة إلى **25 أخرى بكثافة سكانية تقدر بـ 22800 نسمة يمتلكون أسس ثقافية وخافيات.** وتبلغ الكثافة السكانية في منطقة **الاستخدام التقليدي** للحديقة حوالي **62 نسمة/كم^2، وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لمنطقة قاحلة هشة وذات إنتاجية** نباتية محدودة. ويمارس السكان أنشطة تقليدية مختلفة مثل: الصيد، زراعة الحبوب وتربية الماشية في المنطقة ذات **الاستخدام التقليدي.**

ويذكر أنه تم إنشاء محميتين حيوانيتين في الحديقة من أجل أقلمة الظباء الصحراوية الأربعة **(غزال داما مهور،** غزال دوركاس، أكس والمها)، والنعام الأحمر الرقبة، وذلك من أجل إعادتهم إلى مواطنها الأصلية، في أقصى الجنوب المغربي.

الفرع الرابع: منتجات السياحة البيئية في الحديقة الوطنية لسوس ماسة

تتمتع الحديقة الوطنية لسوس ماسة بموقع جغرافي، وتنوع طبيعي وثقافي فريد من نوعه، مما يجعلها موقع محتمل لممارسة العديد من أنشطة السياحة البيئية، ومن الأنشطة المحتملة ما يلي:

أولا: مشاهدة ودراسة الحيوانات: تعد الحديقة الوطنية لسوس ماسة ملاذ للعديد من أنواع الحيوانات، والتي وجدت استقرارها في هذا المكان لتوفره على الغذاء، ولاعتباره مكان مثالي للتفريخ، وهذا ما يقدم للمولعين بمشاهدة الحياة البرية فرصة كبيرة؛

ثانيا: مشاهدة النباتات ودراستها: تحتوي الحديقة الوطنية لسوس ماسة على العديد من أنواع النباتات؛

ثالثا: مشاهدة التشكيلات الجيولوجية: فبالنسبة للمهتمين بتسلق الجبال، واستكشاف التشكيلات الجيولوجية، تمتع بالمناظر الطبيعية، فإن الحديقة الوطنية لسوس ماسة غنية من حيث تنوع تشكيلاتها الجيولوجية ومناظرها الطبيعية الخلابة.

رابعا: مشاهدة الآثار التاريخية والتعرف على المقومات الثقافية وعادات وتقاليد السكان المحليين؛

خامسا: الحديقة هي مكان مثالي للتنزه إقامة المخيمات وممارسة رياضة التزلج في فصل الشتاء؛

أما فيما يخص الزبائن المحتملين فهم السياح المحليين بشكل أساسي (مختصين، محبي مغامرات، باحثين،...)، بالإضافة إلى السياح الأجانب بدرجة أقل.

الفرع الخامس: تنمية السياحة البيئية في الحديقة الوطنية بسوس ماسة

بالإضافة إلى احتوائها على منطقتين رطبتين، أودية سوس وماسة، التي تم إدراجهما في قائمة رامزار في جانفي 2005، أصالة وتنوع نباتاتها وحيواناتها، ومناظرها الطبيعية ومعالمها الثقافية كلها عوامل تدل على ثراء موقع **الحديقة الوطنية بسوس ماسة.** هذه المعالم ذات الإمكانيات السياحية الكبيرة جذا، جعلت من الحديقة الوطنية فضاء يجدب إليه الكثير من السياح المولعين بجمال الطبيعة.[1]

ويمكن اعتبار الحديقة الوطنية كفرصة لتنويع العرض السياحي في منطقة أغادير. **كما أن استغلاله سياحيا لابد أن يتم من خلال احرام المبدأين الأساسيين التاليين:**

أولا: احترام الموارد الطبيعية والثقافية للحديقة؛

ثانيا: توليد إيرادات للحديقة وللسكان المحليين؛

[1] http://www.soussgraphics.com/pnsm/developpement-ecotourisme.html تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/08/29 الساعة 23:08

وبعد مراحل إعادة تأهيل الأنظمة البيئية وتهيئة الفضاءات، دخلت الحديقة الوطنية في مرحلة جديدة وتتمثل في مرحلة المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيزها.

ومن أجل البدء في هذه المرحلة، تم تحديد اثنين من منتجات السياحة البيئية: منتج "اكتشاف الحيوانات الصحراوية" ومنتج " مصب واد ماسة".

منتج " اكتشاف الحيوانات الصحراوية"هو عبارة عن ممر بحوالي 35 كلم والذي يعكس ثروة بيولوجية وبيئية معتبرة، من خلال اكتشاف:

1- بعض أنواع الحيوانات الصحراوية، المتأقلمة على مستوى المحميات الحيوانية؛

2- المناظر الرملية الساحلية، بين المحميتين الحيوانيتين؛

3- قرية الصيادين لتفنيت، أهم نقطة للتفريغ بجهة الحديقة الوطنية؛

4- مجموعات أبو منجل الأصلع في منطقة طعامهم، بالإضافة إلى مشاهد المنحدرات الساحلية بين تيفنيت وسيدي رباط؛

وقد كان هذا المنتج موضوع مناقصة مع الفرز سنة 2006 لفائدة وفد مديرية خدمات السياحة البيئية حول الممر. وفي نهاية المناقصة، تم تحديد الوكالة السياحية المغربية "Maroc Horizon d'Aventures" من أجل ضمان استغلال هذا الممر لمدة عامين ابتداء من 15 مارس 2007م.

إن تسويق هذا المنتج السياحي البيئي الأول يعكس إلى حد كبير الجهود من طرف الحديقة الوطنية حتى تصبح وظيفية من الناحية الاقتصادية. وفي نفس الوقت، فإن تنمية أنشطة أخرى ذات صلة بما يتفق مع سياق الحديقة الوطنية سوف تسمح بتوليد عوائد اقتصادية للحديقة وللمجتمعات المحلية وبالتالي تعزيز دورها كأداة للإدارة المستدامة للفضاء.

الفرع السادس: البنى التحتية الضرورية لإقامة الوحدة السياحية البيئية

توفر الحديقة الوطنية لسوس ماسة أنشطة سياحة بيئية متنوعة للسياح البيئيين، لكن لابد من بدل جهود فيما يتعلق بإنشاء بنية تحتية مخصصة لخدمات ملائمة لأذواق السياح البيئيين، ومن بين هذه البنى التحتية المقترحة:

أولا: مركز للاستقبال والتوجيه؛

ثانيا: متحف للبحر والتنوع البيولوجي يهتم بالصيد البحري، وبتقنيات الصيد خاصة التقليدية منها المعروفة في المنطقة؛

ثالثا: إنشاء وتعيين الممرات؛

رابعا: محطة متخصصة يهم فيها عرض التقاليد المحلية والممارسات والأنشطة الزراعية وشرحها؛

وفيما يخص وسائل النقل فغالبا ما تعطى الأولوية للوسائل البيئية: **الخيول (7 خيول و7 أحمرة)؛ الدراجات (5)؛ العربات (5)؛ كما يستحسن إقامة بيوت ضيافة للسياح البيئيين وعددها 3 بيوت ضيافة سعة كل منها 10** أسرة، بالإضافة إلى إقامة مطاعم وليكن عددها **اثنين.**

ومن المنتظر أن يكون لإقامة مثل هذا المشروع في الحظيرة الوطنية لسوس ماسة آثار ايجابية على السكان يرين للحديقة سواء على المستوى الاقتصادي من حيث توليد إيرادات إضافية للسكان المحليين، وكذلك توفير مناصب الشغل سواء مناصب شغل مباشرة أو غير مباشرة والتي من المتوقع أن تبلغ على الأقل **23 منصب شغل يمكن توزيعها كما يلي:**

الجدول رقم (20): توزيع مناصب الشغل المتوقعة من إنشاء مشروع سياحي بيئي في الحديقة الوطنية بسوس ماسة

منصب الشغل	عدد العمال
مرشد الطبيعة/الموقع	2
مرشد الطبيعة/الرحلات	2
المرافقين	3
السائقين	2
المنظمون	2
مسير مركز الاستقبال	1
موظف المحلات التجارية	3
موظف المطعم	5
موظف المخيمات	3
الإجمالي	23

المصدر: من إعداد الباحث

أما عن الإيرادات المالية المتولدة عن هذا المشروع فمن المتوقع أن تبلغ حوالي **552 ألف درهم** مغربي، **أي** بمتوسط أجر شهري قدره **2000 درهم** مغربي **للوظيفة.** ومتوسط شهري قدره **46 ألف** درهم مغربي.

أما فيما يخص النتائج المتوقعة على المستوى البيئي فتشمل:

1– المحافظة على تنوع المواطن الطبيعية الموجودة في المنطقة، وثرواتها الحيوانية الغنية جدا، على سبيل المثال: مجموعات أبو منجل الأصلع التي هي في تزايد مستمر، بالإضافة إلى النباتات وخاصة شجرة الأرغان.

2– استعادة المواطن التي تم تغييرها بسبب الاستغلال البشري، واعتماد أساليب جديدة في تسيير هذه الفضاءات وإشراك السكان المحليين في المشروع؛ ويجب أن يستند هذا التواصل وإقامة علاقة ثقة وتعاون مع الشعب؛

3– إعادة إدخال بعض الأنواع من الحيوانات التي انقرضت من المنطقة مثل: **النعام**،..الخ.

وما تقدم يتبين لنا أن إقامة هذا المشروع في الحديقة الوطنية لسوس ماسة سوف يساهم في تنمية المنطقة بشكل كبير من خلال إجراءات مثل: توزيع نباتات مثمرة لصالح السكان المحليين، توزيع خلايا النحل، فتح مسارات من أجل إصلاح الأراضي الهامشية، وتسهيل عمليات استغلالها، نشاطات مائية صغيرة (مستجمعات المياه، قنوات **الري**،...). كما يتم التركيز أيضا على تشجيع البحث وإقامة علاقات مع المعاهد المتخصصة والجامعات. **وتجدر** الإشارة إلى حجم الجهود المبذولة من طرف الحديقة من أجل تحسيس السكان المجاورين والجمهور عموما وتوعيتهم **(الجولات المصحوبة بمرشدين، المعارض، تنظيم مناقشات وندوات وورش عمل)**. كما تمثل حماية المواطن الطبيعية من أي شكل من أشكال التدهور، مكافحة الحرائق وحماية بعض الأنواع المهددة بالانقراض **(الصنوبر الأسود، شجر** العرعار،...) بعض الأعمال اليومية الأخرى المهمة التي تقوم بها الحديقة من أجل ترقية السياحة البيئية بها.

وما سبق يتبين لنا أن إقامة نموذج لوحدة سياحية بيئية في الحديقة الوطنية بسوس ماسة من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة في المناطق المجاورة للحديقة، وذلك من خلال العوائد المرتقبة من جراء إقامة هذا المشروع، بالإضافة إلى خلق سوق جديدة من أجل تصريف المنتوج المحلي، وتنويع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة وبالتالي المساهمة في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، كما أنه من المرتقب أن تساهم في تحقيق البعد الاجتماعي من **خلال التقليل من ظاهرة البطالة، والتوزيع العادل للدخل على أصحاب المصلحة، ومن المرتقب كذلك** أن تساهم في **الحفاظ على البيئة** وذلك من خلال تخصيص قيمة مالية من إيرادات المشروع من أجل استصلاح الآثار السلبية **للسياحة البيئية داخل الحديقة**.

المطلب الرابع: إستراتيجية ترقية السياحة البيئية في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، تونس والمغرب

بالرغم من أن لكل بلد مقوماته التاريخية، الحضارية الثقافية وحتى الطبيعية الخاصة به، إلا أن أي محاولة لتطوير استراتيجية وطنية لترقية السياحة البيئية لابد أن تشمل جميع الفاعلين فيها. ويرتكز تطوير أي استراتيجية وطنية **للسياحة البيئية على المحاور** الرئيسية التالية:

الفرع الأول: إصلاح المؤسسات الداعمة

ويشمل ذلك القيام بمجموعة من الإجراءات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني.

أولا: على المستوى الوطني: وتتضمن ما يلي:[1]

1-الاعتراف بالسياحة البيئية كنشاط سياحي له ذاتية وإشرافه المؤسساتي: وذلك من خلال الإجراءات التالية:

أ- إدخال مشاريع السياحة البيئية في التشريعات المتعلقة بإجراءات الموافقة على المشاريع السياحية،

ب- تنظيم مشاورات إقليمية مفتوحة مع السكان المحليين، بالإضافة إلى استطلاع أرائهم، أفكارهم، واقتراحاتهم حول السياحة البيئية، وحصر جميع **الإمكانيات الإقليمية بطريقة دقيقة. ونظرا لحجم وطبيعة مشاريع السياحة البيئية،** ومن أجل ضمان إمكانية دمجها بجانب السكان المحليين، فإن جميع أفكار المشروع السياحي البيئي يجب أن يتم التخطيط لها **وتطويرها على المستوى الإقليمي.** وفي هذا السياق، فإن دور الجمعيات المكلفة بالتنمية المحلية وحماية البيئة **سوف يتحدد على أساس شريك** في إنجاح هذه المشاريع. وأخيرا، **تلعب السلطات الإقليمية (المحافظين، رؤساء البلديات) دورا أساسيا** في هذه العملية من **خلال** إزالة جميع العقبات التي يمكن أن تواجهها هذه المشاريع خاصة **على المستوى المحلي والمركزي.**

ج- استحداث مصلحة مكلفة، على مستوى مديرية السياحة، وبالتعاون مع مديريات ومصالح الوزارات الأخرى **المعنية** في المقام الأول من أجل وضع الإستراتيجية، **وتحديد الإمكانيات، والأولويات التنموية،** بالإضافة إلى الموافقة **على المشاريع.**

د- وضع إجراءات لإصدار الشهادات، من أجل امتثال مشاريع السياحة البيئية مع الأهداف الوطنية: المحافظة على الموارد الطبيعية وصونها، تكوين دخل وفرص العمل للمجتمعات المحلية والريفية؛

2-إنشاء هيكل تنظيمي للسياحة البيئية والذي يمكن أن يأخذ شكل لجنة وطنية تضم مختلف الوزارات **(السياحة،** البيئة، الزراعة، الداخلية والثقافة).

3-تحديد محاور، **بدائل، وتمويلات لتنمية** السياحة البيئية واقتراحها على الحكومة **من أجل الموافقة عليها؛**

ثانيا: على المستوى المحلي: ويتم ذلك من خلال:

1- تحديد إمكانيات وبرامج السياحة البيئية، والموافقة عليها من قبل المجلس الإقليمي، بعد التشاور مع الحكومات **الإقليمية وبالتشاور مع السكان المحليين وخاصة الحركات الجمعوية؛**

[1] http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=107&L=2#.Ut6sv_tKGt8 تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/12/21 الساعة 19:20

2- الموافقة على الإعانات والتسهيلات الإقليمية والتنسيق بينها لصالح المطورين الخواص؛

الفرع الثاني: التكوين

يتم توفير **منتجات السياحة البيئية من قبل متعاملين ومتخصصين** في المهن والممارسات تختلف إلى حد كبير عنها في السياحة **"الكلاسيكية"**. وبالتالي، فلابد من أن تكون هناك تدريبات متخصصة، نظرية **وميدانية، أولية وعليا**. وتتعلق التدريبات الموصى بها بثلاث **فئات من المشاركين:**

أولا: مصممي ومطوري أنشطة السياحة البيئية: ويتم ذلك من خلال:

1- إقامة شراكة مع هيئة للتدريب أو مؤسسة أكاديمية متخصصة (السياحة، البيئة، الاقتصاد)؛

2- تصميم مادة تعليمية مساعدة بالتعاون مع المتخصصين في المجال، وموجهة من أجل تحقيق هدفين **رئيسيين:** تحديد أصل طبيعي قابل للبيع، وقيمته في مشروع مربح؛

3- إقامة دورات تدريبية منتظمة؛

4- مرافقة مختصين مكونين في تصميم المشاريع التجريبية ومعرفة السوق واتجاهاته (العرض، الطلب، المعايير واللوائح...).

ثانيا: المهن المتخصصة في السياحة البيئية: ويتم ذلك من خلال:

1- التحديد المسبق لمراكز التدريب والمؤسسات المتخصصة التي يمكن أن تشارك في السياحة البيئية **(الفروسية، الرياضات الجبلية، مشاهدة الطبيعة، مشاهدة الطيور،...)؛**

2- تكييف أهداف ومحتوى التكوين مع متطلبات السياحة البيئية؛

3- تحديد المستفيدين المحتملين حسب البرامج الإقليمية من تطوير السياحة البيئية؛

4- تنظيم رحلات تكوين ميدانية في مناطق أو مواقع تحتوي على تجارب ناجحة في السياحة البيئية (وحتى في الخارج)؛

ثالثا: موظفو الإدارات: ويتم ذلك من خلال:

1- تحديد وتعداد الوكلاء المكلفين بتطوير، بناء ومراقبة مشاريع السياحة البيئية وأداء دورها كميسر، مرشد ومدافع عن البيئة؛

2- تنظيم دورات تكوين قصيرة الأجل بالتعاون مع المختصين في السياحة البيئية، موجهة لتحقيق ثلاثة أهداف: **تحديات تطوير السياحة البيئية، معرفة حدود الأوساط الطبيعية وشروط المحافظة عليها، معرفة معوقات وتحديات السياحة البيئية وسبل التغلب عليها.**

الفرع الثالث: التحسيس والترويج

يعتبر تفسير وتعليم مبادئ وأهداف السياحة البيئية عنصرا أساسيا في تطورها، مع التأكيد على حماية وتعزيز التراث الطبيعي، وعلى مساهمة السكان المحليين في نجاح مشاريع السياحة البيئية، وسوف يمس البرنامج التحسيسي المسمى ثلاث فئات من الجهات الفاعلة:

أولا: الجمهور عامة (بما في ذلك الزبائن الوطنيين المحتملين)

تعزيز مفهوم السياحة البيئية لدى الزبون الوطني، طريقة ممارستها، مساهمتها في تنمية المناطق وآثارها الايجابية على حماية التراث الطبيعي.

نشر المعلومات حول المنتجات الحالية والإمكانيات المتوفرة:

1- بوابة إلكترونية مخصصة للسياحة البيئية (حملة ترويجية)؛

2- تنظيم وإجراء حملات للتوعية في التلفاز والراديو؛

3- إنتاج النشرات والملصقات والكتيبات لأطفال المدارس والطلاب؛

ثانيا: المجتمعات المحلية

ضرورة توعية المجتمعات المحلية بمفهوم السياحة البيئية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المحتملة على المناطق هذه المناطق، بالإضافة إلى أهمية توظيف الموروث الطبيعي والثقافي في السياحة البيئية. ويتم ذلك من خلال:

1- تنظيم اجتماعات دورية مع السكان المحلين في المناطق المختلفة للبلاد، وخاصة في المناطق الغنية بمقومات السياحة البيئية؛

2- إنتاج وتوزيع الكتيبات والنشرات والتقارير والأفلام حول السياحة البيئية وتوزيعها على السكان المحليين؛

3- الإطلاع على تجارب ومشاريع سياحة بيئية ناجحة لدول أخرى؛

ثالثا: المديريات والمهنيين: وذلك عن طريق:

1- التنظيم الدوري لأيام إعلامية وندوات علمية وملتقيات حول السياحة البيئية في مختلف المناطق في البلاد؛

2- مشاركة المسئولين الإداريين ومهنيي السياحة في الفعاليات الدولية حول السياحة البيئية؛

3- إرسال بعثات إلى دول أجنبية وذلك من أجل تكوينهم في مجال السياحة البيئية والاطلاع على التجارب الأجنبية المماثلة والناجحة في السياحة البيئية؛

وتعمل الأنشطة الترويجية التي تسبق تسويق منتجات السياحة البيئية على تعزيز صورة المناطق وخصائصها الطبيعية والثقافية لدى مختلف فئات الزبائن. **ولابد من تنويع المنتجات، تنويع وسائل الاتصال، تجميع جهود الجهات الفاعلة والمتعاملين من أجل إنجاح السياحة البيئية.**

الفرع الرابع: تطوير آليات التمويل لفائدة الباعثين الخواص للاستثمار في مجال السياحة البيئية

تركز الإجراءات المقترحة في هذا المجال على:

أولا: تعظيم الاستفادة من صيغ التمويل الحالية وتكييفها مع خصوصيات مشاريع السياحة البيئية؛

ثانيا: إنشاء صندوق خاص مخصص **لتمويل مشاريع السياحة البيئية: صندوق خاص بتنمية السياحة البيئية يسمح بتعزيز أجهزة التمويل الحالية.** ويمكن تمويل هذا الصندوق عن طريق المنح أو قروض بشروط تفضيلية. **كما يتعين** القيام بدراسة حول مبررات وجود هذا الصندوق، موارده **وطريقة عمله.**

ثالثا: منح قروض بفوائد ميسرة من قبل البنوك لأصحاب مشاريع السياحة البيئية؛

رابعا: تقديم إعانات مالية وإتاوات لأصحاب مشاريع السياحة البيئية من قبل الدولة، بالإضافة إلى تقديم إعفاءات ضريبية **لأصحاب مشاريع السياحة البيئية على الأقل خلال 10 سنوات** الأولى من النشاط؛

الفرع الخامس: تحسين إدارة المحميات الطبيعية، تنظيمها وتخطيطها

ويتم ذلك من خلال:

أولا: تحديث وتطبيق أدوات التخطيط والإدارة داخل المحميات الطبيعية؛

ثانيا: جرد، توصيف وفحص الموارد المحتملة من أجل تنمية السياحة البيئية داخل المحميات الطبيعية؛

ثالثا: القيام بدراسات الطاقة الاستيعابية، دراسات الأثر البيئي، قدرة التحمل، .... وذلك من أجل التقليل من ضغط الزوار على المحميات الطبيعية؛

رابعا: تقييم وتحسين المرافق المخصصة للاستخدام العام داخل المحميات الطبيعية؛

خامسا: تحسين الإدارة البيئية للمرافق المخصصة للاستخدام العام داخل المحميات الطبيعية؛

سادسا: تحسين معارف الزوار إلى المحميات الطبيعية **عن طريق وضع لافتات تدعو للمحافظة على البيئة، وأخرى تشرح السلوك البيئي السليم؛**

سابعا: كتابة، مراجعة، برمجة وتنفيذ خطة الاستخدام **العام للمحميات الطبيعية.**

خلاصة

تبين لنا من خلال الدراسة السابقة أن كلا من الجزائر، تونس والمغرب تمتلك مقومات طبيعية، ثقافية، تاريخية وحضارية ضخمة، من شأنها لو تم استغلالها على أحسن صورة أن تجعل من الدول الثلاث من أحسن وجهات السياحة البيئية في المغرب العربي بل في إفريقيا والعالم. وخلافا للأهمية الكبيرة التي يحظى بها القطاع السياحي في كل من تونس والمغرب، كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، فإنه في الجزائر لا يعد إلا قطاعا ثانويا.

ورغم الجهود الكبيرة التي تبدلها حكومات الدول الثلاثة في سبيل تشجيع السياحة البيئية لاسيما **المغرب وتونس،** من خلال إنشاء المحميات الطبيعية والحدائق الوطنية، والتي تعد لبنة أساسية من أجل تطوير السياحة البيئية، وكذلك من خلال القنوات المختلفة للترويج للسياحة البيئية، ومحاولة الارتقاء بالتكوين السياحي إلى المستوى المطلوب، فإننا في المقابل نرى أن الجهود التي تبدلها السلطات الجزائرية في سبيل ترقية السياحة البيئية لازالت ضعيفة مقارنة بكل من تونس والمغرب خاصة فيما يخص استراتيجية الترويج للسياحة البيئية.

وقد أثبتت لنا نماذج وحدات السياحة البيئية المقترحة في كل من الجزائر، تونس والمغرب، أن السياحة البيئية **يمكن** تساهم ايجابيا في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، من خلال المساهمة الايجابية في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ عن طريق توفير مصادر دخل إضافية للسكان المحليين بالإضافة إل توفير مناصب الشغل؛ والمساهمة في **تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال التقليل من حدة البطالة** والفقر في المناطق البعيدة عن مراكز التنمية، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة للسكان المحليين في عملية صنع القرار؛ كما أن أنماط التسيير الصارمة والمدروسة التي تطبق في مشاريع السياحة البيئية من شأنها أن تقلل من آثار السياحة السلبية على البيئة في هذه المناطق.

الخاتمة

العامّة

خاتمة

أخذ الاهتمام العالمي بمفهوم السياحة البيئية والتنمية المستدامة في التزايد خلال السنوات القليلة الماضية ومن المرشح أن تأخذ حيزا كبيرا من اهتمام المنظمات الدولية من خلال إقامة المؤتمرات والملتقيات العالمية، ويرجع ذلك بالأساس إلى المشاكل البيئية والتغيرات المناخية التي أصبحت تخيف البشرية أكثر من ذي قبل.

وينظر للسياحة البيئية في الوقت الراهن على أنها أصبحت تشكل الإكليل السحري الذي يمكن الدول من تجاوز الآثار السلبية الاجتماعية والثقافية وخاصة البيئية للسياحة الجماعية، مما يقلل الضغط على الموارد الطبيعية ويسمح بالمحافظة عليها أطول فترة ممكنة، وبالتالي ضمان حق الأجيال القادمة من هته الموارد.

وقد أصبحت مسألة تنمية السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب أمرا ضروريا وحتميا، لأن الدول الثلاثة تمتلك رأسمال طبيعي متنوع وهش، والذي يتعرض لضغوط كبيرة وذلك بهدف تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان والاستهلاكية المتنامية للموارد الطبيعية. وما يبرر أيضا ضرورة تنمية السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب هو أنها سوف تسمح لهذه الدول الثلاثة بالتموقع الجيد ضمن السوق السياحي العالمي، وتحسين صورتها المملة بعض الشيء (بسبب السياحة الجماعية) التي تتمتع بها هذه الدول في وقتنا هذا.

وقد سمح لنا الإطلاع النظري على موضوع السياحة البيئية وعلاقته بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى جرد وتحليل إمكانيات السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب، بالوقوف على مختلف الأبعاد النظرية للسياحة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، ورصد الجهود المختلفة التي تبدلها هذه الدول من أجل تنمية السياحة البيئية بها، خاصة من خلال تطوير الإطار القانوني وتبني استراتيجية ترويجية. وتتمثل النتائج النظرية والتطبيقية التي تم التوصل إليها فيما يلي:

✓ **النتائج واختبار الفرضيات**

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تدعم أو تنفي الفرضيات الموضوعة، وهي كما يلي:

-أشارت الدراسة التطبيقية إلى تأكيد الفرضية الأولى (تمتلك الجزائر، تونس والمغرب مقومات سياحية بيئية كبيرة من شأنها أن تجعل منها وجهات سياحية بيئية عالمية). حيث سمحت لنا الدراسة بالوقوف على إمكانيات السياحة البيئية التي تحتوي عليها كل من الجزائر، تونس، والمغرب، سواء الطبيعية: ن جبال،وأنهار، وصحاري ومناظر خلابة، محميات طبيعية، حدائق وطنية، بالإضافة إلى الإمكانيات الثقافية التي تتجلى في العادات والتقاليد المتنوعة والمعالم التاريخية الكثيرة، بالإضافة إلى المنتوجات المحلية والمأكولات الشعبية المتنوعة، والتي من شأنها لو تم استغلالها في تنمية السياحة البيئية أن تجعل من هذه البلدان من بين أهم وجهات السياحة البيئية عالميا. كما سمحت لنا الدراسة

بالاطلاع على الكثير من أنشطة السياحة البيئية في هذه الدول مثل: **مشاهدة الحيوانات والنباتات، الرياضات الجبلية، ...**الخ.

–أظهرت نتائج الدراسة تأكيدا لما جاء في الفرضية الثانية (يساهم تنمية السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول). **حيث أظهرت النتائج المتوقعة من إقامة نماذج وحدات السياحة** البيئية، أن السياحة البيئية سوف تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر، تونس والمغرب بشكل ايجابي وذلك من خلال توفير إيرادات إضافية للمجتمعات المحلية وتوفير مناصب شغل للسكان المحليين، بالإضافة إلى تنويع **الأنشطة الاقتصادية وتصريف المنتجات المحلية.** وهو ما من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية في هذه الدول.

– كما أظهرت نتائج الدراسة تأكيدا لما جاء في الفرضية **الثالثة** (يساهم تطوير السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب في تحقيق التنمية الاجتماعية في هذه الدول). **حيث** أنه من المتوقع أن تحترم هذه المشاريع **عادات وتقاليد** السكان المحليين، كما يسمح التوزيع العادل للدخل بين مختلف الفئات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك التقليل من الفقر في المناطق **البعيدة.**

–كما أظهرت نتائج الدراسة تأكيدا لما جاء في الفرضية **الثالثة** (يساهم تطوير مشاريع السياحة البيئية في كل من الجزائر، تونس والمغرب في المحافظة على البيئة **وتحقيق التنمية البيئية** في هذه الدول). حيث تطبق هذه المشاريع معايير صارمة في التسيير وتأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي في كل أنشطتها وتعمل على التقليل من النفايات. **كما أنه يمكن** معالجة القضايا البيئية الناتجة عنها من خلال تخصيص موارد مالية للمحافظة على البيئة، ومنه **فمن المتوقع أن يساهم إقامة** مثل هذه المشايع في المحافظة على البيئة والتنوع البيولوجي في الدول الثلاث.

واستنادا إلى النتائج السابقة المتوصل إليها، يتضح لنا أن تنمية السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب من شأنه أن يساهم ايجابيا في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، وذلك نظرا للنتائج الايجابية المتوقع تحقيقها سواء **على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.** وبذلك تم تأكيد الفرضية الأساسية في الدراسة **(إن تنمية السياحة** البيئية في الدول المغاربية وخاصة الجزائر، تونس والمغرب يساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول).

- ✓ **الاقتراحات**

إن تطوير السياحة البيئية وتنميتها في الجزائر، تونس والمغرب لابد أن يكون في إطار التنمية المستدامة **الشاملة، ومن خلال** هذا المنظور فإنه لوضع السياحة البيئية في إطار التنمية المستدامة لابد من:

– بناء وتنمية سياحة بيئية مستدامة من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص على إقامة مشاريع سياحة بيئية مشتركة، وزيادة جهود القطاعين لتعزيز السياحة البيئية؛

– تشجيع سكان المناطق بإرشادهم لاستغلال الأراضي المجاورة للمناطق المحمية؛ وإقامة مشاريع استثمارية صغيرة لتوفير احتياجات السائح مثل: المنسوجات، الحلي، الأواني الفخارية، الوجبات التقليدية...الخ، من أجل تفعيل المشاركة الشعبية في إنجاح السياحة البيئية؛

– دعم توفير المعلومات الإحصائية الدقيقة حول السياحة البيئية؛

– متابعة وتنفيذ الإجراءات المنظمة للسياحة البيئية والعمل على دعمها؛

– تقوية وسائل الإشراف والمتابعة في توجيه الاستثمارات وتوزيعها على مناطق الجذب السياحي حسب الطلب؛

– إنشاء وحدات للإعلام السياحي البيئي متخصصة في تقديم معلومات حول مختلف الأماكن السياحية البيئية الموجودة في البلد، وكذلك تقدم استشارات حول كيفية القيام برحلة سياحية بيئية؛

– تكثيف برامج التربية والتوعية حول السياحة البيئية على كافة المستويات وإعداد المنشورات الخاصة بذلك؛

– العمل على نشر ثقافة السياحة البيئية فضلا عن الثقافة السياحية وزيادة الوعي السياحي البيئي؛

– ضرورة إدخال مفهوم السياحة البيئية في مادة التربية الوطنية كمادة أساسية في عدد من المراحل الدراسية، وإظهار آثارها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

– إقامة المنشات السياحية المعتمدة علي الطبيعة والتي تستجيب لمبادئ السياحة البيئية؛

– تبني زمام المبادرة في وضع الخطط اللازمة للحد من تلوث البيئة في المنشآت السياحية البيئية؛

– إقامة معارض خاصة حول السياحة البيئية بالتعاون مع الهيئات الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها ومشاركة وزارات السياحة، البيئة، الثقافة؛

– الانضمام إلى الاتفاقيات والمنظمات الدولية المتعلقة بالمحافظة على المناطق المحمية، ودعم السياحة البيئية؛

✓ **آفاق الدراسة:**

من خلال هذه الدراسة يمكن اقتراح مجموعة مواضيع أخرى من الممكن أن تشكل تكملة لهذا الموضوع، وهي:

– استراتيجية ترقية السياحة البيئية في إطار ضوابط التنمية المستدامة: دراسة حالة الجزائر؛

– دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة مجموعة من مشاريع السياحة البيئية؛

– السياحة البيئية كبديل لتحقيق الأمن السياحي الوطني: دراسة مقارنة بين بلدين؛

- السياحة البيئية كآلية لإدارة المناطق المحمية: دراسة مقارنة بين محميتين طبيعيتين؛

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا:الكتب

1–بظاظو إبراهيم، **السياحة البيئية وأسس استدامتها**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2– البكري فؤاد، **الإعلام السياحي**، دار نهضة الشرق، ط1، القاهرة، 2001.

3–بنيتا نبيل سعد، غنيم عثمان محمد، **التخطيط السياحي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

4– الديب حمدي أحمد، محمد صبحي عبد الحكيم، **جغرافية السياحة**، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001.

5– الحريري محمد مرسي، **جغرافيا السياحة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

6– الحوري مثنى طه، الدباغ اسماعيل، **مبادئ السفر والسياحة**، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2001.

7– دعبس يسري، **صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق**، ط1، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، مصر،2003.

8– دعبس يسري، **السياحة**، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، القاهرة، 2001.

9– الروبي نبيل، **اقتصاديات السياحة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1989.

10– الروبي نبيل، **التخطيط السياحي**، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، مصر، 1987.

11–رواشدة أكرم عاطف، **السياحة البيئية: الأسس والمرتكزات**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

12–رومانو دوناتو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.

13–الزوكة محمد خميس، **صناعة السياحة من منظور جغرافي**، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1995.

14– السيسي ماهر عبد الخالق، **صناعة السياحة: الأساسيات والمبادئ**، مطابع الولاء الحديثة، مصر، 2003.

15–صلاح عبد الوهاب، **السياسة القومية للتسويق السياحي**، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، مصر، 1994.

16– الطائي حميد عبد النبي، **أصول صناعة السياحة**، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

17–الظاهر نعيم، سراب إلياس، **مبادئ السياحة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

18–عبوي زيد منير، **الاقتصاد السياحي**، ط1، الأردن، 2008.

19–قاسم خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

20–كامل محمود، **السياحة الحديثة علما وتطبيقا**، الهيئة العلمية المصرية للكتاب، مصر، 1975.

21–لطيف هدي سيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

22– ماهر عبد العزيز توفيق، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

23–موسشيت دوغلاس، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة: بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000.

24–وردم باتر محمد على، **العالم ليس للبيع :مخاطر العولمة على التنمية المستدامة**، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

25–جغرافيا السياحة والطيران، ط1، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، 2007.

ثانيا: المجلات والمقالات المنشورة

1–أحمد خضر الشربيني، **ريو + 20 هل كانت قمة لإنقاذ العالم أم لإراحة الضمير؟**، مجلة العربي، العدد 646، مطابع دار السياسة، الكويت، سبتمبر 2012.

2–باتر محمد علي وردم، **كيف يمكن قياس التنمية المستدامة؟**، مرصد البيئة الأردنية، 2006م، على الموقع http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

3–خالد كواش، **مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، 2010.

4–خان أحلام، زاوي صورية، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، بسكرة، الجزائر، جوان 2010.

5–دبور نبيل، **مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية**، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، أنقرة، تركيا، 2004.

6–صالح عمر فلاحي، **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد3، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

7– صامويل يابرغ، **تمخض مؤتمر ريو+20 فولد فأرا**، على الموقع،
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=32961504

8–كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في الجزائر**، مجلة علوم إنسانية، العدد 45، المدية، الجزائر، 2010.

9–ميلانوفيتش برانكو، **أكثر أم أقل**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 48، العدد3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2011.

10– المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 1991.

11– اقتصاديات القطاع السياحي في مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم124، معهد التخطيط القومي، جمهورية مصر العربية ، ديسمبر1998.

12–دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها، السلسلة1، الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة، 2005.

13–التنمية المستدامة في الوطن العربي.. بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 2006.

14– زيادة النمو بمقياس غير إجمالي الناتج المحلي، مجلة التمويل والتنمية، العدد 49، الرقم3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012.

15– ملخص تقرير الكوكب الحي، على الموقع awsassets.panda.org/.../arabic_lpr_summary_lr.pd...

ثالثا: الملتقيات والندوات

1– بن الشيخ توفيق، لعفيفي الدراجي، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة وأبعادها**، الملتقى الوطني الأول حول: أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 11/10 ماي 2010.

2– بن عيسى عنابي، مداخلة بعنوان: **الترويج للمنتج السياحي البيئي الجزائري بالخارج لماذا وكيف؟**، الملتقى الدولي حول: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10/9مارس 2010.

3– بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**، الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 11/10 ماي 2010.

4– بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة مقاربة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد**، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدام والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008.

5– حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، مداخلة بعنوان: **الإطار النظري للتنمية الشاملة والمستدامة ومؤشرات قياسها**، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008.

6– حميدوش علي، مداخلة بعنوان: **التنمية البشرية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، 7/6جوان 2006.

7– رداد خميس عبد الرحمن، مداخلة بعنوان: **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، الملتقى الإحصائي العربي الثاني، سرت، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 4/2 نوفمبر 2009.

8– زيتوني عبد القادر، مداخلة بعنوان: **نظام الأولويات ودوره في تحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الدولي حول: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 4/3 ديسمبر 2012.

9– سلامة سالم سالمان، مداخلة بعنوان: **تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة**، الملتقى العربي الخامس حول الإدارة البيئية، الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006.

10– صالحي صالح، مداخلة بعنوان: **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل، 2008.

11– عليوات ابراهيم، مداخلة بعنوان: **السياحة في الدول العربية واقع وتحديات دراسة تجارب بعض الدول،** الملتقى الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 25/24 أفريل 2012.

12– عماري عمار، مداخلة بعنوان: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها،** الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 8/7 أفريل 2008.

13– فوزي عبد الرزاق، كاتية بوروبة، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والأفاق المستقبلية،** الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل، 2008.

14– كنيدة زليخة، خالدي فراح، مداخلة بعنوان: **التنمية المستدامة في الجزائر بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة،** الملتقى الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 11/10 ماي 2010.

15– محبوب مراد، صولح سماح، مداخلة بعنوان: **ضغوط السياحة على قيم وثقافة وتقاليد المجتمع،** الملتقى الدولي حول: اقتصاد السياحة والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 10/9 مارس 2010.

16– مولحسان آية الله، عيساني ربيع، مداخلة بعنوان: **دور السياحة البيئية في التنمية المستدامة في الدول العربية مع الإشارة إلى تجارب الأردن ومصر ولبنان والجزائر،** الملتقى الدولي حول: التنمية السياحية في الدول العربية تقييم واستشراف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 27/26 فيفري 2013.

17– ناصر مراد، زياد أبو موسى، مداخلة بعنوان: **دور السياحة في التنمية المستدامة، حالة الجزائر،** الملتقى الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 25/24 أفريل 2012.

رابعا: الأطروحات والمذكرات

1- الحرتسي عبد الله حميد، **السياسات ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: مع دراسة حالة الجزائر 1994-2004**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005/2004.

2- خامرة الطاهر، **المسئولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة: حالة سوناطراك**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007/2006.

3- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة تقييميه**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2006.

4- شريف عمر، **استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة: دراسة حالة الطاقة الشمسية في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007/2006.

5- عامر عيساني: **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010/2009.

6- عشي صليحة، **الأداء والأثر الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

7- كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

8- يحياوي هادية: **السياحة والتنمية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة: الماجستير في العلوم السياسية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002/2001.

خامسا: القوانين

1-في الجزائر

- المادة 15 من القانون رقم 11-02 المؤرخ في 17 فبراير 2011، والمتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.

– المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 6-325 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006، والذي يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية وتهيئتها.

– المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-46 المؤرخ في 1 مارس 2000، والذي يعرف المؤسسات الفندقية ويحدد تنظيمها وسيرها وكذا كيفيات استغلالها.

– المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 06-224 المؤرخ في 21 جانفي 2006، والذي يحدد شروط ممارسة نشاط الدليل في السياحة وكيفيات ذلك.

2– في تونس

– المادة 208 من القانون الصادر في 13 أفريل 1988م والذي يحكم الأنشطة داخل الحدائق الوطنية، المحميات الطبيعية وغابات الترفيه وحولها.

– المادة 22 من القانون 49 لسنة 2009م والذي ينظم المناطق المحمية البحرية والساحلية.

– المادة 3 من المرسوم الصادر في 2009م المتعلقة بإنشاء ثلاث محميات طبيعية جديدة.

– المادة 10 من المرسوم رقم 207-457 الصادر في 6 مارس 2007م والمتعلق بتصنيف المنشآت السياحية التي تقدم خدمات الإيواء.

3– في المغرب

– المواد 18،5،4 من القانون 16 جويلية 2010م، المتعلق بالمحميات الطبيعية.

– المادة 19 من قانون 2003م، المتعلق بحماية واستصلاح البيئة.

– المادة 5 من قانون 13 ديسمبر 2010م، المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات والأرغان.

– المادة 2 من قانون 12-03 الصادر في 2008 م، والمتعلق بدراسات الأثر حول البيئة.

– الميثاق المغربي للسياحة المسئولة والذي صدر سنة 2006م.

سادسا: الآيات القرآنية والأحاديث

– سورة التوبة، الآية(02).

– سورة التوبة، الآية (112).

– حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (سياحة أمتي الصيام)، رواه أبو هريرة، أسنده الطبري.

المراجع باللغة الأجنبية

First: the books

1-Backer Paul, **Les indicateurs financiers du développement durable**, Edition d'organisation, Paris, 2005.

2-Goeldner Charles R., J.R.Brent Ritchie, **Tourism : Principles, Practices, Philosophies,** Tenth edition, Jhon Wiley and Sons, Inc, USA, 2006.

3-Andy. D alan M, **Ecotourism development : a manual for conservation planners and managers**, vol 1, Arlington, virginia, USA, 2002.

4-Baker Susan, S**ustainable development**, Routledge, Great Britain, 2006.

5-Banerjee Subhabrata bobby, **Corporate social responsibility : the good, the bad and the ugly**, MPG books LTD, Bodmin, cornwall, great Britain, 2007.

6-Batta R.N.**, Tourism and the environment: A quest for sustainability**, Indus publishing, New delhi, India, 2000.

7-Beatley Timothy, **The sustainable urban development reader**, Routledge, Great Britain, 2004.

8-Belanger Kevin, **Ecotourism and its effects on native populations**, submission for writing Award, 2006.

9-Bhattacharya A.K. Bhattacharya, **ecotourism and livelihoods**, Ashok Kumar Mittal concept publishing company, New Delhi, India, 2005.

10-Bossel Hartmut, **Indicators for sustainable development, Theory, Method, Applications**, International Institute for Sustainable Development, Canada, 1999.

11-Breton Jean-Marie**, patrimoine, tourisme, environnement et développement durable**, édition Karthala-CREJETA, paris, fance, 2010.

12-Burgenmeier Beat, **économie du développement durable**, second édition, group de Boeck, Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2005.

13-Burgenmeier Beat, **Politiques économiques du dévéloppement durable**, first édition, group de Boeck, Boeck université, Bruxelles, 2008.

14-Chucky.Gee Dean, Eduardo fayos-sola, **international tourism: a global perspective**, world tourism organisation, Madrid, spain, 1997.

15-Cleveland Cutler J, David I. Stern, Robert Costanza, **The economics of nature and the nature of economics**, Edward Elgar Publishing, 2008.

16-Cruz Zenaida L**, Principles of tourism**, part 1, Rex book store, Inc. 2006.

17-Curiel Javier de esteban curiel**, turismo cultural y medio ambiente en destinos urbanos**, pablidise, madrid, 2008.

18-Diamantis Dimitrios, **Ecotourism**, TJI, Padstow, Cornwall, UK, 2004.

19-Diamantis Dimitrios, **Ecotourism: management and assessment**, TJ I Digital, Padstow, Cornwall, UK, 2004.

20-Dupont Louis, **Contribution à l'étude des dimensions économiques du tourisme et des voyages**, l'Harmattan, France, 2002.

21-Elliott Jennifer A, **An intoduction to sustainable development**, Third edition, Routledge Taylor and francis Group, france, 2006.

22-Elliott Jennifer A, **An introduction to sustainable development**, fourth edition, Routledge, Canada, 2012.

23-Fennel David., **Ecotourism: an introduction**, second edition, taylor & francais e-library, Routledge, London, 2005.
24-Fennell David A. Fennell, Ross K. Dowling, **ecotourism policy and planning**, Cromwell press, trombridge, UK, 2003.
25-Fennell David, **ecotourism**, third edition, taylor & francais e-library, Routledge, London, 2008.
26-Figueres Caroline,Johan Rockstrom,Cecilia Tortajada**, Rethinking water management: innovative approaches to contemporary issues**, Earthscan, London , 2003.
27-Froger Géraldin**, La mondialisation contre le développement durabe ?**, P.I.E-PETER LANG, Bruxelles, Belgique, 2006.
28-Froger Géraldine, **Tourisme durable dans les suds ?, ?**, P.I.E-PETER LANG, Bruxelles, Belgique, 2010.
29-Gendron Corinne Gendron, **Le développement durable comme compromis**, Québec, 2006.
30-Glasson John, Riki Therivel and Andrew Chadwick**, Introduction to environmental impact assessment**, third edition, MPG Books Ltd, Bodmin, Great Britain, 2006.
31-Hamziker Walter, **le tourisme : caractéristiques principales**, AIEST,éditions GURTEN, Berne, paris, 1992.
32-Hertig Jacques-André**, études d'impact sur l'environnement**, deuxiéme édition, presses polytechniques et niversitaires romandes, Lausanne, Suisse, 2006.
33-Holden Andrew, **environment and tourism**, Routledge, Canada, 2000.
34-Jounot Alain**, 100 questions pour comprendre et agir le développement durable**, AFNOR, 2004.
35-Knowles Tim, Dimitrios Diamantis, Joudalla Bey El-Mourhabi**, the globalisation of tourism and hospitality : A strategic perspective**, second edition, TJ Digital, Padstow Cornwall, UK, 2004.
36-Lazzeri Yette, Emmanuelle Moustier**, Le développement durable du concept à la mesure**, l'harmatan, paris, 2008.
37-Lequin Marie**, écotourisme et gouvernance participative**, Presses de l'université du Québec, Canada, 2001.
38-Mahi tabet-aoul, **Développement et environnement au maghreb : contraintes et enjeux**, institute québécois des hautes études internationales, LAVAL univercité, canada, 2010.
39-Nagle Garrett**, Tourism, leisure and recreation**, Nelson Thorns, Cheltenham, Great Britain, 2011.
40-Osterzee Preece N, P. Van, D. James, **Two way track: biodiversity conservation and ecotourism**, department of environment, sport and territories, Australia, 1995.
41-Page Stephen J Page, Joanne Connell, **tourism a modern synthesis**, second edition, Thomson, london ,2007.
42-Papathanassis Alexis**, the long tail of tourism: holiday niches and their impact on mainstream tourism**, Germany, 2011.
43-Patterson Carol, **the business of ecotourism**, third edition, Trafford publishing, Canada, 2007.
44-Pearce David, Edward Barbier, Anil Markandya**, Sustainable development: economics and environment in the third world**, Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, Great Britain,1990.

45-Reed David**, Ajustement structurel, environnement et développement durable**, L'Harmattan, France, 2006.
46-Rogers Peter P, Kazi F Jalal, John A Boyd**, An introduction to sustainable development**, Cromwell Press, Trombridge, UK, 2012.
47-Schéou Bernard, **Du tourisme durable au tourisme équitable : quelle éthique pour le tourisme de demain ?**, premiére édition, édition de Boeck université, Bruxelles, Belgique, 2009.
48-Schwartz Maurice L.**, Encyclopedia of coastal science**, Springer, Netherlands, 2005.
49-Singh Shalini, **Domestic Tourism in Asia: Diversity and Divergence**, Antony Rowe, UK, 2012.
50-Stabler Mike J. stabler, Andreas Papatheodorou and M. Thea Sinclair**, the economics of tourism**, second edition, taylor and francis e-library, UK, 2010.
51-Strong W. Alan, Lesley Hemphill, **Sustainable Development Policy Directory**, Replita press pvt, Ltd, Kundi, India, 2008.
52-Tinard Yves, **Le tourisme économie et management**, MC GRAW-HILL, Paris, 1992.
53-Tisdell Clem Tisdell, Clevo Wilson, **nature-based tourism and conservation : new economic insights and case studies**, MPG Books Group, UK, 2012.
54-Tribe John**, philosophical issues in tourism**, MPG Books Ltd, Great Britain, 2009.
55-Vanhove Norbert**, the economics of tourism destinations**, second edition, elsiver publication, USA, 2011.
56-Wallace Bill, Becoming Part of the Solution: **The Engineer's Guide to Sustainable Development**, 2004.
57-Wearing Stephen, John Neil, **Ecotourism : impacts, potentials and possibilities**, second edition, Butterworth-Heinemann, Hungary, 2009.
58-Wood Megan Epler, **ecotourism: Principles, practices and polices for sustainability**, united nations publication, 2002.
59-Zeppel. H**, Indigenous ecotourism sustainable development and management**, Cromwell Press, Trombridge, UK, 2006.

Second : the theses

1-Constanza Parra, **The governance of ecotourism as a socially innovative force for paving the way for more sustainable paths: the Morvan regional park case**, these pour obtenir le grade de docteur en sciences économiques, université des sciences et technologies de lille, france, 2010.
2-Diamantis Dimitrios, **Ecotourism : characteristics and involvement patterns of its consumers in the United Kingdom**, A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the award of Doctor of Philosophy, school of services industries, Bournemouth University, UK, 1998.
3-Gaël Plumecocq, **les régles, normes et conventions de développement durable das la coordination des politiques publiques locales. Le cas de la région – pas de calais**, thése pour l'obtention du grade de docteur en sciences économiques, université Paris Ouest-NANTERRE-la défense, France, 2010.
4-Julien Nowaczyk, **L'intégration du développement durable dans la gestion de la chaine d'approvisionnement**, these pour obtenir le grade de docteur en science de gestion, université Paul Verlaine, France, 2008.

Third: the conferences

1-Madadi Abdallah el Hirtsi Hamid**, Les nouveaux fondements philisophiques et idéologiques du discours sur le développement et la durabilité**, troisiéme colloque internationale sur : la protection de l'environnement et lutte contre la pauvreté dans les pays en voi de développement, institut des sciences économiques et des sciences de gestion, centre universitaire de khmis-miliana, algérie, le 03/04 mai ,2010.

Fourth: the journals and articals

1-Brian Garrod, **local participation in the planning and management of ecotourism : a revised model approach**, Faculty of Economics and Social Science, University of the West of England, Frenchay Campus, Coldharbour Lane, Bristol, England, 2002.

2-Geoffrey Wall**, Is ecotourism sustainable ?,** Environmental Management Vol 21, No. 4, Springer-Verlag New York Inc, USA, 1997.

3-Jonathan Tardif**, Écotourisme et développement durable**, VertigO, la revue électronique en sciences de l'environnement, Volume 4, Numéro 1, mai 2003.

Fifth: the documents

1-Les zones humides et le tourisme **: Tunisie-lac ichkeul**, Document accessible en ligne sur: http://www.ramsar.org/pdf/case_studies_tourism/Tunisia/Tunisia_Ichkeul_FR.

2- Etude strategique sur le developpement sur l'écotourisme en tunisie, sure le site, http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=107&L=2#.Uuwl3ftRLZc.

Sixth: the guides

1-Guide de l'écotourisme, petite futé, France, 2012-2013.

2-Environmental impact assessment: A guide to procedures, Thomas Telford Bookshop, Institution of Civil Engineers, Westminster, London, 2000.

Seventh: the web sites

1-http://ecotourisme.wikia.com/wiki/Genése de l'écotourisme

2-http://www.gdrc.org/uem/eco-tour/2002/yearecoturism2002.html

3-http://www.ecotourismlogue.com/about-ecotourism 20/07/2012

4- http://www.ecotourdirectory.com/ecotourism/ecotourism_definitions.php

5-http://www.greenjoyment.com/ecotourism-defined-principles-and-benefits

6-http://www.untamedpath.com/Ecotourism/defining.html

7-http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=32961504

8-http://www.aljazeera.net/news/pages/bd287b18-8cb1-4686-83d8-063d8bd46ad5

9-http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

10- http://www.alroya.info/ar/alroya-newspaper/report/26510------

11-http://www.dafatiri.com/vb/dafatir41723

12-http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

13-http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

14-http://batnauniv.mountada.biz/t5299-topic

15-http://biomapegypt.org/hiaa/showthread.php?t=41

16-awsassets.panda.org/.../arabic_lpr_summary_lr.pd...

17-http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

18-http://www.fao.org/docrep/w7714e/w7714e06.htm

19-http://www.fao.org/docrep/w7714e/w7714e06.htm

20-http://www.fao.org/docrep/w7714e/w7714e06.htm

21-http://achourziane.yoo7.com/t355-topic

22-http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-Modn1/Algeria/Sec02.doc_cvt.htm
23-http://www.mta.gov.dz/
24-http://ta3lime.com/showthread.php?t=46868
25-http://anwaralmarefa.blogspot.com/2010/10/blog-post_8719.html
26-http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic
27-http://www.mouwazaf-dz.com/t2803-topic#ixzz2SyFI6pMw
28-http://travel.maktoob.com/vb/travel388284/
29-http://www.ar-tr.com/m-arabic/about4.php
30-http://www.hamasna.com/knowledge/tunisia.htm
31-http://ency.kacemb.com
32-http://watn.paramegsoft.com/arabic-Countries/about_4.html
33-http://www.arab.sh2elh.com/show-113.html
34-http://dorra.canalblog.com/archives13831885.html
35-http://www.yabeyrouth.com/pages/index904d.htm
36-http://www.lakii.com/vb/a-60/a-486605/
37-http://www.qadeem.com/vb/showthread.php?t=16469
38-http://www.emploi.nat.tn/fo/ar/global.php?libre=101&menu=
39- http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=717
40-http://www.khayma.com/m6college/index%20TitreDS_fichiers/Fadaa2/Geo2.5.htm
41-http://almaghrib.canalblog.com/archives/2006/03/18/2115697.html
42-http://www.arabgeographers.net/vb/showthread.php?t=4203
43-http://forum.islamstory.com/19684-%E3%CF%ED%E4%C9-%E3%D1%C7%DF%D4.html
44-http://dvd4arab.maktoob.com/f75/324885.html
45-http://www.nasaih.com/?p=2237
46-http://www.visitmorocco.com/index.php/ara/node_162/node_673/node_674
47-http://www.ezzeen.com/vb/showthread.php?t=5677
48-http://www.bayanealyaoume.press.ma/index.php?view=article&tmpl=component&id=875
49-http://www.aawsat.com/details.asp?article=116395&issueno=8650#.UY4IJWeEar4
50-http://www.algerie-monde.com/parcs-naturels/el-kala
51-http://www.s-elhoda.com/vb/showthread.php?t=13259
52-http://www.svt.herobo.com
53-http://www.espacetunisien.com/forum/showthread
54-http://www.minenv.gov.ma/index.php/ar/biodiversite-ar/115-theme/biodiversite/257-aires-proteges-ar?showall=1&limitstart=
55- http://www.environnement.gov.tn/index.php?id=107&L=2#.Ut6sv_tKGt8
56- http://www.soussgraphics.com/pnsm/developpement-ecotourisme.html
57- http://www.anpe.nat.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=166%3Aparc-national-ichkeul&catid=50&Itemid=134&lang=ar

الملاحق

الملحق رقم (1): تطور السياح في الجزائر

Arrivées aux frontières

	2007	2008	2009	2010	2011
Total Monde	1 743 084	1 771 749	1 911 506	2 070 496	2 394 887
Dont :					
Union Européenne (UE 15)	242 786	242 536	255 669	217 992	193 775
Amérique du Nord	8 415	8 329	10 095	7 442	9 155
Amérique Latine	1 856	2 611	3 035	3 053	3 110
Asie	58 173	09 180	83 890	72 083	80 921
Afrique	171 077	208 343	274 295	329 997	582 995
dont: Maghreb	141 818	180 992	236 020	285 968	534 311

NB/ : A partir de 2003 et selon le découpage de l'organisation mondiale du tourisme (O.M.T) mis en vigueur :

- Le Mexique est comptabilisé dans la rubrique Amérique du Nord au lieu de l'Amérique Latine.
- La Turquie est comptabilisée dans la rubrique Europe au lieu de l'Asie.
- Enfin, l'Egypte est comptabilisée dans la rubrique Asie (Moyen Orient) au lieu de l'Afrique.

Source : Ministère du Tourisme.

الملحق رقم (2): الإيرادات السياحية في تونس والمغرب

Destinations	Series[1]	International Tourist Arrivals (1000) 2010	2011	2012*	Change (%) 10/09	11/10	12*/11	Share (%) 2012*	International Tourism Receipts (US$ million) 2010	2011	2012*	Share (%) 2012*
Africa		**49,860**	**49,437**	**52,359**	**8.7**	**-0.8**	**5.9**	**100**	**30,497**	**32,705**	**33,585**	**100**
North Africa		18,756	17,055	18,536	6.7	-9.1	8.7	35.4	9,661	9,589	9,366	27.9
Algeria	VF	2,070	2,395	..	8.3	15.7	..	..	219	209	..	..
Morocco	TF	9,288	9,342	9,375	11.4	0.6	0.3	17.9	6,703	7,281	6,711	20.0
Sudan	TF	495	536	..	17.8	8.3	..	..	94	185	..	..
Tunisia	TF	6,902	4,782	5,950	0.0	-30.7	24.4	11.4	2,645	1,914	2,183	6.5
Subsaharan Africa		**31,103**	**32,382**	**33,823**	**10.0**	**4.1**	**4.4**	**64.6**	**20,836**	**23,116**	**24,220**	**72.1**
Angola	TF	425	481	..	16.2	13.2	..	..	719	647	..	..
Benin	TF	199	209	..	4.7	5.0	..	..	149	187	..	..
Botswana	TF	2,145	..	..	2.0	..	..	..	218	..	..	..
Burkina Faso	THS	274	238	..	1.8	-13.1	..	..	72	133	..	..
Burundi	TF	142	..	..	-33.0	..	..	..	2	3	..	..
Cameroon	THS	573	604	617	14.9	5.5	35.3	1.6	159	..	..	..
Cape Verde	THS	336	428	482	17.0	27.4	12.6	0.9	278	369	414	1.2
Cent. Afr. Rep.	TF	54	..	..	2.7	..	..	..	6	..	..	..
Chad	THS	71	..	..	1.4	..	..	..	..	..	..	..
Comoros	TF	15	..	..	35.4	..	..	..	35	42	..	..
Congo	THS	194	218	..	106.4	12.4	..	..	..	..	..	..
Côte d'Ivoire	TF	..	..	..	..	..	..	..	201	141	..	..
Dem. R. Congo	TF	81	186	..	52.6	129.6	..	..	11	11	..	..
Djibouti	TF	..	..	..	..	..	..	..	18	19	..	..
Equatorial Guinea		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Eritrea	VF	84	107	..	5.8	27.6	..	..	..	..	..	..
Ethiopia	TF	468	523	..	9.6	11.7	..	..	522	763	..	..
Gabon		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Gambia	TF	91	106	..	-35.7	16.4	..	..	92	96	..	..
Ghana	TF	931	..	..	16.0	..	..	..	620	694	..	..
Guinea	TF	..	..	..	..	..	..	..	2	2	..	..
Kenya	TF	1,470	1,750	..	5.6	19.1	..	..	800	925	901	2.7
Lesotho	TF	414	398	..	29.5	-4.0	..	..	25	26	..	..
Liberia		..	..	..	..	..	..	..	12	232	..	..
Madagascar	TF	196	225	256	20.5	14.8	13.7	0.5	321	..	..	..
Malawi	TF	746	767	..	-1.2	2.8	..	..	33	34	..	..
Mali	TF	169	160	..	5.6	-5.0	..	..	205	227	..	..
Mauritania		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
Mauritius	TF	935	965	965	7.3	3.2	0.1	1.8	1,282	1,488	1,477	4.4
Mozambique	TF	1,718	..	..	17.8	..	..	..	197	231	250	0.7
Namibia	TF	984	1,027	..	0.4	4.4	..	..	438	517	485	1.4
Niger	TF	74	82	..	12.7	10.4	..	..	105	96	..	..
Nigeria	TF	1,555	715	..	10.0	-54.0	..	..	576	628	622	1.9
Reunion	TF	421	471	447	-0.3	12.1	-5.3	0.9	392	434	..	..
Rwanda	TF	619	..	..	-4.2	..	..	..	202	252	282	0.8
Sao Tome Prn	TF	8	..	..	-47.4	..	..	..	11	16	15	0.0
Senegal	TF	900	1,001	..	11.1	11.2	..	..	453	484	..	..
Seychelles	TF	175	194	208	10.8	11.4	7.0	0.4	274	291	305	0.9
Sierra Leone	TF	39	52	60	5.0	35.8	13.9	0.1	26	44	..	..
Somalia		..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
South Africa	TF	8,074	8,339	9,188	15.1	3.3	10.2	17.6	9,070	9,547	9,994	29.8
Swaziland	TF	868	879	..	-4.5	1.3	..	..	51	..	..	..
Tanzania	TF	754	843	1,043	8.5	11.8	23.7	2.0	1,255	1,353	1,564	4.7
Togo	THS	202	300	235	34.7	48.5	-21.7	0.4	66	79	..	..
Uganda	TF	946	1,151	..	17.3	21.7	..	..	784	950	1,084	3.2
Zambia	TF	815	906	..	14.8	11.2	..	..	125	146	..	..
Zimbabwe	VF	2,239	2,423	1,794	11.0	8.2	-26.0	3.4	634	664	749	2.2

Source: World Tourism Organization (UNWTO) ©
1 See note on page 9

(Data as collected by UNWTO June 2013)

الملحق رقم (3): المساهمة الاقتصادية للسياحة في الجزائر

Algeria (DZD bn, nominal prices)	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013E	2023F
1. Visitor exports	20.8	28.1	25.5	21.7	26.1	30.1	29.6	54.1
2. Domestic expenditure (includes government individual spending)	402.2	458.6	493.1	591.5	668.5	743.5	799.6	1766.4
3. Internal tourism consumption (= 1 + 2)	423.0	486.6	518.6	613.2	694.6	773.6	4.1	1820.5
4. Purchases by tourism providers, including imported goods (supply chain)	-124.7	-146.8	-157.8	-184.5	-209.6	-233.9	572.9	-543.2
5. **Direct contribution of Travel & Tourism to GDP** (= 3 + 4)	298.3	339.8	360.8	428.7	485.0	539.7	577.0	1277.3
Other final impacts (indirect & induced) 6. Domestic supply chain	108.1	123.2	130.8	155.4	175.8	195.7	209.2	463.1
7. Capital investment	156.6	134.3	128.6	115.6	121.4	137.5	144.1	365.8
8. Government collective spending	10.5	14.1	16.0	21.1	22.2	25.3	28.0	62.0
9. Imported goods from indirect spending	-17.1	-18.7	-19.3	-19.2	-21.3	-24.2	-26.4	-46.6
10. Induced	147.4	152.1	150.2	176.7	195.2	217.2	231.5	551.0
11. Total contribution of Travel & Tourism to GDP (= 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	703.8	744.7	767.1	878.2	978.2	1091.1	1163.4	2672.5
Employment impacts ('000) 12. Direct contribution of Travel & Tourism to employment	244.0	250.1	304.0	309.4	335.5	342.5	345.6	476.5
13. Total contribution of Travel & Tourism to employment	580.0	552.7	651.5	639.8	682.4	697.8	701.8	994.0
Other indicators 14. Expenditure on outbound travel	23.2	28.9	30.7	40.6	45.3	51.1	56.2	124.3

الملحق رقم (4): المساهمة الاقتصادية للسياحة في تونس

Tunisia (TNDmn, real 2012 prices)	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013E	2023F
1. Visitor exports	5325.7	5556.6	5384.2	5408.8	3444.2	4233.5	4100.8	5611.7
2. Domestic expenditure (includes government individual spending)	2704.6	2754.5	2830.5	2936.8	2915.1	3023.2	3000.1	4842.2
3. Internal tourism consumption (= 1 + 2)	8030.3	8311.1	8214.7	8345.6	6359.3	7256.7	7100.9	10453.9
4. Purchases by tourism providers, including imported goods (supply chain)	-2340.8	-2464.1	-2396.2	-2460.1	-1922.1	-2188.7	-2158.6	-3227.0
5. Direct contribution of Travel & Tourism to GDP (= 3 + 4)	5689.5	5847.0	5818.5	5885.4	4437.2	5068.0	4942.3	7226.9
Other final impacts (indirect & induced) 6. Domestic supply chain	2062.6	2119.7	2109.3	2133.6	1608.5	1837.2	1791.6	2619.9
7. Capital investment	1826.6	1715.4	1567.3	1511.2	1347.4	1308.7	1266.4	1908.7
8. Government collective spending	646.6	655.2	691.3	720.1	744.7	767.1	789.2	1318.9
9. Imported goods from indirect spending	-289.1	-180.1	-178.2	-202.9	-216.7	-221.4	-233.7	-404.3
10. Induced	2136.7	2112.4	2224.8	2138.7	1668.8	1821.1	1769.2	2599.6
11. Total contribution of Travel & Tourism to GDP (= 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	12072.9	12269.6	12233.0	12186.1	9589.9	10580.7	10325.0	15269.6
Employment impacts ('000) 12. Direct contribution of Travel & Tourism to employment	254.9	256.9	250.9	251.7	189.9	217.0	212.5	236.7
13. Total contribution of Travel & Tourism to employment	543.3	541.0	530.1	523.1	411.1	453.8	444.0	492.5
Other indicators 14. Expenditure on outbound travel	741.8	696.2	625.4	838.9	660.1	720.7	735.0	1436.3

الملحق رقم (5): المساهمة الاقتصادية للسياحة في المغرب

Morocco (MADbn, nominal prices)	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013E	2023F
1. Visitor exports	67.7	68.5	64.0	68.4	73.2	72.2	79.9	180.6
2. Domestic expenditure (includes government individual spending)	23.9	26.1	27.7	29.0	31.5	33.4	36.1	72.2
3. Internal tourism consumption (= 1 + 2)	91.7	94.7	91.7	97.4	104.7	105.6	0.8	252.8
4. Purchases by tourism providers, including imported goods (supply chain)	-26.9	-28.4	-27.0	-29.0	-31.8	-32.1	79.9	-78.1
5. Direct contribution of Travel & Tourism to GDP (= 3 + 4)	64.8	66.3	64.7	68.4	72.9	73.4	80.7	174.7
Other final impacts (indirect & induced) 6. Domestic supply chain	23.5	24.0	23.5	24.8	26.4	26.6	29.3	63.3
7. Capital investment	23.6	28.8	27.1	26.3	25.1	27.6	29.8	67.7
8. Government collective spending	3.5	3.7	4.2	4.2	4.5	4.8	5.2	10.5
9. Imported goods from indirect spending	-2.7	-3.7	-5.4	-2.3	-2.4	-2.7	-2.9	-7.3
10. Induced	25.5	25.8	26.7	27.8	27.9	28.5	31.0	63.5
11. Total contribution of Travel & Tourism to GDP (= 5 + 6 + 7 + 8 + 9 + 10)	138.1	144.9	140.8	149.3	154.4	158.2	173.0	372.6
Employment impacts ('000) 12. Direct contribution of Travel & Tourism to employment	925.2	858.4	795.7	816.4	849.3	828.8	864.9	1124.0
13. Total contribution of Travel & Tourism to employment	2007.7	1905.5	1759.9	1809.9	1825.2	1810.9	1878.7	2403.7
Other indicators 14. Expenditure on outbound travel	9.8	12.8	11.5	13.4	15.7	17.2	19.2	44.3

الخرائط

الخريطة رقم (1): الحدائق الوطنية في الجزائر

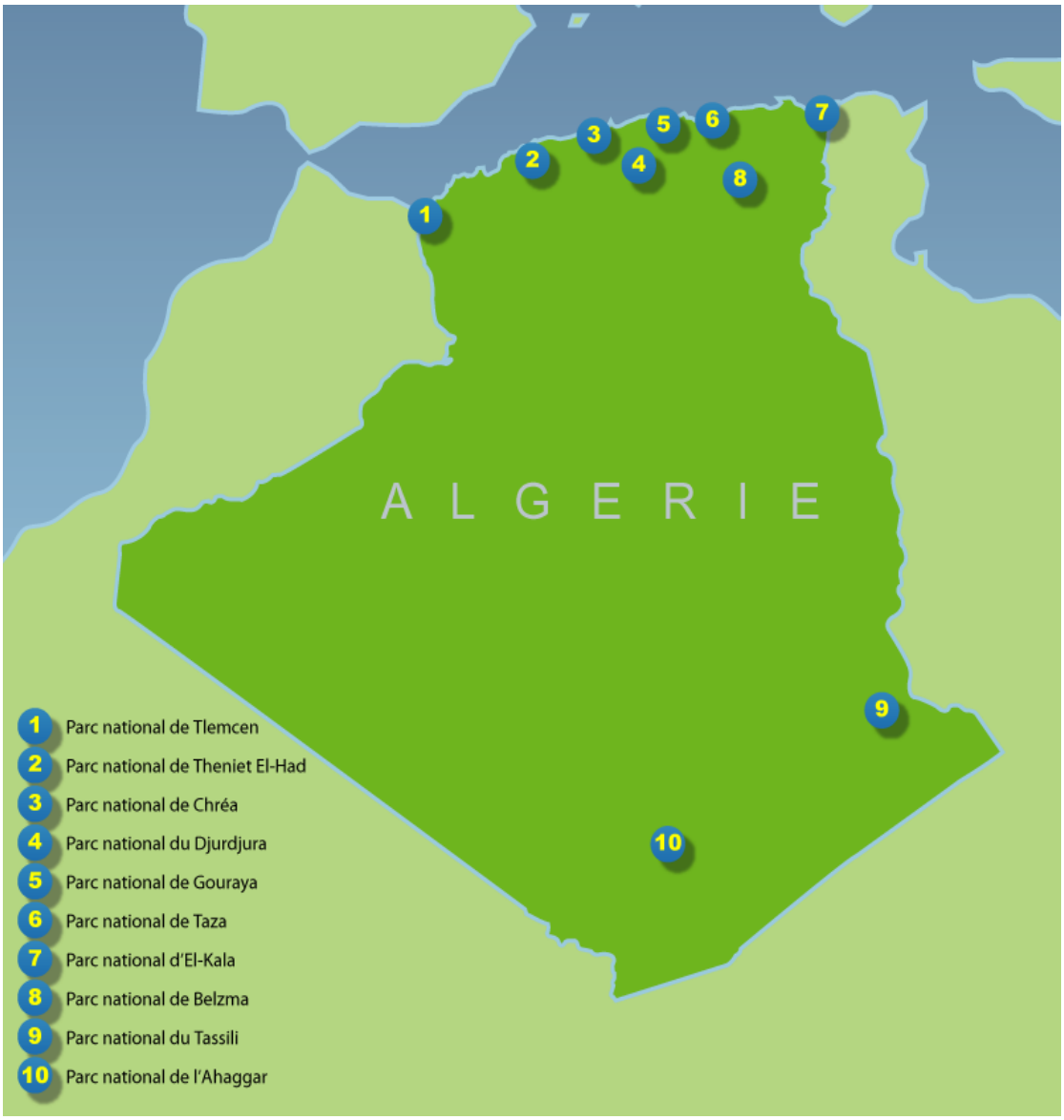

الخريطة رقم (2): الحدائق الوطنية في تونس

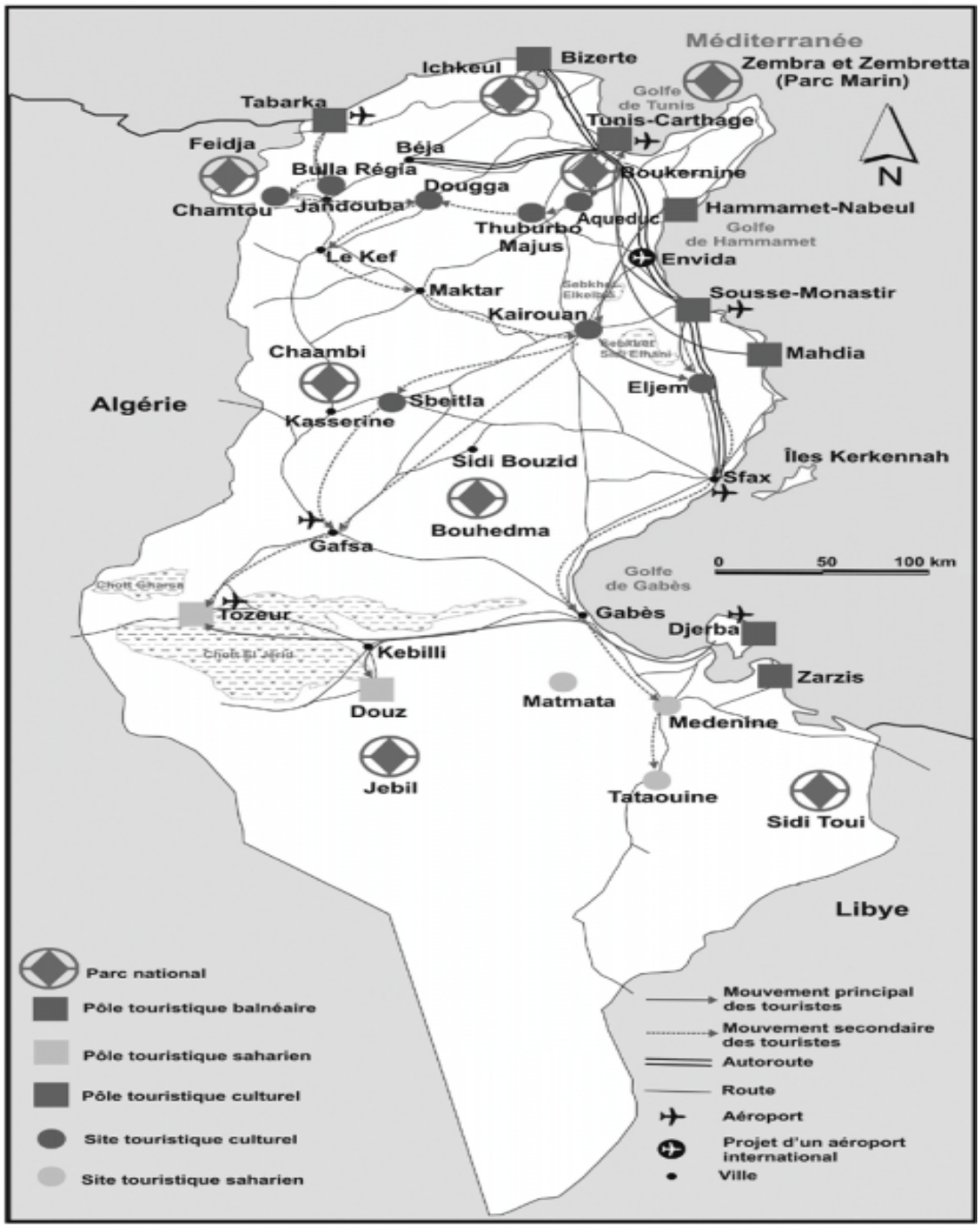

الخريطة رقم (3): الحدائق الوطنية في المغرب

الخريطة رقم (4): الحديقة الوطنية بالقالة

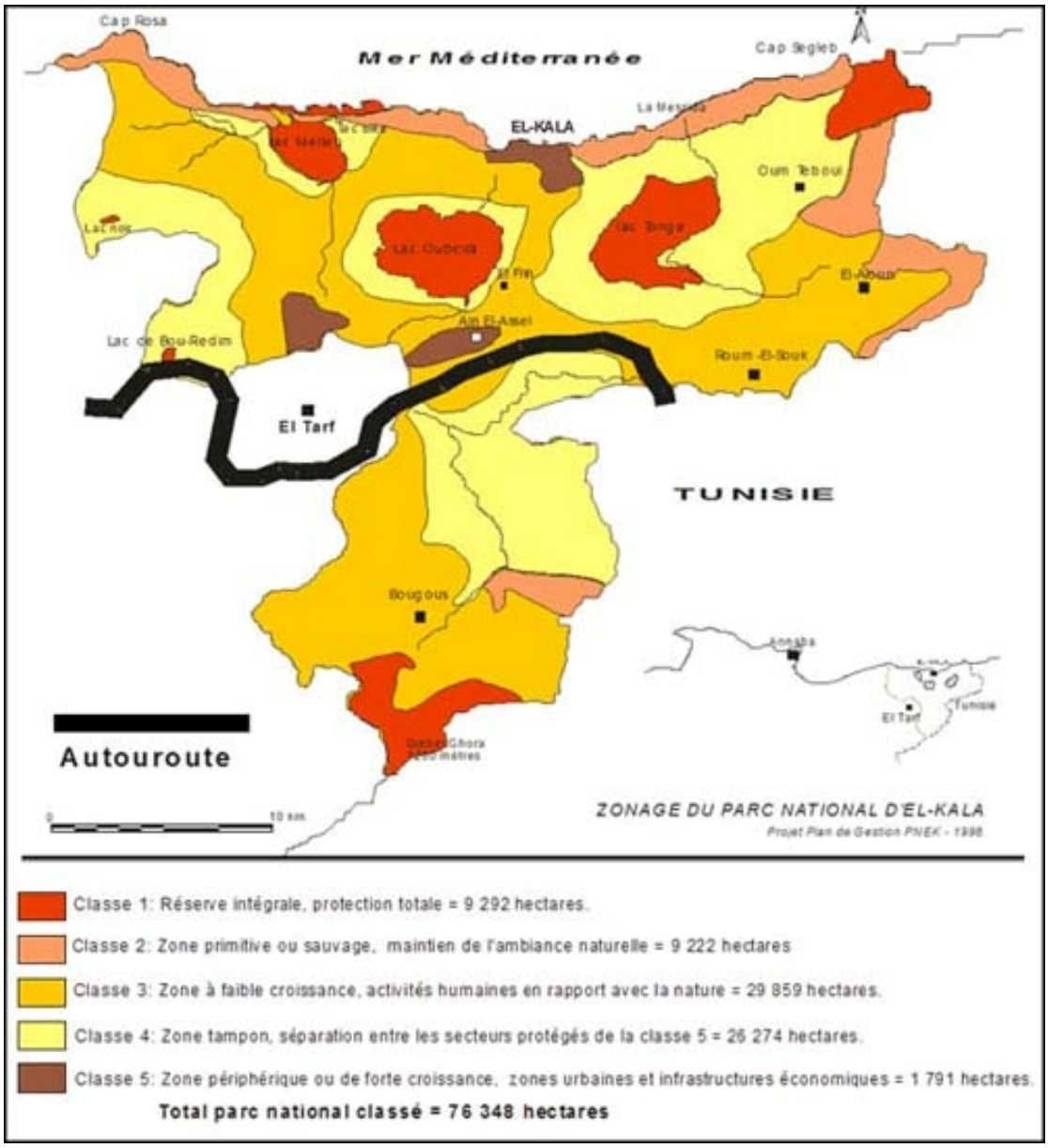

الخريطة رقم (5): الحديقة الوطنية بإشكل

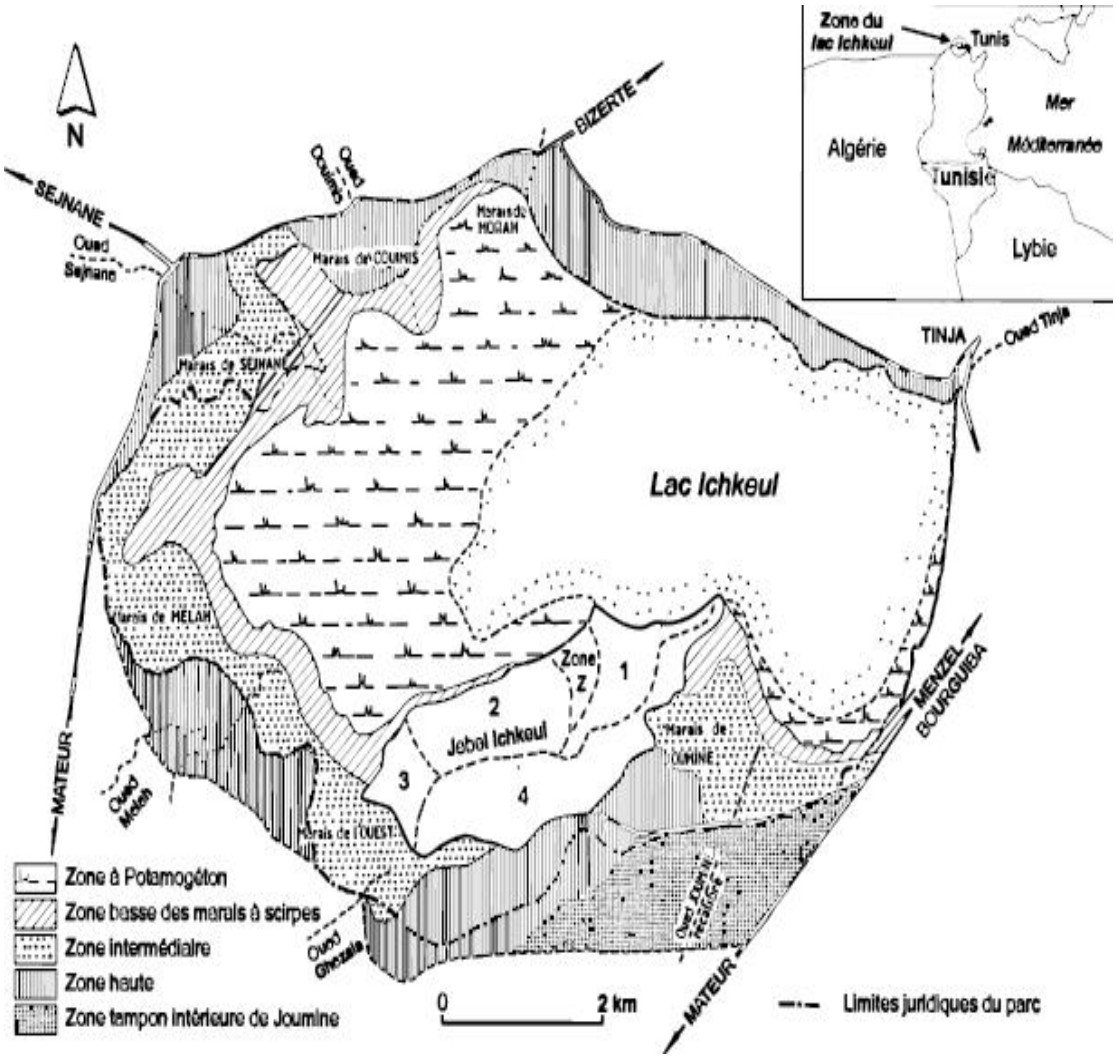

الخريطة رقم (6): الحديقة الوطنية بسوس ماسة

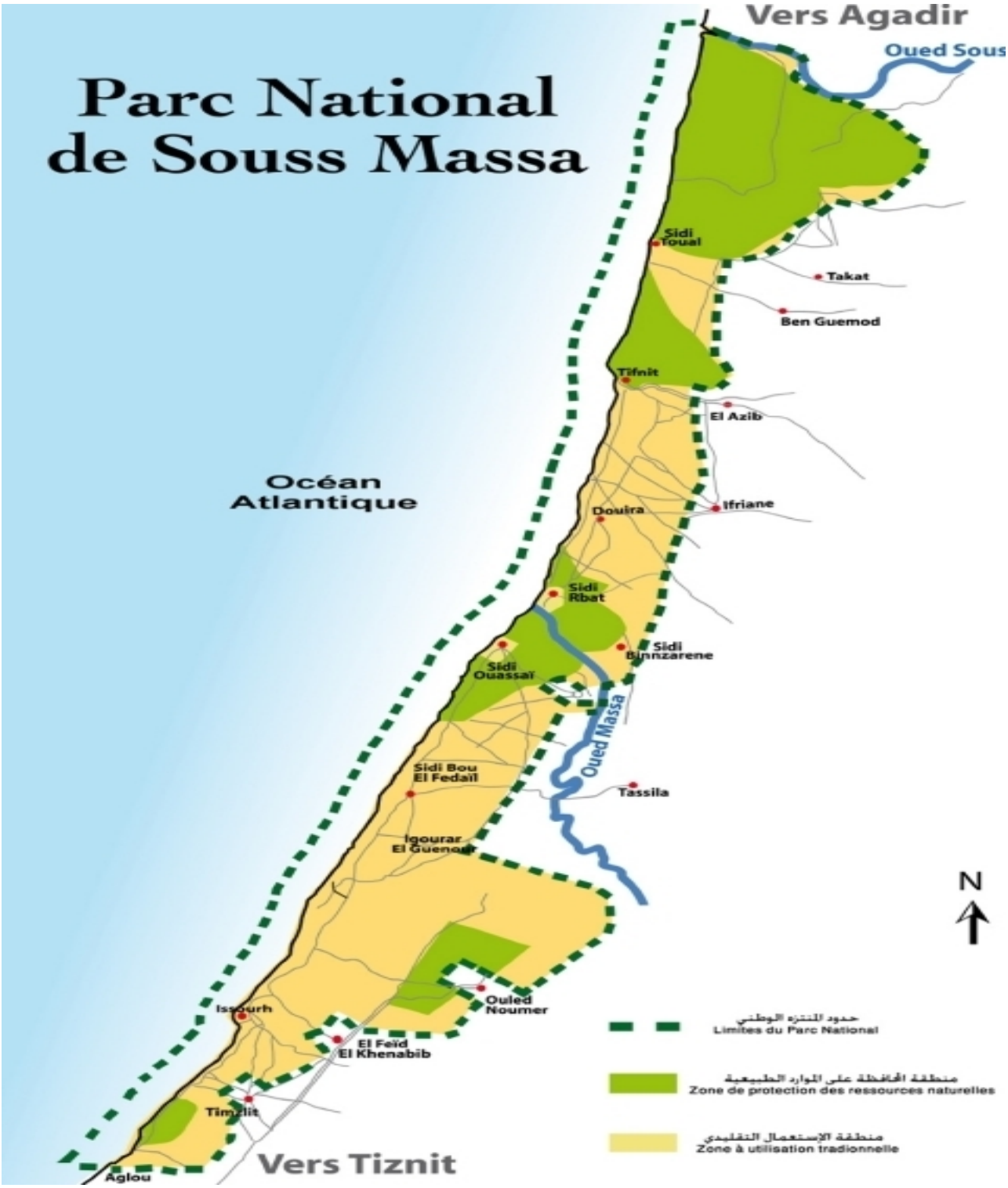

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01)	أبعاد مفهوم السياحة البيئية	28
الشكل رقم (02)	طيف السياح البيئيين	38
الشكل رقم (03)	السياحة البيئية كمرتكز من مرتكزات السياحة المستدامة	41
الشكل رقم (04)	علاقة السياحة البيئية بأنواع السياحة الأخرى	42
الشكل رقم (05)	أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية	43
الشكل رقم (06)	معايير قياس الطاقة الاستيعابية	45
الشكل رقم (07)	المؤشرات البيئية	48
الشكل رقم (08)	طرق تحديد وتقييم الآثار البيئية	51
الشكل رقم (09)	مراحل تطور مصطلح التنمية المستدامة	64
الشكل رقم (10)	مستويات التنمية المستدامة	74
الشكل رقم (11)	أبعاد التنمية الشاملة المستدامة	86
الشكل رقم (12)	معامل جيني ومنحنى لورنز	91
الشكل رقم (13)	الفاعلون في السياحة البيئية	108
الشكل رقم (14)	الآثار الاقتصادية للسياحة البيئية	111
الشكل رقم (15)	الآثار السياسية للسياحة البيئية	115
الشكل رقم (16)	الآثار الاجتماعية للسياحة البيئية	117
الشكل رقم (17)	الآثار الثقافية للسياحة البيئية	119
الشكل رقم (18)	الآثار الإنسانية للسياحة البيئية	122
الشكل رقم (19)	الآثار البيئية الايجابية للسياحة البيئية	126
الشكل رقم (20)	تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012	153
الشكل رقم (21)	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012	157
الشكل رقم (22)	تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005-2012	159

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول رقم (01)	التعاريف التقنية المفاضلة للسياح البيئية	33
الجدول رقم (02)	المعايير الأساسية للاستدامة الضعيفة والاستدامة القوية	75
الجدول رقم (03)	تقديرات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990-2025	82
الجدول رقم (04)	تطور إنتاج مركبات الكلوروفلورو كربون	83
الجدول رقم (05)	تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012	152
الجدول رقم (06)	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2012	155
الجدول رقم (07)	تطور عدد المشتغلين في القطاع السياحي في الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005-2012	158
الجدول رقم (08)	الحدائق الوطنية في الجزائر	161
الجدول رقم (09)	نظرة حول التنوع البيولوجي للحدائق الوطنية في الجزائر	162
الجدول رقم (10)	المحميات الطبيعية في الجزائر	163
الجدول رقم (11)	محميات الصيد في الجزائر	165
الجدول رقم (12)	بعض المناطق الرطبة المدرجة في قائمة رامزار	166
الجدول رقم (13)	الحدائق الوطنية في تونس	167، 168
الجدول رقم (14)	بعض المحميات الطبيعية في تونس	169، 170
الجدول رقم (15)	أنواع ومساحة المناطق المحمية المحدثة والجاري إنشاؤها	171
الجدول رقم (16)	الحدائق الوطنية في المغرب	174، 175
الجدول رقم (17)	بعض المحميات الطبيعية في المغرب	176
الجدول رقم (18)	توزيع مناصب الشغل المتوقعة من نموذج وحدة السياحة البيئية بالقالة	199
الجدول رقم (19)	توزيع مناصب الشغل لوحدة السياحة البيئية بإشكل	204
الجدول رقم (20)	توزيع مناصب الشغل المتوقعة من إنشاء مشروع سياحي بيئي في الحديقة الوطنية بسوس ماسة	209

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	تطور السياح في الجزائر	235
الملحق رقم (2)	الإيرادات السياحية في تونس والمغرب	236
الملحق رقم (3)	المساهمة الاقتصادية للسياحة في الجزائر	237
الملحق رقم (4)	المساهمة الاقتصادية للسياحة في تونس	238
الملحق رقم (5)	المساهمة الاقتصادية للسياحة في المغرب	239

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
الخريطة رقم (1)	الحدائق الوطنية في الجزائر	241
الخريطة رقم (2)	الحدائق الوطنية في تونس	242
الخريطة رقم (3)	الحدائق الوطنية في المغرب	243
الخريطة رقم (4)	الحديقة الوطنية بالقالة	244
الخريطة رقم (5)	الحديقة الوطنية بإشكل	245
الخريطة رقم (6)	الحديقة الوطنية بسوس ماسة	246

الفهرس

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

البسملة II
الآيات القرآنية III
كلمة حمد وشكر IV
الإهداء V
فهرس المحتويات المختصر ..... IX-VI
المقدمة العامة ..... **أ-ح**
1-مشكلة الدراسة ..... ب
2-فرضيات الدراسة ..... ب
3-أهداف الدراسة ..... ب
4-أهمية الموضوع ..... ج
5-الدراسات السابقة ..... ج-ه
6-أسباب اختيار الموضوع ..... و
7-منهج الدراسة ..... و
8-هيكل الدراسة ..... ز
9-صعوبات البحث ..... ز
10-حدود الدراسة ..... ح
11-تحديد المصطلحات ..... ح

الفصل الأول: الأسس النظرية للسياحة البيئية **1-54**

مقدمة الفصل الأول: 2

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة 3

المطلب الأول: تطور السياحة 3
المطلب الثاني: تعريف السياحة وخصائصها 10
الفرع الأول: تعريف السياحة 10
الفرع الثاني: تعريف السائح 14
الفرع الثالث: خصائص السياحة 17
المطلب الثالث: أنواع السياحة 20

الفرع الأول: تبعا لعدد الأشخاص المسافرين..... 20
الفرع الثاني: طبقا لنوع وسيلة النقل المستخدمة..... 20
الفرع الثالث: حسب السن..... 20
الفرع الرابع: حسب أغراض السياحة..... 21

المبحث الثاني: مفهوم السياحة البيئية 25

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور مصطلح السياحة البيئية..... 25
المطلب الثاني: تعريف السياحة البيئية، عناصرها وخصائصها..... 29
الفرع الأول: تعريف السياحة البيئية..... 29
الفرع الثاني: عناصر السياحة البيئية..... 33
الفرع الثالث: خصائص السياحة البيئية..... 35
المطلب الثالث: علاقة السياحة البيئية بالأشكال الأخرى للسياحة..... 40

المبحث الثالث: أدوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في مواقع السياحة البيئية 43

المطلب الأول: تحليل التكلفة مقابل المنفعة..... 44
المطلب الثاني: الطاقة الاستيعابية..... 44
المطلب الثالث: حدود التغيير المقبولة..... 46
المطلب الرابع: مؤشرات الاستدامة..... 47
المطلب الخامس: تقييم الآثار البيئية..... 48
خاتمة الفصل الأول:..... 54

الفصل الثاني: السياحة البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة 128-55

مقدمة الفصل الثاني:..... 56

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة 57

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة..... 57
المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة وخصائصها..... 64
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة..... 65
الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة..... 69

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة ومستوياتها..... 70
الفرع الأول: مبادئ التنمية المستدامة..... 70
الفرع الثاني: مستويات التنمية المستدامة..... 72
المطلب الرابع: أبعاد التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها..... 75
الفرع الأول: أبعاد التنمية المستدامة..... 75
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة..... 86
الفرع الثالث: المؤشرات البيئية..... 93
المبحث الثاني: الفاعلون في السياحة البيئية 98
المطلب الأول: صناع القرار الرئيسيون في السياحة البيئية..... 98
الفرع الأول: مدراء المناطق المحمية..... 99
الفرع الثاني: صناعة السياحة..... 99
الفرع الثالث: السكان المحليين..... 100
الفرع الرابع: أصحاب المشاريع السياحية..... 102
الفرع الخامس: المسئولون الحكوميون..... 102
الفرع السادس: المنظمات غير الحكومية..... 103
المطلب الثاني: الأطراف المساندة في السياحة البيئية..... 105
الفرع الأول: الممولون..... 105
الفرع الثاني: الأكاديميون..... 106
الفرع الثالث: الزوار..... 107
المطلب الثالث: السياحة البيئية والمناطق المحمية..... 108
المبحث الثالث: آثار السياحة البيئية على التنمية المستدامة 110
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والسياسية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 110
الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 110
الفرع الثاني: الآثار السياسية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 114
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية الثقافية والإنسانية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 116
الفرع الأول: الآثار الاجتماعية والثقافية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 116

الفرع الثاني: الآثار الإنسانية للسياحة البيئية..... 121
المطلب الثالث: الآثار البيئية للسياحة البيئية على التنمية المستدامة..... 123
خاتمة الفصل الثاني:..... 128
الفصل الثالث: السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب 215-129
مقدمة الفصل الثالث:..... 130
المبحث الأول: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في الجزائر، تونس والمغرب 131
المطلب الأول: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في الجزائر..... 131
الفرع الأول: المقومات الطبيعية..... 131
الفرع الثاني: المقومات الثقافية والحضارية في الجزائر..... 134
المطلب الثاني: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في تونس..... 137
الفرع الأول: المقومات الطبيعية في تونس..... 137
الفرع الثاني: المقومات الثقافية والحضارية في تونس..... 139
المطلب الثالث: المقومات الطبيعية، الثقافية والحضارية في المغرب..... 144
الفرع الأول: المقومات الطبيعية في المغرب..... 144
الفرع الثاني: المقومات الثقافية والحضارية في المغرب..... 147
المبحث الثاني: مؤشرات السياحة في الجزائر، تونس والمغرب 152
المطلب الأول: تطور عدد السياح في الجزائر، تونس والمغرب..... 152
المطلب الثاني: الإيرادات السياحية في الجزائر، تونس والمغرب..... 155
المطلب الثالث: السياحة والتشغيل في الجزائر، تونس والمغرب..... 158
المبحث الثالث: واقع السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب 160
المطلب الأول: المنتوج السياحي البيئي في الجزائر، تونس والمغرب..... 160
الفرع الأول: المنتوج السياحي البيئي في الجزائر..... 161
الفرع الثاني: المنتوج السياحي البيئي في تونس..... 167
الفرع الثالث: المنتوج السياحي البيئي في المغرب..... 173
المطلب الثاني: الإطار القانوني للسياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب..... 178

الفرع الأول: الإطار القانوني للسياحة البيئية في الجزائر..... 178
الفرع الثاني: الإطار القانوني للسياحة البيئية في تونس..... 180
الفرع الثالث: الإطار القانوني للسياحة البيئية في المغرب..... 181
المطلب الثالث:التكوين السياحي البيئي في الجزائر، تونس والمغرب 184
الفرع الأول: التكوين السياحي في الجزائر..... 185
الفرع الثاني: التكوين السياحي في تونس..... 186
الفرع الثالث: التكوين السياحي في المغرب..... 187
المطلب الرابع: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب..... 188
الفرع الأول: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في الجزائر..... 188
الفرع الثاني: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في تونس..... 190
الفرع الثالث: استراتيجية الترويج للسياحة البيئية في المغرب..... 193
المبحث الرابع: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر، تونس والمغرب 194
المطلب الأول: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في الجزائر..... 194
الفرع الأول: تقديم الحديقة الوطنية بالقالة..... 195
الفرع الثاني: الثروة الحيوانية والنباتية في الحديقة الوطنية بالقالة..... 195
الفرع الثالث: البحيرات والآثار الموجودة في الحديقة الوطنية بالقالة..... 196
الفرع الرابع: أقسام الحديقة الوطنية بالقالة..... 197
الفرع الخامس: منتجات السياحة البيئية في الحديقة الوطنية بالقالة..... 198
الفرع السادس: البنى التحتية المخصصة للخدمات والمرافق الضرورية..... 198
المطلب الثاني: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في تونس..... 200
الفرع الأول: تقديم الحديقة الوطنية بإشكل..... 200
الفرع الثاني: منتجات السياحة البيئية في الحديقة الوطنية بإشكل..... 202
الفرع الثالث: البنية التحتية المقترحة لإقامة الوحدة السياحية البيئية في الحديقة الوطنية بإشكل.... 203
المطلب الثالث: الآثار المرتقبة للسياحة البيئية على التنمية المستدامة في المغرب..... 205
الفرع الأول: تقديم الحديقة الوطنية بسوس ماسة..... 205
الفرع الثاني: أنواع المناطق الموجودة في الحديقة الوطنية بسوس ماسة..... 206

الفرع الثالث: التراث الثقافي والسكان المحليين في الحديقة الوطنية بسوس ماسة..... 206
الفرع الرابع: منتجات السياحة البيئية في الحديقة الوطنية لسوس ماسة..... 207
الفرع الخامس: تنمية السياحة البيئية في الحديقة الوطنية بسوس ماسة..... 207
الفرع السادس: البنى التحتية الضرورية لإقامة الوحدة السياحية البيئية..... 208
المطلب الرابع: استراتيجية ترقية السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب..... 210
الفرع الأول: إصلاح المؤسسات الداعمة..... 211
الفرع الثاني: التكوين..... 212
الفرع الثالث: التحسيس والترويج..... 213
الفرع الرابع: تطوير آليات التمويل لفائدة الباعثين الخواص للاستثمار في مجال السياحة البيئية..... 214
الفرع الخامس: تحسين إدارة المحميات الطبيعية، تنظيمها وتخطيطها..... 214
خاتمة الفصل الثالث..... 215
الخاتمة العامة 218-216
النتائج واختبار الفرضيات..... 217
الاقتراحات..... 218
آفاق الدراسة..... 219
قائمة المراجع..... 233-222
الملاحق..... 239-235
الخرائط..... 246-241
فهرس الأشكال..... 247
فهرس الجداول..... 248
فهرس الملاحق..... 249
فهرس الخرائط..... 249
فهرس المحتويات..... 251
الملخص..... 258

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياحة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية. حيث ينظر للسياحة البيئية نظريا على أنها تشكل أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لما لها من آثار اقتصادية ايجابية على السكان المحليين من حيث توفير الإيرادات الإضافية، مناصب شغل وتنويع الأنشطة الاقتصادية كما أنها تعتبر وسيلة لتصريف المنتجات المحلية، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة. ومن الناحية الاجتماعية تعمل السياحة البيئية على التقليل من البطالة والفقر في أوساط السكان المحليين، وتدعم التوزيع العادل للإيرادات، وبالتالي فهي تساهم في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة. أما من الناحية البيئية، فتساهم السياحة البيئية في التقليل من الآثار السلبية للسياحة على البيئة، وبالتالي فهي تعمل على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة.

وللتأكيد على صحة هته النتائج النظرية استوجب إجراء دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب. حيث تبين لنا من خلال الدراسة أن كل من الجزائر، تونس والمغرب تحتوي على إمكانيات سياحية بيئية معتبرة. ورغم وجود بعض أنشطة السياحة البيئية في هذه الدول، إلا أن السياحة البيئية في الجزائر، تونس والمغرب لا تزال في خطواتها الأولى. وقد أظهرت النتائج المتوقعة من إقامة نماذج لمشاريع سياحة بيئية في الدول الثلاث، أن مشاريع السياحة البيئية يمكن أن تكون لها آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ايجابية على السكان المحليين، وعليه فإنه يمكننا أن نقول أن السياحة البيئية سوف تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة البيئية، المناطق المحمية، التنمية المستدامة.

Abstract

This study aims to clarify the role of ecotourism in the achievement of sustainable development in the Maghreb economies. Thus, Ecotourism is seen as a tool to achieve sustainable development, because it has a positive economic impact on the local population in terms of providing additional revenue, jobs and diversification of economic activities, it is also considered as a means to dispose the domestic products, thus it contributes in the economic dimension of sustainable development. While from social point view ecotourism reduces unemployment and poverty among the local population, and supports fair distribution of revenues, thus it contributes in the achievement of the social dimension of sustainable development. from the environmental perspective, ecotourism contributes in minimizing the negative effects of tourism on the environment, and thus it works to achieve the environmental dimension of sustainable development.

In order to confirm the validity of these theoretical results it was necessitated to make a comparative study between Algeria, Tunisia and morocco. Through the study we found that Algeria, Tunisia and morocco contain considerable ecotourism potentials. Although there are some ecotourism activities in these countries, However ecotourism in Algeria, Tunisia and Morocco is still in its first steps. The expected results from establishing ecotourism projects models in these countries showed that ecotourism projects can have positive economic, social, environmental impacts on the local population, thus we can say that ecotourism will play a major role in achieving sustainable development in Maghreb economies.

Key words: tourism, ecotourism, protected areas, sustainable development.